٥٧٧٠ ـ (نَزَلَ القُرآنُ بِلِسَانِ مُضَر) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٣٠٢) من طريق **الحسين ابن أبي السري** : ثنا **الحماني** عن **محمد بن أبان** عن علقمة بن مرثد عن العيزار ابن جرول عن سويد بن غفلة عن علي بن أبي طالب عن عثمان بن عفان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون علقمة ـ ثلاثتهم ـ ؛ ضعفاء :

١ ـ محمد بن أبان : هو ابن صالح الجعفي الكوفي ؛ ضعفه أبو داود وابن معين وغيرهما ، وذكره ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢٦٠ ـ ٢٦١) ، وله ترجمة في « التعجيل » و «اللسان » .

٢ ـ الحماني : هو يحيى بن عبد الحميد ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« حافظ ؛ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث » .

٣ ـ الحسين بن أبي السري : هو ابن المتوكل ؛ قال الحافظ :

« ضعيف » . وكذبه بعضهم .

٥٧٧١ ـ (مَنْ كَانَ وُصْلَةً لأخيهِ المسلِم إلى ذِي سُلْطانٍ في مَبْلَغِ بِرٍّ ، أو تيسيرِ عُسْرٍ ؛ أَجَازه اللهُ على الصِّرَاطِ يومَ القيامَةِ عندَ دَحْضِ الأقدام) .

ضعيف جداً . روي من حديث عائشة وعبد الله بن عمر وأبي الدرداء .

١ ـ أما حديث عائشة ؛ فيرويه **إبراهيم** بن هشام **الغساني** قال : حدثنا أبي

عن عروة بن رويم اللخمي عن هشام بن عروة عن أبيه عنها مرفوعاً .

أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (١ / ٣٧٢ / ٥٣١ - الإحسان و ٢٠٦٩ - الموارد) ، والطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٩٠ - هند) و « الأوسط » (١ / ٢٠٥ / ٢ / ٣٧٢٠) ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (١ / ١١٢ / ٨٦) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (١ / ٣١٥ / ٥٣٠ - ٥٣٢) . وقال الطبراني :

« تفرد به إبراهيم بن هشام » .

قلت : قال الذهبي عنه في ترجمة يحيى بن سعيد القرشي من « الميزان » - وأقره الحافظ في « اللسان » - :

« هو أحد المتروكين الذين مشاهم ابن حبان ! فلم يصب » .

وقد كذبه أبو حاتم وأبو زرعة . ومن طريقه أورده ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٢٩ / ٨٦٠) ، وقال :

« لا يثبت ؛ قال أبو زرعة : إبراهيم بن هشام ؛ كذاب ، وغيره يرويه عن عروة ابن رويم ؛ مرسلاً » .

٢ - وأما حديث ابن عمر ؛ فيرويه **عبد الوهاب بن هشام بن الغاز** عن أبيه [عن نافع] عنه مرفوعاً به .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٧٧) ، وابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٠٩ - ٤١٠) ، والبيهقي في « السنن » (٨ / ١٦٧) وفي « الشعب » (٦ / ١١٤ / ٧٦٤٩) .

ذكره ابن حبان في ترجمة عبد الوهاب هذا ، ولم يذكر فيه أكثر من هذا الحديث ! فهو على هذا مجهول ، وعليه يدل صنيع العقيلي ؛ فإنه قال :

« لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به » . وأما أبو حاتم ؛ فقال فيه :

« كان يكذب » .

فتأمل الفرق بين هذا القول وبين توثيق ابن حبان إياه ؛ بل قال الحافظ :

« وأخرج حديثه في « صحيحه » ، وهذه مباينة عظيمة من أبي حاتم » .

٣ ـ **وأما حديث أبي الدرداء** ؛ ففيه من كان معروفاً بالكذب . ويختلف لفظه في آخره عن هذا بعض الشيء ، وقد مضى (٥٣٩٤) .

٥٧٧٢ ـ (ما مِنْ أَحَد بأكسَبَ مِنْ أَحَد ، وما مِنْ عام بأمطرَ من عام ، ولكنَّ اللهَ يصرِفُهُ حيثُ يشاءُ ، وإنَّ الله يُعْطِي المالَ مَنْ يُحِبُّ ومَنْ لا يحبُّ ، ولا يعطي الإيمان إلا مَنْ يحبُّ ، فإذا أحبَّ الله عبداً ؛ أعطاهُ الإيمانَ) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٢٢٨) ، وابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٦٢) من طريق **علي بن حميد السلولي** : حدثنا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال : قال النبي ﷺ : . . . فذكره .

أورده ابن حبان في ترجمة السلولي هذا ، ولم يزد على أن ساق له هذا الحديث قائلاً :

« يغرب » . وقال العقيلي :

« لا يتابع على رفع حديثه » .

ثم ساق له هذا . ثم رواه من طريق عمرو بن مرزوق قال : حدثنا شعبة به نحوه موقوفاً . وقال :

« وهو أولى » . وذكره الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قال أبو زرعة : « لا أعرفه » ، وذكره العقيلي ، وروى له حديثاً منكراً » .

ثم ساق إسناده إلى السلولي ، ثم قال :

« غريب جداً » . وأقره الحافظ في « اللسان » وقال :

« قلت : وهو معروف من كلام عبد الله ، موقوف » .

٥٧٧٣ - (إِنَّ اللهَ قالَ : يا جبريلُ ! ما ثوابُ عبدِي إذا أَخَذْتُ كَرِيمَتَيْهِ إلا النظَر إلى وَجْهِي ، والجوَار في دَاري) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٦٣ / ٢ / ٩٠١٩) : حدثنا مقدام بن داود : ثنا أسد بن موسى : ثنا أشرس بن الربيع أبو شيبان الهذلي : ثنا أبو ظلال القسملي : أنه دخل على أنس بن مالك فقال له : يا أبا ظلال ! متى أصيب بصرُك ؟ قال : لا أعقله . قال : أفلا أحدثك حديثاً حدثنا به نبي الله ﷺ عن جبريل عليه السلام عن ربه تعالى قال : . . . فذكره . فلقد رأيت أصحاب النبي ﷺ يبكون حوله ، يريدون أن تذهب أبصارهم . وقال :

« لم يروه عن أشرس إلا أسد بن موسى » .

قلت : هو صدوق .

وأشرس ؛ مثله ـ عندي ـ ؛ فقد روى عنه أربعة من الثقات ، وذكره ابن حبان فيهم (٦ / ٨١) ، وإنما علة الحديث من شيخه أبي ظلال ـ واسمه هلال بن أبي هلال ـ ؛ وقيل غير ذلك ، قال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٨٥) :

« كان شيخاً مغفلاً ، يروي عن أنس ما ليس من حديثه ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

وهذا غير هلال بن أبي هلال ، يروي عن أنس أيضاً ، وعنه يحيى بن المتوكل . هكذا ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٥٠٤) ؛ فقد فرق بينه وبين الذي قبله ، وبه جزم الحافظ ، فقال في « التقريب » :

« بصري مجهول ، لم يرو عنه إلا يحيى بن المتوكل ، ووهم من خلطه بالذي قبله » .

يشير إلى الذهبي ؛ فقد قال في « الكاشف » :

« ضعفوه ؛ سوى ابن حبان » .

وتبعه على ذلك الهيثمي ؛ فقال عقب الحديث (٢ / ٣٠٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه أشرس بن الربيع ، ولم أجد من ذكره ، وأبو ظلال ؛ ضعفه أبو داود والنسائي وابن عدي ، ووثقه ابن حبان » !

وقوله : « لم أجد من ذكره » من غرائبه ! فقد وثقه ابن حبان كما سبق إلا أنه لم يُسَمِّ أباه ، وذكره بكنيته : أبي شيبان ، وكذا البخاري أيضاً في « التاريخ » (١ / ٢ / ٤٢) ، وتبعه ابن أبي حاتم إلا أنه سمى أباه (ربيعة) .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى : أخرجها ابن حبان في ترجمة غفيرة بنت

واقد من « الثقات » (٩ / ٤) : حدثنا عبد الملك بن محمد بن سميع الدمشقي : ثنا محمد بن عبد الملك الدقيقي عنها قالت : حدثتني **حميدة بنت ثابت قالت :** كان أنس وأبو ظلال في بيت ثابت ، فقال أنس : يا أبا ظلال ! متى فقدت بصرك؟ فقال : وأنا صبي أعقل . قال : فهل أحدثك حديثاً حدثنيه حبيبي ﷺ ، يرويه عن جبرئيل ، وجبرئيل يرويه عن الله عز وجل وعلا؟ قال :

« يا جبرئيل ! ما جزاء من سلبت كريمتيه؟ فقال : ﴿ سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا ﴾ . قال : جزاؤه الخلود في داري ، والنظر إلى وجهي » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ غفيرة ؛ لا تعرف إلا في هذه الرواية ، وحميدة بنت ثابت مثلها ، ذكرها ابن حبان برواية غفيرة هذه (٦ / ٢٥٠) .

٥٧٧٤ ـ (نَزَلَ القُرآنُ على لُغَةِ (الكعبَيْن) : كَعْبِ بن لؤيٍّ ؛ وهو أبو قريش ، وكعبِ بنِ عمرو ؛ وهو أبو خُزَاعَةَ) .

منكر . أخرجه الخطيب في « تاريخ بغداد » (٥ / ١٧٣ - ١٧٤) من طريق **أحمد بن عبد الجبار العطاردي** : حدثني أبي عن **سهل بن شعيب** عن ابن سفيان **الأسلمي** مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

١ ـ الأسلمي هذا ؛ لم أعرفه ، وفي « الفردوس » : أبو سفيان !

٢ ـ سهل بن شعيب ؛ ترجمه ابن أبي حاتم فقط برواية ثلاثة من الثقات ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

٣ ـ عبد الجبار العطاردي ـ وهو ابن عمر ـ ؛ وهّاه أبو زرعة وغيره .

٤ ـ وابنه أحمد ؛ ضعيف .

٥٧٧٥ ـ (لا تقومُ الساعةُ حتى تكُونَ خُصُومَاتُ الناسِ في رَبِّهم) .

ضعيف . أخرجه ابن عبد البر في « الجامع » (٢ / ٩٣ ـ ٩٤) ، والهروي في « ذم الكلام » (٤ / ٧٠ / ٢) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٦٨) من طريق **أبي قلابة عبد الملك بن محمد الرقاشي** : حدثنا **حسين بن حفص الأصبهاني** قال : حدثنا سفيان الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير الرقاشي هذا ؛ فقد اختلفوا فيه ؛ قال أبو داود :

« صدوق أمين مأمون ، كتبت عنه بالبصرة » . وقال الدارقطني :

« صدوق كثير الخطأ في الأسانيد والمتون ، كان يحدث من حفظه ؛ فكثرت الأوهام في روايته » .

وتبنى الذهبي في « المغني » قول الدارقطني هذا .

وجمع بينه وبين ما قبله الحافظ ؛ فقال في « التقريب » :

« صدوق يخطئ ، تغير حفظه لما سكن بغداد » .

وقد أشار ابن حبان إلى أن في حفظه ضعفاً ؛ فقال في « الثقات » (٨ / ٣٩١) :

« كان يحفظ أكثر حديثه » .

فأقول : لعل كثرة خطئه تعود إلى كثرة حديثه ؛ فقد قال فيه ابن جرير الطبري :

« ما رأيت أحفظ منه » .

وكذلك قال ابن الأعرابي . وقال مسلمة :

« كان راويةً للحديث متقناً ثقة ، يحفظ حديث شعبة كما يحفظ السورة » .

وذكره الذهبي في « تذكرة الحفاظ » .

أو يعود ذلك إلى أنه كان اختلط في بغداد لما خرج إليها من البصرة ، ولذلك ؛ قال الأبناسي :

« فمن سمع منه بالبصرة ؛ فسماعه صحيح . . . » .

ذكره ابن الكيال في « الكواكب » ، ثم ذكر من سمع منه بالبصرة ، ومن سمع منه ببغداد .

وقد أشار إلى شيء من هذا أبو الشيخ ابن حيان في ترجمة الحسين بن حفص الأصبهاني شيخ أبي قلابة الرقاشي ، فقال في « طبقات الأصبهانيين » (١ / ١٨٩) :

« وكان الحسين بن حفص صاحب كتاب ، قليل الخطأ ، يخطئ عليه الغرباء ، من ذلك حديث رواه أبو قلابة بإسناده . . . » .

قلت : فذكر هذا الحديث ، وذكر أنه أخرجه في « فوائد الأصبهانيين » .

قلت : ولم يبين وجه الخطأ ، وظاهر ما في رواية ابن عبد البر أن الخطأ ممن فوق الرقاشي ؛ فقد جاء فيها عقب الحديث :

« قال عبد الملك : فذكرت ذلك لعلي بن المديني ، فقال :

« ليس هذا بشيء ؛ إنما أراد حديث محمد بن الحنفية : « لا تقوم الساعة حتى تكون خصومتهم في ربهم » » .

يعني : أن الحديث موقوف على ابن الحنفية ، ولكنه لم يبين ممن الخطأ ! والله أعلم .

فإذا صح هذا عن ابن المديني ؛ ففيه تقوية لحال الرقاشي ؛ لأنه لم ينكر الحديث عليه ، وإنما أنكره على من فوقه . هذا ما بدا لي . فالله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٧٧٦ - (لا تقومُ الساعةُ حتى تكثُرَ فيكُمْ أولادُ الجِنِّ مِن نسائكُمْ ، ويَكثُرَ نَسَبُهُمْ فيكُم ؛ حتى يُجَادِلُوكُم بالقُرآنِ ؛ حتى يرُدُّوكُم عن دِينكُمْ) .

منكر جداً . أخرجه أبو بكر الكلاباذي في « مفتاح المعاني » (ق ٣٨١ / ١) من طريق خلف بن سليمان النسفي أبي سعيد : ثنا محمد بن المصفى : ثنا بقية ابن الوليد : ثنا عمران أو ابن عمران : ثني كُرْز عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر ؛ عمران أو ابن عمران ؛ لم أعرفه ، فهو من مشايخ بقية المجهولين الذين من طريقهم كثرت المناكير في تحديث بقية عنهم بتدليسه إياهم ، أو بتصريحه بالتحديث عنهم ؛ كما هنا .

أقول هذا على افتراض أن هذا السند إليه صحيح ، وليس كذلك ؛ فإن خلف ابن سليمان النسفي ليس له ذكر في شيء من كتب التراجم التي عندي ، فهو الآفة إن سلم من شيخ بقية .

(**فائدة**) : ذكر الذهبي في « الميزان » من رواية الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد قال : سمعت شيخنا أبا محمد بن عبد السلام السلمي (يعني : عز الدين) يقول - وجرى ذكر ابن عربي الطائي - :

« وهو شيخ سوء شيعي كذاب . فقلت له : وكذاب أيضاً ؟ قال : نعم ؛ تذاكرنا بدمشق التزويج بالجن ، فقال ابن العربي : هذا محال ؛ لأن الإنس جسم كثيف والجن روح لطيف ، ولن يعلق الجسم الكثيف الروح اللطيف . ثم بعد قليل رأيته وبه شجَّة ! فقال : تزوجتِ جنية فرزقت منها ثلاثة أولاد ، فاتفق يوماً أني أغضبتها ، فضربتني بعظم حصلت منه هذه الشجة ، وانصرَفَتْ ، فلم أرها بعد » .

وعلق الذهبي رحمه الله على تكذيب العز بن عبد السلام للشيخ ابن عربي بقوله :

« وما عندي أن محيي الدين تعمَّد كذباً ؛ لكن أثرت فيه الخلوات والجوع فساداً وخيالاً وطرف جنون » .

والغرض من ذكر هذه الفائدة إنما هو تذكير القراء بأن العلماء يستنكرون أشد الاستنكار إمكانية التزاوج بين الإنس والجن ؛ لاختلاف طبيعة خَلْقِهِمَا ، حتى اتهموا من ادعى ذلك بالكذب أو بنوع من الجنون ، وأحلاهما مر .

فما نسمعه في هذا الزمان من أن بعض النسوة يشعرن وهن في فراش الزوجية بالمجامعة ممن لا يرينه ، إن هو إلا من وسوسة الشيطان ، وتلاعبه ببني الإنسان ،

ويستغل ذلك بعض أولئك الذين يتعاطون مهنة استخراج الجني من الإنسي ، ويرتكبون في أثناء ذلك أموراً - غير تلاوة القرآن والمعَوِّذات - مما هو غير واردٍ في السُّنَّةِ ، مثل : مكالمة الجني وسؤاله عن بعض الأمور الخفية ، وعن دينهم ومذهبهم ! وتصديقهم في كل ما يخبرون به ! وهم من عالم الغيب ، لا يمكن للإنس أن يعرفوا مؤمنهم من كافرهم ، والصادق من الكاذب منهم ، وإذا كان النبي ﷺ قد حرم إتيان الكهان وتصديقهم ؛ لأنهم ممن يوالون الجن ، وهؤلاء كانوا يسترقون السمع ويلقون إلى أوليائهم من الإنس ما استرقوا ويخلطون معه أكثر من مئة كذبة ؛ كما في « الصحيح » .

أقول : إذا كان إتيان هؤلاء محرماً ؛ فبالأولى أن يكون محرماً إتيان أوليائهم من الإنس الذين يخاطبون الجن مباشرة ويستخدمونهم ، ويقضون لهم بعض مصالحهم ، ليضلوهم عن سبيل الله ؛ كما كان الأمر في الجاهلية ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وأنه كانَ رجالٌ مِنَ الإنسِ يعوذونَ برجالٍ من الجنِّ فزادُوهُم رَهَقاً ﴾ .

٥٧٧٧ - (إذا جَامَعَ الرَّجُلُ ولم يُسَمِّ ؛ انطَوى الجانُّ علَى إِحْلِيلِهِ ، فجَامَعَ معهُ ، فذلك قوله : ﴿ لم يَطمِثْهُنَّ إنسٌ قَبْلَهُمْ ولا جَانٌّ ﴾) .

منكر مقطوع . أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (٢٧ / ٨٨) : حدثني **محمد بن عمارة الأسدي** : ثنا سهل بن عامر : ثنا **يحيى بن يعلى الأسلمي** عن عثمان بن الأسود عن مجاهد قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

قلت : وهذا إسناد مقطوع ضعيف مظلم ؛ من دون عثمان بن الأسود ؛ ضعفاء لا يحتج بهم ؛ غير محمد بن عمارة الأسدي ؛ فإني لم أعرفه ، ومن طبقته ما في « ثقات ابن حبان » (٩ / ١١٢) :

« محمد بن عمارة بن صبيح الكوفي . يروي عن وكيع . حدثنا عنه أحمد بن محمد بن عبد الكريم الوزان بـ (جرجان) .

قلت : فيحتمل أن يكون الأسديٌّ هذا . والله أعلم .

وأما سهل بن عامر ؛ فهو البجلي ؛ قال البخاري في « التاريخ الصغير » (ص ٢٢٦) :

« منكر الحديث ، لا يكتب حديثه » .

ونقله ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٤٤٢) عنه ، وقال :

« ولسهل أحاديث عن مالك بن مغول وغيره ليست بالكثيرة . وأرجو أن لا يستحق تصريح كذبه » .

كذا فيه : « تصريح كذبه » ! وفيه ركة ظاهرة ، ولفظه في نقل « اللسان » عنه :

« . . . لا يستحق الترك » .

ولا أستبعد أن يكون رواية بالمعنى .

وقال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٢٠٣) عن أبيه :

« ضعيف الحديث ، روى أحاديث بواطيل ، أدركته بالكوفة ، وكان يفتعل الحديث » .

وشذ عن هؤلاء ابن حبان ، فذكره في « الثقات » (٨ / ٢٩٠) ! ولذلك ؛ لم يلتفت إليه الذهبي في « الميزان » ، وتبنى قول أبي حاتم في « المغني » ؛ فقال :

« رماه أبو حاتم بالكذب » .

وعليه يدل قول البخاري المتقدم ، فهو متروك . والله أعلم .

ويحيى بن يعلى الأسلمي ؛ ضعيف بالاتفاق ، فهو آفة هذا الأثر إن لم يكن الراوي عنه .

واعلم أن إيرادي لهذا الأثر في هذه « السلسلة » - وإن كان ليس من شرطي ، فقد وجدت نفسي مضطراً لتخريجه والكشف عن وهائه - ؛ لأنني رأيت بعض العلماء من المفسرين وغيرهم قد ساقوه مساق المسلمات ؛ كالقرطبي في « جامعه » (١٠ / ٢٨٩) ، والشوكاني في « فتح القدير » (٣ / ٢٣٣) ، والآلوسي في « روح المعاني » (١٤ / ١١٩) ! وفسروا به قوله تعالى لإبليس الرجيم في سورة الإسراء : ﴿ . . . وشاركهم في الأموال والأولاد ﴾ ! بل وكذلك الحافظ ابن حجر في « الفتح » (٩ / ٢٢٩) لما ذكر اختلاف العلماء في تفسير قوله ﷺ :

« لم يضره شيطان أبداً » ؛ في دعاء إتيان الرجل أهله[1] ، فكان آخر ما ذكر منها قوله :

« وقيل : لم يضره بمشاركة أبيه في جماع ؛ أمه كما جاء عن مجاهد . . . (فذكره . وقال) : ولعل هذا أقرب الأجوبة » !

فأقول : قوله : « كما جاء . . . » بصيغة الجزم ؛ يخالف حال إسناده ! فكان الواجب على الحافظ أن يشير إلى ذلك بقوله : « كما روي » ؛ كما هو المقرر في المصطلح ، وكما هي عادته الغالبة ، ولكن غلبته طبيعة كل إنسان ، والكمال لله وحده .

---

(١) متفق عليه من حديث ابن عباس ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٠١٢) .

على أنه لو صح ذلك عنه ؛ فهو مقطوع موقوف عليه ، فلا حجة فيه ، ولو أنه رفعه ؛ لكان مرسلاً ، والمرسل ضعيف عند المحدِّثين ، ولا سيما في مثل هذا الأمر الغيبي الغريب ، وهذا كله لو صح السند بذلك إليه ، فكيف وهو مقطوع واهٍ ؟! وقد أشار العلامة الآلوسي إلى رده بقوله : « ثم إن دعوى أن الجن تجامع نساء البشر جماعاً حقيقياً مع أزواجهن إذا لم يذكروا اسم الله تعالى غير مسلَّمة عند جميع العلماء ، وقوله تعالى : ﴿ وشاركهم في الأموال والأولاد ﴾ غيرُ نَصٍّ في المراد كما لا يخفى » .

وما قاله من التعميم مخالف لما تقدم ، ووقع في وهم آخر ، وهو أنه نسب أثر مجاهد للحسن أيضاً ـ وهو البصري ـ ؛ قرنهما معاً !

وهذا خطأ ؛ فإن أثر الحسن ذكره الحافظ قبيل أثر مجاهد بلفظ آخر نحو حديث ابن عباس المشار إليه آنفاً ؛ إلا أنه قال في آخره :

« فكان يرجى إن حملت أن يكون ولداً صالحاً » .

وعزاه الحافظ لعبد الرزاق ، وهو في « مصنفه » (٦ / ١٩٤ / ١٠٤٦٧) بسند صحيح عنه .

ثم إن الآلوسي ـ رحمه الله ـ جاء بغريبة أخرى ؛ فقال :

« ولا شك في إمكان جماع الجني إنسية بدون أن يكون مع زوجها الغير الذاكر اسم الله تعالى ، ويدل على ذلك ما رواه **أبو عثمان سعيد بن داود الزبيدي** قال :

كتب قوم من أهل اليمن إلى مالك يسألونه عن نكاح الجن ، وقالوا : إن هاهنا رجلاً من الجن يزعم أنه يريد الحلال ؟ (!) فقال : ما أرى بذلك بأساً في الدِّين ؛

ولكن أكره إذا وُجِدَت امرأةٌ حامل قيل : مَنْ زَوْجُكِ ؟ قالت : من الجن! فيكثر الفساد في الإسلام » .

ووجه الغرابة استدلاله على الإمكان المذكور بهذا الأثر عن مالك ! وهو باطل ـ في نقدي ـ سنداً ومتناً .

أما السند ؛ فإن سعيد بن داود الزبيدي ضعفه ابن المديني ، وكذبه عبد الله ابن نافع الصائغ في قِصَّةٍ مذكورة في ترجمته في « تاريخ بغداد » و « التهذيب » . وقال الحاكم :

« روى عن مالك أحاديث موضوعة » . وقال الخطيب وغيره :

« حدث عن مالك ، وفي أحاديثه نكرة » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٢٥) :

« لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار » .

وأما المتن ؛ فإني أستبعد جداً ـ على فقه الإمام مالك ـ أن يقول في تزويج الإنسية بالجني : « ما أرى بذلك بأساً في الدين » ! ذلك لأن من شروط النكاح ـ كما هو معلوم ـ الكفاءة في الدِّين على الأقل . فلا يجوز تزويج مسلمة بكافر ، بل ولا بفاسق ، فمن أين لوليها وللشهود أيضاً أن يعلموا أن هذا الجني كفؤ لها ، وهم لا يعرفونه ؟! فإنه قد ظهر لهم بصورة رجل خاطب وجميل ! ولا يمكن رؤيته على حقيقته بنص القرآن الكريم .

وقد يتمثل بصورة أخرى إنسانية أو حيوانية ، وحينئذٍ كيف يمكن تطبيق الأحكام المعروفة في الزوجين ـ كالطلاق والظهار والنفقة وغيرها ـ مع اختلاف

طبيعة خَلْقِهما ؟! تالله ! إنها من أغرب الغرائب أن يخفى مثل هذا البُطْل - بل السُّخْف - على العلامة الآلوسي - غفر الله لنا وله - .

وأغرب من ذلك كله قول ابن تيمية في رسالة « إيضاح الدلالة في عموم الرسالة » (ص ١٢٥ - مجموعة الرسائل المنيرية) :

« وقد يتناكح الإنس والجن ، ويولد بينهما ولد ، وهذا كثير معروف » !!

وأقول : نعم ؛ هو معروف بين بعض النسوة الضعيفات الأحلام والعقول ، ولكن أين الدليل الشرعي والعقلي على التوالد أولاً ، وعلى التزواج الشرعي ثانياً ؟! هيهات هيهات !

وقد علمت مما ذكرته تحت الحديث السابق قبل هذا إنكار العز بن عبد السلام والذهبي على ابن عربي الصوفي ادعاءه أنه تزوج جنية !! وأنه رزق منها ثلاثة أولاد !! وأنه لم يعد يراها فيما بعد !!! وانظر كلام المازري المبطل لدعوى ابن عربي فيما يأتي تحت الحديث التالي ، وهو من الأحاديث التي تساعد على تصديق خرافة التزاوج بين الإنس والجن ؛ كمثل أثر مجاهد هذا والحديث الذي قبله .

٥٧٧٨ - (كانَ أَحَدُ أبوَيْ بلْقِيس جِنِّياً) .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري في « التفسير » (١٩ / ١٠٦) ، وأبو الشيخ في «العظمة » (٥ / ١٦٥٣) ، والثعلبي في « التفسير » (٣ / ٩ / ٢) من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سعيد بن بشير ؛ مختلف فيه ، وهو كما قال

البخاري :

« يتكلمون في حفظه ، وهو محتمل » . وقال بلَدِيُّه أبو مسهر .

« لم يكن في بلدنا (دمشق) أحدٌ أحفظ منه ، وهو منكر الحديث » .

قلت : وبخاصة فيما تفرد به عن قتادة ؛ قال ابن نمير :

« يروي عن قتادة المنكرات » .

ولهذا ؛ قال الحافظ ابن كثير في « البداية » (٢ / ٢١) بعد أن عزاه للثعلبي :

« وهذا حديث غريب ، وفي سنده ضعف » .

قلت : ومما يؤكد ضعفه ونكارته : أنه قد خالفه معمر فقال : عن قتادة قال :

بلغني أنها امرأة يقال لها : بلقيس ؛ أحد أبويها من الجن ، مؤخر أحد قدميها كحافر الدابة .

أخرجه ابن جرير (١٩ / ٩٥) ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » (٦ / ١٣٤ / ٢) .

قلت : وإسناده صحيح موقوفاً على قتادة . فيقال فيه ما قلته في أثر مجاهد الذي قبله وزيادة ، وهي : أن الغالب على هذا وأمثاله مما يتعلق ببلقيس أنه من الإسرائيليات ، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان في تفسيره « البحر المحيط » (٧ / ٦٧) بعد أن ذكر معنى هذا الأثر :

« وقد طولوا في قصصها بما لم يثبت في القرآن ولا في الحديث الصحيح » .

وقال الماوردي :

« والقول بأن أم بلقيس جنية مستنكر من العقول ؛ لتباين الجنسين واختلاف الطبعين ، وتفارق الحِسَّين ؛ لأن الآدمي جسماني والجن روحاني ، وخلق الله الآدمي من صلصال كالفخار ، وخلق الجان من مارج من نار ، ويمتنع الامتزاج مع هذا التباين ، ويستحيل التناسل مع هذا الاختلاف » .

حكاه القرطبي عنه (١٣ / ٢١٣) ، ثم رده بما لا يسمن ولا يغني من جوع فقال :

« العقل لا يحيله مع ما جاء من الخبر في ذلك » .

فأقول : نعم العقل لا يحيله ، ولكنه أيضاً لا يدركه ؛ بل إنه يستبعده كما تقدم ، فالإيمان به يتطلب نصاً صحيحاً صريحاً ، والخبر الذي أشار إليه لا يصح ، وهو حديث أبي هريرة هذا .

ثم أشار إلى أثر مجاهد المخرج قبله ، وقد عرفت نكارته ، وإلى النص القرآني : ﴿ وشاركهم في الأموال والأولاد ﴾ ، وسبق جواب العلامة الألوسي عنه تحت الأثر المذكور .

ثم رأيت الآلوسي قد صرح بإنكار حديث الترجمة ؛ فقال بعد أن ذكره وقول أبي حيان المتقدم :

« والذي ينبغي أن يعول عليه عدم صحة الخبر » . ثم ذكر قول أبي حيان المتقدم ، وزاد :

« . . . وأن ما ذكر من الحكايات أشبه شيء بالخرافات ؛ فإن الظاهر على تقدير

وقوع التناكح بين الإنس والجن الذي قيل ؛ يصفع السائل عنه ؛ لحماقته وجهله أن لا يكون توالد بينهما » .

وأقول : عبارته من قوله : « يصفع . . . » إلخ ؛ غير سليمة ؛ فإن السائل لم يذكر في السياق ! فلينظر .

٥٧٧٩ - (إنِّي أَعْلَمُ آيةً لم تَنزلْ على نَبِيٍّ قَبلي بعدَ سليمانَ بنِ داودَ . فقلتُ : يا رسولَ الله ! أي آية ؟ قال : سأُعَلِّمُكَهَا قبلَ أن أَخرُجَ من المسجد . فانتهينا إلى الباب ، فأَخرجَ إحدَى قَدَمَيْه ، فقلتُ : أنسي ؟ ثم التَفَتَ إليَّ ، فقال : ﴿ إنَّهُ مِنْ سليمانَ وإنهُ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي حاتم في « التفسير » (٦ / ١٨٨ / ١) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١٨٦) من طريق **أبي يوسف** عن **سلمة بن صالح** عن **عبد الكريم أبي أمية** عن ابن بريدة عن أبيه قال :

كنت مع رسول الله ﷺ وهو يمشي في المسجد ، فقال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالضعفاء :

أولاً : عبد الكريم أبو أمية - وهو ابن أبي المخارق المعلم البصري - ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ضعيف ، تركه بعضهم » .

ثانياً : سلمة بن صالح - وهو الواسطي الأحمر - ؛ قال الذهبي أيضاً :

« متروك الحديث » .

ثالثاً : أبو يوسف - وهو يعقوب بن إبراهيم القاضي ، صاحب أبي حنيفة - ؛ قال الذهبي :

« قال الفلاس : صدوق كثير الغلط . وقال (خ) : تركوه . وقال المزني : أبو يوسف أتبع القوم للحديث . وقال عمرو الناقد : كان صاحب سنة . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه » .

قلت : فالعلة ممن فوقه . والله أعلم . وقد قال الحافظ ابن كثير عقب رواية ابن أبي حاتم :

« هذا حديث غريب ، وإسناده ضعيف » .

٥٧٨٠ - (تجيءُ - وفي لفظ : تُعْرَضُ - الأعمالُ يومَ القيامةِ ، فتجيءُ الصلاةُ فتقولُ : ياربِّ ! أنا الصَّلاةُ . فيقولُ : إنَّكِ على خَيْرٍ . فتجيءُ الصَّدقةُ فتقولُ : ياربِّ ! أنا الصدقة . فيقولُ : إنكِ على خيرٍ . ثم يجيءُ الصِّيَامُ فيقولُ : أي ربِّ ! أنا الصيَامُ . فيقول : إنكَ على خير . ثم تجيءُ الأعمالُ على ذلك ، فيقول الله عز وجل : إنكِ على خير . ثم يجيءُ الإسلامُ فيقولُ : ياربِّ ! أنتَ السَّلامُ ، وأنا الإسلامُ . فيقول الله عزَّ وجلَّ : إنكَ على خير ، بِكَ اليومَ آخُذُ ، وبكَ أُعْطِي . قال الله عز وجل في كتابه : ﴿ ومَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإسلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ منهُ ، وهو في الآخرةِ من الخاسِرينَ ﴾) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٢ / ٣٦٢) ، وأبو يعلى (١١ / ١٠٤ / ٦٢٣١) ، والطبراني في « الأوسط » (٢ / ١٨٠ / ١ - ٢) من طرق عن **عباد بن راشد** : ثنا

الحسن : ثنا أبو هريرة ـ إذ ذاك ونحن بالمدينة قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .
وقال الطبراني :

« لم يروه عن عباد بن راشد إلا حجاج بن نصر » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لكن ليس كما قال الطبراني ؛ فإنه متابع من ثقتين عند أحمد وأبي يعلى كما أشرت إلى ذلك بقولي : « من طرق » . وإنما علة الحديث الانقطاع بين الحسن وأبي هريرة ؛ فقد قال عبد الله بن أحمد عقب الحديث :

« عباد بن راشد ثقة ؛ لكن الحسن لم يسمع من أبي هريرة » .

قلت : وهذا هو المقرر عند العلماء : أنه لم يسمع من أبي هريرة ؛ لكن قد صح عن الحسن أنه قال : لم أسمع من أبي هريرة غير حديث واحد ، وهو حديث : « المختلعات . . . » . وقد خرجته في « الصحيحة » برقم (٦٣٢) ، وذكرت هناك تصحيح الحافظ لإسناده ؛ فراجعه . وعليه ؛ يبدو أن توثيق عبد الله بن أحمد لعباد هذا يتنافى مع جزمه بأن الحسن لم يسمع من أبي هريرة . ولذلك ؛ فإني أقول : لو كان عباد ثقة دون ضعف فيه ؛ لكان ينبغي أن يلحق هذا الحديث بحديث : « المختلعات » ؛ ولكن ليس الأمر كذلك ؛ فإن فيه اختلافاً كثيراً كما ترى أقوالهم في « التهذيب » ، ولذلك ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« تركه القطان ، وضعفه أبو داود ، وقوّاه أحمد » .

ولذلك ؛ لم يَسَع الحافظ إلا أن يذكر الخلاف فيه بأبسط من هذا في كتابه « مقدمة الفتح » ، وأفاد أن البخاري روى له حديثاً واحداً متابعة ، وقال في « التقريب » مستخلصاً من تلك الأقوال :

« صدوق له أوهام » .

قلت : فيخشى أن يكون وهم في تصريح الحسن بالتحديث عن أبي هريرة ، وقد ذكر له ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٦٣) حديثاً آخر عن الحسن قال : حدثنا سبعة من أصحاب النبي ﷺ منهم عبد الله بن عمر . . . فذكره ، فقال عقبه :

« والحسن رحمه الله لم يُشافِه ابن عمر ولا أبا هريرة ، ولا . . . » إلخ ، وقال فيه :

« كان ممن يأتي بالمناكير عن أقوام مشاهير ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها ، فبطل الاحتجاج به » .

قلت : ولعل مما يدل على وهمه أنه في رواية الإمام أحمد - وهي المذكورة أعلاه - أدرج الآية في الحديث كما هو ظاهر ؛ بينما هو في رواية أبي يعلى واللفظ الآخر له - وسنده إليه صحيح - فصلها عن الحديث ؛ فقال :

« ثم قال الحسن : ﴿ إن الدين عند الله الإسلام . . . ﴾ إلخ .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٣٤٥) :

« رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في « الأوسط » ، وفيه عباد بن راشد ؛ وثقه أبو حاتم وغيره ، وضعفه جماعة ، وبقية رجال أحمد رجال (الصحيح) » .

قلت : ويؤخذ عليه أنه لم يذكر قول عبد الله بن أحمد الذي عقب به على الحديث مبيناً الانقطاع بين الحسن وأبي هريرة .

٥٧٨١ - (إنما نَهَى النبيُّ ﷺ عَنِ الجُلُوسِ على القُبُورِ لِبَوْلٍ أوْ غَائطٍ) .

منكر . أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٢٩٦ - ٢٩٧) من طريق الخصيب قال : ثنا عمر بن علي قال : ثنا عثمان بن حكيم عن أبي أمامة أن زيد ابن ثابت قال :

هلم - يا ابن أخي ! - أخبرك ، إنما نهى . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد معلول ومتن منكر ، وقد كنت تكلمت عليهما بكلام جيد إن شاء الله تعالى في المجلد الثاني تحت الحديث رقم (٩٦٦) ، وتعلقت هناك في إعلال إسناده بعمر بن علي هذا ، مبيناً أنه المقدمي ، وأنه كان يدلس تدليساً غريباً من نوعه ، يسميه بعضُهم تدليس السكوت ، وشرحته هناك بما لا داعي لإعادته هنا ، وجعلته السبب في عدم تصحيح الحافظ لهذا الإسناد ، واقتصاره على قوله فيه :

« رجاله ثقات » .

والآن أريد أن أزيد على ما تقدم أمرين اثنين : أحدهما يتعلق بهذا الحديث ، والآخر يتعلق بالحديث المشار إليه بالرقم المذكور ، فأقول :

أما الأول : فيمكن إعلال إسناده بالراوي عن المقدمي أيضاً ، وهو الخَصِيب ، وهو ابن ناصح الحارثي البصري ؛ فإنه ليس مشهوراً بالحفظ والضبط ، بل قد تُكلِّم فيه ، فذكره ابن حبان في « ثقاته » (٨ / ٢٣٢) قائلاً :

« ربما أخطأ » . وأشار إلى هذا أبو زرعة بقوله :

« ما به بأس إن شاء الله تعالى » . ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

ومن المعروف عند أهل العلم بهذا الفن : أن خطأ الراوي الثقة فضلاً عمن دونه ؛ كذا الصدوق الذي يخطئ - يظهر بمخالفته لمن هو أوثق منه ، فكيف به إذا خالف الثقات في أحاديثهم ؛ فإن الكثير منهم قد رووا عنه ﷺ النهي عن الجلوس والقعود والوطأ على القبور ، وقد كنت خرجت ثلاثة منها في « أحكام الجنائز » (٢٠٩ - ٢١٠) ورابعاً في آخر الكلام على هذا الحديث في المجلد المشار إليه آنفاً ، ثم خرجته تخريجاً علمياً دقيقاً في المجلد السادس برقم (٢٩٦٠) ، وهو من رواية عمرو بن حزم قال :

رآني رسول الله ﷺ على قبر فقال :

« انزل عن القبر ، لا تؤذ صاحب القبر » .

وإسناده صحيح ؛ كما حققته هناك تحقيقاً لا تراه في كتاب . وهو نص قاطع يبطل تأويل تلك الأحاديث الصحيحة بأن المراد بها إنما هو الجلوس للغائط أو البول ، بهذا الحديث المنكر ، وصنوه الآخر ، وعَدْتُ بزيادة الكلام عليه ، فأقول :

أما الآخر : فقد وقفت على طريق أخرى ، فرأيت أنه لا بد من بيان حاله ، فأقول : روى الروياني في « مسنده » (ق / ٢١٩ / ٢) فقال : نا أحمد بن عبد الرحمن : نا عمي : نا محمد بن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة : أن رسول الله ﷺ قال :

« من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط ؛ فكأنما جلس على جمرة من نار » .

قلت : وهذا إسناد واهٍ . قال ابن حبان في ترجمة عبيد الله بن زحر (٢ / ٦٢ - ٦٣) :

« منكر الحديث جداً ، يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسنادِ خَبَرٍ عبيد الله بن زحر ، وعلي بن يزيد ، والقاسم أبو عبد الرحمن ؛ لا يكون ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم » .

وتعقبه الحافظ في « التهذيب » بقوله :

« وليس في الثلاثة من اتهم إلا علي بن يزيد ، وأما الآخران ؛ فهما في الأصل صدوقان ، وإن كانا يخطئان » .

ومحمد بن أيوب ، فيهم كثرة ؛ فلم أعرفه . وتبادر إلى ذهني احتمال أنه محمد ابن أيوب بن سويد الرملي المتهم ، وقد تقدمت له أحاديث (١٧٢ ، ٥٧٦٢ - ٥٧٦٣) ، ولكني لم أجد ما يؤكد ذلك ؛ بل وجدت في ترجمة عبيد الله بن زحر أنه روى عنه يحيى بن أيوب المصري ، فألقي في نفسي أنه لعله تحرف اسم : (يحيى) على الناسخ إلى : (محمد) ؛ لتقارب الشبه بينهما ، وقد عهدنا مثل هذا التحريف في بعض المخطوطات . والله أعلم بحقيقة الحال .

٥٧٨٢ - (خَلَقَ اللهُ آدمَ مِنْ أديمِ الأرضِ كلِّها ، فَخَرَجَتْ ذُرِّيَّتُهُ على حسبِ ذلك ؛ منهمُ الأبيضُ ، والأسودُ ، والأسمرُ ، والأحمرُ ، ومنهم بينَ ذلك ، ومنهمُ السَّهْلُ ، والخبيثُ ، والطيِّبُ) .

منكر باختصار (القبضة) . أخرجه الحاكم (٢ / ٢٦١) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن » (٩ / ٣) عن إسحاق بن إبراهيم : أنبأ عبد الرزاق : أنبأ معمر : أخبرنا عوف العبدي عن قسامة بن زهير عن أبي موسى الأشعر رضي الله عنه مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

وأقول : في تصحيحه من هذا الوجه نظر :

الأول : أن إسحاق بن إبراهيم - وهو الدَّبَري - في سماعه من عبد الرزاق كلام ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« صدوق . قال ابن عدي : « استصغر في عبد الرزاق » . قلت : سمع من عبد الرزاق كتبه وهو ابن سبع سنين أو نحوها ، وروى عنه أحاديث منكرة ، فوقع التردد فيها هل هي من قِبَلِ الدَّبري وانفرد بها ، أو هي محفوظة مما انفرد به عبد الرزاق ؟ وقد احتج بالدبري جماعة من الحفاظ ؛ كأبي عوانة وغيره » .

وذكر الحافظ في « اللسان » عن ابن الصلاح أنه قال :

« وقد وجدت فيما روى الدبري عن عبد الرزاق أحاديث أستنكَرها جداً ، فأحلت أمرها على الدَّبَري ؛ لأن سماعه منه متأخر جداً »[1] .

وعليه ؛ فإني أقول :

إن هذا الحديث بالاختصار المشار إليه هو من تلك المنكرات ، وذلك ؛ لمخالفته لروايات الثقات لهذا الحديث عن عوف العبدي بسنده المذكور مرفوعاً بلفظ :

« إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الأرض . . . » الحديث والباقي مثله . وهو مخرج في « الصحيحة » (١٦٣٠) ، فأسقط الدبري منه جملة القبضة ، فدل ذلك على سوء حفظه وقلة ضبطه ، فلا يحتج به عند تبين خطئه ومخالفته .

---

(١) انظر « مقدمة ابن الصلاح » (ص ٤٠٨) ، وشرح العراقي عليه .

وقد استغل هذا السقط ذاك الجاحد لصفات الله ، والمستلزم جحده لوجوده سبحانه وتعالى ؛ فقد رأيته أخرج هذا الحديث الصحيح الذي فيه (القبضة) في تعليقه على « دفع الشبه » (ص ١٦٣) ، ومع أنه ذكر تصحيح الترمذي والحاكم والذهبي إياه ، فقد ضرب بذلك عرض الحائط ، جاحداً تلك الجملة الصحيحة بقوله :

« والظاهر أنها من تصرف الرواة ؛ رووه بالمعنى بدليل رواية الحاكم . . . » .

ثم ساق حديث الترجمة ؛ لأنه ليس فيه الجملة !

لقد أكد الجاحد باستدلاله بهذا الحديث المنكر على أنه لا يزال سادراً في جحده وضلاله وغيه ، تارة بتأويله لآيات الصفات وأحاديثها الصحيحة وتعطيل معانيها ، وتارة بادعاء أن حديث الآحاد لا تثبت به العقيدة ، وتارة باختلاق علة للحديث الصحيح لا وجود لها إلا في مخه ، وتارة بتقوية الحديث المنكر ؛ ليضرب به الحديث الصحيح كما فعل هنا ؛ فإنه لما لم يستطع أن يوجد له علة قادحة يتشبث بها لرده ؛ اختلق زعمه بأنه من تصرف الرواة ، وكذب والله ! ثم استدل على ذلك بالحديث المنكر موهماً القراء صحته ! ولو أنه كان صحيح السند لم يجز الاستدلال المذكور لما هو مقرر في علوم الحديث : أن زيادة الثقة مقبولة . ولكن هذا الجاحد لا يقيم لهذا العلم ولا لغيره وزناً إذا تعارض مع جحده وهواه !!

وإن مما يؤكد هذا : أنه قوى إسناد أثر ابن مسعود عند ابن سعد (٢٦/١٠) بلفظ :

« إن الله بعث إبليس ، فأخذ من أديم الأرض ، فخلق منه آدم » .

فقال عقبه :

« سنده حسن » !

كذا قال ! وفيه شيخ ابن سعد : حسين بن حسن الأشقر ؛ قال الذهبي في « الكاشف » :

« واهٍ . قال (خ) : فيه نظر » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

وفوقه جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير ؛ قال الحافظ أيضاً :

« صدوق يهم » .

قلت : لكن قال في « التهذيب » :

« قال ابن منده : ليس بالقوي في سعيد بن جبير » .

وهذا ـ كما ترى ـ من روايته عن سعيد .

ثم إنه لم يكتف بتقوية هذا الأثر ، وإنما فعل ذلك ليضم إلى جنايته السابقة في ضربه الحديث الصحيح بالحديث الضعيف جناية أخرى ، وهي ضرب الحديث الصحيح المرفوع بالأثر الحسن عنده ! فقال (ص ١٦٤) :

« والظاهر أن الضارب هو إبليس الذي بعثه الله فأخذ من أديم الأرض كما مر في الأثر قبل هذا بسند حسن » !

فتأمل أيها القارئ الكريم ! كيف يستظهر ما في الأثر غير المرفوع ـ على ما فيه من ضعف ـ ويضرب به الحديث الصحيح ! عامله الله بما يستحق .

وانظر بهذه المناسبة أحاديث القبضتين في « الصحيحة » (٤٦ ـ ٥٠) .

٥٧٨٣ - (لاتَجْعَلُوني كَقَدَحِ الراكِبِ ، يملأُ قدحَهُ ، فإذا فَرَغَ ، وعلَّقَ معالِيقَهُ ، فإنْ كانَ له في الشرابِ حاجةُ ، أو الوضوء ، وإلا ؛ أهراقَ القدحَ . أحسبُه قال : فاذكروني في أولِ الدعاءِ ، وفي وسطهِ ، وفي آخر الدعاء) .

منكر . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٢١٥ / ٣١١٧) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (٣ / ٦٥ / ١١٣٠) ، وابن أبي عاصم في « الصلاة على النبي » (٥٥ / ٧١) ، والبزار (٤ / ٤٥ / ٣١٥٦) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١ / ٦١ / ٥٧) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ٢١٦) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٦٩٢ / ١٦٦٨) ، وأبو حفص المؤدب في « المنتقى من حديث محمد بن إسماعيل الفارسي » (ق ٢٢٩ / ٢) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٢ / ٨٩ / ٩٤٤) من طرق عن **موسى بن عبيدة** عن **إبراهيم بن محمد بن إبراهيم** عن أبيه عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته أحد الرجلين :

١ - إما إبراهيم بن محمد هذا - وهو التيمي - ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ١٢٥) عن أبيه :

« منكر الحديث ، لم يثبت حديثه » .

قلت : يعني والله أعلم ؛ فقد قال البخاري في ترجمة إبراهيم هذا من « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ٣٢٠) و « الصغير » (٢٥١) :

« لم يثبت حديثه ، روى عنه موسى بن عبيدة ؛ ضعّف لذلك » .

قلت : وهذا رواه العقيلي عنه ، ثم ساق له هذا الحديث .

وظاهر كلام ابن حبان أنه مجهول لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ فقال في « الضعفاء » (١ / ١٠٨) :

« منكر الحديث ، ولا أعلم له راوياً إلا موسى بن عبيدة الربذي ، وموسى ؛ ليس بشيء في الحديث ، ولا أدري البلية في أحاديثه والتخليط في روايته منه أو من موسى ؟ ومن أيهما كان ؛ فهو وما لم يرو سيان » .

٢ ـ وإما من موسى بن عبيدة ؛ كما تقدم آنفاً عن ابن حبان ، وهو ضعيف مع صلاحه وعبادته ، وبه أعله السخاوي في « القول البديع » ؛ فقال (ص ١٦٥) :

« وهو ضعيف ، والحديث غريب » . وقال في مكان آخر (ص ٧٩ ـ ٨٠) في موسى هذا :

« ضعيف جداً » .

وهو ظاهر كلام ابن حبان المتقدم فيه ، وكذا كلام غيره ، فراجع « التهذيب » .

ثم قال السخاوي :

« وقد رواه سفيان بن عيينة في « جامعه » من طريق يعقوب بن زيد بن طلحة يبلغ به النبي ﷺ قال :

« لا تجعلوني كقدح الراكب ، اجعلوني في أول دعائكم ، وأوسطه وآخره » .

وسنده مرسل أو معضل ، فإن كان يعقوب أخذه من غير موسى ؛ تقوت به رواية موسى » !

كذا قال ! ولا فائدة من هذه التقوية ، لأن يعقوب لو فرض أنه أخذه من غير موسى ، فسيبقى فوقه إبراهيم بن محمد التيمي ، وهو منكر الحديث كما تقدم ، فلعله أراد أن يقول : « غير إبراهيم » فسبقه القلم فقال : « غير موسى » !

على أنه لو سلمنا بأنه أراد هذا ؛ فلا يتقوى الحديث بذلك ، لأن يعقوب تابعي صغير ، عامة رواياته عن التابعين ، ليس له رواية عن الصحابة ، وإنما روى عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف ، ولم يسمع من النبي ﷺ ، وولد قبل وفاته ﷺ بعامين ، ولذلك ؛ قال المزي :

« روى عن النبي ﷺ مرسلاً » .

فأقول : فأحسن أحوال رواية يعقوب هذه الإرسال ، فلا يتقوى بها حديث إبراهيم ؛ لاحتمال أن يعود إلى الرواية عنه للسبب المذكور في بيان سبب عدم صلاحية الاحتجاج بمرسل التابعي في « المصطلح » ، على أن الأرجح أن روايته معضلة ، فيقوى الاحتمال حينئذٍ . والله أعلم .

والحديث ؛ أورده ابن القيم في « جَلاء الأفهام » (ص ٤١ ـ ٤٢ / دار الكتب العلمية) من رواية ابن أبي عاصم والطبراني فقط ، ساقه بإسناديهما اللذين يلتقيان عند موسى بن عبيدة . وسكت عليه ، وإسناد الطبراني من طريق عبد الرزاق . وإلى هذا عزاه في مكان آخر (٢١١) ، وسكت عنه أيضاً ، ولعل ذلك لشهرة موسى بالضعف . ولعله لهذا السبب أيضاً سكت الحافظ عن الحديث في « المطالب العالية » (٣ / ٢٢٢) ! لكن هذا أبعد عن أن يعذر ؛ لأنه لم يسق إسناده الذي يمكن الواقف عليه من العلماء من معرفة علته كما لا يخفى . ونقل الشيخ الأعظمي في تعليقه عليه عن البوصيري أنه قال :

« ومدار سنده على موسى بن عبيدة ، وهو ضعيف (٢ / ٧٥) » .

وفاته العلة الأخرى ! وكذلك فاتت الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٥٥) وعزاه للبزار فقط !

ثم رأيت ابن طاهر المقدسي قد أورد الحديث في « تذكرة الموضوعات » (ص ١٠٥) ، وأعله بموسى هذا ؛ قال :

« تكلم فيه أحمد ويحيى » .

٥٧٨٤ - (الجَنَّةُ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ فَاحِشٍ أَنْ يَدْخُلَهَا) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (١٧٩ / ٣٢٢) : حدثني عصمة بن الفضل : حدثني يحيى بن يحيى : حدثنا **ابن لهيعة** عن عياش بن عباس عن أبي عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما : أن النبي ﷺ قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ إلا أن ابن لهيعة ضعيف من قبل حفظه . وقد خالفه الليث بن سعد فقال : عن عياش بن عباس به موقوفاً على ابن عمرو .

أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (١ / ٢٨٨) : حدثنا **محمد بن معمر** : ثنا موسى بن هارون : ثنا قتيبة بن سعيد : ثنا الليث بن سعد به .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ غير محمد بن معمر - وهو السامي - ؛ وهو مجهول الحال ؛ كما يأتي في الحديث التالي ، وقد أورده الخطيب في « تاريخ بغداد » (٣ / ٣٠٤) برواية محمد بن مخلد عنه ، وساق له الحديث المشار إليه

واستنكره كما يأتي ، وصرح الذهبي بتجهيله كما سترى . والله أعلم .

والحديث ؛ عزاه العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ١٢١) لابن أبي الدنيا ، وأبي نعيم في « الحلية » . وسكت عنه ؛ لكن نقل المناوي عنه أنه قال :

« سنده لين » .

واعتمده في « التيسير » .

٥٧٨٥ - (مَنْ شَارَكَ ذِمِّيّاً فتَواضَعَ له ؛ إذا كانَ يومُ القيامةِ ضُرِبَ فيما بينهُما وادٍ من نارٍ ، فقيلَ للمسلمِ : خُضْ إلى ذلك الجانبِ حتى تُحاسِبَ شَرِيكَكَ) .

باطل . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٣ / ٣٠٤) ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٤٩ - ٢٥٠) من طريق محمد بن مخلد : حدثنا **محمد ابن معمر بن محمد بن عبد الله السامي** : حدثنا **يحيى بن حفص بن أخي هلال الكوفي** : حدثنا يعلى بن عبيد : حدثنا مسعر عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال الخطيب :

« حديث منكر ، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد » .

وأقره ابن الجوزي ، ثم السيوطي (٢ / ١٥٣) ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ١٨٨) . وقال الذهبي في ترجمة يحيى بن حفص هذا :

« لا يعرف ، روى عن يعلى بن عبيد خبراً باطلاً ، وهو (ثم ذكر هذا) . وقال : آفته يحيى ، وإلا ؛ فالسامي ؛ فإنه مجهول الحال أيضاً » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

٥٧٨٦ ـ (كانَ الذي أصابَ سليمانَ بنَ داودَ عليه السلام في سَبَبِ امرأة من أَهله يقالُ لها جرادة . وكانتْ أحبَّ نسائه إليه ، وكانَ إذا أرادَ أنْ يأتيَ نساءَهُ أو يدْخُلَ الخلاءَ ؛ أعْطَاهُمُ الخاتمَ ، فجاءَ أناسٌ مِنْ أهلِ الجرادةِ يخاصِمُونَ قوماً إلى سليمان عليه السلام ، فكانَ هَوى سليمانَ أنْ يكونَ الحقُّ لأهلِ الجرادةِ فيقضيَ لهم ، فعُوقِبَ حينَ لم يكنْ هواهُ فيهم واحداً ، فجاءَ حينَ أرادَ اللهُ أن يبتَليَهُ فأعطاها الخاتمَ ، ودخلَ الخلاءَ ، وتمثلَ الشيطانُ في صورةِ سليمانَ ، قال : هاتي خاتمي . فأَعْطَتْهُ خاتَمَهُ ، فلمَّا لبسَهُ ؛ دانَتْ له الشياطينُ والإنسُ والجنُّ ، وكلُّ شيءٍ . . . الحديث بطوله ؛ وفيه : أنَّ الشيطانَ كانَ يأتي نساءَ سليمانَ وهُنَّ حُيَّض) .

منكر موقوف . أخرجه النسائي في « السنن الكبرى » (٦ / ٢٨٧ / ١٠٩٩٣) ، وكذا ابن أبي حاتم في « التفسير » ؛ كما في « ابن كثير » (٤ / ٣٦) ، وابن جرير (١ / ٣٥٧) من طريق أبي معاوية : حدثنا الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير المنهال بن عمرو ؛ فهو من أفراد البخاري ، وفيه كلام يسير ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ربما وهم » .

ولذا ؛ قال الحافظ ابن كثير :

« إسناده إلى ابن عباس قوي ؛ لكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس رضي الله

عنهما - إن صح عنه - من أهل الكتاب ، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه الصلاة والسلام ، فالظاهر أنهم يكذبون عليه ، ولهذا ؛ كان في هذا السياق منكرات : من أشدها ذكر النساء . . . وقد رويت هذه القصة مطولة عن جماعة من السلف رضي الله عنهم : كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وجماعة آخرين ، وكلها متلقاة من قصص أهل الكتاب » .

قلت : ويؤيد ما ذكره من التلقي : ما روى عبد الرزاق وابن المنذر ؛ كما في « الدر » (٥ / ٣١٠) عن ابن عباس قال :

أربع آيات من كتاب الله لم أدر ما هي ؟ حتى سألت عنهن كعب الأحبار . . . وسألته عن قوله تعالى : ﴿ وألقينا على كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثم أناب ﴾ ؛ قال : الشيطانُ أخذَ خاتم سليمان عليه السلام الذي فيه مُلْكُهُ . . . الحديث مختصراً[1] ؛ ليس فيه ذكر النساء . قال العلامة الآلوسي في « تفسيره » (١٢ / ١٩٩) :

« ومعلوم أن كعباً يرويه عن كتب اليهود ، وهي لا يوثق بها ، على أن إشعار ما يأتي بأن تسخير الشياطين [كان] بعد الفتنة يأبى صحته هذه المقالة كما لا يخفى .

ثم إن أمر خاتم سليمان عليه السلام في غاية الشهرة بين الخواص والعوام ، ويستبعد جداً أن يكون الله تعالى قد ربط ما أعطى نبيه من الملك بذلك الخاتم ! وعندي أنه لو كان في ذلك الخاتم السر الذي يقولون ؛ لذكره الله تعالى في كتابه » .

قلت : أو نبيُّه ﷺ في حديثه . والله تعالى أعلم بحقيقة الحال .

---

(١) ثم وقفت على إسناده في « تفسير عبد الرزاق » (٣ / ١٦٥ - ١٦٦) قال : أخبرنا إسرائيل عن فرات القزاز عن سعيد بن جبير عن ابن عباس . وهذا سند صحيح على شرط الشيخين .

وقال أبو حيان في « تفسيره » (٧ / ٣٩٧) :

« نقل المفسرون في هذه الفتنة وإلقاء الجسد أقوالاً يجب براءة الأنبياء منها ، وهي مما لا يحل نقلها ، وهي من أوضاع اليهود والزنادقة » . قال الآلوسي عقبه :

« وكيف يجوز تمثل الشيطان بصورة نبي حتى يلتبس أمره على الناس ، ويعتقدوا أن ذلك المتصور هو النبي ! ولو أمكن وجود هذا لم يوثق بإرسال نبي . نسأل الله تعالى سلامة ديننا وعقولنا ! ومن أقبح ما فيها : تسلُّط الشيطان على نساء نبيه حتى وطئهن وهن حيَّض ! الله أكبر ! هذا بهتان عظيم ، وخطب جسيم . ونسبة الخبر إلى ابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا تسلم صحتها ، وكذا لا تسلم دعوى قوة سنده إليه ، وإن قال بها من سمعت » .

يشير إلى ما كان نقله عن ابن حجر والسيوطي أنهما قالا :

« سنده قوي » .

والحافظ ذكر هذا في « تخريج الكشاف » (٤ / ١٤٢) . والسيوطي في « الدر المنثور » (٥ / ٣١٠) ، وهما تابعان في ذلك الحافظ ابن كثير كما تقدم . ولا أوافق الآلوسي في عدم تسليمه بقوة السند ، لأنه الذي يقتضيه علم الحديث والجرح والتعديل ، لا سيما وهو موقوف ، وليس كل موقوف هو في حكم المرفوع كما هو معلوم ، وبخاصة إذا احتمل أنه من الإسرائيليات كهذا ، وهو مما نقطع به ؛ لما فيه من المخالفات للشرع كما تقدم ، وبخاصة أنه صح سنده عن ابن عباس أنه سأل كعباً كما تقدم .

ولتمام الفائدة أقول :

قال أبو حيان في تمام كلامه السابق :

« ولم يبين الله الفتنة ما هي ، ولا الجسد الذي ألقاه على كرسي سليمان ، وأقرب ما قيل فيه : أن المراد بالفتنة كونه لم يستثن في الحديث الذي قال : « لأطوفن الليلة على سبعين امرأة ، كل واحدة تأتي بفارس مجاهد في سبيل الله . ولم يقل : إن شاء الله . فطاف عليهن ، فلم تحمل إلا امرأة واحدة وجاءته بشق رجل . . . » فالمراد بقوله : ﴿ ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسداً ﴾ ؛ هو هذا ، والجسد الملقى هو المولود : شق رجل » .

وهو الذي استظهره الآلوسي وغيره ؛ كالشيخ الشنقيطي ـ رحمه الله ـ في « أضواء البيان » (٤ / ٧٧ و ٧ / ٣٤ ـ ٣٥) ، وقال بعد أن أشار إلى القصة :

« لا يخفى أنه باطل لا أصل له . . . يوضح بطلانه قوله تعالى : ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين ﴾ ، واعتراف الشيطان بذلك في قوله : ﴿ إلا عبادك منهم المخلصين ﴾ » .

(تنبيه) : لقد ذكر البغوي في « تفسيره » (٤ / ٦٤) حديث الترجمة بنحوه بقوله :

« وروي عن سعيد بن المسيب قال : احتجب سليمان عن الناس ثلاثة أيام . . . (الحديث وفيه :) وذكر حديث الخاتم وأخذ الشيطان إياه كما روينا » .

فعلق عليه المعلقان اللذان غررا بطلاب العلم بتسويد اسميهما على هذه الطبعة الجديدة من « التفسير » بطبعهما تحت اسم المؤلف « إعداد وتحقيق خالد عبد الرحمن العك . مروان سوار » ! فقالا :

« وهذا جزء من حديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج ٤ / ١٧٦ ـ ١٧٧ ـ و جـ ٥ / ٦٨ ـ ٢٣٩ » .

وهذا كذب صرف على «مسند» الإمام ، لا أدري والله هل كان ذلك قصداً منهما تشبعاً بما لم يعطيا ، أم هو الغفلة عن التحقيق المدعى والتصحيح ؟! لقد حاولت أن التمس لهما عذراً ، فحاولت أن أجد في صفحة التعليق وفي التي بعدها حديثاً مرفوعاً يمكن ربط التعليق به ، والاعتذار عنهما بأنهما أراداه به ، ولكنهما لم يتنبها لخطأ الطابع ، ولكني لم أجد في الصفحتين ما يمكن ربط التعليق به . والله المستعان .

٥٧٨٧ ـ (مَنْ قرأَ آيةَ الكرسيِّ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ مكتوبةٍ ؛ كانَ بمنزلَةِ مَنْ قَاتَلَ عنْ أنبياءِ اللهِ عزَّ وجلَّ حتى يُسْتَشْهَدَ) .

موضوع . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٤٢ / ١٢٠) من طريق علي بن الحسن بن معروف : حدثنا عبد الحميد بن إبراهيم أبو التقى : حدثنا إسماعيل بن عياش عن داود بن إبراهيم الذهلي : أنه أخبره عن أبي أمامة : صدي بن عجلان الباهلي رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم مسلسل بالعلل :

الأولى : داود بن إبراهيم الذهلي ؛ لم أعرفه ، ولا أستبعد أن يكون الذي في « الميزان » .

« داود بن إبراهيم عن عبادة بن الصامت . لا يعرف ، وقال الأزدي : لا يصح حديثه » .

الثانية : إسماعيل بن عياش ؛ ضعيف في غير الشاميين ، ولعل روايته هذه عنهم .

الثالثة : أبو التقى هذا ؛ قال الحافظ :

« صدوق ؛ إلا أنه ذهبت كتبه وساء حفظه » .

الرابعة : علي بن الحسن بن معروف ؛ لم أجد له ترجمة .

ثم إن المحفوظ من طريق أخرى صحيحة عن أبي أمامة إنما هو بلفظ :

« . . . لم يحل بينه وبين دخول الجنة إلا الموت » .

رواه النسائي وابن السني وغيرهما بسند صحيح ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٩٧٢) .

(**تنبيه**) : لقد أطلعني بعض الإخوان على رسالة بعنوان « آية الكرسي معانيها وفضائلها » للحافظ السيوطي ، تحقيق وتعليق يوسف البدري ، مراجعة د . محمد أحمد عاشور . دار الاعتصام . ذكر في المقدمة أنهما نقلاها عن « الدر المنثور » للسيوطي ، وأنهما لم يتقيدا بترتيبه وتأليفه ؛ بل استفادا من باقي التفاسير ، كالطبري . . . وغيره ، وذكرا في « خاتمة » الكتيب :

« ونلاحظ أننا أمام أحد كبار الحفاظ . . ومع ذلك ؛ فقد ورد في كتابه بعض الروايات الضعيفة ، فزدنا عليه ما صح (!) وعقبنا أسفل كل صفحة بحال ما أورده من الآثار أو الأخبار (!) . . » .

وفي هذا الكلام على اختصاره ما يخالف الواقع :

أولاً : أنهما لم يبينا حال أكثر الآثار والأخبار المذكورة في «كتيبهما» ، ولا هما أهل لذلك ؛ لجهلهما بهذا العلم ، كما يدل على ذلك بعض تعليقهما ، وجل ما فعلا إنما هو التخريج ، والقليل الذي بينوا حاله إنما هو النقل عن بعض الحفاظ كابن كثير وغيره . وهناك أكثر من ستين رواية اكتفوا بتخريجها نقلاً عن الغير (!) ولم يبينا حالها من الصحة والضعف ، وفيها بعض الموضوعات مثل حديث الحسن بن علي ، وحديث أنس ، وحديث علي ، الواردة فيه على نسق واحد (ص ٤٢) ، ثلاثتها موضوعة ، وهي مخرجة عندي في « الضعيفة » بالأرقام التالية : (٥١٣٥ ، ٦١٧٤ ، ٦١٧٥) !

ثانياً : قولهما : « فزدنا عليه ما صح » ؛ كذب صراح مع الأسف ! لترويج « الكُتَيِّب » ، وليوهما القراء أنهما أتيا بشيء جديد فاقوا به الحافظ السيوطي ! ففيما زادا ما هو موضوع أيضاً ؛ كحديث أبي موسى في فضل آية الكرسي أيضاً (ص ٤٤) ، ونقلا فيها عن الحافظ ابن كثير أنه قال : « منكر جداً » ! فأين الصحة المدعاة ؟! وهو مخرج في « الضعيفة » أيضاً (٣٩٠١) .

وأسوأ من ذلك أنهما قالا في تخريج حديث الترجمة :

« رواه ابن حبان والدارقطني والطبراني ، ورواية ابن حبان على شرط الشيخين . . . » .

وهذا مما يدل على جهلهما البالغ بهذا العلم ، حتى في نقل التخريج ! فإن المذكورين إنما أخرجوا الحديث مختصراً بالسند الآخر الصحيح كما تقدم ذكره قبيل هذا التنبيه . مع أن قوله في رواية ابن حبان : « على شرط الشيخين » خطأ ؛ فإنما هو على شرط البخاري فقط ، مع العلم بأنه ـ أعني : ابن حبان ـ لم يروه في

« صحيحه » ؛ كما كنت نبهت عليه هناك في « الصحيحة » (٩٧٢) . والله المستعان .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لابن السني والديلمي عن أبي أمامة ، وسكت عنه كعادته ، وللحكيم عن زيد المروزي معضلاً !

٥٧٨٨ - (مَنْ صَلَّى عليّ حين يُصْبِحُ عَشراً ، وحِيَن يُمسي عَشراً ؛ أَدْرَكَتْهُ شَفَاعَتي يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » من طريق **إبراهيم بن محمد ابن زياد الألهاني** قال : سمعت خالد بن معدان يحدث **عن** أبي الدرداء قال : . . . فذكره مرفوعاً ؛ كما في « جلاء الأفهام » لابن قيم الجوزية (ص ٢٥٠ - طبع مكتبة أنصار السنة) ، وسكت عنه ؛ لأنه ساقه بإسناده ليُنْظَر فيه ، ففعلت ، فتبين أنه ضعيف ؛ خلافاً لقول المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٣٢) :

« رواه الطبراني بإسنادين ، أحدهما جيد » !

وتبعه على ذلك الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٤٠) ، وزاد :

« ورجاله وثِّقوا » ! وقلدهما المعلقون الثلاثة على « الترغيب » (١ / ٥١٥) !

قلت : وفيه علتان :

الأولى : أشار إليها الهيثمي بقوله المذكور : « وثقوا » ! وهي : إبراهيم بن محمد الألهاني ؛ فقد أورده البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٣٢٣) ، وابن أبي حاتم (١ / ١ / ١٢٧) برواية اثنين من الثقات ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٦ / ١٧) برواية أحدهما . وهناك عنه راو ثالث وهو بقية بن الوليد ، روى عنه هذا الحديث مصرحاً بالتحديث ، والسند إليه صحيح .

العلة الثانية : الانقطاع بين خالد بن معدان وأبي الدرداء ، وبها أعله الحافظ العراقي ؛ فقال في « تخريج الإحياء » (١ / ٣٣٤) :

« رواه الطبراني ، وفيه انقطاع » .

وأقره الحافظ الناجي في كتابه « عجالة الإملاء » (ص ٩٦ ـ مخطوط) ، ثم الزبيدي في « شرح الإحياء » (٥ / ١٣٢) ، ومِنْ قبلهما الحافظ السخاوي في « القول البديع » ؛ فقال (ص ٩١) :

« رواه الطبراني بإسنادين ، أحدهما جيد ؛ لكن فيه انقطاع ؛ لأن خالداً لم يسمع من أبي الدرداء ، وأخرجه ابن أبي عاصم أيضاً ، وفيه ضعف » .

وأشار إلى الانقطاع في ترجمة (خالد) من « التهذيب » ، والعلائي في « جامع التحصيل » (٢٠٦) . ثم نقل عن الإمام أحمد أنه قال فيه :

« لم يسمع من أبي الدرداء » .

(تنبيه) : لم يطبع بعد أحاديث أبي الدرداء من « المعجم الكبير » للطبراني . فنقلته بإسناده من كتاب « الجلاء » ، وذلك من فوائده ، وقدر لي أنني نقلته عند تخريجه من طبعة دار الكتب العلمية (ص ٢٣٤) ، وقد وقع فيها اسم تابعيه (محمد بن معدان) ، فجرى التخريج عليه ، ثم لفت نظري أحد الإخوان لي أنه في طبعة أنصار السنة (خالد بن معدان) ، فوجدته مطابقاً لما كنت نقلته في آخر

التخريج عن « القول البديع » ، فاعتمدته ، وعدلت التخريج عليه . والله الهادي .

٥٧٨٩ - (خَرَجَ يومَ فِطْرٍ أو أَضْحَى ، فَخَطَبَ قائماً ، ثُمَّ قَعَدَ قِعْدَةً ، ثُمَّ قَامَ) .

منكر . أخرجه ابن ماجه (١٢٨٩) من طريق **أبي بحر** : ثنا عبيد الله بن عمرو الرقي : ثنا **إسماعيل** بن مسلم **الخولاني** : ثنا أبو الزبير **عن** جابر قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : عنعنة أبي الزبير .

الثانية : ضعف إسماعيل بن مسلم الخولاني ، والظاهر أنه المكي أبو إسحاق والبصري ، وهو ممن اتفقوا على تضعيفه ، وبه أعله الحافظ في « التلخيص » (٢ / ٨٦) ، وإن كنت لم أر من ذكر أنه خولاني ؛ كالسمعاني في « الأنساب » ، وأفاد أنهم قبيلة نزل أكثرهم الشام .

الثالثة : أبو بحر - واسمه عبد الرحمن بن عثمان البكراوي - ؛ وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وبهذه العلة والتي قبلها أعله البوصيري في « زوائده » ، فقال :

« فيه إسماعيل بن مسلم ، وقد أجمعوا على ضعفه . وأبو بحر ؛ ضعيف » .

والحديث ؛ أورده الزيلعي في « نصب الراية » (٢ / ٢٢١) بإسناد ابن ماجه ، وعقب عليه بقوله :

« قال النووي في « الخلاصة » : وروي عن ابن مسعود : أنه قال : « السنة أن يخطب في العيدين خطبتين ؛ فيفصل بينهما بجلوس » ؛ ضعيف غير متصل ، ولم يثبت في تكرير الخطبة شيء ، ولكن المعتمد فيه القياس على الجمعة . انتهى كلامه » .

ومن الغرائب أن الحافظ في « الدراية » (١ / ٢٢٢) تعقبه بحديث جابر هذا ، فقال :

« وهذا يرد قول النووي : إنه لم يرد في تكرير الخطبة يوم العيد شيء ، وإنما عمل فيه بالقياس على الجمعة » !

وأقول : لي على ما تقدم ملاحظات :

الأولى : قوله : (ابن مسعود) ؛ أظنه محرفاً من (المسعودي) ؛ فإن الأثر المذكور أخرجه الإمام الشافعي في « الأم » (١ / ٢١١) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن » (٣ / ٢٩٩) : أخبرنا إبراهيم بن محمد قال : حدثني عبد الرحمن ابن محمد بن عبد الله عن إبراهيم بن عبد الله عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال : . . . فذكره .

قلت : وعبيد الله هذا : هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ، وهو تابعي ثقة ، فلعله الذي عناه النووي ، بدليل قوله :

« ضعيف غير متصل » . يعني : أنه مرسل تابعي . والله أعلم .

ثم إن السند إليه واهٍ بمرة ؛ فإن اللذين دونه لم أعرفهما .

وإبراهيم بن محمد : هو ابن أبي يحيى الأسلمي ؛ متروك ، وكذبه بعضهم .

الثانية : أنني لاحظت فرقاً بين قول النووي : « لم يثبت . . . » الذي نقله الزيلعي عنه ، وبين قوله : « لم يرد . . . » في نقل الحافظ عنه ! فهذا التعبير - إن صح عن النووي - يرد عليه رد الحافظ ؛ بخلاف التعبير الأول ؛ فإن نفي الثبوت لا يستلزم نفي الورود كما هو ظاهر . فالله أعلم أيهما هو قول النووي .

الثالثة : لم يعجبني سكوت الحافظ عن سند حديث جابر - وهو ضعيف عنده - ، وبخاصة أنه كان في صدد رده على النووي ؛ فإنه لا يخطر في بال عامة القراء إلا أنه حديث قوي ! وإلا ؛ لما رد به عليه !

ثم وجدت لابن أبي يحيى هذا أثراً آخر عن ابن عتبة بنفس إسناده المذكور عنه ؛ لكنه أسقط إبراهيم بن عبد الله ، فقال عبد الرزاق في « مصنفه » (٣ / ٢٩٠ - ٢٩١) : عن ابن أبي يحيى عن عبد الرحمن بن محمد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال :

« السنة التكبير على المنبر يوم العيد : يبدأ خطبته الأولى بتسع تكبيرات قبل أن يخطب ، ويبدأ الآخرة بتسع » !

وهذا أشد نكارة من رواية الشافعي عنه ؛ فإنه زاد عليها التكبير ، وعلى المنبر ، ولم يثبت ذلك في السنة المحمدية فيما علمت .

وللحديث شاهد من حديث سعد : أن النبي ﷺ صلى العيد بغير أذان ولا إقامة ، وكان يخطب خطبتين قائماً يفصل بينهما بجلسة .

أخرجه البزار في مسنده المسمى بـ « البحر الزخار » (٣ / ٣٢١ / ١١١٦) : حدثنا عبد الله بن شبيب قال : نا أحمد بن محمد بن عبد العزيز قال : وجدت في كتاب أبي قال : حدثني مهاجر بن مسمار عن عامر بن سعد عن أبيه ، وقال :

« لا يروى عن سعد إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : محمد بن عبد العزيز ـ وهو القاضي المدني ـ ؛ قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » .

الثانية : ابنه أحمد بن محمد بن عبد العزيز ؛ ذكره الخطيب في رواية له عن أبيه في ترجمة هذا (٢ / ٣٤٩) ، وهذه فائدة تضاف إلى ترجمة أبيه في « اللسان » ، وإن كنت لم أقف على ترجمته لأحمد هذا ، ويبدو أن الهيثمي لم يعرفهما ؛ فقال في « المجمع » (٢ / ٢٠٣) :

« رواه البزار وجادة ، وفي إسناده من لم أعرفه » .

وفي قوله : « وجادة » ؛ تسامح ظاهر ، لأنه يوهم أن البزار هو الذي قال : « وجدت . . . » ، وإنما هو أحمد بن عبد العزيز .

الثالثة : عبد الله بن شبيب ـ وهو الربعي الأخباري ـ ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« واهٍ . قال أبو أحمد الحاكم : ذاهب الحديث » .

لكن الجملة الأولى من حديثه : « صلى العيد بغير أذان ولا إقامة » ؛ قد ثبتت في أحاديث أخرى :

منها : حديث جابر : عند مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٣ / ٩٩ - ١٠٠ ، ١١٩) من طريق أخرى عنه .

ومنها : حديث جابر بن سمرة : عند أبي داود وغيره ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٠٤٢) .

(تنبيه) : استدل ابن خزيمة في « صحيحه » (٢ / ٣٤٩) للخطبتين في العيدين بحديث ابن عمر : أن رسول الله ﷺ كان يخطب الخطبتين وهو قائم ، وكان يفصل بينهما بجلوس .

وأقول : وهذا استدلال مستند إلى العقل ، ولا عموم له ، ولا سيما وقد جاء الحديث في بعض رواياته الصحيحة مقيداً بيوم الجمعة كما في رواية مسلم (٣ / ٩) ، وأحمد (٢ / ٣٥) وغيرهما ، وقد أشار إليها البخاري في « صحيحه » بالترجمة للحديث بقوله (٢ / ٤٠٦ - فتح) :

« باب : القعدة بين الخطبتين يوم الجمعة » .

مع أن الحديث عنده ليس فيه القيد المذكور ، وهو مخرج في « الإرواء » (٣ / ٧٠ - ٧١) ، وله فيه شاهد من حديث جابر بن سمرة ، وفي بعض رواياته الصحيحة عند أحمد وغيره ذكر يوم الجمعة ، والمنبر أيضاً ، والحديثان مخرجان أيضاً في « صحيح أبي داود » (١٠٠٣ - ١٠٠٥) ، وقد كنت نبهت في تعليقي على « صحيح ابن خزيمة » أنه لا وجه لما ذهب إليه من الاستدلال ، فقلت :

« فقوله في الحديث : « الخطبتين » ؛ اللام فيه للعهد ، وليس للاستغراق . فتنبه » .

٥٧٩٠ - (نَهى عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ وإنْ كانَ ضَارِياً) .

منكر . أخرجه الطحاوي في « شرح الآثار » (٢ / ٢٢٥) من طريق ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر : أن صفوان بن سليم أخبره عن نافع عن ابن

عمر مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (١ / ٣٨٦) ، وقال :

« قال أبي : هذا حديث منكر » . وأقره الحافظ في « الفتح » (٤ / ٤٢٧) ، وقال :

« وسنده ضعيف » .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير ابن لهيعة ، وهو ضعيف من قبل حفظه ، فلا يقبل منه إلا ما وافق فيه الثقات ، وليس هذا من ذاك ؛ فقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن ثمن الكلب ، بعضها صحيح - وهي مطلقة - ، وبعضها ضعيف - وهي مقيدة بغير كلب الصيد - ، فهو مستثنى من النهي . ومن رواة هذا البعض ابن لهيعة نفسه ، وقد خرجت هذا والذي قبله ، وميزت صحيحه من ضعيفه في « الصحيحة » (٢٩٧١) .

وها نحن الآن نرى ابن لهيعة يخالف تلك الأحاديث كلها : مطلقها ، ومقيدها بهذا الاستثناء : «وإن كان ضارياً » . وهذا مع ضعفه رواية ، فهو ضعيف أيضاً دراية ؛ بخلاف الاستثناء الذي قبله ؛ فهو ضعيف رواية ، صحيح دراية ، كما تراه محققاً هناك .

٥٧٩١ - (إنَّ المؤمنينَ وأَولادَهُمْ في الجنَّةِ ، وإنَّ المشركينَ وأولادَهُم في النارِ . ثم قَرَأَ رسولُ اللهِ ﷺ : ﴿ والذينَ آمَنُوا واتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بإيمانٍ أَلْحَقْنَا بِهِم ذُرِّيَّاتِهِم ﴾) .

منكر بهذا التمام . أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد مسند أبيه » (١ / ١٣٤ - ١٣٥) من طريق محمد بن فضل عن محمد بن عثمان عن زاذان عن علي

رضي الله عنه قال :

سألت خديجة النبي ﷺ عن ولدين ماتا لها في الجاهلية ؟ فقال رسول الله ﷺ :

« هما في النار » . فلما رأى الكراهية في وجهها قال :

« لو رأيتِ مكانهما ؛ لأبغضتِيهما » . قالت : يا رسول الله ! فولدي منكَ ؟ قال :

« في الجنة » .

قال : ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير محمد بن عثمان هذا ؛ فهو مجهول ؛ قال الذهبي :

« لا يدرى من هو ؟ فتشت عنه في أماكن ، وله خبر منكر » .

ثم ساق له هذا الحديث . وعقب عليه الحافظ بقوله :

« قلت : والذي يظهر لي أنه هو الواسطي المتقدم » .

قلت : هذا ذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٤٣٨) ، وذلك مما لا يخرجه من الجهالة ؛ لما عرف من قاعدة ابن حبان في توثيق المجهولين .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٢١٧) :

« رواه عبد الله بن أحمد ، وفيه محمد بن عثمان ، ولم أعرفه » !

وعزاه الخطيب التبريزي في « المشكاة » (١١٧) لرواية أحمد ! وذلك من أخطائه ، كما كنت نبهت عليه هناك منذ أكثر من ثلاثين سنة . ومع أن الحافظ ابن كثير عزاه في تفسير سورة (الطور) لعبد الله بن أحمد ؛ فقد أغرب مختصِرُه الشيخ نسيب الرفاعي (٤ / ٢٤٩) فعزاه للإمام أحمد ! فأخطأ مرتين :

إحداهما : هذه .

والأخرى : إيراده إياه على أنه صحيح ؛ كما نص عليه في المقدمة ! غفر الله له ، فقد لقي وجه ربه .

أما ابن كثير ؛ فلا اعتراض عليه ، لأنه ساقه بإسناده ، وإنما الاعتراض بحق على الحافظ ابن حجر ؛ فإنه أورده في « الفتح » (٣ / ٢٤٥) برواية عبد الله دون أن يسوق إسناده ؛ بل وموهماً صحته بقوله عقبه :

« وهذا أصح ما ورد في تفسير هذه الآية ، وبه جزم ابن عباس » .

وإنما يصح هذا الكلام إذا ما حمل على أولاد المؤمنين ؛ فإنه الذي جزم به ابن عباس رضي الله عنه ، فيما رواه عمرو بن مرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في هذه الآية : ﴿ والذين آمنوا أتبعناهم ذرياتهم بإيمان ﴾ ، قال :

« إن الله تبارك وتعالى يرفع للمؤمن ذريته وإن كانوا دونه في العمل ؛ ليُقِرَّ اللهُ بهم عَيْنَه » .

أخرجه ابن جرير في « تفسيره » (٢٧ / ١٥) ، والحاكم (٢ / ٤٦٨) من طرق عن عمرو به .

وهذا إسناد صحيح موقوف . وقد روي مرفوعاً من طريق قيس بن الربيع عن

عمرو بن مرة به مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

أخرجه البزار (٣ / ٧٠ ـ ٧١) ، وقال :

« لا نعلم أسنده إلا قيس . وقد رواه الثوري عن عمرو بن مرة موقوفاً » .

قلت : وقيس بن الربيع سيئ الحفظ ؛ لا يحتج به إذا انفرد ، فكيف إذا خالف مثل الثوري وغيره ! قال الهيثمي (٧ / ١١٤) :

« رواه البزار ، وفيه قيس بن الربيع ؛ وثقه شعبة والثوري ، وفيه ضعيف » . ولكنه في حكم المرفوع ، ولذلك ؛ خرجته في « الصحيحة » (٢٤٩٠) .

هذا ؛ وإن مما يضعف حديث محمد بن عثمان هذا : أنه خالفه ابن غزوان ؛ فقال : عن زاذان عن علي به . لم يزد على قراءة الآية بصيغة الجمع : ﴿ ذرياتهم ﴾ . وهي قراءة صحيحة ؛ كما قرره ابن جرير الطبري .

أخرجه الحاكم (٢ / ٢٤٩) ، وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

ولسؤال خديجة رضي الله تعالى عنها طريق آخر : يرويه سهل بن زياد الحربي : حدثني الأزرق بن قيس عن عبد الله بن نوفل ـ أو : عن عبد الله بن بريدة ، شك سهل ـ عن خديجة بنت خويلد قالت :

قلت : بأبي ! أين أطفالي منك ؟ قال :

« في الجنة » . قالت : وسألته : أين أطفالي من أزواجي المشركين ؟ قال :

« في النار » . قلت : بغير عمل ؟ قال :

« الله أعلم بما كانوا عاملين » .

أخرجه أبو يعلى (١٢ / ٥٠٤ / ٧٠٧٧) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ١٦ / ٢٧) بنحوه ؛ دون قوله : « أو عن عبد الله بن بريدة » ـ لم يشك ـ . وقال الهيثمي (٧ / ٢١٧) :

« رواه الطبراني وأبو يعلى ، ورجالهما ثقات ؛ إلا أن عبد الله بن الحارث بن نوفل وابن بريدة لم يدركا خديجة » .

قلت : فهو مرسل ، وقال الذهبي في « السير » (٢ / ١١٣) بعد أن عزاه لأبي يعلى :

« فيه انقطاع » .

قلت : وسهل بن زياد هذا : هو أبو زياد الطحان ؛ قال أحمد :

« لا أعلم إلا خيراً » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٢٩١) ، ووثقه إسحاق بن أبي إسرائيل في روايته عنه هذا الحديث عند أبي يعلى . انظر « تيسير انتفاع الخلان » .

وروي الحديث عن عائشة رضي الله عنها باختصار شديد ، من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن بُهيّة عن عائشة أنها ذكرت لرسول الله ﷺ أطفال المشركين ، فقال :

« إن شئتِ أسمعتُكِ تضاغيهم في النار » .

أخرجه أحمد (٦ / ٢٠٨) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر جداً ، وله علتان :

الأولى : بُهية هذه ؛ مجهولة لا تعرف إلا برواية أبي عقيل هذا ؛ كما في « الميزان » و « التقريب » .

والأخرى : أبو عقيل يحيى بن المتوكل ؛ فهو ضعيف ، وبه أعله الهيثمي ، وقال الحافظ في « الفتح » (٣ / ٢٤٦) :

« وهو حديث ضعيف جداً ؛ لأن في إسناده أبا عقيل مولى بهية ، وهو متروك » . وقد سبق تخريجه برقم (٣٨٩٨) .

واعلم أن حديث الترجمة قد حسّن إسناده بعض الأفاضل من المعاصرين المتساهلين ، وأنكر على الذهبي استنكاره إياه ، فرددت عليه في « ظلال الجنة » (١ / ٩٤ ـ ٩٥) بما لا حاجة لإعادته هنا ، وذكرت هناك أن القول الراجح في أطفال المشركين أنهم في الجنة ، فضلاً من الله ورحمة . وقد جاء في بعض الأحاديث :

« أطفال المشركين خدم أهل الجنة » . وهو صحيح بطرقه ؛ رغم أنف من أنكره من المعاصرين الذين لا سابغة لهم في هذا العلم ـ والله المستعان ـ ، وهو مخرج في المجلد الثالث من « الصحيحة » (١٤٦٨) .

٥٧٩٣ ـ (يا بَنِي عبدِ المطلبِ ! إني بعثْتُ إليكُم خاصةً ، وإلى الناس عامةً ، وقد رأيتُم من هذه الآيةِ ما قد رأيتُم ، فأيُّكُم يُبايعُنِي على أنْ يكونَ أخي وصَاحِبِي ووَارِثي ؟) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ١٥٩) ، والنسائي في « الخصائص » (١٣)

ـ والسياق له ـ ، وابن جرير في « التاريخ » (٢ / ٣٢١) ، وابن عساكر (١٢ / ٦٧ / ١ ـ ٢) ، والضياء المقدسي في « المختارة » (١ / ١٦٢) عن أبي عوانة عن عثمان ابن المغيرة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجد : أن رجلاً قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه : يا أمير المؤمنين ! لم وَرِثْتَ دون أعمامِك ؟ قال :

جَمَعَ رسولُ الله ﷺ ، أو قال : دعا رسول الله بني عبد المطلب ، فصنع لهم مداً من الطعام ، فأكلوا حتى شبعوا وبقي الطعام كما هو كأنه لم يمس ، ثم دعا بغُمَرٍ ، فشربوا حتى رووا ، وبقي الشراب كأنه لم يمس أو لم يشرب ، فقال : . . . فذكره .

فلم يقم إليه أحد ، فقمتُ إليه ـ وكنت أصغر القوم ـ ، فقال :

« اجلس » . ثم قال ثلاث مرات ، كل ذلك أقوم إليه ، فيقول :

« اجلس » . حتى كان في الثالثة ضرب بيده على يدي ، ثم قال : فبذلك وَرِثْتُ ابنَ عمِّي دون عمِّي .

وليس عند أحمد والضياء ذكر للوراثة .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ غير ربيعة بن ناجد ، قال الذهبي في « الميزان » :

« لا يكاد يعرف ، وعنه أبو صادق بخبر منكر فيه : علي أخي ووارثي »

يشير إلى هذا الحديث . وصرح في « الكاشف » بأنه لم يرو عنه غير أبي صادق هذا . وقال في « الضعفاء والمتروكين » :

« فيه جهالة » .

وللوراثة شاهد من رواية أبي إسحاق قال : سألت قثم بن العباس : كيف وَرِثَ عليٌّ رسولَ الله ﷺ دونكم ؟ قال : لأنه كان أوَّلَنَا به لحوقاً ، وأشدَّنا به لزوقاً .

أخرجه الحاكم (٣ / ١٢٥) من طريقين عنه . وقال :

« صحيح الإسناد » ، ووافقه الذهبي .

قلت : وهو كما قالا ، إن كان أبو إسحاق - وهو السبيعي - حدث به قبل اختلاطه ، وهو غير ظاهر . والله أعلم .

٥٧٩٤ - (إنَّ قَبْرَ إسماعيلَ في الحِجْرِ) .

ضعيف . عزاه في « الجامع الكبير » (٢٣١٣ - ٦٧٩٩) للحاكم في « الكنى » والديلمي عن عائشة . وعزاه في « الصغير » للحاكم وحده .

وبَيّض له المناوي في « الفيض » ، وجزم في « التيسير » بأن إسناده ضعيف ، ولم يذكر علته ، وكذلك فعل السخاوي في « المقاصد » ، وتبعه مَنْ بعده ؛ كابن الدّيبع في « تمييزه » ، والزرقاني في « مختصره » ، والعجلوني في « كشفه » ، و« تذكرة الموضوعات » للفتني (ص ٢٢٠) .

وهو في « الفردوس » برقم (٤٦٤٦) ، والمجلد الذي فيه حرف القاف من مصورة « مسند الفردوس » غير موجود عندي لنبدي رأينا فيه ؛ فقد يكون إسناده أسوأ مما ذكروا ، وإلى أن نقف عليه فلا بد من التسليم بضعفه . وفوق كل ذي علم عليم .

ومن الغرائب : ما رواه صالح بن الإمام أحمد في « مسائله » (ص ٤٢) قال : حدثني أبي قال : حدثنا **يحيى بن سليم عن عبد الله بن عثمان عن عبد الرحمن ابن سابط عن عبد الله بن ضمرة السلولي** قال :

ما بين المقام إلى الركن إلى زمزم إلى الحجر قبر تسعة وتسعين نبياً جاؤوا حاجين فقبروا هناك . قال صالح :

« قال أبي : لم أسمع من يحيى بن سليم غير هذا الحديث » .

قلت : وهو موقوف ـ كما ترى ـ على السلولي ، وهو تابعي وثقه ابن حبان والعجلي وروى عنه جمع ، فهو مقطوع ؛ لكن يحيى بن سليم صدوق سيئ الحفظ ؛ وإن كان من رجال الشيخين ؛ كما في « تقريب الحافظ » . فهو ضعيف الإسناد مع وقفه .

ثم وقفت على إسناد الحديث في « الكنى والأسماء » لأبي أحمد الحاكم (٥ / ٢) في ترجمة أبي إسماعيل الكوفي من طريق علي بن الجعد : نا **أبو إسماعيل الكوفي** عن **ابن عطاء** عن أبيه عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« ابن عطاء ؛ أراه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح الفهرى » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » وغيره .

وأبو إسماعيل الكوفي ؛ أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« شيخ لعلي بن الجعد ، لا يعرف ، والخبر غريب » .

يشير إلى هذا ، وأقره الحافظ في « اللسان » .

٥٧٩٥ - (إنَّ فيهم (يعني : قُريشاً) لَخصَالاً أربعةً : إنهم أصْلَحُ الناسِ عند فِتْنَة ، وأسْرَعُهُمْ إفَاقَةً بعدَ مُصيبة ، وأوشَكُهُم كَرَّةً بعدَ فَرَّةٍ ، وخيرُهم لمسكينٍ ويَتِيمٍ ، وأمنَعُهم مِنْ ظُلْمِ الملُوكِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ٢٠٧ - بترقيمي) ، ومن طريقه أبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٣٢٩) قال : حدثنا **أحمد بن رشدين** قال : نا عبد الملك بن شعيب بن الليث قال : ثنا عبد الله بن وهب قال : الليث بن سعد قال : حدثني موسى بن عُلَيّ بن رباح عن أبيه قال : قال المستورد الفهري : سمعت رسول الله ﷺ يقول : - وذكر قريشاً - فقال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لم يروه عن الليث إلا ابن وهب ، تفرد به عبد الملك بن شعيب بن الليث » .

قلت : هو ثقة من شيوخ مسلم ، وكذا من فوقه هم من رجاله ، وإنما آفة الحديث شيخ الطبراني أحمد بن رشدين ، وهو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال ابن عدي : كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء . قلت : فمن أباطيله . . . » ؛ فذكر له حديثاً في فضل الحسن والحسين .

قلت : لكن فوقه واهٍ ؛ كما قال الذهبي نفسه ، وآخر ضعيف ، فلا يصلح تعصيب الجناية بابن رشدين هذا ؛ بخلاف حديث الترجمة ؛ فهو الآفة . ويدلك على ذلك أمور :

أولاً : ما تقدم من تكذيب العلماء له ، وقد يكون الكذب منه عن غير قصد .

ثانياً : ذكر في أول الحديث (خصالاً أربعة) ، فلما ساقها جعلها خمسة ، فهذا

يدل ـ على أحسن الاحتمالات ـ أنه يخلط في حفظه ، فيمكن أن يكون هو السبب الذي حَمَلَ العلماء على تكذيبه ، ومن التأويل القبيح قول المعلقين على « الجامع الكبير » (٦٣١٢ ، ٦٧٩٨) :

« ذكر خمس خصال لا أربع ، ولعله أدخل بعضها في بعض » !

ولو علموا آفة الحديث لما تكلفوا مثل هذا التأويل ، ولَتَذَكَّروا قولَ بعضهم : (هذا الميت ما يستحق هذا العزاء) !

ونحوه : قول الدكتور المعلق على « المعجم الأوسط » (١ / ١٦٥) :

« لم يذكر الهيثمي قوله : « وخيرهم لمسكين ويتيم » وهو المناسب ؛ لأنه بذكرهم (!) تصبح الخصال خمساً لا أربعاً » !

قلت : هذه الجملة ثابتة في الرواية عند الطبراني وأبي نعيم وفي « الجامع الكبير » كما تقدم ، ولو كان الدكتور على علم بهذا الفن الشريف لجعل ما فيه من الاختلاف بين العدد والمعدود دليلاً آخر على ضعف الحديث ، غير ضعف راويه ابن رشدين الذي نقله عن الهيثمي (١٠ / ٢٦) ، ولكن هيهات !! فإن فاقد الشيء لا يعطيه ، ولذلك ؛ فهو للهيثمي أتبع من ظله ! وإن مما يدلك على ذلك : أنه علق على قوله في آخر الحديث : « ظلم الملوك » ، فقال :

« في « مجمع الزوائد » : « المملوك » بدل « الملوك » وهو الأوجه » !

فأقول : كلا ؛ بل الصواب ما في « المجمع » ؛ فإنه كذلك في المصدرين الآخرين اللذين سبق ذكرهما ، ثم هو مطابق لرواية مسلم وغيره الآتية فيما يلي :

ثالثاً : أن ابن رشدين قد خولف في متنه من الإمام مسلم وغيره ؛ فأوقفوه على

عمرو بن العاص رضي الله عنه :

فقال في « صحيحه » (٨ / ١٧٦) : حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث : حدثني عبد الله بن وهب : أخبرني الليث بن سعد : حدثني موسى بن علي عن أبيه قال : قال المستورد القرشي عند عمرو بن العاص : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« تقوم الساعة والروم أكثر الناس » .

فقال له عمرو : أَبْصِرْ ما تقول ! قال : أقول ما سمعت من رسول الله ﷺ قال : لئن قلت ذلك ؛ إن فيهم لخصالاً أربعاً : إنهم لأحلم الناس عند فتنة ، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة ، وأوشكهم كَرَّة بعد فرة ، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف ، وخامسة حسنة جميلة : وأمنعهم من ظلم الملوك » .

وأخرجه أحمد (٤ / ٢٣٠) من طريق أخرى عن ليث بن سعد به ؛ إلا أنه لم يذكر خصلة الإفاقة ، وقال في الخصلة الأخيرة : « والرابعة حسنة جميلة : وإنهم لأمنع الناس من ظلم الملوك » .

وأخرجه الطبراني في « الأوسط » (٨٨٣١) من طريق عبد الله بن صالح : حدثني الليث به . وقال :

« لا يروى عن المستورد إلا بهذا الإسناد ، تفرد به موسى بن عُلي » .

كذا قال ، ولعله يعني بهذا التمام ، وإلا ؛ فقد أخرجه هو في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٣٠٩ / ٧٣٦) ، ومسلم أيضاً من طريق عبد الله بن وهب : حدثني أبو شريح : أن عبد الكريم بن الحارث حدثه : أن المستورد القرشي قال : سمعت رسول الله ﷺ : . . . فذكر المرفوع ، وفيه : فقال عمرو :

« لئن قلت ذلك ! إنهم لأحلم الناس عند فتنة ، وأجبر (وقال الطبراني :

وأصبر) الناس عند مصيبة ، وخير الناس لمساكينهم ولضعفائهم » .

والمرفوع منه أخرجه الطبراني (٧٣٧) من الوجه الأول من طريق أخرى عن الليث به .

ومن هذا التخريج يتبين أن ابن رشدين أخطأ في أمور :

الأول : رفع الحديث ! وهو موقوف .

الثاني : جعله من رواية المستورد ! وهو من قول عمرو .

الثالث : جعله في قريش ! وهو رضي الله عنه إنما قاله في الروم !

الرابع : أسقط منه قوله : « وخامِسَةٌ حسنة جميلة . . . » ! فجاء الإشكال الذي حكيناه عن المعلقين على « الجامع الكبير » وعلى « المعجم الأوسط » ، ولم يحسنوا الإجابة الصحيحة ؛ لقلة بضاعتهم في هذا العلم الشريف ، فكان ذلك من دواعي هذا التحقيق .

(تنبيه) : قوله : « إفاقة » ؛ هكذا الحديث في « الأوسط » ، وفي « مجمع البحرين » ، و« مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٦) ؛ وهو الصواب . ووقع في « الحلية » لأبي نعيم : « إقامة » ! وهو تحريف ، وكذلك وقع في « الجامع الكبير » من رواية « الحلية » ، فكأنه خطأ وقع فيه من قديم !

٥٧٩٦ - (مَنْ زَوَّجَ كريمَتَهُ مِنْ فَاسِقٍ ؛ فقَدْ قَطَعَ رحِمَهَا)(*) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢ / ٧٣٤) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ /

(*) كتب الشيخ ناصر - رحمه الله - بخطه فوق هذا المتن : «تقدم برقم (٢٠٦٢) ، وفي هذا زيادة» . (الناشر) .

٢٣٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٢٦٠) بإسناده عن **الحسن بن محمد البلخي** : ثنا حميد الطويل عن أنس مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« هذا ليس من كلام رسول الله ﷺ » .

وآفته البلخي هذا ؛ قال ابن حبان :

« يروي عن حميد وعوف الأعرابي الأشياء الموضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال ، وهذا شيخ ليس يعرفه إلا الباحث عن هذا الشأن » .

ثم ساق له حديثين ـ هذا أحدهما ـ ، وقال :

« وهذا قول الشعبي ، ورفعه باطل » .

قلت : وأقروه ؛ حتى السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٦٣) ، وتبعه ابن عراق (٢ / ٢٠٠) وغيرهما . وقال ابن عدي :

« وهذا الحديث منكر ، وإنما يروى هذا عن الشعبي رحمه الله قوله . والحسن ابن محمد ؛ ليس بمعروف ، منكر الحديث عن الثقات » .

قلت : وقد وقفت على إسناد أثر الشعبي في « مسائل الإمام أحمد » لابنه صالح ؛ قال : حدثني أبي قال : حدثنا **علي بن مجاهد الكابلي من أهل الري أبو مجاهد** في سنة ثنتين وثمانين ومئة قال : أخبرنا الخليل بن زرارة عن مطرف عن الشعبي قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الكابلي هذا ؛ اتهمه غير واحد بالكذب والوضع ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه » .

قلت : لكن قد تابعه يحيى بن ضريس عن الخليل بن زرارة به .

أخرجه ابن حبان في ترجمة الخليل هذا من كتابه « الثقات » (٨ / ٢٣٠) ، ولم يذكر فيه البخاري وابن أبي حاتم جرحاً ولا تعديلاً ، وقال ابن معين :

« لا بأس به » . فيمكن أن يصير هذا الأثر بهذه المتابعة حسناً . والله أعلم .

(تنبيه) : لقد تناقض ابن حبان في الحسن بن محمد البلخي هذا ؛ فإنه أورده في كتابه « الثقات » أيضاً (٨ / ١٦٨) بزيادة (الليثي) في نسبه ، والظاهر أنه هو نفسه لا غيره ، ولذلك ؛ قال الحافظ في « اللسان » :

« وقد غفل ابن حبان فذكره في (الثقات) » !

٥٧٩٧ - (يا كعبَ بنَ عُجْرَةَ ! الصلاةُ قربانٌ ، والصدقةُ برهانٌ ، والصومُ جُنَّةٌ ، والصدقةُ تطفئُ الخطيئَةَ كما يَذْهَبُ الجليدُ على الصَّفا) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه ابن حبان (٥٥٤١ - الإحسان) ، والطبراني في « المعجم الأوسط » (٢٨٨٦ - بترقيمي) ، وكذا في « الكبير » (١٩ / ١٦٢ / ٣٦١) مختصراً من طريق معتمر بن سليمان قال : سمعت عبد الملك بن أبي جميلة يحدث عن أبي بكر بن بشير عن كعب بن عجرة مرفوعاً به .

وهو الطرف الأخير من حديث له جاء من طرق عن كعب ، يزيد بعضهم على بعض ، وفي بعضها :

« والصدقة تطفئ الخطيئة كما يطفئ الماء النار » .

وهو المحفوظ عن كعب وعن جابر أيضاً ، وهو مخرج في « الروض النضير » (٨٤٥) و « التعليق الرغيب » (٢ / ٢٢) .

وإنما سُقْتُه باللفظ المذكور أعلاه لأبين علته ؛ لأن المنذري عزاه في « الترغيب » لابن حبان في « صحيحه » مصدراً إياه بقوله : « عن » . وساكته عليه ! ولقول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٣٠ - ٢٣١) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

كذا قال ! وعبد الملك بن أبي جميلة ؛ لم يوثقه غير ابن حبان ، ولم يرو عنه غير المعتمر بن سليمان ، ولذلك ؛ قال الذهبي وغيره :

« مجهول » .

ومثله : شيخه أبو بكر بن بشير ؛ فإنه لم يرو عنه غير عبد الملك هذا .

ثم إن قوله : « الصلاة قربان » ؛ هكذا وقع عند ابن حبان ، ووقع في « المعجمين » : « الصلاة برهان ، والصوم جنة » ؛ ليس فيهما : « والصدقة برهان » ! وما في « المعجمين » خطأ ؛ فإن المحفوظ في « صحيح مسلم » وغيره في حديث أبي مالك الأشعري بلفظ :

« . . . والصلاة نور ، والصدقة برهان . . . » . الحديث ، وهو مخرج في « تخريج مشكلة الفقر » (٥٩) .

وأما جملة : « الصوم جنة » ؛ فهي ثابتة في أحاديث كثيرة صحيحة في « الصحيحين » وغيرهما ، فانظر « الترغيب والترهيب » (٢ / ٥٧) .

٥٧٩٨ - (لا يُؤَذِّنْ لكُم مَنْ يُدْغِمُ الهاءَ) .

موضوع . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١١٦) ، وتمام في « الفوائد » (ق ١٥٨ / ٢) ، وأبو أحمد الحاكم في « الكنى » (ق ٨٥ / ٢) من طريق **علي ابن جميل الرقي** : حدثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال ابن حبان :

« هذا خبر باطل موضوع لا شك فيه ؛ علي بن جميل يضع الحديث وضعاً ، لا يحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه بحال » . وقال الحاكم :

« هذا حديث منكر ، لا أعرف له أصلاً ، فالله يرحم علي بن جميل ؛ فلقد أحال على شيخ ثقة جليل بحديث منكر لا يقبله القلب » .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ٨٧) من طريق الدارقطني : حدثنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث : حدثنا علي بن جميل به . وقال ابن أبي داود :

« هذا حديث منكر » . وقال ابن الجوزي :

« قلت : والمتهم به علي بن جميل » .

ثم ذكر مختصر كلام ابن حبان وابن عدي المتقدمين ، وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١١) ، وتبعه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٧٧) وغيره .

٥٧٩٨/م - (عليٌّ بابُ عِلْمِي ، ومُبَيِّنٌ لأُمَّتي ما أُرْسِلْتُ به مِنْ بَعْدِي ، حُبُّهُ إيمانٌ ، وبُغضُهُ نِفاقٌ ، والنظرُ إليه رَأْفَةٌ)(*) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسنده » (٢ / ٢٩٩ - زهر الفردوس) عن

(*) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن بخطه : « مضى برقم (٤٩١٣) » . (الناشر) .

محمد بن عبد الله : حدثنا **أحمد بن عبيد الثقفي** : حدثنا **محمد بن علي بن خلف العطار** : حدثنا **موسى بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله ابن جعفر بن أبي طالب** : حدثنا **عبد المهيمن بن العباس** عن أبيه عن جده سهل بن سعد عن أبي ذر مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، فيه علل :

١ - عبد المهيمن بن العباس ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال الدارقطني : ليس بالقوي » .

٢ - موسى بن جعفر بن إبراهيم الجعفري ؛ قال العقيلي في « الضعفاء » (٤ / ١٥٥) :

« في حديثه نظر » . وقال الحافظ في « اللسان » :

« تفرد عن مالك بخبر منكر جداً » .

٣ - محمد بن علي بن خلف ؛ قال الخطيب في « تاريخه » (٣ / ٥٧) :

« سمعت محمد بن منصور يقول : كان ثقة مأموناً حسن العقل » .

لكن قال ابن عدي في ترجمة **حسين الأشقر** (٢ / ٧٧٢) - وساق له حديثاً منكراً من رواية محمد العطار هذا عنه بسنده ؛ فقال عقبه - :

« ومحمد بن علي عنده من هذا الضرب عجائب ، وهو منكر الحديث ، والبلاء فيه - عندي - من محمد بن علي بن خلف » .

قلت : والأشقر - وإن كان صدوقاً - ؛ فقد كان يغلو في التشيع ويهم في الحديث ؛ كما في « التقريب » ، فتعصيب الجناية به دون الأشقر غير مسلم . والله أعلم .

٤ - ومن دونه ؛ لم أعرفهم .

٥٧٩٩ - (قِيامُ الليلِ فريضَةٌ على حَامِلِ القُرآنِ وإنْ ركعَتَيْنِ) .

موضوع . أخرجه أبو أحمد الحاكم في « الكنى » (ق ٢٨٥ / ١) من طريق **أبي عبد الله محمد بن الفضل البخاري المذكر** : نا **حاشد بن عبد الله البخاري** : نا أبو عبيدة بن الفضيل بن عياض عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله مرفوعاً . وقال :

« هذا حديث منكر ، وفي محمد بن الفضل وحاشد نظر ، ولا يدرى من هما » .

قلت : اتهم به الذهبي محمد بن الفضل هذا ، فقال :

« روى عن حاشد بن عبد الله بإسناد نظيف مرفوع . . . » فذكره .

وقال في ترجمة حاشد :

« معدود في طبقة صاحب « الصحيح » . قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر » .

وتعقبه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« لم أر لحاشد بن عبد الله في « تاريخ بخارى » ذكراً ، وإنما فيه حاشد بن إسماعيل ، وهو من أقران البخاري ، واسم جده عيسى .

وأخرج غنجار في « تاريخ بخارى » من طريق العباس بن سورة : سمعت أبا جعفر المسندي يقول :

« حفاظ بلدنا ثلاثة : محمد بن إسماعيل ، وحاشد بن إسماعيل ، ويحيى ابن سهل » .

ومات حاشد في سنة إحدى أو اثنتين ومئتين يرحمه الله تعالى .

قلت : حاشد بن إسماعيل ؛ أورده الذهبي في « تذكرة الحفاظ » ، ووصفه بأنه :

« محدث الشاش أحد أئمة الأثر ، وله رحلة واسعة . . . » .

ثم ذكر من روى عنه من الحفاظ .

قلت : فمثله لا يخفى على أبي أحمد الحاكم ، فالظاهر أنه غير حاشد بن عبد الله الذي في هذا الحديث ، أو أن محمد بن الفضل وهم في تسمية أبيه (عبد الله) أو أنه فعل ذلك عمداً تدليساً !

وبالجملة : فالحديث موضوع ؛ كما قال الذهبي ووافقه العسقلاني ، وقد كنت حكمت بوضعه في « ضعيف الجامع الصغير وزيادته » قبل الوقوف على إسناده ؛ فإن السيوطي عزاه في « الزيادة » للديلمي في « مسند الفردوس » ، والمجلد الذي فيه حرف القاف منه ليس عندي ، فاكتفيت يومئذٍ بقولي تحته :

« موضوع متناً » .

فالحمد لله أن وافق حكم الحافظين الجليلين : الذهبي والعسقلاني رحمهما الله تعالى .

٥٨٠٠ - (اللهمَّ ! بارِكْ لنا في شَامِنَا ويَمَنِنَا . فقالَ رَجُلٌ : وفي مَشْرِقِنَا يا رسولَ اللهِ ! قال : مِنْ هُناكَ يطلعُ قَرْنُ الشيطانِ ، وبها تسعةُ أعشارِ الشَّرِّ) .

منكر بزيادة (الأعشار) . أخرجه الروياني في « مسنده » (ق ٢٤٩ / ١) : نا أبو إسحاق إبراهيم بن منقذ : حدثني المقرئ أبو عبد الرحمن عن سعيد بن أبي أيوب : حدثني **عثمان** بن عطاء عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عثمان بن عطاء - وهو ابن أبي مسلم الخراساني - ؛ ضعيف ، وأظن أنه منقطع بينه وبين نافع ؛ فإنهم لم يذكروا له رواية عن نافع ، وإنما هي لأبيه عنه ، وقد تقدمت له رواية في « الروياني » (٢٤٧ / ٢) عن أبيه عن عبد الله بن عمر ، وكأنه سقط من بينهما نافع . والله أعلم .

والحديث ؛ قد صح دون هذه الزيادة من طريق أخرى عن نافع به .

أخرجه البخاري والطبراني في « الكبير » (١٢ / ٣٨٤ / ١٣٤٢٢) .

وأخرجه أبو نعيم وغيره من طريق أخرى عن ابن عمر ، وهو مخرج في « تخريج فضائل الشام » (الحديث الثامن) .

ثم تبين لي أن (عثمان) محرف في « مسند الروياني » من (**عبد الرحمن**) فقد أخرج الحديث الإمام أحمد (٢ / ٩٠) ، وعنه ابن عساكر في « التاريخ » (١ / ١٢٥) عن أبي عبد الرحمن بإسناده ، وفيه : (عبد الرحمن بن عطاء) ، وهذا هو الصواب ؛ فقد جاء في ترجمته من « التهذيب » أنه روى عن نافع وعنه سعيد بن أيوب .

ويظهر أن التحريف المشار إليه قديم ؛ فإنه كذلك رواه ابن عساكر أيضاً من طريق الروياني ، فلعل الخطأ من شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن منقذ ؛ فإني لم أعرفه .

وعبد الرحمن بن عطاء : هو ابن كعب ؛ قال ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٧١) :

« مصري ، أصله من المدينة ، يعتبر حديثه إذا روى عن غير عبد الكريم بن أمية » . وقال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« شيخ مديني » .

ففي كلامهما إشارة قوية إلى أنه يستشهد به ، ولا يحتج به ، وقد فرقا بين هذا وبين عبد الرحمن القرشي الراوي عن محمد بن جابر بن عبد الله خلافاً للبخاري والنسائي وابن سعد ؛ كما في « التهذيب » ؛ لكنه قرن معهم ابن حبان ! وهذا وهم منه ؛ فإنه ذكر الثاني في مكان آخر من « ثقاته » (٧ / ٨٠) .

ثم إن الحديث الصحيح ؛ أخرجه ابن عساكر (١ / ١١٩ - ١٢٨) من طرق عن نافع به ؛ دون الزيادة ، وكذلك غير نافع عن ابن عمر ، وغير هذا عن النبي ﷺ ، فهي زيادة منكرة ؛ بل باطلة .

ومثلها زيادة (مصر) في رواية ابن عساكر (١ / ١٢٤) بلفظ :

« فقال رجل : يا رسول الله ! العراق ومصر ؟ فقال : هناك ينبت قرن الشيطان ، وثم الزلازل والفتن » .

وفي إسناده محمد بن يزيد بن سنان عن يزيد أبيه . وكلاهما ضعيف .

٥٨٠١ - (تحريكُ الإصْبَعِ في الصَّلاةِ مذْعرَةٌ للشيطانِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الروياني في « مسنده » (ق ٢٤٩ / ٢) ، والبيهقي في « سننه » (٢ / ١٣٢) ، والخطيب في « تلخيص المتشابه » (٢٨١) من طريق **محمد بن عمر الواقدي** : نا كثير بن زيد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال البيهقي :

« تفرد به الواقدي ، وليس بالقوي » .

قلت : هو أسوأ مما قال ؛ فإنه متروك متهم ، وقد خولف في متنه ؛ فقال الإمام أحمد (٢ / ١١٩) : ثنا محمد بن عبد الله أبو أحمد الزبيري : ثنا **كثير بن زيد** به . بلفظ :

كان عبد الله بن عمر إذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ، وأشار بإصبعه ، وأتبعها بصره ، ثم قال : قال رسول الله ﷺ :

« لهي أشد على الشيطان من الحديد » . يعني : السبابة .

وأخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٢٧٢ / ٥٦٣ - الكشف) ، وأبو جعفر البختري في « الأمالي » (ق ٦٠ / ١) ، والطبراني في « الدعاء » (ص ٧٣ / ١) ، والمقدسي في « السنن » (ق ١٢ / ٢) . وقال البزار :

« تفرد به كثير بن زيد » .

قلت : وهو مختلف فيه ، وقال الهيثمي (٢ / ١٤٠) :

« وثقه ابن حبان ، وضعفه غيره » .

قلت : واقتصاره على ذكر توثيق ابن حبان قد يشعر أنه لم يوثقه من هو أعلى طبقة وأرضى علماً ! وليس كذلك ؛ فقد وثقه ابن معين في رواية ، وابن عمار الموصلي ، وقال أحمد : ما أرى به بأساً . وضعفه آخرون . فهو حسن الحديث إذا لم يخالف .

هذا ؛ وقال البيهقي عقب حديث الترجمة :

« ورُوِّينا عن مجاهد أنه قال : تحريك الرجل إصبعه في الجلوس في الصلاة مقمعة للشيطان » .

فلعل هذا أصل الحديث ، أخطأ الواقدي فرفعه ، إن لم يتعمده . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والتحريك ثابت في حديث وائل بن حُجْرٍ مِنْ فِعْلِهِ ﷺ في « السنن » و« صحيح ابن خزيمة » و« ابن حبان » وغيرهما ، وهو مخرج في « صفة الصلاة » وغيره بلفظ :

« فرأيتُهُ يحرِّكُها يدعو بها » .

وأما قول البيهقي :

ويحتمل أن يكون المراد بالتحريك الإشارة فيها ، لا تكرير تحريكها ، فيكون موافقاً لرواية ابن الزبير . والله تعالى أعلم » .

قلت : هذا الاحتمال غير متبادر ، وحديث ابن الزبير :

« . . . لا يحركها » ؛ منكر ، أو شاذ ـ على الأقل ـ ، كما هو مبين في غير موضع .

٥٨٠٢ - (يا شَيبُ ! امحُ كُلَّ صُورَةٍ فيها إلا ما تحتَ يدي ، فَرَفَعَ يدَهُ عن عيسى وأُمِّهِ) .

منكر . أخرجه الروياني في « مسنده » (ق ٢٦٦ / ١) من طريق ابن جريج قال : أخبرني بعض الحجبة عن نافع بن عبد الله عن شيبة بن عثمان قال : قال رسول الله ﷺ : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ نافع بن عبد الله ؛ أظنه نافع بن هرمز المترجم في « اللسان » ترجمة سيئة ؛ فقد قال :

« نافع بن عبد الله ، أو ابن عبد الواحد ؛ هو نافع بن هرمز ، يأتي » .

ثم ترجمه هناك ، ومما جاء فيها :

« ضعفه أحمد وجماعة ، وكذبه ابن معين مرة ، وقال أبو حاتم : متروك ذاهب الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة » .

ثم ساق له تبعاً لأصله أحاديث مما أنكر عليه ، ثم قال :

« وسماه ابن عدي في رواية : نافع بن عبد الله ، وقال ابن عدي : الضَّعْفُ على رواياته بيِّن » .

وهذه الرواية متنها غير هذا ، وهو الآتي بعده .

ثم إن الراوي عنه : الحجبي ، لم يسم ؛ فهو مجهول .

٥٨٠٣ - (لو أَذِنَ اللهُ للسماواتِ والأرضِ أَنْ يتكلَّمَا ؛ لَبَشَّرَتَا صَائمي رمضَانَ بالجنةِ) .

موضوع . ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » من رواية الخطيب في « المتفق »

عن **أبي هدبة** عن أنس .

قلت : وسكت عنه ! فأساء ؛ لأن أبا هدبة مشهور بأنه كذاب وضاع ، وبخاصة أن ابن الجوزي أورده في الموضوعات من ثلاثة طرق ـ هذه أولها ـ ، وقال :

« هذا حديث لا يصح ، والمتهم به إبراهيم بن هدبة ، قال ابن عدي : حدث عن أنس بالبواطيل . وقال ابن حبان : دجال من الدجالين ، يضع على أنس . . . » .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ١٠٣) ، وقال :

« ابن هدبة كذاب » .

والطريق الثاني : **عن عبد السلام بن عبد الله المذحجي** : حدثنا أبو عمرو عن أنس به .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٦٨) ، ومن طريقه ابن الجوزي . وقال العقيلي ـ وأقره ابن الجوزي ـ :

« إسناد مجهول ، [وحديث] غير محفوظ » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« عبد السلام ؛ لا يدرى من هو ، ولا شيخه » .

وسقطت هذه الترجمة من « اللسان » ، وليس لها ذكر في « التهذيب » .

وأما الطريق الثالث : فهو من رواية **نافع بن عبد الله** عن أنس به .

أخرجه ابن عدي في ترجمة نافع السلمي أبي هرمز (٧ / ٢٥١٣) بسند صحيح عنه . فهو آفته ، وقد عرفت أنه متروك متهم من الحديث الذي قبله ، وقال ابن الجوزي ـ ووافقه السيوطي ـ :

« والظاهر أنه سرقه من إبراهيم » .

٥٨٠٤ - (يقُولُ اللهُ عزَّ وجلَّ : يا ابنَ آدمَ ! فَرِّغْ مِنْ كَنْزِكَ عندِي ، ولا حَرقَ ولا غَرقَ ولا سَرَقَ ، أُوَفِّيكَهُ أحوجَ ما تكونُ إليه) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢٢ - باب ق ١٥١ / ٢) بالسند الصحيح عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ يروي ذلك عن ربه عز وجل أنه يقول : . . . فذكره ، وقال :

« هذا مرسل » .

قلت : والمراسل ضعيف عند المحدثين ، وبخاصة مرسل الحسن البصري ؛ فقد قال بعض الأئمة :

« مراسيل الحسن البصري كالريح » .

وهذا الحديث كأنه أصل ما اشتهر عند العامة في سوريا من قولهم :

(المال الحلال لا بِانْحرِقْ ولا بِانْسرِقْ !) .

وهو على إطلاقه منكر ؛ مخالف لقوله تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بشيءٍ من الخَوْفِ والجوعِ ونَقْصٍ مِنَ الأموالِ والأَنْفُسِ والثمراتِ . . . ﴾ الآية .

٥٨٠٥ - (تَحِلُّ الصَّدَقَةُ مِنْ ثلاثٍ : مِنَ الإمامِ الجامعِ ، ومِنْ ذي الرَّحِمِ لِرَحِمِهِ ، ومِنَ التاجِرِ المُكْنِزِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢٢ - باب ق ١٨٢ / ٢) من طريق يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث عن أبي عثمان عن ثوبان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته يزيد بن ربيعة ، وهو الرحبي ؛ وهو متروك شديد الضعف ؛ كما تقدم بيانه تحت أحاديثه المتقدمة برقم (٣١٠ ، ١٠٨٣ ، ١١٨٧ ، ١٣٨٤) .

والحديث ؛ مما بَيَّضَ له السيوطي في « الجامع الكبير » (٩٦ - ١٢٤٢٤) ! وتبعته اللجنة القائمة على طبعه !

٥٨٠٦ - (تَحَفَّظُوا مِنَ الأرض ؛ فإنَّها أُمُّكُمْ ، وإنهُ ليسَ أَحَدٌ عَامِلٌ عليها خَيراً أو شراً إلا وهي مُخْبِرَة) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٦١ / ٤٥٩٦) من طريق **ابن لهيعة** : حدثني الحارث بن يزيد : أنه سمع **ربيعة الجرشي** يقول : إن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : ابن لهيعة ؛ لسوء حفظه .

والأخرى : ربيعة الجرشي - وهو ابن عمرو . ويقال : ابن الغاز - ؛ مختلف في صحبته ، وثقه الدارقطني وغيره .

وهذا ؛ والشطر الأول منه منكر عندي ، ولعله من حفظ ابن لهيعة ؛ فإنه مخالف لحديث سلمان مرفوعاً بلفظ :

« تمسحوا بالأرض ؛ فإنها بكم برة » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (١٧٩٧) .

والشطر الثاني منه كأنه مقتبس من قوله تعالى : ﴿ **إذا زلزلت الأرض زلزالها . وأخرجت الأرض أثقالها . وقال الإنسان ما لها . يومئذ تحدث أخبارها . بأن ربك أوحى لها** ﴾ ، وانظر الحديث المتقدم (٤٨٣٤) .

٥٨٠٧ - (مَنْ سُئِلَ باللهِ فَأَعْطَى ؛ كُتِبَ له سبعُونَ حَسَنَةً) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢٢ - باب / ١٨٦ / ٢) من طريق **محمد بن مسلم الطائفي** عن إبراهيم بن ميسرة عن يعقوب بن عاصم عن عبد الله بن عمرو - قال : ولا أعلم إلا أنه رفعه - : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ إلا أن الطائفي قال فيه الذهبي في « الكاشف » :

« فيه لين ، وقد وثِّق له في (م) حديث واحد » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، يخطئ من حفظه » .

وذكر أيضاً أنه من رجال مسلم ، فأوهم أنه احتج به ! وليس كذلك ؛ فقد ذكر في أصله « تهذيب التهذيب » أنه ليس له في (م) إلا حديث واحد متابعة . وكذلك ذكر الذهبي في « الميزان » ، وهذا مما ينبغي أن يقيد به كلامه المتقدم في « الكاشف » !

وأما قول الحافظ في يعقوب بن عاصم هذا - وهو الثقفي - :

« مقبول » !

فهو مرفوض منه ؛ لأنه تقصير في حقه ؛ فإنه مع إخراج مسلم له ، وتوثيق ابن

حبان إياه ؛ روى عنه جماعة من الثقات ، فمثله لا ينبغي التوقف في توثيقه ، ولذا ؛ قال الذهبي في « الكاشف » فيه :

« ثقة » .

وهو من الأمثلة الكثيرة التي ذكرت بعضها - في الرد على بعض من ضعف حديث العجن من المعاصرين - : أن من روى عنه جمع من الثقات ، فَمَحلّهُ الصدق ؛ حتى يتبين أن فيما رواه نكارة ، ولو لم يوثقه ابن حبان ، ذكرت هناك عشرة أمثلة كشواهد لهذا ، فليراجعها من شاء في « تمام المنة » ؛ فإنها مسألة هامة قد لا يجدها القراء في مكان آخر .

(تنبيه) : وقع في متن « الجامع الصغير » (هب - عن ابن عمر) . وفي شرحه « فيض القدير » : (ابن عمرو) ، وكذا في « الجامع الكبير » ، وهو الصواب الموافق لما في « الشعب » .

ثم إن المناوي أعله في « فيضه » بالطائفي ، وأما في « تيسيره » ؛ فقال :

« . . . بإسناد صحيح » !

وهذا من أوهامه الكثيرة ، وقد سبق التنبيه على جملة كبيرة منها .

٥٨٠٨ - (ما اسْتَوْدَعَ اللهُ عبداً عقلاً ؛ إلا اسْتَنْقَذَهُ بهِ يوماً ما) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ١٨٠) ، والديلمي في « مسنده » (٣ / ٣٣ / ١) من طريق **أبي حذيفة أحمد بن إسماعيل السهمي** : ثنا حاتم بن إسماعيل عن **سلمة بن وردان** عن أنس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« لا أعرف يرويه غير أبي حذافة هذا ، وحدث عن مالك وغيره بالبواطيل » .

قلت : له طريق أخرى عند الديلمي بسنده عن **إبراهيم بن أحمد المقرئ** : حدثنا **إسحاق بن إبراهيم بن إسماعيل المدني** عن سلمة به ؛ **إلا أنه قال** :

« علماً » مكان : « عقلاً » .

قلت : وإسحاق هذا ؛ لم أعرفه ، وإبراهيم بن إسماعيل المدني ؛ اثنان :

أحدهما : أبو إسماعيل المدني .

والآخر : أبو إسحاق المدني . وكلاهما ضعيف ، **ولعل الأقرب هذا الآخر** ؛ لتكنيه باسم إسحاق الراوي عنه ، والله أعلم .

ثم إن مدار الطريقين على سلمة بن وردان ، وهو ضعيف .

(**تنبيه**) : وقع الحديث في « الكامل » بلفظ :

« ما استودع الله عبدٌ خلقاً . . . » !

فهذا مثال آخر من تحقيقات اللجنة المختصة ! وانظر الحديث الذي قبله .

٥٨٠٩ - (فَضْلُ ثيابِكَ على الأَدِيمِ صَدَقَةٌ) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ١٧٩) من طريق **أحمد بن محمد بن أيوب** : ثنا أبو بكر بن عياش عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« هذا حديث منكر ، لا يرويه غير أحمد بن محمد بن أيوب وحدث عن أبي

بكر بن عياش بالمناكير » وهو مع هذا صالح الحديث ليس بمتروك » . وكذا قال أبو حاتم لما قيل فيه : ثقة هو ؟ قال :

« روى عن أبي بكر بن عياش أحاديث منكرة » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، كانت فيه غفلة ، لم يدفع بحجة . قاله أحمد » .

قلت : فالظاهر أن المناكير التي أشار إليها ابن عدي إنما هي من غفلته ، وليست من كذبه ، وإن كان بعضهم رماه به . والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : وقع الحديث في « الكامل » بلفظ[1] :

« فضل بيانك عن الأرحم غنم صدقة » .

وهذا كما يرى القراء كلام لا يمكن أن يفهم أحد منه شيئاً ، ومع ذلك لا يخجل الناشر من أن يغرر القراء ويوهمهم أن لديه لجنة من المحققين وتحت إشرافه ! وهذا مثال واحد من مئات الأمثلة تضحك منها الثكلى ، فيطبع على الوجه الأول من كل مجلد :

« تحقيق وضبط ومراجعة لجنة من المختصين بإشراف الناشر » !

ما شاء الله ! ـ وإنا لله وإنا إليه راجعون ـ على هذه الحالة التي وصل إليها بعض الناشرين من الجشع والطمع على جمع المال من أي سبيل مشروع أو غير مشروع ! وصدق رسول الله ﷺ إذ قال :

« يأتي على الناس زمان ما يبالي الرجلُ مِنْ أين أصاب المال ؛ من حلال أو حرام » .

---

(١) واللفظ المذكور أعلاه نقلته من « الميزان » .

رواه البخاري وغيره .

٥٨١٠ - (إنَّ كَثْرَةَ الأَكْلِ شُؤْمٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٤٣ - ٢٤٤) في ترجمة إبراهيم بن هراسة أبي إسحاق الشيباني ؛ من طريق علي بن الجعد : ثنا **أبو إسحاق** - أظنه قال : **الشيباني** - عن يعقوب بن محمد بن طحلاء عن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة :

أن رسول الله ﷺ أراد أن يشتري غلاماً ، فألقى بين يديه تمراً ، فأكل الغلام وأكثر ، فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . فأمر بردِّه .

ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (ق ١٦١ / ١) ، وقال تبعاً لابن عدي :

« وأبو إسحاق الشيباني هذا هو إبراهيم بن هراسة ، كناه علي بن الجعد ؛ لضعفه ، ولئلا يعرف ! ولا أعلم يرويه غيره ، وقد ضعفه الناس ، والضعف على رواياته بيِّن » .

قلت : وهو متروك الحديث ؛ كما قال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ١٤٣) عن أبيه ، وكذبه بعضهم . فقول السيوطي في « الجامع الكبير » (٢٣٣٩ - ٦٨٢٥) بعد أن عزاه للبيهقي فقط :

« وضعف » .

تقصير حكماً وتخريجاً ، كما هو ظاهر .

٥٨١١ - (السُّجُودُ على سَبْعٍ : الجَبْهَةِ والعَيْنَيْنِ والكَفَّيْنِ والرُّكْبَتَيْنِ وصُدُورِ القَدَمَيْنِ ، فَمَنْ لم يُمَكِّنْ شيئاً منه مِنَ الأرضِ ؛ أَحْرَقَهُ اللهُ بالنَّارِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ٢٦٦) من طريق **إبراهيم ابن نافع : ثنا عمر بن موسى بن وجيه عن أيوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر** مرفوعاً .

أورده في ترجمة إبراهيم بن نافع أبي إسحاق الجلاب ، وقال فيه :

« منكر الحديث عن الثقات وعن الضعفاء » .

قلت : وشيخه عمر بن موسى ؛ هو ممن يضع ؛ كما قال ابن عدي وغيره ، فهو الآفة .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » للدارقطني في « الأفراد » عن ابن عمر . وبيض له المناوي في « شرحيه » !!

٥٨١٢ - (نهى عن قَتْلِ الخفّاشِ والخطّافِ ؛ لأنهُمَا كانا يُطْفِئانِ النارَ عَنْ بيتِ المقْدِسِ حين أُحْرِقَ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢ / ٧٨٦) من طريق **حمزة عن نافع عن ابن عمر** مرفوعاً . وقال :

« حمزة بن أبي حمزة النصيبي ؛ يضع الحديث » .

وذكر نحوه ابن حبان والبيهقي ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث المتقدم برقم (٦١) .

وقد روي مختصراً مرسلاً بلفظ :

« نهى عن قتل الخطاطيف » .

وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٢٤٩١) ؛ دون حديث حمزة هذا ، وقد أشار إليه البيهقي ؛ كما كنت نقلته عنه هناك ، وقال فيه :

« كان يُرمى بالوضع » .

ولم أكن قد وقفت على لفظه وإسناده ، فلما وقفت عليه بادرت إلى إخراجه . والله الموفق .

٥٨١٣ - (إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ ، فَلَمْ يَكُنْ بينَ يَدَيْهِ ما يَسْتُرُهُ ؛ فَلْيَخُطَّ خَطاً ، ولا يضرُّه ما مَرَّ بينَ يدَيهِ) .

ضعيف(*) . أخرجه أبو داود والطيالسي في « مسنده » (٢٥٩٢) : حدثنا همام عن أيوب بن موسى عن ابن عم لهم كان يكثر أن يحدثهم عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته ابن العم هذا ؛ فإنه لم يسم ، فهو مجهول العين .

وأيوب بن موسى ؛ إن كان هو الغافقي ؛ فإنه من هذه الطبقة ، فهو ثقة عند ابن معين وابن حبان ، وروى عنه جماعة من الثقات ، ومع ذلك ؛ بيض له الذهبي في « الكاشف » ، وقال الحافظ في « التقريب » :

(*) وانظر تضعيف الشيخ - رحمه الله - له أيضاً في كتابه : « تمام المنة » (ص ٣٠٠ - ٣٠١) . (الناشر) .

« مستور » .

وإن كان غيره ؛ فلم أعرفه .

وهمام : هو ابن يحيى البصري ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

والخلاصة : أن علة هذا الإسناد شيخ أيوب الذي لم يسم ، وقد سماه إسماعيل بن أمية في روايته عن **أبي عمرو بن محمد بن حريث** : أنه سمع جده **حريثاً** يحدث عن أبي هريرة به .

أخرجه أبو داود وغيره . وقد اضطرب الرواة على إسماعيل هذا في إسناده اضطراباً شديداً على وجوه شرحتها في « ضعيف أبي داود » (١٠٧ - ١٠٨) ، ولذلك ؛ ضعفه جمعٌ من الأئمة وغيرهم ؛ بل قال الإمام مالك :

« الخط باطل » .

فلا نعيد الكلام هنا ، والشاهد منه أن حريثاً هذا مجهول ، وكذلك حفيده أبو عمرو ؛ كما في « التقريب » للحافظ ، فالعجب منه كيف تغاضى عن هذه العلة الواضحة فحسّن الحديث في « بلوغ المرام » قائلاً :

« وصححه ابن حبان ، ولم يصب من زعم أنه مضطرب ، بل هو حسن » !

وأقول : أنى له الحسن وفيه المجهولان باعترافه ! هذا لو سلمنا بأنه غير مضطرب ، وقد أعله به شيخه الحافظ العراقي ، ومن قبله ابن الصلاح وغيرهما ؛ كما تراه مبيناً في المصدر المذكور آنفاً . وقد شرح الحافظ وجهة نظره في نفي الاضطراب في كتابه « النكت على ابن الصلاح » (٢ / ٧٧٢ - ٧٧٤) بما لا فائدة كبرى من نقله ومناقشته ؛ لكن المهم منه قوله :

« (**تنبيه**) : قول ابن عيينة لم نجد شيئاً نشد به هذا الحديث ، ولم يجئ إلا من هذا الوجه » ؛ فيه نظر ؛ فقد رواه الطبراني من طريق أبي موسى الأشعري ، وفي إسناده أبو هارون العبدي ، وهو ضعيف » !

قلت : وهذا منه عجب أيضاً من ناحيتين :

الأولى : أنه ألان القول في العبدي هذا ، واسمه عمارة بن جوين ـ ، وهو أسوأ مما ذكر ؛ فقد قال فيه في « التقريب » :

« مشهور بكنيته ، متروك ، ومنهم من كذبه » .

والأخرى : أنه يعلم أن من شرط الشاهد أن لا يشتد ضعفه ، وهذا مفقود هنا كما ترى .

على أنه قد روى معمر عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد الخدري قال :

« كنا نستتر بالسهم والحجر في الصلاة ، أو قال : كان أحدنا يستتر بالسهم والحجر في الصلاة » .

وروى جعفر بن سليمان عنه قال :

قلت لأبي سعيد الخدري : ما يستر المصلي ؟ قال : مثل مؤخرة الرحل ، والحجر يجزئ ذلك ، والسهم تغرزه بين يديك » .

أخرجهما عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ١٣ ـ ١٤) . ثم قال الحافظ :

« ثم وجدت له شاهداً آخر ـ وإن كان موقوفاً ـ أخرجه مسدد في « مسنده الكبير » قال : ثنا هُشَيْم : ثنا خالد الحذاء عن إياس بن معاوية عن سعيد بن جبير قال :

« إذا كان الرجل يصلي في فضاء ؛ فليركز بين يديه شيئاً ؛ فإن لم يكن معه شيء ؛ فليخط خطاً في الأرض » .

« رجاله ثقات » .

قلت : فيه **أولاً** : الصواب بأن يقال فيه : « مقطوع » ؛ لأنه موقوف على التابعي ؛ كما هو معروف في علم المصطلح .

وثانياً : هو أن يكون علة في الحديث أقرب من أن يكون شاهداً له ؛ لأنه لو كان موقوفاً على صحابي الحديث ؛ لكان علة ظاهرة فيه ، فكيف به وهو مقطوع ؟! فتأمل .

على أنه قد روي عن أبي هريرة موقوفاً كوجه من وجوه الاضطراب فيه ؛ ولكنه وجه مرجوح ، كما بينته هناك .

ثم قال الحافظ :

« ولهذا صحح الحديث ابن حبان والحاكم وغيرهما » .

قلت : تساهلهما في التصحيح والتوثيق مما لا يخفى على طلاب هذا العلم ؛ فضلاً عن الحافظ ! هذا إذا لم يكن هناك علة ظاهرة تدفع التصحيح ، فكيف بها وهي قائمة باعتراف الحافظ كما سبق؟! على أن عزوه للحاكم فيه نظر ؛ فإننا لم نره في « مستدركه » - وهو المقصود عند إطلاق العزو إليه - بعد مزيد البحث عنه فيه ، ولا جاء ذكره في فهرسته الذي وضعه المعاصرون .

ثم قال الحافظ :

« وذلك مقتضٍ لثبوت عدالته عند من صححه ، فما يضره مع ذلك أن لا

ينضبط اسمه إذا عرفت ذاته . والله تعالى أعلم » .

أقول : الشطر الأول من هذا الكلام مسلَّم لا غبار عليه ، ولكن ذلك مما لا ينفق في النقاش العلمي القائم على قواعد علم الحديث ؛ لما سبق بيانه آنفاً من تساهل ابن حبان والحاكم .

وأما الشطر الثاني منه ؛ فجوابنا عليه :

نعم ؛ لا يضر ذلك إذا عرفت ذاته ؛ ولكنها فرضية تخالف واقع الراوي ؛ بل الراويين ؛ فإنهما مجهولان حتى عند الحافظ كما تقدم .

فسامحه الله ! لقد كان بحثه حول هذا الحديث على خلاف ما نعهده منه من العلم والتحقيق ، حتى لكأنه ابن حجر آخر !

وجاء من بعده الشيخ الغماري : أحمد ، فأخرجه في كتابه : « الهداية في تخريج أحاديث البداية » (٢ / ٣٩٢ ـ ٣٩٣) تخريجاً مختصراً جداً ، يُحْسِنُ كثيرٌ من الطلبة خيراً منه ، وقال عقبه مغتراً بتحسين الحافظ له :

« وصححه ابن حبان وغيره ، وحسنه الحافظ ، وضعفه بعض المتقدمين ؛ لصورة الاضطراب الواقع في إسناده ؛ لكنه عند الطيالسي من وجه آخر .

والحديث صحيح كما قال ابن حبان » !

كذا قال ! وأظن أنه ـ كغيره ـ لم يعط لهذا البحث حقه من المراجعة والتحقيق ، وإلا ؛ لما خفي عليه ـ على الأقل ـ الجهالة التي في سند ابن حبان ، ومن قرنهم معه ، وتشبثه بالوجه الآخر عند الطيالسي لا يفيده شيئاً ؛ لجهالة تابعيه ، الذي يمكن أن يكون هو عين حريث الذي في طريق الآخرين كما تقدم .

وإن فرض أنه غيره ؛ فلا يقوي أحدهما الآخر ؛ لاحتمال أن تعود روايتهما إلى أحدهما ، أعني : أن يكون أحدهما رواه عن الآخر .

فاغتنم هذا التحقيق ؛ فإنك قد لا تراه في مكان آخر ، والله تعالى هو الموفق .

٥٨١٤ - (صَلَّى في فَضَاءٍ لَيسَ بينَ يدَيْهِ شَيءٌ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٢٢٤) ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٢٧٨) ، وأبو يعلى (٢٦٠١) ، والبيهقي في « سننه » (٢ / ٢٧٣) من طريق أبي معاوية عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم بن عتيبة عن يحيى الجزار عن ابن عباس رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ صلى . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٦٣) :

« رواه أحمد وأبو يعلى ، وفيه الحجاج بن أرطاة ، وفيه ضعف » .

وفاته أنه رواه الطبراني أيضاً ؛ أخرجه في « الكبير » (١٢ / ١٤٩ / ١٢٧٢٨) من طريق أبي شهاب عن الحجاج به .

وابن أرطاة ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق كثير الخطأ والتدليس » .

وقد تابعه شعبة بن الحجاج ؛ لكنه خالفه في إسناده ومتنه ؛ فقال الطيالسي في « مسنده » (٢٧٦٢) : حدثنا شعبة عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن صهيب - قلت : مَنْ صهيب ؟ قال : رجل من أهل البصرة - عن ابن عباس :

أنه كان على حمار هو وغلام من بني هاشم ، فمر بين يدي النبي ﷺ وهو

يصلي ، فلم ينصرف لذلك » .

ومن هذا الوجه أخرجه أحمد والنسائي والطحاوي ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٧١٠) ، وبينت هناك أنه صحيح الإسناد ، وأن لشعبة فيه شيخاً آخر يرويه عن عمرو بن مرة عن يحيى الجزار قال : قال ابن عباس . . . فذكره نحوه لم يذكر صهيباً في إسناده ، وأزيد هنا فأقول :

وهكذا رواه علي بن الجعد في « حديثه » (١ / ٢٨٨ / ٩٢) ، ومن طريقه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ٣١١ / ٢٤٢٣) ؛ إلا أنه زاد في آخره :

« قال رجل لشعبة : كان بين يديه عَنَزَة ؟ قال : لا » .

ولم يذكر فيه أبو يعلى : « لشعبه » .

قلت : وفي ثبوت هذه الزيادة عن شعبة نظر ؛ بل هي شاذة ؛ لتفرد ابن الجعد بها دون الطرق المشار إليها آنفاً عن شعبة .

ومثلها : رواية سليمان بن حرب عن شعبة بإسناده الصحيح المذكور آنفاً ؛ بل رواه كذلك علي بن الجعد نفسه في مكان آخر من « حديثه » (١ / ٣١٤ / ١٦٣) : أخبرنا به . موصولاً بذكر صهيب فيه ؛ دون الزيادة .

ولعل أصل هذه الزيادة ما رواه منصور بن المعتمر عن الحكم عن يحيى بن الجزار عن أبي الصهباء ـ وهو صهيب المتقدم ـ . . . فذكر الحديث بلفظ :

« يصلي بالناس في أرض خلاء » .

أخرجه ابن خزيمة وابن حبان في « صحيحيهما » ، وغيرهما ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » أيضاً ، وليس عنده هذا اللفظ ، وليس فيه نفي السترة والعنزة

كما هو ظاهر ، وإنما فيه نفي البنيان والجدران ، فهو مثل رواية البخاري بلفظ :

« يصلي بمنى إلى غير جدار » .

ويأتي قريباً إن شاء الله بيان ما فيها .

فتوهم بعض الرواة أن ذلك يعني أنه صلى إلى غير سترة ، كما هو ظاهر حديث الترجمة ، وليس صريحاً ، وقد روى مصرحاً به في بعض الطرق ، والعجيب حقاً أن البيهقي عقب الحديث حديث الترجمة :

« وله شاهد بإسناد أصح من هذا عن الفضل بن عباس ، وسيرد بعد هذا إن شاء الله تعالى » .

ثم رواه (٢ / ٢٧٨) من طريق أبي داود بسنده عن **عباس بن عبيد الله بن عباس عن الفضل** نحوه بلفظ :

« فصلى في صحراء ليس بين يديه سترة ، وحمارة لنا وكليبة تعبثان بين يديه ، فما بالى ذلك » .

ووجه التعجب أن عباساً هذا لم يلق عمه الفضل ؛ كما قال ابن حزم في « المحلى » (٤ / ١٣) ووافقه الحافظ ، ولذلك ؛ خرجته في « ضعيف أبي داود » (١١٤) .

واقتصر المعلق على « شرح السنة » (٢ / ٤٦١) على إعلاله بجهالة العباس فقط ، وهو تقصير ظاهر !

وأعجب من ذلك أن الشيخ أحمد الغماري في « تخريجه أحاديث بداية المجتهد » (٢ / ٣٩٣) سكت عنه أولاً ، وعزاه لأحمد والنسائي ثانياً ، وليس

عندهما موضع الشاهد منه وهو الذي أورده ابن رشد بقوله :

« وقد روي أنه صلى لغير سترة » !

وشايعه على ذلك المحققان اللذان أشرفا على تخريج الكتاب ببيان أماكن الأحاديث في المصادر التي عزاها الغماري إليها !

ولقد كان الشيخ عبد اللطيف بن إبراهيم أقرب إلى الصواب في تخريجه إياه في كتابه : « طريق الرشد » ؛ فإنه عزاه فيه (ص ٨٨) لأبي داود وحده ؛ ولكنه أخطأ في قوله :

« وللنسائي نحوه ، وكذا عبد الرزاق في « مصنفه » ، والطحاوي في « معاني الآثار » ، ولا يخلو سنده من مقال » !

قلت : رواية النسائي إسنادها صحيح من رواية صهيب كما تقدم ؛ ولكن ليس فيها موضع الشاهد كما تقدم وكذلك رواية الطحاوي ، فقوله : « نحوه » ؛ لا يفيده شيئاً لأنه يعني في اصطلاح المحدثين : مثله في المعنى ، وليس في اللفظ . وهو ليس مثله في المعنى وأما رواية عبد الرزاق ؛ ففيها موضع الشاهد ؛ لكن ليس فيها عباس بن عبيد الله ، فزاد انقطاعاً على انقطاع !

ومن أحاديث الباب : ما رواه ابن جريج قال : أخبرني **عبد الكريم** : أن مجاهداً أخبره عن ابن عباس قال :

« جئت أنا والفضل على أتان ، فمررنا بين يدي رسول الله ﷺ بعرفة وهو يصلي المكتوبة ، ليس شيء يستره يحول بيننا وبينه » .

أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٢٨ / ٢٣٥٧) ، وابن خزيمة في

« صحيحه » (٢ / ٢٥ / ٨٣٨ ـ ٨٣٩) وضعفه بقوله :

« غير جائز أن يحتج بعبد الكريم عن مجاهد على الزهري عن عبيد الله بن عبد الله » .

يشير إلى أن المحفوظ أن المرور المذكور كان في منى ؛ كما في حديث الزهري الآتي إن شاء الله ، ثم قال :

« لأن عبد الكريم قد تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره » .

يشير إلى أنه عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية ؛ فإنه هو الذي تكلموا فيه ؛ بل أجمعوا على ضعفه ، حتى قال النسائي والدارقطني :

« متروك » .

وليس هو عبد الكريم بن مالك الجزري ؛ فإنه ثقة متقن ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » ، وكأن الدكتور الأعظمي في تعليقه على « صحيح ابن خزيمة » ذهب إلى أنه هو ؛ فإنه قال :

« إسناده صحيح . انظر « مجمع الزوائد » ٢ : ٦٣ » .

ويشير بالإحالة إلى « المجمع » إلى زيادة أبي يعلى في آخر حديث يحيى الجزار المتقدم :

« فقال رجل : أكان بين يديه عنزة ؟ قال : لا » .

وقد عرفت أنها شاذة لا تصح » .

والمقصود أن تصحيحه لحديث عبد الكريم هذا من الظاهر أنه يرى أنه الجزري

الثقة ، ولعله تبع في ذلك الحافظ ؛ فإنه ذكره برواية البزار بلفظ :

« والنبي يصلي المكتوبة ليس لشيء يستره » .

وسكت عنه في موضعين من « الفتح » (١ / ١٧١ ، ٥٧١) ، والقاعدة عنده : أن ما سكت عنه فيه فهو حسن ، وهذا محتمل ؛ لأن عبد الكريم هذا لم ينسب عند مخرجيه ، فيحتمل أنه الجزري ، وهو ابن مالك الثقة ، ويحتمل أنه ابن أبي المخارق أبو أمية البصري ، وهو ضعيف ، ومن الاتفاقات الغريبة أن كلاً منهما روى عن مجاهد ، وعن كل منهما ابن جريج ، وليس من السهل الجزم بأنه أحدهما والحالة هذه ، وقد أشار إلى هذه الحقيقة الذهبي في « الميزان » ، وقال الحافظ في « التقريب » في أبي أمية :

« ضعيف ، وقد شارك الجزري في بعض المشايخ ، فربما التبس به على من لا فهم له » .

والأرجح عندي أنه هذا الضعيف ، وذلك لسببين :

الأول : أنه لو كان الثقة لبادر ابن جريج إلى التصريح بنسبته .

الثاني : أن ابن خزيمة جزم بأنه هو ؛ كما تقدم نقله عنه ، ثم أكد ذلك بقوله :

« وهذا الفعل الذي ذكره عبد الكريم عن مجاهد عن ابن عباس قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قد زجر عن مثل هذا الفعل في خبر سهل بن أبي حثمة أن النبي ﷺ قال :

« إذا صلى أحدكم ؛ فَلْيُصَلِّ إلى سترة ، ولْيَدْنُ منها ؛ لا يقطع الشيطان عليه صلاته » . وفي خبر أبي جحيفة :

أن النبي ﷺ ركز عَنَزَة ، فجعل يصلي إليها ، يمر من ورائها الكلب والمرأة والحمار . وفي خبر أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ :

« إذا صلى أحدكم ؛ فَلْيُصَلِّ إلى سترة ، وليدن منها » . وفي خبر ابن عمر : قال رسول الله ﷺ :

« لا تُصَلُّوا إلا إلى سُترة » .

وقد زجر النبي ﷺ أن يصلي المصلي إلا إلى سترة ، فكيف يفعل ما زجر عنه ؟! » .

وهذه الأحاديث كلها صحيحة ، وهي مخرجة عنده (٧٩٨ ، ٨٠٠ ، ٨٠٣ ، ٨١٠ ، ٨٢٠) ، وبعضها في « الصحيحين » ، ومُخرَّجةٌ عندي في « صحيح أبي داود » (٦٨٨ - ٦٨٩ ، ٦٩٢ ، ٦٩٤) ، فلا يجوز إهدار العمل بها لمثل حديث أبي أمية وغيره مما تقدم .

فإن قيل : إذا كان الأمر كما ذكرت ؛ فما قولكم في حديث عبد الله بن عباس قال :

« أقبلت راكباً على حمارٍ أتانٍ ، وأنا يومئذٍ قد ناهزت الاحتلام ، ورسول الله ﷺ يصلي بالناس بمنى إلى غير جدار ، فمررتُ بين يدي بعض الصف ، فنزلتُ ، وأرسلتُ الأتان ترتع ، ودخلت في الصف ، فلم ينكر ذلك عليَّ أحدٌ » ؟

أخرجه البخاري في « صحيحه » (٧٦ ، ٤٩٣ ، ٨٦١) من طرق عن مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس .

والجواب من وجهين :

الأول : أنه ليس صريحاً في نفي السترة مطلقاً ؛ **كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في أول** هذا التخريج ، وإنما هو ينفي سترة الجدار بخاصة ، **ولذلك ؛ لما روى البيهقي** (٢ / ٢٧٣) عن الإمام الشافعي قوله :

« قول ابن عباس : « إلى غير جدار » يعني - والله أعلم - **إلى غير سترة** » .

فتعقبه ابن التركماني بقوله :

« قلت : لا يلزم من عدم الجدار عدم السترة[1] ، ولا أدري ما وجه الدليل في رواية مالك على أنه صلى إلى غير سترة » .

قلت : ويؤيده صنيع البخاري ؛ فإنه ترجم للحديث بقوله :

« بابُ سترة الإمامِ سترةُ مَنْ خَلْفَه » .

فهذا يعني أن الإمام البخاري لم يفهم من الحديث نفي السترة ، ووجه الحافظ بقوله (١ / ٥٧١ - ٥٧٢) :

وكأن البخاري حمل الأمر في ذلك على المألوف المعروف من عادته ﷺ أنه كان لا يصلي في الفضاء إلا والعنَزة أمامه . ثم أيَّد ذلك بحديثي ابن عمر وأبي جحيفة . وفي حديث ابن عمر ما يدل على المداومة ، وهو قوله بعد ذكر الحربة : « وكان يفعل ذلك في السفر » ، وقد تبعه النووي فقال في « شرح مسلم » في كلامه على فوائد هذا الحديث : فيه أن سترة الإمام سترة لمن خلفه . والله أعلم » .

والوجه الآخر : أن قول ابن عباس في هذا الحديث : « **إلى غير جدار** » ؛ قد اختلف الرواة عن مالك فيه ، فمنهم من ذكره عنه ، ومنهم من لم يذكره ، وها أنا

---

(١) وكذا قال ابن دقيق العيد في « شرح عمدة الأحكام » (٢ / ٤٥٨) .

أذكر أسماءهم :

أولاً : الذين ذكروه :

١ ـ إسماعيل بن أبي أويس . البخاري (٧٦) .

٢ ـ عبد الله بن يوسف . البخاري (٤٩٣) .

٣ ـ عبد الله بن مسلمة . البخاري (٨٦١) ، وبعضهم لم يذكره عنه ؛ كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

٤ ـ مطرف بن عبد الله . السراج في « مسنده » (٣ / ٤١ / ٢) ، وهذا فيما يغلب على الظن ؛ فإن النسخة المصورة لم يظهر فيها ما بين عبد الله بن مطرف وعبيد الله بن عبد الله .

٥ ـ ابن بكير .

ثانياً : الذين لم يذكروه :

١ ـ يحيى بن يحيى . في « موطأ مالك » (١ / ١٧١) ، وعنه مسلم (٢ / ٥٧) ، والبيهقي (٢ / ٢٧٧) .

٢ ـ ابن القاسم عنه . في « المدونة » (١ / ١١٤) ، وكذا النسائي في « الكبرى » ؛ كما في « تحفة الأشراف » (٥ / ٥٩) .

٣ ـ يحيى بن قزعة . البخاري (٤٤١٢) .

٤ ـ القعنبي : عبد الله بن مسلمة . أبو داود « صحيح أبي داود » (رقم ٧٠٩) ، والبيهقي (٢ / ٢٧٧) .

٥ ـ ابن وهب . أبو عوانة في « صحيحه » (٢ / ٦٠) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٨٣٤) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١ / ٢٦٦) .

٦ ـ عبد الرحمن بن مهدي . ابن خزيمة أيضاً وأحمد (١ / ٣٤٢) .

٧ ـ أحمد بن أبي بكر . ابن حبان (٤ / ٥٥ / ٢٣٨٦ ـ الإحسان) ، والبغوي في « شرح السنة » (٢ / ٢٤٩) .

قلت : فأنت ترى أن هؤلاء الذين لم يذكروا تلك الزيادة أكثر عدداً وأجل قدراً من أولئك الذين ذكروها ، وبخاصة أن فيهم من هو ألصق بالإمام مالك ، وبرواية « الموطأ » أشهر ؛ مثل يحيى بن يحيى ـ وهو النيسابوري ـ ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الرحمن بن مهدي ، وعبد الله بن مسلمة القعنبي على الخلاف عليه فيها كما تقدم .

الأمر الذي يلقي في النفس أن روايتهم أصح ، أو ـ على الأقل ـ هو مما يبعد القول بجواز أنهم لم يحفظوا تلك الزيادة عن مالك ، كما أن اتفاق أولئك الثلاثة على روايتها عنه يبعد القول أيضاً بجواز خطئهم على مالك فيها .

فالأقرب إلى الصواب أن يقال : إن مالكاً رحمه الله هو نفسه كان يذكرها تارة ، ولا يذكرها أحياناً ، فحفظ كل من هؤلاء وهؤلاء ما سمعوا منه . وكأن البيهقي أشار إلى هذه الحقيقة عقب رواية ابن بكير التي فيها هذه الزيادة بقوله :

« وهذه اللفظة ذكرها مالك بن أنس رحمه الله في هذا الحديث في (كتاب المناسك) ، ورواه في (كتاب الصلاة) دون هذه اللفظة ، ورواه الشافعي رحمه الله عنه في القديم كما رواه في (المناسك) ، وفي الجديد كما رواه في (الصلاة) » .

قلت : ولم أر في (مناسك الموطأ) هذا الذي ذكره البيهقي ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

هذا ؛ ولعل في رواية الإمام الشافعي للحديث دون الزيادة في مذهبه الجديد ما يشير إلى أن الإمام مالكاً كان يرويه كذلك في آخر أمره ، وسواء ثبت هذا أو لم يثبت ، فهو الراجح عندي واللائق بمنزلة الإمام مالك في العلم والحفظ ؛ لمتابعة جمع من الثقات والأئمة الحفاظ له على رواية الحديث دون الزيادة ، ولا بأس من ذكر أسماء الذين وقفت عليه منهم ، مع التخريج :

١ ـ ابن أخي ابن شهاب (واسمه محمد بن عبد الله بن مسلم) . البخاري (١٨٥٧) ، وأحمد (١ / ٢٦٤) ، والسراج في « مسنده » (٣ / ٢٤١) .

٢ ـ يونس بن يزيد . مسلم (٢ / ٥٧) ، وأبو عوانة (٢ / ٦٠) ، والبخاري تعليقاً (١٨٥٣ ، ٤٤١٢) .

٣ ـ سفيان بن عيينة . مسلم أيضاً وأبو عوانة وأبو داود (رقم ٧٠٩ ـ صحيحه) ، والنسائي (٢ / ٦٤) ، والدارمي (١ / ٣٢٩) ، وابن ماجه (٩٤٧) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (٨٣٣) ، وابن الجارود في « المنتقى » (٦٦ / ١٦٨) ، والطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٢٦٦) ، والبيهقي (٢ / ٢٧٦) ، وأحمد (١ / ٢١٩) ، والحميدي (٢٧٥) ، وابن أبي شيبة (١ / ٢٧٨ ، ٢٨٠) ، وأبو يعلى (٤ / ٢٦٩ / ٢٣٨٢) ، والسراج أيضاً .

٤ ـ معمر بن راشد . عبد الرزاق (٢ / ٢٩ / ٢٣٥٩) ، ومن طريقه مسلم وأبو عوانة وابن خزيمة ، وأحمد (١ / ٣٦٥) عنه وعن عبد الأعلى ، وصححه الترمذي (رقم ٣٣٧) .

قلت : فاتفاق كل هؤلاء الثقات على عدم ذكر تلك الزيادة مما لا يجعل النفس تطمئن لثبوتها ؛ بل إن ذلك لما يرجح بكل تأكيد أنها شاذة غير محفوظة ، حتى ولو فرض اتفاق الرواة عن مالك بذكرها ، فكيف وقد اختلفوا عليه فيها ، فكيف وأكثرهم على عدم ذكرها كما سبق بيانه ، والشذوذ يثبت بأقل من هذا ؛ كما لا يخفى على العلماء العارفين بهذا الفن الشريف .

ولذلك ؛ أعرض عنها جمهور المؤلفين في « الصحيح » ؛ كمسلم وأبي عوانة وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم ؛ بل إن ابن خزيمة أشار في « صحيحه » إلى عدم ثبوتها ؛ بجزمه أنه ﷺ كان يستتر بالحربة ؛ كما تقدم كلامه عند تخريج حديث عبد الكريم ، وقال أيضاً بعد أن ساق الحديث دون زيادة ، ونفى أن يكون النبي ﷺ رأى الأتان تمر بين يدي الصفوف (٢ / ٢٥) :

« فإن كان في الخبر أن النبي ﷺ علم بمرور الحمار بين يدي بعض من كان خلفه ؛ فجائز أن تكون سترة النبي ﷺ كانت سترة لمن خلفه ؛ إذ النبي ﷺ قد كان يستتر بالحربة إذا صلى بالمصلى ، ولو كانت سترته لا تكون سترة لمن خلفه ؛ لاحتاج كل مأموم أن يستتر بحربة كاستتار النبي ﷺ بها ، فحمل العنزة للنبي ﷺ يستتر بها دون أن يأمر المأمومين بالاستتار خلفه ؛ كالدال على أن سترة الإمام تكون سترة لمن خلفه » .

وختاماً أقول : تبين مما تقدم أنه لا يصح حديث صريح في صلاته ﷺ إلى غير سترة ، والزيادة التي عند البخاري ليست صريحة في ذلك ، وعلى التنزل فهي شاذة لا تصح ، ولذلك ؛ أعرض عنها جمهور المؤلفين في « الصحيح » ، والله أعلم .

(تنبيه) : لقد عزا كثير من المؤلفين حديث ابن عباس بزيادة البخاري للمتفق

عليه ؛ كالحافظ عبد الغني المقدسي في « عمدة الأحكام » ، ومر عليه شراحه ؛ كابن دقيق العيد والصنعاني (٢ / ٤٥٥ - ٤٦٥) ، والشيخ عبد الله بن عبد الرحمن آل بسام في « تيسير العلام » ، ومحمد فؤاد عبد الباقي في « **اللؤلؤ والمرجان فيما** اتفق عليه الشيخان » (١ / ١٠٠ / ٢٨٢) ، وبالغ ابن تيمية (الجد) **فقال في** « المنتقى » :

« رواه الجماعة » !

ومر عليه الشوكاني أيضاً في « شرحه » (٣ / ١٢) !

٥٨١٥ - (إنَّ أهلَ المعرُوف في الدنيا هُمْ أهلُ المعروفِ في الآخِرَةِ ، وإنَّ أولَ أهلِ الجنةِ دُخُولاً الجنةَ أهلُ المعروفِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٣١٢ / ٨٠١٥) : حدثنا يحيى بن محمد الحنائي : ثنا شيبان بن فروخ : ثنا **عيسى بن شعيب** عن **حفص بن سليمان** عن يزيد **بن عبد الرحمن** عن **أبيه** عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وفيه علل :

الأولى : عيسى بن شعيب - وهو أبو الفضل البصري الضرير - ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٢٠) :

« كان ممن يخطئ حتى فحش خطؤه ، فلما غلبت الأوهام على حديثه استحق الترك » .

ونقله مختصراً الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » وأقره .

الثانية : حفص بن سليمان ؛ أخشى أن يكون أبا عمر القارئ الكوفي وسكن بغداد ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وهو متروك الحديث ، ويحتمل أن يكون حفص بن سليمان المنقري البصري الثقة ؛ فإنه قريب من هذه الطبقة . والله أعلم .

الثالثة والرابعة : يزيد بن عبد الرحمن وأبوه ؛ فإني لم أعرفهما ، وإليهما أشار الهيثمي بقوله في « المجمع » (٧ / ٢٦٣) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه » .

ومن غرائبه أنه قال في حديث آخر رواه الطبراني قبيل هذا بالسند نفسه ، ومع ذلك قال ـ الهيثمي ـ (٣ / ١١٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وإسناده حسن » !

ولم يتنبه لهذا التناقض والخطأ صاحبنا الشيخ السلفي في تعليقه على الطبراني ، وقد نقل عن الهيثمي حكميه المتناقضين على الحديثين وهما بين يديه بإسناد واحد !

ثم رأيت المنذري في « الترغيب » (٢ / ٣١) قد حسنه أيضاً ، فظننت أنه هو سبب خطأ الهيثمي ؛ أي أنه اعتمد عليه في التحسين ، ولم يبحث عن رجال إسناده ، ولو أنه فعل ؛ لم يقل ـ إن شاء الله ـ ما قال في الأول . والله أعلم .

لكن الشطر الأول منه صحيح ، جاء عن جمع من الصحابة ، خرجت أحاديث بعضهم في « الروض النضير » (١٠٢٠ ، ١٠٨٢) .

٥٨١٦ - (كانَ لا يزيدُ في الركعَتَيْنِ على التَّشَهُّدِ)(*) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١ / ٣٣٧) من طريق عبد السلام ابن حرب عن بُدَيل بن ميسرة عن أبي الجوزاء عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الانقطاع بين أبي الجوزاء وعائشة ؛ فإنه لا يعرف له سماع منها ؛ كما قال ابن عبد البر وغيره .

والأخرى : تفرد عبد السلام بن حرب بهذا السياق ، وهو إن كان ثقة حافظاً فله مناكير ؛ كما في « التقريب » .

قلت : وهذا منها في نقدي ؛ فإنه قد خولف في متنه ؛ فقال الطيالسي في « مسنده » (١٥٤٧) : حدثنا عبد الرحمن بن بديل العقيلي - بصري ثقة صدوق - عن أبيه عن أبي الجوزاء عن عائشة قالت :

« كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير . . . » الحديث ، وفيه :

« وكان يقول في كل ركعتين التحيات . . . » الحديث .

وقد تابعه حسين المعلم عن بديل به .

أخرجه مسلم وأبو عوانة وابن خزيمة (٦٩٩) ، وابن حبان (١٧٦٥ - الإحسان) في « صحاحهم » ، وهو رواية لأبي يعلى (٤٦٦٧) ، وهو مخرج في « الإرواء » (٣١٦) ، و « صحيح أبي داود » (٧٥٢) .

(*) كتب الشيخ الألباني - رحمه الله - بخطه فوق هذا المتن : « تقدم برقم (٥٦٢٣ ، ٥٦٢٤) » .
. (الناشر) .

(**تنبيه**) : خفيت هاتان العلتان على المعلق على « مسند أبي يعلى » ، فقال في « الموضعين » : « إسناده صحيح » ! وقلده السقاف فيما أسماه بـ « صحيح صلاة النبي ﷺ » (ص ١٩٧) ، وكذلك المعلق على « المقصد العلي » (١ / ١٧١ / ٣٨٥) ، وكذلك الحافظ الهيثمي إلا أنه انقلب عليه اسم تابعيه ! فقال في « مجمع الزوائد » (٢ / ١٤٢) :

« رواه أبو يعلى من رواية أبي الحويرث عن عائشة ، والظاهر أنه خالد بن الحويرث ، وهو ثقة ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : فتحرف عليه أو على كاتب نُسخته (أبو الجوزاء) إلى أبي الحويرث ! و**خالد بن الحويرث** ؛ لم أر من كناه بأبي الحويرث ، ولا في « كنى الدولابي » ، ولا أنه روى عن عائشة !

ثم هو لا يعرف ؛ كما قال ابن معين ، وإن ذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ١٩٨) .

ثم إنه قد ثبت زيادة الصلاة على النبي ﷺ في التشهد ، وكذا الدعاء في الجملة ، فراجع « صفة الصلاة » .

ونحو حديث الترجمة حديث ابن إسحاق قال : حدثني عن تشهد رسول الله ﷺ في وسط الصلاة وفي آخرها عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد النخعي عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال :

علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة وفي آخرها ، فكنا نحفظ عن عبد الله حين أخبرنا أن رسول الله علمه إياه ، قال : فكان يقول إذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها على وركه اليسرى :

التحيات لله . . . (فذكر التشهد) قال :

ثم إن كان في وسط الصلاة ؛ نهض حين يفرغ من تشهده ، وإن كان في آخرها دعا بعد تشهده بما شاء الله أن يدعو ، ثم يسلم .

أخرجه أحمد (١ / ٤٥٩) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (١ / ٣٥٠ / ٧٠٨) من طريق يعقوب (وهو ابن إبراهيم بن سعد) قال : حدثني أبي عن ابن إسحاق . .

قلت : وهذا إسناد حسن ، صرح به ابن إسحاق بالتحديث ، فأمن تدليسه ، ولذلك ؛ حسنه صاحبنا الدكتور الأعظمي فيما علقه على « الصحيح » ، وأما ذاك السقاف فصححه بكل صفاقة (ص ١٩٦) ! ولكن في هذا السياق نكارة من وجهين :

الأول : قوله : « في وسط الصلاة وفي آخرها على وركه اليسرى » ؛ فإنه مخالف لحديث أبي حميد الساعدي الصريح في الافتراش في وسط الصلاة ، والتورك في آخرها . رواه البخاري (٤٤٨ - مختصره) .

وليس هذا فقط ؛ بل إن ابن إسحاق نفسه قد اضطرب في هذه الجملة ؛ فقد قال ابن خزيمه عقبه :

« قوله : « . . . وفي آخرها على وركه اليسرى » ؛ إنما كان يجلسها في آخر صلاته لا في وسطها ؛ كما رواه عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق ، وإبراهيم بن سعيد الجوهري عن يعقوب بن إبراهيم » .

قلت : رواية عبد الأعلى تقدمت عنده برقم (٧٠٢) ، وهي ظاهرة فيما ذكر ؛ فإنها بلفظ :

« كنا نحفظه عن عبد الله بن مسعود كما نحفظ حروف القرآن : الواو ، والألف ، فإذا جلس على وركه اليسرى ؛ قال :

« التحيات لله . . . » ، ثم يدعو لنفسه وينصرف » .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٠ / ٦٤ / ٩٩٣٢) .

ورواية الجوهري صريحة في ذلك على اختصارها الشديد ؛ فإنها عنده (٧٠١) بلفظ :

« أن رسول الله ﷺ كان يجلس في آخر صلاته على وركه اليسرى » .

وهذه الرواية الأخيرة إذا حملت على رواية البخاري الموضحة أن التورك في التشهد الثاني الأخير ؛ استقام معناها ، وإلا ؛ فهي منكرة بإطلاقها .

والآخر : قوله : « نهض حين يفرغ من تشهده » .

فإنه **أولاً** : مخالف لكل طرق حديث ابن مسعود في تعليمه ﷺ إياه صيغة التشهد ، وقد استقصى الحافظ الطبراني طرقه أو أكثر طرقه عنه في « المعجم الكبير » ؛ فقد عقد له باباً خاصاً ؛ خلافاً لغالب عادته في المجلد العاشر (ص ٤٨ - ٧٠ رقم ٩٨٨٣ - ٩٩٤٢) .

وثانياً : هو مخالف لطريق أبي الأحوص عن ابن مسعود في هذا التعليم بلفظ :

« إذا قعدتم في كل ركعتين فقولوا : « التحيات لله . . . ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه ، فليدع به » .

ورواه غيره أيضاً بسند صحيح ، وقد خرجته في « الصحيحة » (٨٧٨) ، وله

شاهد ذكرته في « صفة الصلاة » الطبعة الجديدة .

وهذا الحديث من جملة أحاديث كثيرة لابن إسحاق ، لا يسع الواقف عليها والباحث فيها إلا أن يشهد للحافظ الذهبي بسعة حفظه ، ودقة نقده للرجال ؛ فإن المعروف عند المتأخرين أن ابن إسحاق إذا صرح بالتحديث فقد جاوز القنطرة ، ونجا حديثه من العلة ، وليس ذلك على إطلاقه ! فتأمل قول الحافظ الذهبي بعد أن ساق أقوال الموثقين والجارحين لابن إسحاق في « ميزانه » :

« فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث ، صالح الحال ، صدوق ، وما انفرد به ففيه نكارة ؛ فإن في حفظه شيئاً ، وقد احتج به أئمة ، فالله أعلم ، وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق ، ذكرها في (صحيحه) » .

قلت : فاظفر بهذا التحقيق ، وعض عليه بالنواجذ ، ولا يغرنك حماسة بعض القاصرين والناشئين الذين يتسرعون إلى إنكار ما لم يحيطوا بعلمه ، كالاحتجاج ببعض المبادئ العامة التي جهلوا أنها ليست على إطلاقها وشمولها ؛ كهذا الذي شرحناه من حال ابن إسحاق ، والله أعلم .

٥٨١٧ - (يا عائشةُ ! أَرْخِي عَلَيَّ مِرْطَكِ . قالتْ : إني حَائضٌ . قال : عِلَّةً وبُخْلاً ! إنَّ حَيْضَتُكِ ليستْ في يَدَيْكِ) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٧ / ٤٥٨) من طريق حماد عن أبي حمزة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة : أن رسول الله ﷺ كان يصلي فوجد القر ، فقال : . . . فذكره .

ومن هذه الطريق أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٤ / ٢٣٩) وقال مُضَعِّفاً :

« غريب من حديث إبراهيم ، لم يروه عنه إلا أبو حمزة ميمون » .

قلت : وهو ضعيف اتفاقاً ، وإلى ذلك أشار الذهبي بقوله في « الكاشف » :

« ضعفوه » . وقال الحافظ :

« ضعيف » .

فالعجب من الهيثمي في قوله (٢ / ٥٠) :

« رواه أبو يعلى ، وإسناده حسن » !

فلعله توهمه غيره ، وإلا ؛ فالحديث منكر ، لأنه قد جاء من طرق عن عائشة : أنه ﷺ قال لعائشة :

« ناوِلِيني الخُمْرَةَ مِنَ المسجدِ » . قالت : إني حائضٌ . فقال :

« إن حيضَتَكِ ليستْ في يَدِكِ » .

أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٩٤) ، وهو رواية لأبي يعلى (٤٤٨٨ ، ٤٦٦٦) ، وله شاهد من حديث أبي هريرة وميمونة ، وهما مخرجان في المصدر المذكور .

فهذا هو المحفوظ ، ليس فيه ذكر المرط و« علة وبخلاً » .

٥٨١٨ - (لَمَّا أخَذَ اللهُ مِيثَاقَ العِبَادِ ؛ جُعِل في الحَجَرِ ، فَمِنَ الوَفاءِ بالبيعَةِ استلامُ الحَجَرِ) .

موضوع . أخرجه الدولابي في « الذرية الطاهرة » (ق ٢٧ / ٢) من طريق

سعيد بن خُثيم عن إسماعيل بن أبي يحيى عن فاطمة بنت حسين عن أبيها مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد منكر ؛ بل موضوع ؛ آفته إسماعيل بن أبي يحيى ، وهو الكعبي ؛ قال ابن عدي (١ / ٣٣١) :

« حدث عن جماعة من الثقات مناكير » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٣٧) :

« روى عنه علي بن معبد ، ينفرد عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات ، ويأتي عن الأئمة المرضيين بما هو من حديث الضعفاء والكذابين ، لا تحِلُّ الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار » .

ثم غفل ابن حبان عن هذا ، فذكره في « الثقات » أيضاً (٨ / ١٠٩) ؛ من رواية علي بن معبد عنه ، وانتقده لذلك الحافظ في « اللسان » ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« هالك » .

٥٨١٩ - (أنتَ أَعْلَم . قاله لمنْ سأَلَهُ عن أَفْضَلِ الأعمالِ ، فأجابه بـ « الجهَاد في سبيلِ الله » . قال الرجل : فإنَّ لي والِدَيْنِ . قال ﷺ : « آمُرُكَ بالوالدَيْنِ خيراً » . قال : والذي بعثَكَ بالحقِّ نبياً ! لأُجَاهِدَنَّ ، ولأَتْرُكَنَّهُما . قال : . . . فذكره) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٢٥٨ - موارد) ، وأحمد (٢ / ٧٢) من طريقين عن حيي بن عبد الله : أن أبا عبد الرحمن حدثه : أن عبد الله

ابن عمرو قال :

إن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ ، فسأله عن أفضل الأعمال ؟ فقال رسول الله ﷺ : الصلاة . ثم قال : مه ؟ قال :

« الصلاة » . ثم قال : مه ؟ قال :

« الصلاة » . (ثلاث مرات) . قال : فلما غلب عليه ؛ قال رسول الله ﷺ :

« الجهاد في سبيل الله » . قال الرجل : . . . الحديث .

قال الهيثمي (١ / ٣٠١) بعد أن عزاه لأحمد :

« وفيه ابن لهيعة ، وهو ضعيف ، وقد حسن له الترمذي ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : ابن لهيعة لم يتفرد به ؛ كما تقدمت الإشارة إليه ؛ فقد تابعه ابن وهب : عند ابن حبان .

وإنما علة الحديث حيي بن عبد الله ، وهو :

أولاً : ليس من رجال « الصحيح » .

وثانياً : مختلف فيه ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم » .

قلت : فهو وسط ، فمثله يحسن حديثه ؛ إلا عند المخالفة ، وأنا أرى - خلافاً للحافظ - أنه وهم في هذا الحديث مرتين :

الأولى : أنه خلط بين حديث من سأل عن العمل ، وحديث من استأذن النبي ﷺ عن الجهاد معه ؛ فالأول من حديث ابن مسعود نحوه ؛ دون قوله : (ثلاث مرات) . ورواه الشيخان ، وهو مخرج في « الإرواء » (١١٩٨) .

والأخرى : قد جاء من طرق أربعة أخرى عن ابن عمر مختصراً بلفظ :

جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فاستأذنه في الجهاد ، فقال :

« أحي والداك ؟ » قال : نعم . قال :

« ففيهما فجاهد » .

رواه الشيخان أيضاً ، وهو مخرج في المصدر السابق (١١٩٩) مع شواهد له ، وكلها لم تذكر : « والذي بعثك بالحق . . . » إلخ ؛ بل في بعضها من حديث أبي سعيد :

« ارجعْ إليهما ؛ فاستأذِنْهُمَا ، فإنْ أَذِنا لك ؛ فَجَاهِدْ ، وإلا ؛ فَبِرَّهُمَا » .

من أجل ذلك رأيت أن حديث الترجمة منكر . وأما الحافظ ؛ فقد استشهد به ؛ فقال في « الفتح » (٦ / ١٤٠) تحت حديث الشيخين المتقدم ، وقد ترجم له البخاري بـ (باب الجهاد بإذن الأبوين) ؛ قال الحافظ عقب حديث أبي سعيد :

« قال جمهور العلماء : يحرم الجهاد إذا منع الأبوان أو أحدُهما ؛ بشرط أن يكونا مسلمين ؛ لأن بِرَّهُمَا فرضُ عينٍ ، والجهاد فرض كفاية ، فإذا تعيَّن الجهاد ؛ فلا إذن ، ويشهد له ما أخرجه ابن حبان من طريق أخرى عن عبد الله بن عمرو . . . (فذكره ، وقال :) وهو محمول على جهاد فرض العين ؛ توفيقاً بين الحديثين » .

قلت : التوفيق فرع التصحيح ؛ كما هو معلوم ، ولم يتحقق هذا في حديث

الترجمة كما تقدم . والله أعلم .

٥٨٢٠ ـ (مَنْ قَامَ [مِنَ] الليلِ ، فتوضَّأَ ، ومَضْمَضَ فَاهُ ، ثُم قالَ : سُبْحَانَ الله (مئةَ مرَّةٍ) ، والحمد لله (مئةَ مَرَّةٍ) ، ولا إله إلا الله (مئةَ مرَّةٍ) ، واللهُ أكبر (مئة مرَّةٍ) ؛ غُفِرَتْ له ذُنُوبُهُ ؛ إلا الدِّماءَ والأَمْوالَ ؛ فإنَّها لا تبطلُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٦٣ / ٥٤٨٤) من طريق **محمد بن سعد العوفي** : حدثني **أبي** : ثنا **عمي الحسين عن يونس بن نفيع الجدلي عن سعد بن جنادة** قال :

شهدت مع النبي ﷺ حنيناً ، فسمعته وهو يقول : . . . فذكره .

وروى قبله حديثاً آخر بهذا الإسناد بلفظ :

كنت في أول من أتى النبي ﷺ من أهل الطائف ، فخرجت من أهلي من السراة غدوة ، فأتيتُ منىً عند العصر ، فصاعدت في الجبل ، ثم هبطتُ ، فأتيتُ النبيَّ ﷺ ، فأسلمتُ ، وعلَّمَني ﴿ قل هو الله أحد ﴾ و ﴿ إذا زلزلت الأرض زلزالها ﴾ ، وعلَّمني هؤلاء الكلمات :

« سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر » . وقال :

« هُنَّ الباقياتُ الصالحاتُ » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالضعفاء من الحسين ـ وهو ابن الحسن ابن عطية ـ إلى سعد ـ وهو ابن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة ـ ؛ فإنهما ضعيفان مترجمان في « اللسان » ، ولعلهما من ضعفهما جاءا برجل في

الإسناد لا يوجد له ذكر في شيء من كتب الرجال ، وهو يونس بن نفيع الجدلي ، ولهما ترجمة في « تاريخ بغداد » (٨ / ٢٩ - ٣٢ و ٩ / ١٢٦ - ١٢٧) .

وأما العوفي الأدنى : محمد بن سعد العوفي ؛ فقال الخطيب (٥ / ٣٢٣) :

« كان ليناً في الحديث ، وذكر الحاكم أبو عبد الله أنه سمع الدارقطني ذكره فقال : لا بأس به » .

ثم ذكر له الخطيب حديثاً وهم في اسمه أحد رواته .

ومما سبق ؛ تعلم تقصير الهيثمي في إعلال الحديثين بأحد الضعفاء المتقدمين ؛ فقال (٢ / ٢٦٤ و ٧ / ١٦٦) في كل منهما :

« رواه الطبراني ، وفيه الحسين بن الحسن العوفي ؛ وهو ضعيف » .

وساقهما ابن كثير في « تفسيره » (٣ / ٨٦ - ٨٧) ساكتاً عنهما ، فاغتر به مختصره الرفاعي ؛ فأورده في « كتابه » (٣ / ٧٧) موهماً القراء صحتهما بما سوّده في مقدمته !

وفي كون « سبحان الله . . . » - إلى آخره - الباقيات الصالحات ؛ أحاديث أخرى ، بعضها صحيح ، خرجت بعضها في « الروض النضير » (١٠٩٢) ، وانظر « صحيح الجامع » (٣٢٠٩) .

٥٨٢١ - (إنَّ أبغضَ عبادِ اللهِ إلى اللهِ العِفْرِيتُ النِّفْرِيتُ ، الذي لم يُرْزَأْ في مَالٍ ولا وَلَدٍ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣ / ٢ / ١٤٦ / ٢) من

طريق **محمد بن يونس** : ثنا سعيد بن عامر : ثنا شعبة عن عاصم الأحول عن أبي عثمان :

أن رجلاً أتى النبي ﷺ دحيمان فلان (كذا) ، فقال له النبي ﷺ :

« ما رُزِيتَ في مال ولا ولد ؟ » قال : لا . قال : . . . فذكره .

قلت : هذا مرسل موضوع ؛ آفته محمد بن يونس - وهو الكديمي - ، وهو وضاع مشهور ، وتقدمت له أحاديث عديدة ، وهو ممن سوَّد السيوطي بأحاديثه كتابه « الجامع الصغير » ، وبعضها مما حكم هو بوضعها في غيره ؛ ككتابه « ذيل الأحاديث الموضوعة » ؛ فقد أخرج له فيه حديثاً تقدم برقم (٣٦٨) ، ثم قال عقبه :

« الكديمي ؛ متهم » .

والحديث ؛ مما أورده السيوطي في « الجامع الصغير » وأعله بالإرسال ، ولم يتكلم على إسناده المناوي بشيء ، ولذلك ؛ كنت أشرت في « ضعيف الجامع » (١٣٥٨) إلى ضعفه ؛ لإرساله ، والآن وقد يسر الله الوقوف على سنده وتبين أن فيه ذاك الوضاع الكديمي ؛ فقد عدلت عن تضعيفه إلى الحكم عليه بالوضع .

٥٨٢٢ - (الكيِّسُ مَنْ عَمِلَ لما بَعْدَ الموتِ ، والعَاري العَاري مِنَ الدِّين) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣ / ٧٠ / ١) من طريق **محمد بن يونس** : ثنا عون بن عمارة القيسي : ثنا هشام بن حسان عن ثابت عن أنس بن مالك قال :

جاءت بي أم سُليم إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله ! خادمك أنس ، فادع له وهو كيس ، وهو عارٍ يا رسول الله ! فإن رأيت أن تكسوه رازقتين يستتر بهما ! فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وزاد في آخره :

« اللهم ! لا عيشَ إلا عيش الآخرة ، اغفر للأنصار والمهاجرة » . وقال :

« ابن عمارة ؛ ضعيف ، وله شاهد من حديث شداد بن أوس في بعض ألفاظه » .

قلت : لي على ذلك ملاحظتان :

الأولى : أن قوله : « في بعض ألفاظه » ؛ ليس كما ينبغي ، والصواب أن يقال : « وللجملة الأولى منه . . . » .

والأخرى : أن هذا الشاهد في نفسه ضعيف ؛ كما هو مبين في « الروض النضير » ، فلا ينفع حديث الترجمة ولا يعطيه قوة ؛ لأنه أشد ضعفاً من هذا ، وإعلاله بابن عمارة فقط تقصير ظاهر ؛ فإن الراوي عنه محمد بن يونس أسوأ حالاً منه ؛ لأنه مشهور بالوضع ؛ كما تقدم في الذي قبله .

وخفي هذا على المناوي ؛ فقلد البيهقي في الاقتصار المذكور ، وزاد عطفاً على تضعيف البيهقي ؛ فقال :

« وممن ضعفه أبو حاتم وغيره » .

وكنت أثبته في ذلك لما خرجت « ضعيف الجامع الصغير » ، فاقتصرت فيه على تضعيفه ، والآن بدا لي ـ وقد وقفت على سنده ـ أن في ذلك تساهلاً ظاهراً لحال الكديمي ؛ إلا أن يكون وقف له على متابع ، وذلك مما أستبعده ، والله أعلم .

وأما الزيادة فهي صحيحة ؛ لأن لها شواهد منها حديث أنس رضي الله عنه في قصة بناء المسجد النبوي ، وفيه :

« وجعلوا ينقلون الصخر وهم يرتجزون والنبي ﷺ معهم :

اللهم لا خـيـر إلا خـيـر الآخـرة ..... فـانصـر الأنصـار والمهـاجـرة »

وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٤٧٨) .

وفي حديث آخر بلفظ :

« إنما العيشُ عيش الآخرة » .

٥٨٢٣ - (حَقِيقٌ بالمَرْءِ أنْ يكُونَ له مَجَالِسُ يَخْلُو فيها ، ويذكُر ذنُوبَه ؛ فَيَسْتَغفر الله منها) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « الشعب » (١ / ١ / ١٥٣ / ٢) : أخبرنا **أبو عبد الرحمن السلمي** : أنا **أبو منصور الضبعي** : ثنا **أحمد بن يحيى بن سيرين** : ثنا أحمد بن يونس : ثنا زائدة عن الأعمش عن مسروق قال :

كفى بالمرء علماً أن يخشى الله ، وكفى بالمرء جهلاً أن يعجب بنفسه . قال : **وقال** رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم موضوع ؛ آفته أبو عبد الرحمن السلمي ؛ فإنه كان يضع للصوفية كما تقدم مراراً ، فانظر الأحاديث المتقدمة (٧٨٤ ، ٨٢٣ ، ٩١٥) .

ومَنْ بينه وبين أحمد بن يونس ؛ لم أعرفهما .

ولعل أصل الحديث موقوف على مسروق كما تقدم قبله ؛ فقد ساقه البيهقي من طريق شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن مسروق قال : . . . فذكره كما تقدم ؛ إلا أنه قال : « بعمله » مكان : « بنفسه » .

والحديث من الأحاديث التي كنت أوردتها في « ضعيف الجامع الصغير » متمسكاً في ذلك بكونه مرسلاً ، والآن فقد تبين أن فيه ذاك المتهم مع المخالفة في الرفع ، ولم يتكلم عليه المناوي بشيء !

٥٨٢٤ - (سَبعةٌ يُظِلُّهمُ اللهُ تحتَ ظِلِّه يومَ لا ظِلَّ إلا ظلّه : إمامٌ مُقسِطٌ ، ورَجُلٌ لَقِيَتْهُ امرأةٌ ذاتُ جَمالٍ ومَنْصِبٍ ، فعرضَتْ نَفْسَهَا عليه ، فقال : إني أخَافُ اللهَ ربَّ العالَمينَ ، ورجلٌ قَلْبُه مُتَعَلِّقٌ بالمساجِدِ ، ورجلٌ تعلَّم القرآنَ في صِغَرِهِ فهو يتلُوه في كِبَرِهِ ، ورجلٌ تصدَّقَ بصَدَقةٍ بيمينِهِ فأَخْفَاهَا عن شِماله ، ورجلٌ ذَكَرَ اللهَ في بريةٍ ففاضَتْ عيناهُ ؛ خشيةً من اللهِ عزَّ وجلَّ ، ورجلٌ لَقِيَ رجلاً فقال : إني أُحِبُّكَ في اللهِ . فقال له الرجل : وأنا أُحِبُّكَ في الله) .

منكر بهذا السياق . أخرجه البيهقي في « الشعب » (١ / ١ / ١٦٠ / ١) من طريق **عبد الله بن عامر الأسلمي** عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً به . وقال :

« غريب من هذا الوجه ، وهو حديث صحيح من حديث حفص بن عاصم عن أبي هريرة » .

قلت : حديث ابن عاصم محفوظ في « الصحيحين » وغيرهما ، وليس فيه

الفقرة الرابعة ، ولا السابعة ، ولا قوله في السادسة : « في برية » ، وهو مخرج في « إرواء الغليل » (٨٨٧) ، ولذلك ؛ قلت في سياق حديث الترجمة : إنه منكر .
وعلته عبد الله بن عامر الأسلمي ؛ فإنه مجمع على ضعفه ؛ بل أشار البخاري إلى أنه ضعيف جداً بقوله :

« ذاهب الحديث » . ولقد عرفه ابن حبان جيداً ؛ فقال في « الضعفاء » (٢ / ٦) :

« كان ممن يقلب الأسانيد والمتون ، ويرفع المراسيل والموقوف » .

ومن الواضح أن هذا مما انقلب عليه متنه وإسناده ، والله أعلم .

٥٨٢٥ - (إنَّ مِنَ أَشَـرِّ الناسِ عندَ اللهِ مَنزِلَةً يومَ القيـامَـةِ : الرجُلَ يُفْضِي إلى امرأَتِه ، وتُفْضِي إليهِ ، ثم يَنْشُرُ سِرَّها) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٤ / ٣٩١ - هندية) : حدثنا مروان بن معاوية عن عمر بن حمزة العمري قال : عبد الرحمن بن سعد - مولى لأبي سفيان - قال : سمعت أبا سعيد الخدري قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

ومن طريق ابن أبي شيبة أخرجه مسلم (٤ / ١٥٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (١٠ / ٢٣٦ - ٢٣٧) .

وخالفه في اللفظ الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني : ثنا مروان بن معاوية الفزاري به ؛ إلا أنه قال :

« إن أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة رجل يفضي . . . » الحديث .

أخرجه البيهقي في « السنن » (٧ / ١٩٣ ـ ١٩٤) .

وتابع الزعفرانيَّ : يحيى بنُ معين فقال : ثنا مروان بن معاوية به ؛ إلا أنه زاد في أوله (مِن) ؛ فقال :

« إن من أعظم . . . » الحديث .

أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (١٩٧ / ٦٠٨) . وقال أحمد (٣ / ٦٩) : ثنا إسماعيل بن محمد ـ يعني : أبا إبراهيم المعقب ـ : ثنا مروان ـ يعني : ابن معاوية الفزاري ـ به .

وأبو إبراهيم هذا ؛ وثقه أحمد ، وله ترجمة في « تاريخ بغداد » (٦ / ٢٦٥ ـ ٢٦٦) ، و« التعجيل » .

وتابع مروان بن معاوية على هذا اللفظ : أبو أسامة عن عمر بن حمزة به .

أخرجه مسلم وأبو داود (٢ / ٢٩٧ ـ التازية) ، وأبو نعيم أيضاً (١٠ / ٢٣٦) .

قلت : يبدو جلياً من هذا التخريج أن اللفظ الأخير أرجح مما قبله ؛ لمتابعة أبي أسامة لمروان عليه ؛ لكن مدارها كلها على عمر بن حمزة العمري ؛ وهو ممن ضعف من رجال مسلم ؛ فقال الذهبي في كتابه « الكاشف » :

« ضعفه ابن معين والنسائي . وقال أحمد : أحاديثه مناكير » . وكذا قال في « الميزان » ، وزاد :

« قلت : له عن عبد الرحمن بن سعد عن أبي سعيد مرفوعاً : « من شرار الناس منزلة يوم القيامة رجل يفضي إلى المرأة . . . » الحديث . فهذا مما استنكر لعمر » .

قلت : ولذلك ؛ جزم الحافظ بضعفه في « التقريب » ؛ فقال :

« ضعيف » .

وهو بذلك يعطي القارئ خلاصة الأقوال التي قيلت في الرجل من تعديل وتجريح .

قلت : وروايته لهذا الحديث على اللفظين المتقدمين :

١ - « إن من أشر الناس عند الله منزلة يوم القيامة . . . » .

٢ - « إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة . . . » .

أقول : فاضطرابه في روايته لهذا الحديث الواحد على هذين اللفظين وشتان ما بينهما من حيث المبنى والمعنى ؛ لَدَليلٌ واضحٌ على سوء حفظه ، وقلة ضبطه ، وتقدم له حديث آخر في النهي عن الشرب قائماً ، زاد فيه :

« فمن نسي ؛ فليستقئ » (رقم ٩٢٧) .

فلا جرم أنه ضعفه من تقدم ذكرهم من الأئمة والحفاظ المتقدمين والمتأخرين ، وعليهم كنت اعتمدت في تضعيف الحديث في « آداب الزفاف في السنة المطهرة » .

ثم اقتضى ما أوجب إعادة الكلام عليه بزيادة في التحقيق والتخريج ، ذلك أن أحد الإخوان الأفاضل - جزاه الله خيراً - أرسل إلي بالبريد المسجل كتاباً بعنوان : « تنبيه المسلم إلى تعدي الألباني على صحيح مسلم » ، تأليف محمود سعيد ممدوح ، فعرفت من اسم الكتاب ومؤلفه أنه حاقد حاسد من أولئك المبتدعة الذين

يتتبعون العثرات ، ويبغونها عوجاً ، ولما تصفَّحته رأيت فيه العجب العجاب من التحامل وسوء الظن والتجهيل والتطاول علي ، وغير ذلك مِمّا لا يمكن وصفه وحصره في هذه الكلمة العجالة ، وأصل ذلك أنه وضع قاعدة من عنده نسبني من أجلها إلى مخالفة الإجماع ، وما هو إلا الذي حل في مخه ؛ فقال (ص ٧) :

« أما مخالفته للإجماع فإن الأمة اتفقت على صِحَّةِ ما في مسلم من الأحاديث وأنها تفيد العلم النظري ، سوى أحرف يسيرة معروفة وهي صحيحة ، لكنها لا تفيد العلم » !

كذا قال المسكين من عندياته : « وهي صحيحة » !

وبناء عليه تهجم علي في بعض الأحاديث التي كنت انتقدتها في بعض مؤلفاتي ، منها حديث الترجمة ؛ فإنه سوّد أكثر من أربع عشرة صفحة في تقوية عمر بن حمزة هذا ، سارداً أقوال مَنْ عدّله ، ونصب نفسه مجتهداً أكبر ليرد على أولئك الحفاظ الذين ضعفوه ، ولكن بطرق ملتوية كثيرة ، حتى ألقي في نفسي أنه من أولئك المقلدة الذين يتأولون نصوص الكتاب والسنة حتى لا تخالف أهواءهم ؛ فقد صنع المذكور مثل صنيعهم ؛ فقد نصب نفسه لتوثيق عمر الذي ضعفوه ؛ نكايةً وتشهيراً بالألباني مهما كانت السبل التي يسلكها في سبيل ذلك ، فالغاية عنده تبرر الوسيلة ! والعياذ بالله تعالى .

وشرح هذا الإجمال وبيان ما في كلامه من اللف والدوران والظلم ، وتحريف الكلام وإخراجه عن دلالته الظاهرة ؛ مما يحتاج إلى فراغ ومراجعة لكتب العلماء في المصطلح وغيره ، وهذا مما لا أجده في غمرة ما أنا فيه من تحقيق لمشروعي العظيم « تقريب السنة بين يدي الأمة » ، هذا في نقده في صفحاته السوداء المشار إليها

آنفاً ، فما بالك لو أردنا أن نرد على كتابه كله . فلعل الله يسخر له من إخواننا من يكشف ما فيه من الجهل والطعن والتحامل والظلم ؛ ليرد الحق إلى نصابه .

ولكن لا بد من أن أضرب على ذلك مثلاً أو أكثر - إن تيسر - حول هذا الحديث الضعيف .

لقد تقدم نقلي عن الذهبي أنه قال في عمر بن حمزة :

« ضعفه ابن معين والنسائي . وقال أحمد : أحاديثه مناكير » .

فحرف المذكور قول أحمد هذا : « أحاديثه مناكير » بأنه يعني بالنكارة التفرد . ثم نقل عن الحافظ ابن حجر وكذا ابن رجب ما يؤيد به وجهة نظره بزعمه ، وهو - لبالغ جهله بهذا العلم الذي يبدو من كتابه هذا أنه حديث عهد به مع غلبة العجب والغرور عليه - لا يفرق بين من قيل فيه : « يروي مناكير » - وهو ما نقله عن أحمد - وبين من قيل فيه : « منكر الحديث » ! فهذا غير ذاك ، ومثله - بل أبلغ منه - قول أحمد في عمر : « أحاديثه مناكير » ؛ فإنه وصف شامل لجميع أحاديثه ، فمثله لا يكون ثقة ألبتة ، وهذا مما نبه عليه أبو الحسنات اللكنوي رحمه الله في « الرفع والتكميل » ، فقال (ص ٩٤) :

« وقال السخاوي في « فتح المغيث » : قال ابن دقيق العيد في « شرح الإلمام » : قولهم : « روى مناكير » ؛ لا يقتضي بمجرده ترك روايته حتى تكثر المناكير في روايته وينتهي إلى أن يقال فيه : « منكر الحديث » ؛ لأن « منكر الحديث » وصف في الرجل يستحق الترك لحديثه ، والعبارة الأخرى لا تقتضي الديمومة . كيف وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي : يروي أحاديث مناكير ، وهو ممن اتفق عليه الشيخان . . . » .

فتأمل أيها القاري الكريم كيف فرق الإمام ابن دقيق العيد بين من يقال فيه : « منكر الحديث » وبين من قال فيه أحمد : « يروي مناكير » ، مع كونه ثقة ؛ يتبيَّنْ لك أن الرجل لا يوثق بنقله ؛ لأنه يُمَوِّهُ به على الناس ويُبْعِدُ بهم عن الحقيقة التي كان عليه أن لا يكتمها ، وإن مما لايرتاب فيه ذو فقه في اللغة أن قول أحمد في عمر : « أحاديثه مناكير » مثل قول من قيل فيه : « منكر الحديث » ؛ بل لعل الأول أبلغ ، فهو يستحق الترك لحديثه ؛ فإن هذا ممن قال فيه أحمد : « يروي مناكير » .

ذاك مثال من تلاعب الرجل بأقوال العلماء وتدليسه بها على القراء .

ومثله تحريفه لكلام الذهبي المتقدم في حديث الترجمة :

« فهذا مما استنكر لعمر » .

فإنه تأوله بأنه أراد أنه من مفاريد عمر ! بعد أن سود صفحة كاملة في بيان معاني (النكارة) ؛ تمويهاً وتضليلاً ، جاهلاً أو متجاهلاً - وأحلاهما مر - أن الذهبي قال هذه الكلمة بعد أن ضعّف عمر كما تقدم ، وإنما يمكن أن يؤول ذاك التأويل لو قاله في عمر وهو عنده ثقة ، وهيهات !

وإن من عجائب هذا الرجل أنه أيد تحريفه المذكور بقوله (ص ١٤٧) :

« ثم ختم الترجمة بقوله : واحتج به مسلم » . وعقب عليه بقوله :

« ومن المعلوم أن مسلماً لا يحتج إلا بثقة عنده » !

نقول : نعم ؛ وهل البحث في كونه ثقة عند مسلم ؟! هذا أمر مفروغ منه ، وإنما ذلك من الذهبي لمجرد البيان ، فأين التأييد المزعوم بعد ذاك التضعيف الصريح في

كتابيه : « الكاشف » و « الميزان » مع استنكاره لحديثه ؟!

ومما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه من قلبه للحقائق العلمية : أنه رد على قولي في آخر الحديث في « الآداب » :

« ولم أجد حتى الآن ما أشد به هذا الحديث . والله أعلم » .

فرد بأمرين (ص ١٥٤) :

« **الأول** : أن عمر بن حمزة قد يكون توبع ، ولكن الشيخ الألباني لم يقف على المتابعة . . . » .

فأقول : نعم ؛ وإلى الآن لم نجد له متابعاً ، فهل وجدت أنت ذلك مع شدة حرصك على الكشف عن أخطاء الألباني والتشهير به ؟! لو وجَدْتَ ؛ لبادَرْتَ إلى ذكره ، فما فائدة قولك حينئذٍ : « قد يكون توبع » إلا الشغب ! وهل تستطيع أن تحكم على حديث بالضعف إلا وعاد عليك قولك : « قد يكون توبع » ! أو تقول : قد يكون له شواهد ! كما قلت نحوه هنا ، وهو :

« **الثاني** : أن هناك شواهد كثيرة . ونقول تأدباً مع « صحيح مسلم » يتقوى بحديث مسلم ولا يتقوى بها » !

فأقول : هذا تأدب بارد مع « الصحيح » من حيث أراد تعظيمه ؛ لأن قوله : « ولا يتقوى بها » خطأ من ناحيتين :

الأولى : من حيث قصده ، والأخرى : من حيث حقيقة الشواهد المزعومة .

أما الأولى : فكل عارف بهذا العلم الشريف لا يخفى عليه أن الحديث ولو

كان صحيحاً فإنه يتقوى بالشواهد إلى درجة أنه قد يصير بها مشهوراً أو متواتراً ، وهل أُلِّفَتِ المستخرجات على « الصحيحين » إلا تقويةً لهما ؛ كما هو مفصل في « علم المصطلح » ، فكيف يقول هذا المتعالم : إن حديث مسلم لا يتقوى بالشواهد التي أشار إليها لو كانت شواهد حقاً ؟!

أما الناحية الأخرى : فقد أجرى الله بحكمته على لسان ذاك المتعالم رغم أنفه الحق في قوله : « إن تلك الشواهد لا يتقوى بها حديث مسلم » ، وذلك ؛ لأنها شواهد قاصرة ؛ فإن أحدها عن أبي هريرة بلفظ :

« هل منكم الرجل إذا أتى أهله فأغلق عليه بابه وألقى عليه ستره واستتر بستر الله . . ثم يجلس بعد ذلك فيقول : فعلت كذا . . الحديث » .

والآخر بلفظ :

« لعل رجلاً يقول ما يفعل بأهله ، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها ؟ . . فلا تفعلوا فإنما ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق فغشيها والناس ينظرون » .

قلت : فهذان حديثان مختلفان سياقاً ومتناً كما هو ظاهر ، فكيف يصح جعلهما شاهدين للحديث وفيه ذاك الوعيد الشديد : « إن من أشر الناس عند الله منزلة . . . » ، وفي اللفظ الآخر : « إن من أعظم الأمانة عند الله يوم القيامة . . . » ؟! ذلك مما لا يصح مطلقاً عند من يفهم ما يخرج من فمه !

نعم ؛ هما يلتقيان معه ـ دون شك ـ في التحذير عن نشر السر ، وفي مثل ذلك يقول الترمذي بعد أن يذكر حديثاً في باب من الأبواب : وفي الباب عن فلان وفلان . فإنه لا يريد بذلك تقوية حديث الباب برمته ؛ خلافاً لما يفهمه بعض الطلبة ! وقد بيَّن ذلك الحافظ العراقي في « شرح مقدمة علوم الحديث » ؛ فقال

(ص ٨٤ ـ حلب) ـ بعد أن أشار إلى ما ذكرته عن الترمذي ـ :

« فإنه لا يريد ذلك الحديث العين ، وإنما يريد أحاديث أخر تصح أن تكتب في ذلك الباب ، وإن كان حديثاً آخر غير الذي يرويه في أول الباب . وهو عمل صحيح ؛ إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمي من الصحابة يروون ذلك الحديث الذي رواه أول الباب بعينه ! وليس الأمر على ما فهموه ؛ بل قد يكون كذلك ، وقد يكون حديثاً آخر يصح إيراده في ذلك الباب » .

وهذه فائدة جليلة من الحافظ العراقي ما أظن هذا المعتدي علينا على علم بها ، وإلا ؛ لكان ذلك أكبر منبه له أن لا يخلط ذلك الخلط الفاحش فيجعل شاهداً ما ليس كذلك ! وإنما كان ينبغي أن يقال : وفي الباب عن فلان وفلان . ولكنه لو فعل ذلك لم يستفد من ذلك شاهداً ، ومن جهة أخرى لقلنا له : قد ذكرنا ذلك في « آداب الزفاف » عقب حديث الترجمة ! ولكنه كتم ذلك عن قرائه ليوهمهم أن الألباني لا علم له بها ، وله من مثل هذا الكتمان الشيء الكثير ! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ثم رأيت الحافظ ابن القطان الفاسي في « الوهم والإيهام » (٢ / ١٧ / ١ ـ ٢) قد أخذ على الحافظ عبد الحق الإشبيلي سكوته على الحديث وقد عزاه إلى مسلم ؛ لأن فيه عمر بن حمزة هذا ، وذكر خلافاً فيه ، ثم قال :

« فالحديث حسن » ! وهذه عادة له إذا لم يتيسر له ترجيح أحد وجهي الاختلاف ، ثم رأيته في مكان آخر منه (٢٠٩ / ٢) قال :

« وهو ضعيف » . فأصاب .

٥٨٢٦ - (إذا كانَ يومُ القيامَة ؛ كنتُ أوَّلَ مَنْ ينشَقُّ الأرضُ عنه ولا فَخْرَ ، ويتبعُني بلالُ المؤذن ، ويتبعُهُ سائرُ المؤذنينَ وهو واضعٌ يدَهُ في أُذُنِه وهو ينادي : أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، أرسله بالهدى ودينِ الحقِّ ؛ ليظهره على الدِّين كُلِّه ولو كَرِهَ المشركونَ . وسائرُ المؤذِّنينَ يُنَادُونَ معَهُ ويتبعُونَهُ حتى يأتيَ أبوابَ الجنةِ ، فأكُون أنا أولَ ضَاربٍ حلقةَ بابِ الجنةِ ولا فَخْرَ ، وتَلَقَّانا الملائكةُ بخيولٍ ونُوقٍ من ألوانِ الجوْهَرِ ، صَهِيلُهَا التسبيحُ حتى يسلّم علينا ، ويقال : ادخُلوا بِسَلامٍ آمنينَ ؛ هذا يومُكمُ الذي كُنتم تُوعَدُون) .

كذب . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٢٠٠) من طريق **حكامة بنت عثمان بن دينار أخي مالك بن دينار** - البصرة - قالت : حدثني **أبي عثمان ابن دينار** عن أبيه مالك بن دينار عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال العقيلي في ترجمة عثمان بن دينار :

« تروي عنه حكامة ابنته أحاديث بواطيل » . وقال في آخر الحديث :

« أحاديث حكامة تشبه حديث القصاص ، ليس لها أصول » .

وقال الذهبي في ترجمة عثمان :

« والد حكامة لا شيء ، والخبر كذب بيِّن » .

وأقره الحافظ ابن حجر في « اللسان » ، وصرح بأن الخبر الذي أشار إليه الذهبي هو هذا .

ومن الغرائب : أن ابن حبان أورد عثمان هذا في « الثقات » (٧ / ١٩٤) ، وقال :

« روت عنه ابنته حكامة بنت عثمان ، وحكامة لا شيء » !

فهو لا يعرف إلا من طريقها ، فكيف ثبتت عدالته عنده فوثقه ؟!

٥٨٢٧ - (عليكُم بالأَبكَارِ ؛ فإنهنَّ أنتقُ أَرْحَاماً ، وأَعذبُ أفواهاً ، وأقلُّ خِبّاً ، وأَرضى باليسير) .

ضعيف جداً بهذا السياق . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١٨٥ / ٢ / ٧٨٢٧) : حدثنا محمد بن موسى الإصطخري : ثنا **محمد بن سهل بن مخلد الإصطخري** : ثنا **عصمة بن المتوكل** عن **بحر السقا** عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن بحر إلا عصمة » .

قلت : وهو ضعيف ؛ قال العقيلي :

« قليل الضبط للحديث ، يهم وهماً ، قال أحمد : لا أعرفه » .

قلت : فلعله علة هذا الحديث ؛ فإن له أصلاً من طرق أخرى ، وإن كانت لا تخلو من ضعف مفرداتها ؛ فإن مجموعها يدل على ثبوته ؛ كما كنت بينته في « الصحيحة » (٦٢٣) ؛ ولكن ليس في شيء منها قوله : « وأقل خبا » ؛ فهو منكر ، ولذلك ؛ خرجته هنا ، ولأمر آخر يتعلق بتخريج الحديث الواقع في « مجمع الزوائد » (٤ / ٢٥٩) معزواً للطبراني من طريق أبي بلال الأشعري ، وملت هناك إلى أن هذا التخريج خطأ مطبعي لأمرين ذكرتهما ثمة ، وهذا سبب ثالث ، وهو أنه مخالف لهذا الإسناد الذي نقلته عن « المعجم الأوسط » مباشرة ، وليس فيه أبو بلال كما ترى .

ثم إن فوق عصمة المذكور : بحر السقا ؛ قال النسائي والدارقطني :

« متروك » .

ولذلك ؛ لما أورده الذهبي في « الضعفاء » قال :

« تركوه » .

فتعصيب الجناية به أولى .

ثم إن فوقه عنعنة أبي الزبير ، وهو مدلس باعترافه .

ومحمد بن سهل بن مخلد الإصطخري ؛ لم أعرفه ، ولم يورده السمعاني ، ولا شيخ الطبراني في مادة (الإصطخري) . والله أعلم .

(تنبيه) : وقع هذا الحديث معزواً لـ « طس ، والضياء » عن جابر في « ضعيف الجامع الصغير وزيادته » (٣٧٥٦) الذي كنت اعتمدت فيه على « الفتح الكبير » للنبهاني . ثم رأيت الحديث في « الجامع الصغير » الذي عليه شرحا المناوي : « فيض القدير » و « التيسير » ؛ دون ذكر « الضياء » . وكذا في طبعة البابي الحلبي من « الجامع » ، فغلب على الظن أن عزوه لـ « الضياء » خطأ من بعض الناسخين ، مع استبعادي إخراج الضياء في « الأحاديث المختارة » للحديث بهذا الإسناد الواهي .

٥٨٢٨ - (إنَّ حقاً على المؤمنينَ أَنْ يتَوَجَّعَ بعضُهُم لبعضٍ ؛ كما يأْلَمُ الجَسَدُ للرأسِ) .

ضعيف . أخرجه أبو الشيخ ابن حيان في « التوبيخ » (٨٦ / ٥٣ - مصر) : حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن : ثنا **أحمد بن سعيد** : ثنا ابن وهب قال :

أخبرني ابن لهيعة عن **أبي رافع** عن محمد بن كعب : **أن النبي ﷺ قال** : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله ثلاث علل :

الأولى : الإرسال ؛ فإن محمد بن كعب ـ وهو القرظي ـ تابعي ثقة .

الثانية : أبو رافع اسمه : إسماعيل بن رافع المدني ؛ ضعيف من قبل حفظه ، وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ضعيف واهٍ » .

الثالثة : أحمد بن سعيد ـ وهو ابن بشر الهمداني ـ ؛ مختلف فيه ؛ كما ترى أقوال الأئمة فيه في « التهذيب » ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« لا بأس به ، قد تفرد بحديث الغار . وقال النسائي : غير قوي ، لو رجع عن حديث الغار لحدثت عنه » .

قلت : فالظاهر أن العلة ممن قبله ، ولا يعل بابن لهيعة ؛ لأنه صحيح الحديث برواية العبادلة عنه ، وهذا من رواية عبد الله بن وهب عنه كما ترى .

وأما أحمد بن محمد بن الحسن ؛ فهو المعروف بابن مَتّويه ، وهو من الحفاظ المشهورين الذين ترجم لهم الذهبي في « تذكرة الحفاظ » ، وترجم له أبو الشيخ نفسه في « طبقات الأصبهانيين » (٣١٦ / ٤٢٧) وقال :

« وكان فاضلاً خيراً » .

وكذا في « أخبار أصبهان » لأبي نعيم (١ / ١٨٩) .

٥٨٢٩ - (دَخَلَ رَجُلٌ الجنةَ في ذُبابٍ ، ودخَلَ النارَ رجلٌ في ذُباب . قالوا : وكيفَ ذلك ؟ قال : مَرَّ رجُلانِ [مسلمانِ] [ممن كان قبلكم] على قَومٍ لهم صَنَمٌ (وفي رواية : يعكُفُونَ على صَنَم لهم) لا يَجُوزُه أحدٌ حتى يُقَرِّبَ له شيئاً ، فقالوا لأحدِهمَا : قَرِّبْ [شيئاً] ، قال : ليس عندي شيءٌ . فقالوا له : قرِّبْ ولو ذباباً . فقرَّب ذباباً . فخلّوا سبيلَه . قال : فدخل النار . وقالوا للآخر : قرِّب ولو ذباباً . قال : ما كنتُ لأُقَرِّبَ لأحدٍ شيئاً دون اللهِ عز وجل . قال فضربوا عُنُقَهُ ، قال : فدخل الجنة) .

موقوف . أخرجه أحمد في « الزهد » (ص ١٥ - ١٦) : حدثنا أبو معاوية : حدثنا الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب عن سلمان قال : . . . فذكره موقوفاً عليه . وقال ابنه عبد الله في كتاب « العلل » (١ / ٢٤٠) لأبيه :

« سمعته يقول في حديث أبي معاوية عن الأعمش عن سليمان بن ميسرة عن طارق بن شهاب عن سلمان قال : « دخل رجل الجنة في ذباب . . . » ؛ قال الأعمش : « دباب » ؛ يعني : أن سلمان كان في لسانه عجمة » .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير سليمان بن ميسرة ؛ قال ابن معين :

« ثقة » . كما في « الجرح والتعديل » (٢ / ١ / ١٤٣ - ١٤٤) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٣١٠) وقال :

« يروي عن طارق بن شهاب الأحمسي ، وله صحبة ، وعنه الأعمش » .

وروى عنه حبيب بن أبي ثابت أيضاً ، ووثقه آخرون . انظر « التعجيل » (ص ١٦٨ / ٤٢٣) ، فالإسناد صحيح .

وقد تابع أبا معاوية : جرير - وهو ابن عبد الحميد الضبي - : عند أبي نعيم في « الحلية » (١ / ٢٠٣) ؛ قرنه بأبي معاوية ، وقال عقبه :

« رواه شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق مثله . ورواه جرير عن منصور عن المنهال بن عمرو عن حبان بن مرثد عن سلمان نحوه » .

والزيادة الثانية لأبي نعيم .

وللأعمش فيه شيخ آخر ؛ فقال ابن الأعرابي في « معجمه » (ق ١٧٧ / ١) : نا عباس : نا محاضر بن المورع : نا الأعمش عن الحارث بن شبيل عن طارق بن شهاب قال : قال سلمان : . . . فذكره موقوفاً أيضاً . وفيه الزيادة الأولى .

قلت : وهذا إسناد صحيح أيضاً . رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير عباس - وهو ابن محمد الدوري - ، وهو ثقة حافظ .

وقد توبع هذان الشيخان من قيس بن مسلم ؛ كما تقدم عن أبي نعيم معلقاً .

وتابعهم أيضاً مخارق بن خليفة ؛ فقال ابن أبي شيبة في « مصنفه » (١٢ / ٣٥٨) : حدثنا وكيع قال : ثنا سفيان عن مخارق بن خليفة عن طارق بن شهاب عن سلمان قال : . . . فذكره موقوفاً أيضاً .

وهذا صحيح أيضاً . رجاله رجال الشيخين ؛ غير مخارق هذا ، وهو ثقة من رجال البخاري . وفيه الزيادة الثالثة ، والرواية الثانية . وهذه عند ابن الأعرابي أيضاً .

وبالجملة ؛ فالحديث صحيح موقوفاً على سلمان الفارسي رضي الله عنه ؛ إلا أنه يظهر لي أنه من الإسرائيليات التي كان تلقاها عن أسياده حينما كان نصرانياً .

ولقد كان الداعي إلى تخريجه هنا وبيان كونه موقوفاً : أنه كثر السؤال عنه في كثير من البلاد الإسلامية ، وشاع تداوله ؛ وذلك لأنه ذكره الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في كتابه النافعِ « التوحيد » مرفوعاً معزواً لأحمد ! فقال :

« وعن طارق بن شهاب : أن رسول الله ﷺ قال . . . (فذكره) . رواه أحمد » .

وقال شارحه الشيخ سليمان : حفيد محمد بن عبد الوهاب رحمهما الله تبارك وتعالى في « التيسير » (ص ١٦٠) :

« هذا الحديث ذكره المصنف معزواً لأحمد ، وأظنه تبع ابن القيم في عزوه لأحمد ؛ قال ابن القيم : قال الإمام أحمد : حدثنا أبو معاوية . . . عن طارق بن شهاب يرفعه . . . وقد طالعت « المسند » فما رأيته فيه ، فلعل الإمام رواه في « كتاب الزهد » أو غيره » .

قلت : وفي هذا العزو أمور :

أولاً : قوله : « يرفعه » خطأ واضح كما يتبين من تخريجنا هذا .

ثانياً : إطلاق العزو لأحمد فيه نظرٌ ؛ لأنه يوهم بإطلاقه أنه في « مسنده » ، وليس فيه كما قال الشيخ سليمان رحمه الله تعالى ، ولو كان فيه ؛ لأورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » ، وليس فيه أيضاً ، وإنما هو في « الزهد » له كما تقدم .

ثالثاً : لم يتعد في إسناده طارق بن شهاب ، فأوهم أنه من مسنده ! وإنما هو من روايته عن سلمان موقوفاً ؛ كما رأيت عند مخرجيه ومن جميع طرقه .

هذا ؛ وإني لأستنكر من هذا الحديث : دخول الرجل النار في ذباب ؛ لأن ظاهر

سياقه أنه إنما فعل ذلك خوفاً من القتل الذي وقع لصاحبه ، كما أنني استنكرت قول الإمام محمد بن عبد الوهاب في المسألة : « الحادية عشر : أن الذي دخل النار مسلم ؛ لأنه لو كان كافراً ؛ لم يقل : « دخل النار في ذباب » » !

فأقول : وجه الاستنكار أن هذا الرجل لا يخلو حاله من أمرين :

الأول : أنه لما قدم الذباب للصنم ، إنما قدمه عبادة له وتعظيماً ، فهو في هذه الحالة لا يكون مسلماً ؛ بل هو مشرك ، وهو ظاهر كلام الشارح الشيخ سليمان رحمه الله (ص ١٦١) :

« في هذا بيان عظمة الشرك ولو في شيء قليل وأنه يوجب النار ، ألا ترى إلى هذا لما قرب لهذا الصنم أرذل الحيوان وأخسه وهو الذباب كان جزاؤه النار ؛ لإشراكه في عبادة الله ؛ إذ الذبح على سبيل القربة والتعظيم عبادة ، وهذا مطابق لقوله تعالى : ﴿ إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار ﴾ » .

والآخر : أنه فعل ذلك خوفاً من القتل كما تقدم مني ، وهو في هذه الحالة لا تجب له النار ، فالحكم عليه بأنه مسلم دخل النار في ذباب يأباه قوله تعالى : ﴿ من كفر بالله بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان . . . ﴾ الآية ، وقد نزلت في عمار بن ياسر حين عذبه المشركون حتى يكفر به ﷺ ، فوافقهم على ذلك مكرهاً ، وجاء معتذراً إلى النبي ﷺ ؛ كما في « تفسير ابن كثير » وغيره ، وأخرجها في « الدر » (٤ / ١٣٢) من طرق .

فإن قيل : إنما أراد الإمام أنه كان مسلماً ثم كفر بتقديمه الذباب كما تقدم في الأمر الأول ؛ وحينئذ يرد عليه ما ذكرته في الأمر الآخر ، وقصة عمار . ويشبهها ما روى ابن أبي شيبة (١٢ / ٣٥٧ ـ ٣٥٨) بسند صحيح عن الحسن ـ وهو البصري ـ :

أن عيوناً لمسيلمة أخذوا رجلين من المسلمين فأتوه بهما ، فقال لأحدهما : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم . فقال : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم . قال : أتشهد أني رسول الله ؟ قال : فأهوى إلى أذنيه فقال : إني أصم ! قال : ما لك إذا قلتُ لك : تشهدُ أني رسولُ الله قلت : إني أصم ؟! فأمر به فقُتِلَ . وقال للآخر : أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال : نعم . فقال : أتشهد أني رسول الله ؟ قال : نعم . فأرسله . فأتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! هلكتُ . قال :

« وما شأنك » ؟ فأخبروه بقصته وقصة صاحبه ، فقال :

« أما صاحبُك ؛ فمضى على إيمانه ، وأما أنت ؛ فأخذتَ بالرخصة » .

قلت : وهذه قصة جيدة ؛ لولا أنها من مراسيل الحسن البصري ؛ لكن الآية السابقة وسبب نزولها يشهدان لصحتها . والله أعلم . وقد روى الشطر الأول منها ابن إسحاق في « السيرة » (٢ / ٧٤ - ٧٥) بسندٍ حسن عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة مرسلاً أيضاً ، وسمى صاحبها حبيب بن زيد ؛ أي : ابن عاصم الأنصاري المازني شهد العقبة ، وقد ذكرها ابن كثير في تفسير الآية ، وابن حجر في ترجمة حبيب من « الإصابة » جازمين بها . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٨٣٠ - (لا يُمْلِيَنَّ مصَاحِفَنا إلا غِلْمَانُ قُريشٍ وثَقِيفٍ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢ / ١٥٥) في ترجمة محمد بن جعفر بن الحسن بن صالح أبي الفرج ، عنه عن أحمد بن محمد بن بشار بن أبي العجوز قال : نبأنا **الحسن بن هارون بن عقار** قال : نبأنا جرير بن عبد الحميد عن عبد الملك بن عمير عن جابر بن سمرة **مرفوعاً** . وقال :

« وهذا الحديث تفرد برفعه ابن أبي العجوز ! وهو محفوظ من قول عمر بن الخطاب » .

قلت : ابن أبي العجوز ؛ ثقة ؛ كما قال الدارقطني والخطيب نفسه في ترجمته (٤ / ٤٠١) ، وبخاصة أنه قد توبع كما يأتي ، فلعله أراد الحسن بن هارون فسبقه القلم ، ويؤيده أمران :

الأول : أن الحسن هذا لما ترجمه الخطيب (٧ / ٤٤٩) ؛ لم يذكر فيه توثيقاً ولا تجريحاً صريحاً ، وإن كان ابن حبان قد ذكره في « الثقات » (٨ / ١٨٤) وقال :

« يروي عن أبي خالد الغرائب » .

والآخر : أن الخطيب لما ساق له هذا الحديث من طريق ابن أبي العجوز أيضاً عنه بإسناده المتقدم ؛ لم يذكر تفرد ابن أبي العجوز به ؛ بل أشار إلى أن العلة والمخالفة من شيخه ابن عقار بقوله :

« ورواه سعيد بن منصور عن جرير عن عبد الملك عن جابر بن سمرة عن عمر ابن الخطاب قوله » .

ثم ساقه بإسناده عن سعيد به موقوفاً . ثم قال :

« وخالفه جرير بن حازم ؛ فرواه عن عبد الملك بن عمير عن عبد الله بن مغفل (الأصل : معقل) عن عمر بن الخطاب » .

ثم ساقه بإسناده عن وهب بن جرير بن حازم : حدثنا أبي قال : سمعت عبد الملك بن عمير يحدث عن عبد الله بن مغفل (الأصل أيضاً : معقل) قال :

قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : كذا وقع فيه مرفوعاً إلى النبي ﷺ ولم يذكر فيه عمر رضي الله عنه ! وهذا يخالف كلامه المتقدم ؛ فإن ظاهره أن كلاً من جرير بن عبد الحميد ، وجرير ابن حازم أوقفاه على عمر ، وإنما اختلفا في الراوي له عن عمر ، فالأول ذكر أنه جابر بن سمرة ، والآخر ذكر أنه عبد الله بن مغفل ، فلو أن هذا خالف الأول في وقفه وأنه رفعه لبين ذلك ؛ فالظاهر أن رفعه وعدم ذكر عمر فيه خطأ . والله أعلم .

٥٨٣١ - (لا يَمُوتَنَّ أحدُكم إلا وهُو يُحْسِنُ بالله الظَّنَّ ؛ فإنَّ قوماً قد أَرْدَاهُم سُوءُ ظَنِّهِم بالله عز وجل ، [فقال الله تعالى] : ﴿ وذلكَ ظَنُّكُمُ الذي ظَنَنْتُمْ بربِّكَمْ أَرْدَاكُمْ فأَصْبَحْتُم منَ الخاسِرينَ ﴾) .

منكر بهذا السياق . أخرجه أحمد (٣ / ٣٩٠ - ٣٩١) فقال : ثنا النضر ابن إسماعيل القاص - وهو أبو المغيرة - : ثنا ابن أبي ليلى عن أبي الزبير عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : عنعنة أبي الزبير ؛ فإنه مدلس ، وقد صرح بالتحديث بدون قوله : « فإن قوماً . . . » إلخ كما يأتي ، فهو به منكر .

الثانية : ابن أبي ليلى - وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى - ، وهو ضعيف لسوء حفظه ؛ مع جلالة قدره في الفقه .

الثالثة : النضر هذا ؛ قال الذهبي في « الكاشف » ، والحافظ في « التقريب » :

« ليس بالقوي » . وفيه يقول ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٥١) :

« كان ممن فحش خطؤه ، وكثر وهمه ، فاستحق الترك من أجله » .

قلت : فهو أو شيخه آفة هذه الزيادة ؛ فقد صح الحديث بدونها من طريقين عن جابر رضي الله عنه ؛ أحدهما من رواية أبي الزبير : أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« لا يموتنَّ أحدُكم إلا وهو يُحْسِنُ الظنَّ بالله » .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٣٤) : ثنا روح : ثنا ابن جريج : أخبرني أبو الزبير به .

قلت : وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم ، وقد أخرجه في « صحيحه » (٨ / ١٦٥) من طريق واصل عن أبي الزبير عن جابر به ؛ هكذا معنعناً . فتصريحه بالسماع مما احتفظ به « مسند أحمد » رحمه الله .

وقد أخرجاه من طريق أخرى عن جابر به .

وقد خرجته في « صحيح أبي داود » (٢٧٢٦) .

(تنبيه) : قد ساق الحافظ ابن كثير حديث الترجمة في « تفسيره » (٤ / ٩٧) من رواية أحمد بإسناده ، ومنه استفدت الزيادة التي بين المعكوفتين ، ولم أره في « مجمع الزوائد » وهو من شرطه ! وقد سكت ابن كثير عن الحديث ؛ لأنه ساق إسناده ، فاغتر به الحلبيان اللذان اختصرا « تفسيره » ، فأورداه محذوف السند موهمين القراء أنه صحيح بما ذكراه في المقدمة ! هداهما الله تعالى .

وأفحش منه : أن السيوطي ساقه في « الدر » (٥ / ٣٦٢) معزواً لأحمد والطبراني وعبد بن حميد ومسلم وأبي داود وابن ماجه وابن حبان وابن مردويه عن

جابر به ! وقلده في ذلك الشوكاني في « فتح القدير » (٤ / ٤٩٩) ! إلا أنه ذكر أبا داود الطيالسي مكان الطبراني ، ولعله أصح ؛ لأني لم أره في « معجم الطبراني الكبير » ، وقد رواه الطيالسي كما رواه مسلم وسائر من ذكرهم السيوطي ؛ غير ابن منده ؛ فإني لم أقف على إسناده .

ونحو هذه الزيادة في النكارة والبطلان : ما رواه **أبو نواس** الشاعر المشهور **قال** : نبأنا حماد بن سلمة عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك **قال** : **قال** رسول الله ﷺ : . . . فذكر الحديث الصحيح ، وزاد :

« فإن حُسْنَ الظن بالله ثَمَنُ الجنة » .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١ / ٣٩٦) من طريق **إسماعيل بن علي ابن علي أبي القاسم الخزاعي** قال : نبأنا **أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن كثير الصيرفي** - ببغداد بـ (باب الشام) - سنة ثلاث وسبعين ومئتين **قال** : نبأنا أبو نواس الحسن بن هانئ به .

أورده في ترجمة محمد بن إبراهيم هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وإنما أشار إلى جهالته بقوله عقب الحديث :

« لم يرو عن محمد بن إبراهيم هذا إلا إسماعيل بن علي الخزاعي ، وإسماعيل غير ثقة » . وقال الذهبي فيه :

« لا يعرف » . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وأشار إلى هذا الحديث ، وقال :

« قلت : أظن الآفة من شيخه إسماعيل ؛ فقد تقدم أنه كان غير موثوق به » .

وقال الذهبي في ترجمة إسماعيل هذا :

« قال الخطيب : ليس بثقة . قلت : متهم ، يأتي بأوابد » .

قلت : وفوقه أبو نواس ؛ قال الذهبي :

« فسقه ظاهر ، وتهتكه واضح ، فليس بأهل أن يروى عنه » .

وأقره الحافظ في « اللسان » ، والسيوطي في « الجامع الكبير » ، وعزاه لابن جُمَيْعٍ أيضاً في « معجمه » وابن عساكر .

٥٨٣٢ - (إذَا وَلجَ الرجُلُ في بَيْتِهِ ؛ فَلْيَقُلْ : اللهمَّ ! إني أسأَلُكَ خيرَ المولَجِ ، وخيرَ المخرَجِ ، باسمِ الله وَلجنا ، وباسمِ اللهِ خَرجنا ، وعلى الله ربنا توكَّلْنَا . ثم ليُسَلِّم على أهلِهِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في « سننه » (رقم ٥٠٩٦) عن إسماعيل : حدثني ضمضم عن شريح عن أبي مالك الأشعري قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله كلهم ثقات . وإسماعيل : هو ابن عياش ، وهو صحيح الحديث عن الشاميين ، وهذا منها ؛ فإن ضمضماً - وهو ابن زرعة بن ثوب - شامي حمصي .

وشريح : هو ابن عبيد الحضرمي الحمصي ؛ ثقة ، فالسند كله شامي حمصي .

(تنبيه) : الحديث كما ترى من أوراد دخول البيت ، وبذلك ترجم له أبو داود ، فأورده في (باب ما جاء فيمن دخل بيته ما يقول) ، وفي مثله أورده النووي وصديق خان وغيرهما ، وقد وهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ؛ حيث جعل

الحديث من أوراد الدخول إلى المسجد ؛ فإنه قال في « الرد على الأخنائي » (ص ٩٥) :

« وعن محمد بن سيرين : كان الناس يقولون إذا دخلوا المسجد : صلى الله وملائكته على محمد ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، باسم الله دخلنا ، وباسم الله خرجنا ، وعلى الله توكلنا ، وكانوا يقولون إذا خرجوا مثل ذلك » .

قلت : فقال ابن تيمية بعد أن ذكر هذا :

« قلت : هذا فيه حديث مرفوع في « سنن أبي داود » وغيره ؛ أنه يقال عند دخول المسجد : اللهم إني أسألك خير المولج . . . » .

وعزاه مخرجه فضيلة الشيخ اليماني لـ « سنن أبي داود » ! ولم يتنبه لهذا الذي نبهنا عليه .

(**تنبيه هام**) : كنت أوردتُ هذا الحديث في « الصحيحة » برقم (٢٢٥) ، ثم لفت نظري بعض الطلبة ـ جزاه الله خيراً ـ إلى أن فيه انقطاعاً بين شريح وأبي مالك ، وقد تنبهت له في حديث آخر ، كنت ذكرته شاهداً للحديث المذكور في « الصحيحة » برقم (١٥٠٢) ، فسبحان من لا يضل ولا ينسى ، أسأل الله تعالى أن لا يؤاخذني في الدنيا والأخرى .

والعمدة في ذلك قول ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص ٦٠ ـ ٦١) عن أبيه :

« شريح بن عبيد الحضرمي لم يدرك أبا أمامة ولا الحارث بن الحارث ولا المقدام ، وهو عن أبي مالك الأشعري مرسل » .

وأقره العلائي في « جامع التحصيل » (٢٣٧ / ٢٨٣) .

ونحوه قول محمد بن عوف لمن سأله : هل سمع شريح من أحد من أصحاب النبي ﷺ ؟ قال :

« ما أظن ذلك ، وذلك ؛ لأنه لا يقول في شيء من ذلك : سمعت . وهو ثقة » . كما في « التهذيب » .

قلت : والتاريخ يؤيد ذلك ؛ فإن أبا مالك الأشعري هذا قديم الوفاة ، مات في طاعون عمواس سنة (١٨) ، وشريح مات بعد المئة ، فبين وفاتيهما نحو ثمانين سنة ! فيبعد عادة أن يدركه ، ولذلك ؛ تعَجَّبَ الحافظُ ابن حجر في « تهذيبه » من الحافظ المزي في ذكره أبا مالك هذا في جملة الصحابة الذين روى عنهم شريح بن عبيد ، مع تصريحه بأنه لم يدرك سعد بن أبي وقاص وقد تأخرت وفاته إلى سنة (٥٥) ، وأبا ذر وقد مات سنة (٣٦) !

وأما ما ذكره أحد طلبة الجامعة الإسلامية في خطاب أرسله إلي بتاريخ (٢٨ ربيع الآخر سنة ١٤٠٥) أن ابن عساكر قال :

« والصحيح أن شريحاً سمع من الصحابة ؛ كما ذكره ابن فنجويه والعسكري والحاكم والدارقطني » .

فإنه إن صح عن ابن عساكر ؛ فإنه لا يعني بداهة أنه سمع من جميع الصحابة ، فلا يخالف ما تقدم من نفي سماعه من أبي مالك الأشعري . ولم أر هذا النقل عن ابن عساكر في النسخة المصورة من « تاريخ دمشق » لابن عساكر ، التي نشرتها مكتبة الدار بالمدينة النبوية . والله أعلم .

٥٨٣٣ - (الكَنُودُ : الذي يَأكُلُ وَحْدَهُ ، ويمنعُ رِفْدَهُ ، ويَضْرِبُ عَبْدَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (٣٠ / ١٨٠) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٩٢ / ٧٩٥٨) من طريقين عن **جعفر بن الزبير** عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي ﷺ ؛ ذكر عنده (الكنود) **فقال** : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ بل موضوع ؛ آفته جعفر هذا ؛ متروك ؛ بل كذاب ، تقدمت له أحاديث موضوعة ، فانظر مثلاً (٣٤٥ ، ٦٠٧) . وقال الحافظ ابن كثير في « تفسيره » بعد أن عزاه لابن أبي حاتم وابن جرير من طريق جعفر :

« وهو متروك ، فهذا إسناد ضعيف ، وقد رواه ابن جرير أيضاً من حديث حريز ابن عثمان عن حمزة بن هانئ عن أبي أمامة موقوفاً » .

قلت : وهذا هو الأشبه إن صح عن أبي أمامة ، ويأتي بيان ما فيه .

ثم أخرجه الطبراني (٨ / ٢٢١ / ٧٧٧٨) من طريق **محمد بن مسمع الصفار البصري** : ثنا الوليد بن مسلم **عن** أبي عمرو عن القاسم به .

وترجم له الطبراني بقوله :

« عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي عن القاسم » !

يشير إلى أن (أبا عمرو) الراوي عن القاسم هو الأوزاعي الإمام ، وكأن ذلك ؛ لأنه يكنى بأبي عمرو ، ولأن الوليد بن مسلم مكثر من الرواية عن الأوزاعي ، ولم أجد أحداً من أهل العلم صرح بأن الأوزاعي روى عن القاسم ، وقد ترجم لهذا ابن عساكر في « تاريخه » ترجمةً طويلة (١٤ / ٣٣٤ - ٣٣٨) ، ثم الحافظ المزي في

« تهذيبه » ، فإذا صح ما ذكره الطبراني ، فتكون علة الحديث رواية الوليد عن الأوزاعي عن القاسم معنعناً .

ذلك ؛ لأن الوليد بن مسلم ـ مع كونه ثقة ؛ فقد ـ كان له مذهب عجيب في التدليس عن الأوزاعي ، كما تراه مبسوطاً في ترجمته ، أعني : تدليس التسوية ؛ فقد كان يروي عن الأوزاعي ما روى هذا عن بعض الضعفاء عن بعض الثقات ، فيسقط الوليدُ الضعيفَ الذي بين الأوزاعي والثقة ، فيظهر الإسناد سالماً من العلة ! قال أبو مسهر :

« كان الوليد بن مسلم يحدِّث حديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلِّسها عنهم » .

وله في تبرير ذلك جواب عجيب ، فانظره في « التهذيب » إن شئت .

والخلاصة : أن في هذا الإسناد علة قادحة ، وهي العنعنة .

وفيه علة أخرى : وهي جهالة محمد بن مسمع الصفار ؛ فإني لم أجد له ترجمة ، وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله في « المجمع » (٧ / ١٤٢) :

« رواه الطبراني بإسنادين : في أحدهما جعفر بن الزبير ؛ وهو ضعيف ، وفي الآخر من لم أعرفه » .

وقد فاتته العلة الأولى في هذا الإسناد الثاني .

وثمة علة ثالثة : وهي الوقف ؛ كما تقدم في كلام ابن كثير ؛ فقد أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (١٦٠) ، وابن جرير ـ أيضاً ـ من طريق حريز بن عثمان قال : ثني حمزة بن هانئ عن أبي أمامة أنه كان يقول : . . . فذكره .

والسياق لابن جرير ، ولم يسم البخاريُّ حمزةَ ، وإنما قال : « ابن هانئ » . ولذلك ؛ أورده في « التهذيب » في (باب من نسب إلى أبيه ، أو جده . . .) برواية ابن حريز هذه ؛ ولم يزد . وكذلك صنع في « التقريب » ، وقال :

« لا يعرف » .

ولم يذكر اسمه ! ولذلك ؛ أورده مسمى في « اللسان » ؛ تبعاً لأصله « الميزان » ؛ فقال :

« حمزة بن هانئ عن أبي أمامة الباهلي ؛ مجهول . انتهى .

وإنما قال فيه أبو حاتم : « لم يرو عنه غير حريز بن عثمان » وفَرْق بيْن الكلامين ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . وقد قال الآجري عن أبي داود : شيوخ حريز كلهم ثقات » .

قلت : لعل هذا التوثيق المجمل لا يفيد هنا ؛ ما دام أنه لم يرو عنه غير حريز ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله :

« شيخ لحريز ؛ لا يعرف » .

٥٨٣٤ - (إنما كُرِهتِ الصلاةُ بينَ الأسَاطِينِ للواحِدِ والاثنَيْنِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٩ / ٣٠٠ / ٩٢٩٦) من طريق شريك عن أبي إسحاق عن معدي كرب عن عبد الله قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مع وقفه على عبد الله - وهو ابن مسعود رضي الله عنه - . وذلك ؛ لسوء حفظ شريك - وهو ابن عبد الله القاضي - . فقول الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٩٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وإسناده حسن » !

فهو مردود ؛ لما ذكرتُ من حال شريك ، وأيضاً فقد خالفه في متنه جمع من الثقات ، فرواه معمر والثوري وابن عيينة وشعبة عن أبي إسحاق به ؛ بلفظ :

« لا تصفّوا بين السواري » ؛ دون قوله : « للواحد والاثنين » .

أخرجه عبد الرزاق (٢ / ٦٠ / ٢٤٨٧ - ٢٤٨٨) ، وابن أبي شيبة (٢ / ٣٧٠) ، والطبراني أيضاً (٩٢٩٣ - ٩٢٩٥) ، والبيهقي (٢ / ٢٧٩ و ٣ / ١٠٤) وقال :

« وهذا - والله أعلم - لأن الأسطوانة تحول بينهم وبين وصل الصف ، فإن كان منفرداً ، أو لم يجاوزوا ما بين الساريتين ؛ لم يكره إن شاء الله تعالى ؛ لما روينا في الحديث الثابت عن ابن عمر قال :

سألت بلالاً : أين صلى رسول الله ﷺ - يعني في الكعبة - ؟ فقال : بين العمودين المقدَّمَين » .

قلت : فالمحفوظ عن أبي إسحاق - وهو السبيعي - إنما هو ما رواه الجماعة عنه ، وهذا - يقال - إن سلم من شيخه معدي كرب ؛ فإنه في عداد المجهولين وإن ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٥٨) ؛ فإنه لم يذكر له هو ولا غيره راوياً غير أبي إسحاق .

نعم ؛ الرواية المحفوظة دون حديث الترجمة لها ما يشهد من الأحاديث المرفوعة ، فراجع إن شئت « تمام المنة في التعليق على فقه السنة » (ص ٢٨٦ - طبع عمان) .

ثم رأيت الأثر في « التاريخ الكبير » للبخاري (٤ / ٢ / ٤١) في ترجمة معدي كرب بلفظ :

« لا تُصَلِّ بين الأساطين ، إما أن تقدمها ، وإما أن تؤخرها » .

٥٨٣٥ - (لا تَكْرَهُوا الفِتنةَ في آخِرِ الزمَانِ ؛ فإنَّها تبيرُ المنافقينَ) .

منكر . أخرجه أبو الشيخ في « طبقات الأصبهانيين » (٣٤٢ / ٤٦٣) ، ومن طريقه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ١١٣ - ١١٤) ، وعلقه عليه الديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٥٤) قال أبو الشيخ : حدثنا **عبد الرحمن بن أحمد** قال : حدثنا **أبو حفص عمر بن زياد الأزدي الزعفراني** - بـ (همذان) - قال : حدثنا **إبراهيم بن قتيبة** قال : حدثنا **قيس** عن العباس بن ذَريح عن شُريح ابن هانئ عن علي مرفوعاً .

أورداه في ترجمة عبد الرحمن بن أحمد الزهري أبي صالح الأعرج ، وذكرا أنه توفي سنة ثلاث مئة ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأبو حفص عمر بن زياد ؛ وقع في « الأخبار » : (محمد بن زياد) الزعفراني ، ولم أجد له ترجمة .

وإبراهيم بن قتيبة ؛ الظاهر أنه الذي في « اللسان » :

« إبراهيم بن قتيبة الأصبهاني ؛ ذكره الطوسي في مصنفي الشيعة الإمامية » .

قلت : فهو مجهول أيضاً .

وقيس : هو ابن الربيع ؛ ضعيف ؛ قال في « التقريب » :

« صدوق ، تغير لما كبر ، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه ؛ فحدث به » .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، لا أدري من المتهم به ، أهو قيس هذا أم من دونه ؟ فإن الفتن قد أمرنا بالاستعاذة منها ما ظهر منها وما بطن في غير ما حديث ، ومن أبواب البخاري في « صحيحه » في « كتاب الفتن » (١٥ ـ باب التعوذ من الفتن) . قال ابن بطال عقبه ـ كما في « فتح الباري » (١٣ / ٤٤) ـ :

« في مشروعية ذلك الرد على من قال : اسألوا الله الفتنة ؛ فإن فيها حصاد المنافقين ، وزعم أنه ورد في حديث ، وهو لا يثبت رفعه ؛ بل الصحيح خلافه » .

ثم ذكر الحافظ عقبه حديث علي هذا من رواية أبي نعيم فقط ، وقال :

« وفي سنده ضعيف ومجهول » .

وكذا قال السخاوي في « المقاصد الحسنة » (٤٦٤ / ١٢٩٨) ، ونقل عن شيخه الحافظ في « الفتح » أنه نقل عن ابن وهب : أنه سئل عنه ؟ فقال :

« إنه باطل » . وأقره . قال السخاوي :

« وهو كذلك » . وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في « مجموع الفتاوى » (١٨ / ١٢٦ ، ٣٨١) :

« هذا ليس معروفاً عن النبي ﷺ » .

ونقل عنه السيوطي في « ذيل الأحاديث الموضوعة » (ص ٢٠٣) أنه جعله من الأحاديث الموضوعة ، وتبعه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٥١) . وهو حري بذلك . والله أعلم .

٥٨٣٦ - (عَليكُمْ بالصَّوْمِ ؛ فإنهُ مَحْسَمَةٌ للعِرْقِ ، مَذْهَبَةٌ للأَشَرِ) .

ضعيف . أخرجه الحسين المروزي في « زوائد الزهد » (رقم ١١١٢) : أخبرنا محمد بن أبي عدي قال : حدثنا حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير عن شداد ابن عبد الله :

أن نفراً من أسلم أتوا النبي ﷺ ليستأذنوه في الاختصاء ، فقال : . . . فذكره .

وأخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٢٤ / ٢) من طريق روح بن عبادة عن حسين المعلم به .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ لكنه مرسل ؛ شداد بن عبد الله - وهو القرشي الدمشقي - ؛ صحب أنس بن مالك ، وروى عن أبي هريرة وغيره ، وله ترجمة واسعة في « تاريخ ابن عساكر » (٨ / ٧ - ١٠) .

وقد وهم السيوطي في « الجامع الصغير » ؛ فعزاه لأبي نعيم عن عبد الله بن شداد ! هكذا أطلقه ولم يقيده ، فأوهم أن عبد الله هذا صحابي وأن الحديث مسند وهو مرسل ! كما كنت نبهت عليه في التعليق على « ضعيف الجامع » (٤ / ٤٦ / ٣٧٧٣) . وكذلك فعل المناوي في « فيض القدير » ، والسيوطي أيضاً في « الجامع الكبير » (١٥٥٧٦) .

ثم وقفت على خطأ أفحش للمناوي في كتابه الآخر : « التيسير » ، فقد وقع فيه : (عبد الله بن أوس) ! وقال : « بفتح وضم » !

وعبد الله بن أوس ؛ صحابي شامي أيضاً ، مترجم أيضاً عند ابن عساكر ، فصار الحديث بذلك عنده موصولاً مسنداً !

وإن من جهل بعض المعلِّقين والمخرِّجين الذين يذكرنا جهلهم بهذا العلم بالمثل المعروف في بعض البلاد العربية : (تَزَبَّبَ قبل أن يَتَحصْرَمَ) ! فقد علقت اللجنة المكلفة بتحقيق « الجامع الكبير » للسيوطي على هذا الحديث بقولها :

« أخرج ابن المبارك في « الزهد » رقم ١١١٢ فقال : أخبركم أبو عمرو بن حيويه قال : حدثنا يحيى قال : حدثنا الحسن (كذا) قال : أخبرنا محمد بن أبي عدي . . إلخ » !

فلم يعلم هؤلاء المساكين أن ابن المبارك لا علاقة له بهذا الحديث ، وأنه من زيادات الحسين (لا الحسن) المروزي عليه ، وأن ابن المبارك توفي سنة (١٨١) وابن حيويه مات سنة (٣٨٢) ! فاعتبروا يا أولي الأبصار !

ويغني عن الحديث : قوله ﷺ لمن لم يستطع الزواج من الشباب :

« . . . فعليه بالصوم ؛ فإنه له وِجَاءٌ » .

رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٧٨١) .

٥٨٣٧ - (لايَمْنَعَنَّ أحَدُكُم - أو : لا يمتَنِعَنَّ أحدُكم - مِنَ السَّائلِ أَنْ يُعْطِيَهُ ، وإنْ رأى في يَدِهِ قُلْبَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ) .

منكر . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٤٥٢ / ٩٥٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (١ / ٢٣٤) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٣٢١) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٣ / ١٩٦) من طريق **الحسن بن علي الهاشمي** عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلمه إلا من هذا الوجه » . وقال العقيلي ـ وقد ساقه في ترجمة الهاشمي هذا ـ :

« لا يحفظ إلا عنه » . وقال ابن عدي :

« وحديثه قليل ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق » . وقال فيه البخاري :

« منكر الحديث » .

وهو متفق على ضعفه ؛ بل هو متهم ؛ فقال الحاكم وأبو سعيد النقاش :

« يحدث عن أبي الزناد بأحاديث موضوعة » .

ولهذا ؛ قال الحافظ عقب الحديث في « مختصر الزوائد » (١ / ٣٨٥) :

« والحسن ؛ ضعيف جداً » .

وأما ما ذكره في « التهذيب » عن ابن حبان أنه قال :

« حديث باطل » .

فأظن أنه وهم عليه ؛ فإن ابن حبان لم يخرج هذا الحديث في ترجمة الحسن هذا ، وإنما أخرج له حديثين آخرين ، قال فيها :

« إنهما حديثان باطلان » .

أقول هذا بياناً للواقع ، وإن كنت أرى أن هذا الحديث أحق منهما بالبطلان .

٥٨٣٨ - (إنَّ ما تَكْرَهُونَهُ في الجمَاعةِ خيرٌ مِمّا تُحِبُّونَهُ في الفُرْقَةِ) .

لا أعرفه مرفوعاً . وإنما رواه الآجري في « الشريعة » (ص ١٣) من طريق **مجالد بن سعيد** عن الشعبي عن ثابت بن قطبة قال : إن عبد الله بن مسعود قال في خطبته : . . . فذكره موقوفاً عليه بلفظ :

« يا أيها الناس ! عليكم بالطاعة والجماعة ؛ فإنها حبل الله عز وجل الذي أمر به ، وما تكرهون في الجماعة خير مما تحبون في الفرقة » .

قلت : هذا مع وقفه فيه مجالد بن سعيد ؛ وليس بالقوي ؛ كما في « التقريب » .

٥٨٣٩ - (مَنْ آتاهُ اللهُ وَجْهاً حَسَناً ، واسماً حَسَناً ، وجَعَلَهُ في مَوْضعٍ غيرِ شَاينٍ له ؛ فهوَ في حَضْرَةِ اللهِ عز وجل) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في ترجمة **الفضل بن محمد الباهلي الأنطاكي** من « تاريخ دمشق » (١٤ / ٢٥١ - النسخة المصورة ، المدينة) بسنده عن **خلف بن خالد العبدي** : حدثنا **سليمان بن مسلم المكي** عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس مرفوعاً به . وزاد :

ثم أنشأ ابن عباس يقول :

« أنت شرط النبي إذ قال يوماً اطلبوا الخير عند حِسَان الوجوه » .

وذكر ابن عساكر أن الأنطاكي هذا توفي سنة (٣٠٧) ، وعن ابن عدي قال :

« له أحاديث عداد - غير ما ذكرت - لا يتابعه الثقات عليها » .

قلت : وابن عدي ذكر هذا في آخر ترجمة الأنطاكي من « كامله » (٦ / ٢٠٤٣) ، وقال في أولها :

« حدثنا بأحاديث لم نكتبها عن غيره ، ووصل أحاديث ، وسرق أحاديث ، وزاد في المتون » .

قلت : وفي مثله يقول الذهبي : « وكل بلاء فيه » !

وذكر الحافظ في « اللسان » عن ابن عدي والدارقطني أنه كذاب .

قلت : وخلف بن خالد العبدي ؛ مستور ؛ كما في « التقريب » .

وسليمان بن مسلم ـ هكذا وقع في النسخة ! وهو خطأ نسخي ؛ والصواب (سَليم بن مسلم) ـ ؛ له ترجمة سيئة في « الجرح » (٢ / ١) ، و« اللسان » (٣ / ١١٣) ، وهو ممن اتفقوا على تضعيفه .

٥٨٤٠ ـ (ما اسْتَخْلَفَ عَبْدٌ في أَهْلِهِ من خليفةٍ أحبَّ إلى الله تعالى مِنْ أربَعِ ركعاتٍ يُصلِّيهنَّ في بيتِهِ إذا شَدَّ عليه ثيابَ سَفَرِهِ ، يقرأُ فيهنَّ بـ ﴿ فاتحةَ الكتاب ﴾ ، ﴿ قل هو الله أحد ﴾ ، ثم يقول :

اللهم ! إني أتقربُ إليكَ بهنَّ ، فاخْلُفْنِي بهِنَّ في أَهلِي ومالي .

فهنَّ خليفَتُهُ في أهْلِهِ ، ومَالِهِ ، ودارِهِ ، ودُورٍ حَوْلَ دارِهِ ؛ حتى يَرْجِعَ إلى أَهْلِهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم في « تاريخ نيسابور » في ترجمة (**نصر بن باب**) بموحدتين بينهما ألف ليِّنة ، من طريقه قال : حدثنا **سعيد بن مرتاس** عن

إسماعيل بن محمد عن أنس بن مالك :

أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : إني نذرت سفراً ، وقد كتبت وصيتي ، فإلى من أدفعها ؛ إلى أبي ، أم إلى أخي ، أم إلى ابني ؟ فقال ﷺ : . . . فذكره .

كذا في « الفتوحات الربانية على الأذكار النووية » لابن علان ؛ نقلاً عن « نتائج الأفكار » للحافظ ابن حجر العسقلاني ، وقال :

« قال الحافظ : هذا حديث غريب ، وسعيد هذا ؛ لم أقف على ترجمته ، ولست على يقين من ضبط اسم أبيه .

ونصر بن باب ؛ ضعفوه ، وقد تابعه المعافى ؛ ولا أعرف حاله ، وقد ذكر الغزالي هذا الحديث في أدب السفر من (الإحياء) » .

قلت : وقال الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ٢٥٣) :

« أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » ، وفيه من لا يعرف » . وقال في موضع آخر (١ / ٢٠٦) :

« . . . وهو ضعيف » .

قلت : وليس هو في الجزء المطبوع من « مكارم الأخلاق » . وفي هذا الموضع إنما ذكره العراقي شاهداً لقول الغزالي :

« وركعتان عند ابتداء السفر » . وفي هذا أربع ركعات كما ترى ، فكان الأولى به أن يستشهد بحديث :

« ما خلف عبد على أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفراً »

وهو ضعيف أيضاً ؛ لإرساله ؛ كما تقدم بيانه برقم (٣٧٢) .

ثم إن نصر بن باب ؛ قد كذبه بعضهم ؛ فقال البخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ١٠٦) :

« كان بنيسابور ، يرمونه بالكذب » .

فهو ضعيف جداً ؛ كما يشير إلى ذلك البخاري في « التاريخ الصغير » (ص ٢٠٩) :

« سكتوا عنه » . ومثله قول ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٦٩) عن أبيه :

« متروك الحديث » .

وله ترجمة مبسوطة في « تاريخ بغداد » ، و « لسان الميزان » .

٥٨٤١ - (مَنْ بَلَغَهُ عنِّي حَدِيثٌ ، فكَذَّبَ به ؛ فقد كَذَّب ثلاثةً : الله ، ورسُوله ، والذي حدَّث بهِ) .

منكر . رواه الطبـــراني في « الأوسط » (٢ / ١٧٩ / ٢ / ٧٧٤٦) ، وابن عساكر (٩ / ٧٢ / ١) عن بقية بن الوليد عن **محفوظ بن الميسور** عن **محمد بن** المنكدر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ محفوظ هذا ؛ لا يعرف ؛ قال الذهبي :

« أتى عن ابن المنكدر بخبر منكر ، وعنه بقية بصيغة عن ، لا يدرى من ذا » .

وكأنه يشير إلى هذا الخبر . وأقره الحافظ في « اللسان » .

وبقية ؛ مدلس ، وقد عنعنه ، وهو يدلس عن مثل **المجاشع بن عمرو** الكذاب **والسري بن عبد الحميد** المتروك وغيرهما من الضعفاء كما ذكر ابن حبان .

فللحديث علتان : الجهالة ، والتدليس ؛ بخلاف ما أوهمه كلام الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ١٤٩) ؛ فقال :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه محفوظ بن ميسور ، ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً » .

فلم يتعرض لبيان التدليس ! وتبعه الغماري في رسالة « حديث الأعمى » ، فنقل (ص ٤) هذا الكلام عن الهيثمي دون أن يعزوه إليه ! ودون أن يتعقبه بشيء ! وهو متعقب في أمرين :

الأول : تدليس بقية ؛ كما سبق .

والآخر : أن محفوظ بن ميسور لم يرد له ذكر في نسخة « الجرح والتعديل » المتداولة اليوم ، ولا عزاه إليه الحافظان الذهبي والعسقلاني . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٨٤٢ - (يَأْتِي على الناس زَمَانٌ يُخَيَّرُ فيه الرَّجُلُ بين العَجْزِ والفُجُورِ ، فمَنْ أدركَ ذلك الزمانَ ؛ فَلْيَخْتَرِ العَجْزَ على الفُجُورِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤ / ٤٣٨) ، وأحمد (٢ / ٢٧٨ ، ٤٤٧) من طريق سفيان الثوري ، وأبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٥١٦) من طريق عبد الرحيم

ـ وهو ابن سليمان ـ ؛ كلاهما عن داود بن أبي هند قال : أخبرني **شيخ** سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ؛ فإن الشيخ الذي لم يسمه سفيان عن داود بن أبي هند هو **سعيد بن أبي خيرة** » . الأصل : (جبيرة) .

ثم ساقه من طريق **الحسن بن ميمون** : ثنا سعيد بن سليمان : أنبأ عباد بن العوام عن داود بن أبي هند عن **سعيد بن أبي خيرة** (الأصل : جبيرة أيضاً) **عن أبي هريرة** به .

قلت : الحسن بن ميمون هذا ؛ لم أجد له ترجمة فيما لدي من المراجع ، فإن كان محفوظاً عن سعيد بن سليمان ـ وهو الضبي ـ ؛ فهو شاذ ؛ لمخالفةِ عباد بن العوام للثوري وعبد الرحيم ، وكلهم ثقة ، فإن وجد لعباد متابع ؛ فقد يكون الوهم من داود بن أبي هند ؛ فإنه مع كونه ثقة من رجال مسلم ؛ فقد تكلم فيه أحمد وابن حبان من قبل حفظه ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ بقوله في « التقريب » :

« ثقة متقن ؛ كان يهم بأخرة » .

قلت : فلعل عباداً سمعه منه بآخر حياته .

فإن حفظه بذكر سعيد بن أبي خيرة بينه وبين أبي هريرة ؛ فالجواب من وجهين :

الأول : الانقطاع بينه وبين أبي هريرة ؛ فإنهم لم يذكروا له رواية عن غير الحسن البصري ، وله في « السنن » حديث آخر من رواية داود عنه عن الحسن عن أبي هريرة ، وهو مخرج في « أحاديث البيوع » وغيره ، ولذلك ؛ أورده ابن حبان في

(أتباع التابعين) من كتابه « الثقات » (٦ / ٣٦٠) .

والآخر : أنه لم يذكر له هو والبخاري راوياً غير داود هذا ، وجزم ابن المديني بأنه لم يرو عنه غيره ؛ لكن تعقبه الحافظ في « التهذيب » بأنه روى عنه أيضاً عباد ابن راشد وسعيد بن أبي عروبة .

وأقول : لعل ذكر عباد من الرواة عنه سبق نظر أو قلم ؛ فإنك تراه في هذا الإسناد راوياً عن داود ، وليس عن سعيد بن أبي خيرة . وكأنه لذلك أشار الذهبي إلى تليين توثيق ابن حبان إياه - كما هي عادته - بقوله في « الكاشف » :

« وُثق » . والحافظ بقوله في « التقريب » :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف الإسناد ؛ لجهالة شيخ داود من الطريق الأولى ، أو الانقطاع وعدم ثبوت عدالة سعيد بن أبي خيرة من الطريق الأخرى إن كانت محفوظة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ٢٨٧) ، وقال :

« رواه أحمد وأبو يعلى عن شيخ عن أبي هريرة ، وبقية رجاله ثقات » .

٥٨٤٣ - (إذا توضَّأْتَ ؛ فَسَالَ مِنْ قَرْنِكَ إلى قَدَمِكَ ؛ فلا وُضُوءَ عليكَ . يعني : سَيَلان الناسُور) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١١ / ١٠٩ / ١١٢٠٢) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٣٥) ، وابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٩٤٥) ،

وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ٥٣٣ / ١ ـ ٢ مصورة المدينة) من طريق **عبد الملك بن مهران** عن عمرو بن دينار عن ابن عباس .

أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إن بي الناسور ، وإني أتوضأ فيسيل مني ؟ فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

ساقه العقيلي مع حديثين آخرين لابن مهران هذا ، ثم قال :

« كلها ليس لها أصل ، ولا يعرف منها شيء من وجه يصح » . وقال أبو حاتم ، وابن عدي :

« عبد الملك بن مهران مجهول » . وقال ابن السكن :

« منكر الحديث » . وقال ابن عدي :

« وهذا منكر ؛ لا أعلم رواه عن عمرو غير عبد الملك » .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في « المجمع » (١ / ٢٤٧) ، وقال :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه عبد الملك بن مهران ؛ قال العقيلي : صاحب مناكير » .

وقد مضى له حديث آخر حكم أبو حاتم ببطلانه ، فانظره برقم (٤٥٦٠) .

٥٨٤٤ ـ (كُفِّن ﷺ في ثَوْبَيْنِ سَحُولِيَّيْنِ) .

منكر . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٣٠٢٤ ـ الإحسان) من طريق أبي إسماعيل المؤدِّب عن **يعقوب بن عطاء** عن أبيه عن ابن عباس عن الفضل بن

العباس : أن النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ومتن منكر ؛ علته يعقوب هذا ـ وهو ابن عطاء بن أبي رباح المكي ـ ، وقد اتفقوا على تضعيفه ؛ وإن تنوعت عباراتهم . وشذ ابن حبان فأورده في « ثقاته » (٧ / ٦٣٩) ، وقال :

« ربما أخطأ » .

قلت : وهذا من أخطائه يقيناً ؛ لمخالفته لحديث عائشة رضي الله عنها :

أن رسول الله ﷺ كفن في ثلاثة أثواب بيض سُحُولية ، ليس فيها قميص ولا عِمَامة .

أخرجه الشيخان وسائر الستة وغيرهم ، وكذا ابن حبان (٣٠٢٦) ، وهو مخرج في « الجنائز » (ص ٦٣) ، و « الإرواء » (٧٢٢) .

ومثله في النكارة : حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن محمد ابن الحنفية عن علي بن أبي طالب :

أن النبي ﷺ كُفِّن في سبعة أثواب .

أخرجه أحمد (١ / ٩٤ ، ١٠٢) ، وابن سعد في « الطبقات » (٢ / ٢٨٧) ، والبزار (١ / ٤٠١ / ٨٥٠) وقال :

« لا نعلم أحداً تابع ابن عقيل على روايته هذه » .

قلت : والأصل فيه أنه حسن الحديث إلا إذا خولف كما هنا ، وقد أحسن الكلام فيه الحافظ ابن حجر في « التلخيص » (٢ / ١٠٨) ؛ فقال :

« وابن عقيل سيئ الحفظ يصلح حديثه للمتابعات ، فأما إذا انفرد فَيُحَسَّن ، وأما إذا خالف فلا يقبل » .

ولذلك ؛ لما أخرج الحديث الحافظ الجورقاني في كتابه « الأباطيل والمناكير » (٢ / ٥٤ ـ ٥٥) من طريقه قال :

« هذا حديث منكر ، تفرد به ابن عقيل . . . » .

قلت : والظاهر أن الهيثمي لم يتنبه لنكارة حديثه هذا ، فجرى فيه على الجادة ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (٣ / ٢٣) :

« رواه أحمد ، وإسناده حسن ، والبزار » !

وتفريقه بين رواية أحمد ورواية البزار يشعر بأن في إسناد البزار ما يمنع تحسينه عنده ! وهذا خطأ آخر ؛ فإن رواية البزار من طريق عفان بن مسلم ، وهو أحد شيوخ أحمد في هذا الحديث ، والراوي عنه هو العباس بن عبد العظيم ، وهو ثقة من شيوخ مسلم . فالتفريق المذكور خطأ لا مسوغ له ، فإما أن يحسنه مطلقاً ، وإما أن يضعفه كما فعلنا ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

ونحوه : ما جاء في « فتح الباري » (٣ / ١٣٣) تحت شرح حديث أم عطية رضي الله عنها في قصة غسلها لابنة النبي ﷺ (زينب) وقول النبي ﷺ بعد أن ألقى إليها إزاره :

« أشعرنها إياه » . قال الحافظ :

« وروى الجوزقي من طريق إبراهيم بن حبيب بن الشهيد عن هشام عن حفصة عن أم عطية قالت :

« فكَفَّنَّاها في خمسة أثواب ، وخَمَّرناها كما يُخَمَّر الحيُّ » .

وهذه الزيادة صحيحة الإسناد » .

قلت : لكنها ليست صحيحة المتن ، وربما يكون سندها غير صحيح - أيضاً - على ما سيأتي بيانه :

أما الأول : فلشذوذها ومخالفتها لرواية الثقات للقصَّة ، وقد كنت خرجتها في « أحكام الجنائز » (ص ٤٨) من رواية أصحاب الكتب الستة وغيرهم ، واستخرجت منها مختلف الزيادات التي وردت في طرقهم ، ووضعت كل زيادة في مكانها اللائق من القصة ، وليس منها هذه الزيادة ، فسألني أحد الطلبة - بارك الله فيه - عنها وعن تصحيح الحافظ لها ، فكتبت هذا التحقيق جواباً عنه ، وهاك البيان .

فاعلم أيها القارئ الكريم أن مدار القصة في الكتب المشار إليها آنفاً على محمد وحفصة ابني سيرين عن أم عطية ، ولكل واحد منهما طرق عديدة ، وكلها ليس فيها تلك الزيادة ، ففي هذه الحالة يجب على الباحث أن ينظر في الإسناد الذي تفرد بها ، من هو محل شبهة الوهم فيها ، فلم نجد إلا رجلين :

أحدهما : هشام - وهو ابن حسان القردوسي - ؛ وهو ثقة من رجال الشيخين ، على كلام يسير فيه لبعضهم كما يأتي .

والآخر : إبراهيم بن حبيب بن الشهيد ، وهو من رجال النسائي فقط ؛ ووثقه هو وغيره ، ولم أر أحداً تكلم فيه .

وإذا كان الأمر كذلك ، فيتردد النظر في تعصيب الخطأ في هذه الزيادة بين هذا أوْ ذاك .

أما هشام ؛ فقد قال فيه شعبة :

« لم يكن يحفظ » . مع كونه من رجال « الصحيحين » كما تقدم ، وقد أخرجا هذه القصة عنه دون الزيادة ؛ هما وغيرهما من الأئمة عن جمع من الثقات ؛ بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً وهم :

١ ـ يحيى بن سعيد . رواه البخاري (١٢٦٣) ، والنسائي (١ / ٢٦٦) ، وأحمد (٦ / ٤٠٨) .

٢ ـ يزيد بن هارون . رواه مسلم (٣ / ٤٨) وأحمد أيضاً .

٣ ـ عبد الأعلى . أبو داود (٢١٤٤) .

٤ ـ يعلى . ابن الجارود (٥٢٠) .

٥ ـ الثوري . مصنف عبد الرزاق (٣ / ٤٠٢) .

٦ ـ محمد بن جعفر . أحمد (٥ / ٨٤) .

٧ ـ إسحاق بن يوسف الأزرق . أحمد (٦ / ٤٠٧) .

قلت : فإذا نظرنا إلى اتفاق هؤلاء الثقات السبعة على روايتهم القصة عن هشام دون الزيادة ؛ حملنا ذلك على تعصيب الخطأ بإبراهيم بن حبيب الذي تفرد بروايتها عنه دونهم ، فتكون الزيادة شاذة ؛ لمخالفة الثقة للثقات ، ونزداد تأكداً من شذوذها إذا استحضرنا متابعة أيوب السختياني وغيره له في « الصحيحين » وغيرهما ، ومتابعة محمد بن سيرين لأخته حفصة على ذلك أيضاً عندهما ، كل هؤلاء لم يذكروا تلك الزيادة ، فهي شاذة يقيناً ، أخطأ بها إبراهيم بن حبيب على هشام .

لكن يمكن أن يقال : ما دام أن إبراهيم لم يتكلم فيه أحد ، بخلاف هشام ؛ فقد عرفت مما سلف تَكَلُّمَ شعبة في حفظه[1] ، فيمكن أن يكون الوهم منه . أي : أنه على الغالب كان يحدث بالقصة دون الزيادة ، فتلقاها عنه كذلك أولئك الثقات السبعة ، ومرة أخرى حدث بها مع الزيادة فتلقاها عنه بها إبراهيم بن حبيب . هذا محتمل ؛ لكن النفس إلى الاحتمال الأول أميل . والله أعلم .

وثمة **احتمال ثالث** : وهو أن الخطأ ليس من هشام ولا من إبراهيم ؛ وإنما من الوسيط بينهما ؛ فإن إبراهيم لم يذكروا له رواية عن هشام ، وإنما عن أبيه فقط ، وحديثه عنه مخرج في « الصحيحة » (٤٦٢) ، وحكى الحافظ في « التهذيب » عن الخطيب أنه ذكر روايته عن مالك . فيحتمل أن يكون بين إبراهيم وهشام غير أبيه ومالك ممن لا يعرف ، فيكون هو علة هذا الإسناد ، فتكون الزيادة منكرة من أجله ، ولا علاقة لإبراهيم وهشام بها . وهذا الاحتمال مبني على افتراض أنه لم يسقط من « الفتح » من الناسخ أو الطابع قول إبراهيم : « عن أبيه » . ويُبعده أن العيني نقله في « العمدة » (٨ / ٤٦) عن « الفتح » تلويحاً لا تصريحاً ـ كما هي عادته ـ كما نقلته أنا . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن هذه الزيادة لا تصح ؛ لشذوذها أو نكارتها على التفصيل الذي سبق بيانه . والله ولي التوفيق .

والواجب من الناحية الفقهية الوقوف عند حديث عائشة المتقدم : أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب . وعدم الزيادة على الثلاثة ؛ اتباعاً للسنة ومحافظة على المال . وما أحسن ما روى ابن أبي شيبة (٣ / ٢٥٩) بسند صحيح عن راشد بن

---

(١) ثم رأيت الحافظ أورده في « طبقات المدلسين » الطبقة الثالثة ، فهذه علة أخرى ؛ فإنه قد عنعن هذه الزيادة .

سعد قال : قال عمر :

« يكفن الرجل في ثلاثة أثواب ، لا تعتدوا ؛ إن الله لا يحب المعتدين » .

وفي مثلها كفن أبو بكر الصديق رضي الله عنه . ومما لا شك فيه أن النساء في ذلك كالرجال ؛ لأنه الأصل ؛ كما يشعر بذلك قوله ﷺ :

« إنما النساء شقائق الرجال » . وهو حديث صحيح مخرج في « المشكاة » (٤٤١) ، و « صحيح أبي داود » (٢٣٤) وغيرهما .

ونحو قولِ عمر رضي الله عنه قولُ صديق حسن خان في « الروضة الندية » (١ / ١٦٥) :

« ليس تكثير الأكفان والمغالاة في أثمانها بمحمود ؛ فإنه لولا ورود الشرع به لكان من إضاعة المال ؛ لأنه لا ينتفع به الميت ، ولا يعود نفعه على الحي ، ورحم الله أبا بكر الصديق حيث قال : « إن الحي أحق بالجديد » لما قيل له عند تعيينه لثوب من أثوابه في كفنه : (إن هذا خَلَق !) » .

وهذا أخرجه البخاري وغيره في قصة وفاة أبي بكر رضي الله عنه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٧٢١) .

٥٨٤٥ - (يا أنسُ ! إذا صَلَّيْتَ ؛ فَضعْ بَصَرَكَ حيثُ تسجُد . قال : قلتُ : يا رسولَ الله ! هذا شديدٌ ، وأخشى أَنْ أَنظرَ كذا وكذا ؟ قال : نعم ؛ في المكتوبَةِ إذاً يا أنس !) .

ضعيف جداً . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٤٢٧) ، والبيهقي في « السنن » (٢ / ٢٨٤) من طريق **الربيع بن بدر عن عنطوانة عن الحسن عن**

أنس بن مالك مرفوعاً . وقال البيهقي :

« رواه جماعة عن الربيع بن بدر عن عنطوانة ، والربيع بن بدر ؛ **ضعيف** » .

كذا قال ! والربيع متروك ؛ كما في « التقريب » وغيره ، **وأورده العقيلي في** ترجمة (عنطوانة) وقال :

« مجهول بالنقل حديثه ، غير محفوظ ، روى عنه الربيع بن بدر ، والربيع متروك ، ولا يعرف إلا به » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« لا يدرى من هذا ؟ تفرد عنه عُليلة بن بدر ؛ واهٍ » . **وأقره الحافظ في « اللسان »** ، وأفاد أن (عليلة) هو الربيع بن بدر .

وفاتهما أن ابن حبان ذكر (عنطوانة) في « الثقات » (٧ / ٣٠٦) من رواية الربيع بن بدر عنه ، وهذا من تساهل ابن حبان المعروف !

كما فاتهما أن ابن أبي حاتم ذكر في « الجرح » لعنطوانة راوياً آخر عنه ، وهو عبيد بن عَقيل . والله أعلم .

٥٨٤٦ - (يا أنسُ ! . . صَلِّ صَلاةَ الضُّحَى ؛ فإنَّهَا صَلاةُ الأوَّابِينَ قَبلكَ ، وارْحَمِ الصغيرَ ، وَوَقِّرِ الكبيرَ ؛ تَكُنْ مِنْ رُفَقَائي يومَ القيامةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ٢٠١٩) ، وابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٩٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣ / ٧٩ / ١ - ٢) من طريق عَوْبد (ويقال : عُوَيد) **ابن أبي عمران الجوني** عن أبيه : قال لنا أنس :

أوصاني النبي ﷺ فقال : . . . فذكره بتمامه . وقد حذفت منه ما قبل المذكور ؛ لأني أخشى أن يكون له شواهد .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته (عوبد) هذا ، وقد اختلفوا في ضبطه على أقوال مذكورة في « تيسير الانتفاع » ، والمهم هنا أنه متفق على ضعفه ؛ بل قال البخاري وأبو حاتم :

« منكر الحديث » . وقال النسائي في « الضعفاء » (٢٩٩ / ٤٤١) :

« متروك الحديث » .

وتناقض فيه ابن حبان ، فأورده في « الثقات » (٨ / ٥٢٦) ! وأنكره عليه الحافظ في « اللسان » ؛ لكن خفي عليه أنه أورده في « الضعفاء » أيضاً وساق له هذا الحديث كما ترى ، وقال فيه :

« كان ممن ينفرد عن أبيه بما ليس من حديثه ؛ توهماً ، على قلة روايته ، فبطل الاحتجاج بخبره » ! وقال ابن عدي :

« وعويد بيِّن على حديثه الضعف » .

واعلم أنه لم يوثقه أحد غير ما ذكرته عن ابن حبان ، وأما ما جاء في التعليق على « الكامل » من قبل لجنة تحقيقه ! من قولهم فيه :

« وقواه الجوزجاني » !

فهو مما يدل على جهلهم بهذا العلم وقلة فهمهم لأقوال أهله ؛ فإن الجوزجاني إنما قال فيه :

« آية من الآيات » ! ذكره في « الميزان » بعد قوله :

« قال ابن معين : ليس بشيء . وقال البخاري : منكر الحديث » . ثم أتبعه بقوله :

« وقال النسائي : متروك الحديث » .

فوقوع قوله المذكور بين هذه الأقوال الصريحة في التجريح ، كيف يجوز تفسيره بأنه قواه ؟! ﴿ لو كانوا يعلمون ﴾ ! ومراده واضح ؛ وهو أنه آية في كثرة الخطأ ، أو روايته للمنكرات ، وربما يعني أنه آية في الكذب .

ومثل هذا الفهم من اللجنة يدل العاقل على مبلغ صدق ناشر الكتاب في تزيينه واجهة الكتاب بقوله :

« تحقيق وضبط ومراجعة لجنة من المتخصصين بإشراف الناشر » !!

وماذا يستطيع الباحثون أن يشهدوا في هذا الكلام ، وهم يرون السطر الذي فوقه قد جاءت نسبة المؤلف فيه (الجَرجاني) ! هكذا بفتح الجيم ؟! والله المستعان على المتاجرين بالعلم في هذا الزمان .

هذا ؛ وقد كنت خرَّجت فقرة صلاة الضحى من الحديث من طرق أخرى عن أنس فيما تقدم برقم (٣٧٧٣) ، وحققت هناك ثبوت وصيته ﷺ بصلاة الضحى دون الأمر بها ، وصحة كونها صلاة الأوابين ، فراجعه .

(تنبيه) : عزا الحديث السيوطي في « الجامع الكبير » لابن عدي والبيهقي في « السنن » برمزه له بـ (هق) . وأظنه محرفاً عن (هب) ؛ فإني لم أره في « السنن » .

ثم رأيت العراقي في تخريج الحديث في « المغني » (٢ / ٢٠٢) يقول :

« أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » والبيهقي في « الشعب » ، وإسناده ضعيف » .

فتحققت من ظني المذكور وأن صواب الرمز (هب) . والله أعلم .

٥٨٤٧ - (مَنْ مَاتَ في بيتِ المَقْدِسِ ؛ فكَأنما ماتَ في السَّمَاءِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار في « مسنده » (١ / ٣٨٤ / ٨١٠) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٤ / ٨ - المصورة) من طريق **يوسف بن عطية الصفار** عن **عيسى بن سنان** عن الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلمه إلا بهذا الإسناد عن أبي هريرة ، ويوسف ؛ ليس بالحافظ ، وهو قديم ، بصري ، روى عن الحسن وابن سيرين » .

قلت : وهو متروك عند النسائي وغيره ؛ كما تقدم تحت الحديث (٧٠٠) ، وكذا قال الحافظ في « التقريب » .

وعيسى بن سنان ؛ ليِّن الحديث ، وقد وثق .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للبزار فقط ، وسكت عليه كغالب عادته ! وعزاه للديلمي عن أبي هريرة أيضاً بلفظ :

« من مات ببيت المقدس وما حولها باثني عشر ميلاً ؛ كان بمنزلة من قُبِضَ في السماء » .

وسكت عنه أيضاً ! وهو أنكر من الأول . والله أعلم .

٥٨٤٨ ـ (إنَّ اللهَ استَقْبَلَ بيَ الشّامَ ، ووَلّى ظَهْريَ اليَمَنَ ، ثم قالَ لي : يا مُحمدُ ! إني قَدْ جَعَلْتُ لكَ ما تجاهَكَ غنيمَةً ورِزْقاً ، وما خَلْفَ ظَهْرِكَ مدداً . ولا يزالُ اللهُ يزيدُ ـ أو قال : يُعِزُّ ـ الإسلامَ وأهلَهُ ، وينقصُ الشِّرْكَ وأهلَهُ ، حتى يسيرَ الراكبُ بينَ كذا ـ يعني : البحرينِ ـ لا يخشى إلا جَوراً ، وليَبْلُغَنَّ هذا الأمرُ مَبْلَغَ الليل) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الكبير » (٨ / ١٧٠ / ٧٦٤٢) و « مسند الشاميين » (ص ١٦٨) من طريق عبد الله بن هانئ بن عبد الرحمن بن أبي عبلة ، وأبو نعيم (٦ / ١٠٧ ـ ١٠٨) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١ / ٣٧٧ ـ ٣٧٨ ط) من طريق أبي عمير النحاس (وهو عيسى بن محمد بن إسحاق) عن ضمرة عن السيباني عن عمرو بن عبد الله الحضرمي عن أبي أمامة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث السيباني ، تفرد به عنه ضمرة بن ربيعة » .

قلت : وهو ثقة ، وكذا السيباني ـ وهو بفتح المهملة ـ ، ووقع في « الحلية » و « التاريخ » في مواطن عدة : (الشيباني) ؛ بالمعجمة ! وهو تصحيف ، واسمه يحيى بن أبي عمرو .

وأما الحضرمي هذا ؛ فوثقه العجلي وابن حبان ؛ لكن قال الذهبي :

« ما علمت روى عنه سوى يحيى » .

وأعله الهيثمي (١٠ / ٦٠) بابن هانئ ؛ وقد تابعه أبو عمير ؛ وهو ثقة ، فلا

ضير ، وإنما العلة من الحضرمي ؛ فإنه في عداد المجهولين ، كما يشير إلى ذلك قول الذهبي المذكور آنفاً ، وهو في « الميزان » (٣ / ٢٧٠) ، وأقره الحافظ في « التهذيب » ؛ بل قال الذهبي في الصفحة التي تلي الصفحة المشار إليها :

« لا يعرف » . كما أشار إلى تضعيف توثيقه في « الكاشف » بقوله :

« وثق » . ولذلك ؛ لم يوثقه الحافظ في « التقريب » ؛ بل قال فيه :

« مقبول » .

يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث ، وقد كنت منذ أكثر من ثلاثين سنة أوردت هذا الحديث في « سلسلة الأحاديث الصحيحة » برقم (٣٥) ؛ اغتراراً بتوثيق ابن حبان والعجلي ، ولم أكن يومئذٍ - كغيري إلا من شاء الله - عرفت تساهل ابن حبان وكذا العجلي في التوثيق ، والآن وقد تبين لي تساهلهما في توثيق المجهولين ، فقد رجعت عن تصحيح حديثه ، وأودعته في هذه « السلسلة الضعيفة » .

وبهذه المناسبة أقول : بعد طبع كتاب « التاريخ » للحافظ يعقوب بن سفيان الفسوي ودراستي إياه تبين لي أنه يكاد أن يكون مثل المذكورين في التساهل ؛ فقد مرت بي أمثلة عديدة على ذلك أذكر منها الآن ما نحن في صدده ؛ فقد ذكر إسناداً له (٢ / ٤٣٧) فقال عن السيباني يحيى بن أبي عمرو :

« شامي ثقة ، ويروي يحيى عن عمرو بن عبد الله الحضرمي - شامي ثقة - عن أبي أمامة ، ويروي السيباني عن أبي العجماء قال : قيل . . وأبو العجماء مجهول لا يدرى من هو ؟ » .

قلت : فتأمل كيف قال في الحضرمي : « شامي ثقة » ! وهذا عين كلام

العجلي في « ثقاته » (٣٦٥ / ١٢٧١) ؛ سوى أنه زاد : « . . . تابعي . . . » .

وبَيَّنَ (أبا العجماء) ؛ فقال بأنه مجهول ، وكلاهما روى عنهما السيباني ؟ ! ولا يعرفان إلا بهذه الرواية !

(تنبيهات) :

الأول : أن ابن عساكر أخرج الحديث من الطريقين المشار إليهما عن ضمرة ، والطريق الأولى عنده من روايته بإسناده عن الطبراني : نا سلامة بن ناهض المقدسي : نا عبد الله بن هانئ عن أبي أمامة . . فسقط من الإسناد ثلاثة على التوالي ضمرة ، والسيباني ، والحضرمي !!

وهذا من شؤم من يتولى تحقيق كتب الحديث من الأدباء الذين لا معرفة عندهم بهذا العلم الشريف ؛ فإنه سَقْطٌ مجسد مُجَسَّم يظهر بأدنى نظر لمن كان عنده علم بطبقات الرواة ، فكيف يعقل أن يكون بين الطبراني المتوفى سنة (٣٦٠) وبين الصحابي واسطتان فقط ؟!

ويظهر أنه سقط قديم ؛ فإنه كذلك في النسخة المصورة عن إحدى مخطوطتي الظاهرية (١ / ١٨١) ، فالظاهر أنها كذلك أيضاً .

الثاني : علمت ـ مما سبق ـ قول الذهبي أنه لم يرو عن الحضرمي غير يحيى ، وقد وقع في كتابه « الكاشف » أنه روى معه طائفة ! فهذا خطأ من الناسخ أو الطابع ، فلا تغتر به .

الثالث : قوله : (أبي العجماء) في « التاريخ » وقع فيه (أبو العجفاء) في الموضعين ! وهو خطأ فاحش لعله من الناسخ ، وقد خفي ذلك على محققه

الفاضل ، فعلق عليه قوله : « ترجمته في تهذيب التهذيب » (١٢ / ١٦٥) ، وإذا رجعنا إلى ترجمة أبي العجفاء التي في « التهذيب » ؛ وجدناه قد وثقه ابن معين وغيره ، وروى عنه جمع من الثقات ليس منهم السيباني الذي روى عن أبي العجماء ! ولذلك ؛ لم يذكر الحافظ قول الفسوي بجهالة أبي العجماء في ترجمة أبي العجفاء ، فدل ذلك على خطأ النسخة وغفلة المعلق عنه ، والمعصوم من عصمه الله عز وجل .

الرابع : علق الفاضل المشار إليه على قول الحافظ الفسوي المتقدم : « عن أبي أمامة » ؛ فقال :

« إياس بن ثعلبة البلوي الأنصاري » !

وهذا خطأ أيضاً ؛ وإنما هو صدي بن عجلان ، وهو بهذه الكنية أشهر من البلوي ، وفي ترجمته ذُكر الحديث عند الطبراني وغيره .

قلت : ولشطره الثاني شواهد تقدم أحدها في « الصحيحة » (رقم ٣) .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (١ / ١٤١ / ١) للطبراني في « الكبير » أيضاً وابن عساكر .

٥٨٤٩ - (لا تَزالُ طائفَةٌ مِنْ أُمتي على الدِّينِ ظَاهِرينَ ، لِعَدُوِّهِمْ قاهرينَ ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالفهمْ ؛ إلا ما أصَابَهُمْ من لأوَاء ؛ حتى يَأْتِيَهُمْ أَمْرُ اللهِ وهُم كذلكَ . قالوا : يا رسُولَ اللهِ ! وأينَ هُم ؟ قال : بِبَيْتِ المَقْدِسِ ، وأكنَافِ بيْتِ المَقْدِسِ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه أحمد (٥ / ٢٦٩) : **حدثني مهدي بن جعفر**

الرملي : ثنا ضمرة عن السَّيباني - واسمه يحيى بن أبي عمرو - عن **عمرو بن عبد الله الحضرمي** عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الحضرمي ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث الذي قبله .

ومهدي بن جعفر الرملي ؛ فيه كلام يسير ، أشار إليه الحافظ بقوله في « التقريب » :

« صدوق له أوهام » .

لكن تابعه أبو عمير عيسى بن محمد بن إسحاق النحاس : ثنا ضمرة به ؛ دون قوله : « وأكناف بيت المقدس » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٧١ / ٧٦٤٣) . وقال الهيثمي بعد أن عزاه لأحمد والطبراني :

« ورجاله ثقات » .

كذا قال ! وعمدته توثيق ابن حبان للحضرمي ! وقد سبق بيان ما فيه ، فلا يشكلن عليك الأمر .

واعلم أنني إنما أخرجت الحديث هنا لجهالة إسناده ونكارة الاستثناء الذي فيه ، وإلا ؛ فالشطر الأول صحيح بل متواتر ، وقد رواه جمع كبير من الصحابة ، وخرجت أحاديث بعضهم في « الصحيحة » تحت عنوان : (الطائفة المنصورة) ؛ فانظر الأحاديث (١٩٥٥ - ١٩٦٢) .

٥٨٥٠ ـ (مَنْ تَرَكَ دَيْناً فعَلَيَّ ؛ وعلَى الوُلاةِ مِنْ بَعْدِي مِنْ بيْتِ مَالِ المسلِمينَ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٢٩٤ / ٦١٠٣) من طريق **أبي الصباح عبد الغفور بن سعيد الأنصاري** عن أبي هاشم الرماني عن زاذان عن سلمان قال :

أمرنا نبي الله ﷺ أن نفدي سبايا المسلمين ، ونعطي سائلهم ، ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن منكر ، وإسناد موضوع ؛ آفته أبو الصباح هذا ؛ فإنه ممن يضع الحديث ، وتقدّم له بعض الأحاديث (٣٤٤ ، ٦٣١) ، وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ٣٣٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه عبد الغفور أبو الصباح ؛ وهو متروك » .

وأما نكارة متنه ؛ فقد جاء الحديث عن جمع من الصحابة في « الصحيحين » وغيرهما دون قوله : « وعلى الولاة . . » ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٤١٦ ، ١٤٣٣ ، ١٥٥٥ / ٢) ، و « الجنائز » (ص ٨٦) ، وقد خرج بعضها الشوكاني في « نيل الأوطار » (٤ / ٢١ ـ الحلبية) ومنها حديث الترجمة ، ولكنه سكت عليه ولم يبيِّن درجته ! فكان ذلك من دواعي إخراجه وبيان حاله ، وكذلك سكت عنه السيوطي في « الجامع الكبير » ، وما كان ينبغي لهما ! وفي الأحاديث الصحيحة المشار إليها غنية عنه كما بينه الشوكاني نفسه .

٥٨٥١ - (لَوْلا أنَّ جِبْرِيلَ نَزَلَ بالحجَابَةِ لِبَنِي طَلْحَةَ ؛ لَجَعَلْتُهَا لكَ ، وإنَّ لكَ في السِّقَايَةِ أُسْوَةً حَسَنَةً) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « العلل » (٢ / ١٥٠ - ١٥١) من طريق يحيى بن عثمان بن صالح قال : ثنا **يحيى بن جناح** : ثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن ابن مسعود قال : قال النبي ﷺ للعباس : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ لولا أن يحيى بن جناح - وهو الرعيني - لم نجد له ترجمة فيما عندنا من المصادر ، حتى ولا في « ثقات ابن حبان » ، وهو مرجع هام لمعرفة كثير من المجهولين وغيرهم ممن لم يرد لهم ذكر في المصادر الأخرى .

وقد خالفه **عبيد بن صدقة** ؛ فقال : عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عمر .

وعبيد هذا ؛ حاله كحالِ مخالفه الرعيني ، ولذلك ؛ قال الدارقطني بعد أن ذكر المخالفة :

« وكلاهما غير ثابت » .

وقد رُوي شيء منه من مرسل الحسن البصري في تفسير قوله تعالى : ﴿ أجعلتم سقاية الحاج . . . ﴾ الآية ؛ قال :

نزلت في علي وعباس وشيبة ، تكلموا في ذلك ، فقال العباس : ما أُراني إلا تاركَ سقايتِنا . فقال رسول الله ﷺ :

« أقيموا على سقايتكم ؛ فإن لكم فيها خيراً » .

أخرجه عبد الرزاق في « التفسير » (١ / ١٠٠) عن معمر عنه ، وعزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٣ / ٢١٩) لأبي الشيخ عن الحسن .

ولعل أصل هذا الحديث ما رواه البخاري في « صحيحه » (رقم ١٦٣٥) عن ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ جاء إلى السقاية فاستسقى . فقال العباس : يا فَضْلُ ! اذهب إلى أمك فأتِ رسولَ الله ﷺ بشراب من عندها . فقال :

« اسقني » . قال : يا رسول الله ! إنهم يجعلون أيديهم فيه . قال :

« اسقني » . فشرب منه ، ثم أتى زمزم وهم يسقون ويعملون فيها ، فقال :

« اعملوا ؛ فإنكم على عمل صالح (ثم قال :) لولا أن تغلبوا ؛ لنزلتُ حتى أضع الحبل على هذه » - يعني : عاتقه - ، وأشار إلى عاتقه .

واستدركه الحاكم (١ / ٤٧٥ - ٤٧٦) فوهم ! كما نبه على ذلك الذهبي في « تلخيصه » . وهو في حديث جابر الطويل في حجة النبي ﷺ الذي أخرجه مسلم وغيره ، ورسالتي في ذلك معروفة مطبوعة .

٥٨٥١/م - (إذا بَكَى اليَتِيمُ ؛ وقَعَتْ دُمُوعُهُ في كَفِّ الرحمن تَعالَى ، فيقولُ : مَنْ أَبْكَى هذا اليَتيمَ الذي وارَيْتُ والِدَيْهِ تحتَ الثَّرى ؟ مَنْ أَسْكَتَهُ ؛ فَلَهُ الجَنَّةَ) .

كذب . أخرجه الخطيب (١٣ / ٤٢) من طريق **موسى بن عيسى البغدادي** : حدثنا يزيد بن هارون عن حميد الطويل عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

« هذا حديث منكر جداً ، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد ، ورجاله كلهم ثقات معروفون ؛ إلا موسى بن عيسى ؛ فإنه مجهول ، وحديثه عندنا غير مقبول » .

وفي ترجمته أورد الذهبي هذا الحديث ، وقال :

« خبر كذب . قال الخطيب : هو المتهم به » . وأقره الحافظ في « اللسان » .

ومن قبلهما أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٦٨ - ١٦٩) من طريق الخطيب ، وأقره .

وأما السيوطي ؛ فتعقبه في « اللآلي » (٢ / ٨٤) بحديث لابن عمر ، لو أنه صح إسناده لكان شاهداً قاصراً ، فكيف وهو غير صحيح !! وهاك البيان :

٥٨٥٢ - (إنَّ اليتيمَ إذا بَكَى ؛ اهْتَزَّ عَرْشُ الرحمَن لِبُكَائه ، فيقُولُ اللهُ عزَّ وجلَّ لملائكَتِه : مَنْ أَبْكَى عَبْدِي ؛ وأنا قَبَضْتُ أباهُ وواريْتُهُ في التُّرابِ؟! فيقولونَ : ربَّنَا ! لا عِلْمَ لنا . فيقولُ الربُّ تعالى : اشْهَدُوا : لَمَنْ أَرْضَاهُ ؛ أُرْضِيه يَومَ القيامة) .

منكر جداً . أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصفهان » (٢ / ٢٩٩) : حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن جعفر : ثنا عبد الله بن محمد بن عبد الكريم : ثنا أبو يوسف القلوسي : ثنا عمرو بن سفيان القطعي : ثنا الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا متن منكر جداً ، يشبه الذي قبله في النكارة مع ضعف إسناده الشديد . وفيه علل :

الأولى : ضعف علي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ واختلاطه . ووقع في « اللآلي » (٢ / ٨٤) : « علي بن أبي زيد » ! وهو خطأ مطبعي ، وما أكثر الأخطاء فيه .

الثانية : الحسن بن أبي جعفر ـ وهو الجُفري ـ ؛ قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » .

وقد ساق له الذهبي أحاديث أنكرت عليه ، قال في بعضها :

« إنها من بلاياه » !

الثالثة : عمرو بن سفيان القطعي ؛ لم أجده إلا في « ثقات ابن حبان » (٨ / ٤٨١) :

« يروي عن الحسن بن أبي جعفر ، روى عنه عقبة بن مكرم العمي والعراقيون » .

فهو مجهول الحال . والله أعلم .

الرابعة : محمد بن أحمد بن جعفر شيخ أبي نعيم ، وفي ترجمته ساق الحديث ـ ونسبه (الغزال) ـ ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولم أره عند غيره ؛ فهو مجهول .

وبقية رجاله ثقات معروفون .

أما سعيد بن المسيب ؛ فأشهر من نار على علَم ثقة وعلماً .

وأما أبو يوسف القلوسي ؛ فهو يعقوب بن إسحاق البصري ؛ قال الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٤ / ٢٨٥) :

« وكان حافظاً ثقة ضابطاً . . . » .

ووقع في « اللآلي » : (أبو يوسف الطوسي) !

وأما عبد الله بن محمد بن عبد الكريم ؛ شيخ شيخ أبي نعيم ؛ فقد قال في ترجمته (٢ / ٧٦) :

« هو أبو القاسم بن أخي أبي زرعة . . كثير الحديث صاحب أصول ؛ ثقة » .

وكذا في « طبقات أبي الشيخ » (٤٣٧ / ٦٣٠) ، وكأنه أخذه منه .

قلت : ومن هذا التحقيق ؛ يتبين لك أن قول ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ١٣٦) بعد أن عزاه لأبي نعيم تبعاً لأصله « اللآلي » :

« قلت : في سنده من لم أقف لهم على ترجمة » .

فيه غفلة ظاهرة عن العلة الأولى والثانية ؛ لشهرة ابن جدعان والجفري ، وتقصير في البحث عن بقية الرواة غير المشهورين منهم ، وقد يسر الله لي الوقوف على ترجمتهم ، وبيان أحوالهم ، فله الحمد والمنة .

وإذا عرفت ذلك ؛ يظهر لك جلياً خطأ السيوطي في استشهاده به للحديث الذي قبله وسكوته عليه ، ودفاع ابن عراق عنه رداً على ابن الجوزي وقول الخطيب المتقدم ثمة بقوله :

« تعقب بأن هذا لا يقتضي الحكم على حديثه بالوضع » !

فإننا نقول : نعم ؛ ولكن ذلك إذا كان المتن معروفاً في الشرع مقبولاً ، وأما إذا كان منكراً تنفر منه العلماء الذين جرى حديث النبي ﷺ في عروقهم مجرى

الدم ؛ فهم يحكمون على الحديث في هذه الحالة بالوضع بعد أن يثبت لديهم نكارة إسناده أيضاً ، وعلم الجرح قسم كبير منه قائم على هذه الملاحظة ؛ كما يتبين لمن تتبع ألفاظ النقاد للرواة ، وبخاصة منهم ابن حبان في « ضعفائه » ، ومن تبعهم من المحققين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما ، وانطلاقاً من هذه الملاحظة حكم الخطيب على الحديث بأنه منكر جداً ، والذهبي والعسقلاني بأنه كذب . وهذا من دقائق هذا العلم الشريف ، فتنبه ولا تكن من الغافلين .

ومن ذلك ؛ تعلم أنه لا ينفعه ولا يقويه قول ابن عراق في تمام كلامه المتقدم :

« وله شاهد من حديث [ابن] عمر » !

وذلك لسببين :

الأول : أنه منكر مثله .

والآخر : أن شهادته قاصرة ؛ لأن فيه : « إذا بكى اليتيم اهتز عرش الرحمن » وفي ذاك : « . . . وقعت دموعه في كف الرحمن » ! فهذا يدل على أنه مفتعل ، وأن أحد رواته سرقه من الآخر ، وغاير في اللفظ ؛ تضليلاً وستراً لسرقته !!

٥٨٥٣ - (إنما لِلْمَرْءِ ما طَابَتْ بهِ نَفْسُ إمَامِه) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٤ / ٢٤ / ٣٥٣٣) و « الأوسط » (٢ / ١٢١ / ٦٨٨٣) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٧ / ٤٢٢) من طرق عن هشام بن عمار : ثنا **عمرو بن واقد** : حدثني موسى بن يسار

عن مكحول عن جنادة بن أبي أمية قال :

نزلنا دابق وعلينا أبو عبيدة بن الجراح ، فبلغ حبيب بن مسلمة أن ابن (الأصل : بنت) صاحب (قبرس) خرج يريد بطريق (أذربيجان) ومعه زمرد وياقوت ولؤلؤ وذهب وديباج ، فخرج في خيل فقتله ، وجاء بما معه ، فأراد أبو عبيدة أن يخمسه ، فقال حبيب : لا تحرمني رزقاً رزقنيه الله ؛ فإن رسول الله ﷺ جعل السلب للقاتل ، فقال معاذ : [مهلاً] يا حبيب ! إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لا يروى عن معاذ وحبيب إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عمرو بن واقد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال في « مجمع الزوائد » (٥ / ٣٣١) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه عمرو بن واقد ؛ وهو متروك » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وكذبه بعضهم . ولذا ؛ قال الذهبي في آخر ترجمته من « الميزان » :

« هالك » .

قلت : والمستنكر من الحديث قول معاذ لحبيب : « مهلاً . . . » إلخ .

فإن حديث حبيب صحيح ؛ له شاهد من حديث عوف بن مالك في مسلم وغيره ، وفيه قصة تشبه قصة حبيب مع ابن صاحب قبرس ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٢٢٣) .

٥٨٥٤ ـ (كانَ يُحِبُّ التَّيَمُّنَ ما اسْتَطَاعَ في شَأْنِهِ كُلِّهِ : في طهُورِهِ ، وتَرَجُّلِهِ ، ونَعْلِهِ ، [وسوَاكِهِ]) .

شاذ بهذه الزيادة . أخرجه أبو داود في « سننه » (٤١٤٠) : حدثنا **حفص ابن عمر ومسلم بن إبراهيم** قالا : حدثنا شعبة عن الأشعث بن سُليم عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت : . . . فذكره إلى قوله : « ونعله » . وقال عقبه :

« قال مسلم : وسواكه . ولم يذكر : في شأنه كله » .

قلت : مسلم بن إبراهيم هذا هو الفراهيدي ؛ وهو ثقة حافظ من رجال الشيخين ، فلو أنه كان المخالف له حفص بن عمر هذا فقط ؛ لحكمنا على هذه الزيادة بالصحة ؛ لأنها زيادة من ثقة ، وهي مقبولة ؛ غير أنه قد خالفه جماعة آخرون من الثقات رووه جميعاً عن شعبة به ؛ كما رواه حفص دون الزيادة :

أخرجه الشيخان وأبو عوانة (١ / ٢٢٢) ، وابن خزيمة (١ / ٩١ / ١٧٩) في « صحاحهم » ، وهو مخرج في « الإرواء » (١ / ١٣١ / ٩٣) .

قلت : فهي زيادة شاذة لا تصح ؛ لمخالفة الثقة من هو أكثر عدداً منه ، وكلهم ثقات ، ولعله لذلك تجنبها أصحاب « الصحاح » .

وإن مما يؤكد شذوذها أن جماعة آخرين من الثقات قد تابعوا شعبة على رواية الحديث دون الزيادة ، ولا بأس من ذكر من تيسر لي الوقوف عليه .

١ ـ أبو الأحوص عن الأشعث به . أخرجه مسلم (١ / ١٥٧ ـ ١٥٨) ، والترمذي (رقم ٦٠٨) ، وابن ماجه (٤٠١) وقال الترمذي :

« حديث حسن صحيح » .

٢ - محمد بن بشر عنه نحوه . أخرجه النسائي (٥٠٥٩) .

٣ - إسرائيل عنه به . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٥٤٣٢ - الإحسان) .

٤ - مليح والد وكيع عنه . أخرجه أحمد (٦ / ٢١٠) .

قلت : وبهذا التخريج والتحقيق نتأكد من شذوذ هذه الزيادة وضعفها .

ولقد كان من البواعث على تحرير الكلام فيها أنني رأيت الحافظ ابن حجر في « الفتح » (١ / ٢٦٩) والعيني في « العمدة » (٣ / ٣١) قد ذكراها في شرح الحديث من رواية أبي داود ساكتين عليها ، موهمين بذلك ثبوتها . فاقتضى التحقيق والتنبيه .

٥٨٥٥ - (كانَ إذا صَلَّى العِشَاءَ ؛ رَكَعَ أربعَ ركعاتٍ ، وأَوْتَرَ بسَجْدَةٍ ، ثمّ نامَ حتى يُصلِّيَ بعدُ صَلاتَهُ بالليلِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٦ / ٤) ، والبزار (١ / ٣٥٢ / ٧٣٢) من طريق نافع بن ثابت عن عبد الله بن الزبير قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير نافع هذا ، وقد ذكره ابن حبان في « ثقات التابعين » (٥ / ٤٧١) ، وقال :

« يروي عن ابن الزبير ، وعنه ابن المبارك وابن أبي الموالي » .

وما أرى إلا أنه وهم في قوله : « يروي عن ابن الزبير » ؛ لأنه يوهم أنه سمع منه ! ولذلك ؛ أورده في (التابعين) ، وليس منهم . كيف وقد قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٥٧) :

« مات بالمدينة سنة (١٥٥) وهو ابن (٧٣) » .

وهذا معناه أنه ولد سنة (٨٢) أي : بعد وفاة عبد الله بن الزبير بتسع سنين ؛ فإنه قتل سنة (٧٣) . ولذلك ؛ لم يذكر له ابن أبي حاتم - وكذا البخاري قبله - رواية إلا عن بعض التابعين ، منهم أبوه ثابت ، فإن كان هو الواسطة بينه وبين جده عبد الله بن الزبير ؛ فهو مجهول لا يعرف ؛ كما يؤخذ من تفرد إسحاق بن عبد الله العامري والد عباد بالرواية عنه ؛ كما في « التاريخ » وغيره كابن حبان ؛ فإنه أورده في « الثقات » (٤ / ٩٠) على قاعدته في توثيق المجهولين . وسكت عنه ابن أبي حاتم . وإن لم يكن هو الواسطة بين ابنه نافع وأبيه عبد الله بن الزبير ؛ فهو منقطع كما سبق . وبه أعله الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢ / ٢٧٢) ؛ فقال :

« رواه أحمد والطبراني في « الكبير » . وفيه نافع بن ثابت ، وثابت : هو ابن عبد الله بن الزبير ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » ، ولم يسمع نافع من جده عبد الله بن الزبير ولم يدركه ، وإنما روى عن أبيه ثابت » .

قلت : والحديث عندي منكر ؛ لأن قوله : « حتى يصلي بعدُ صلاته بالليل » ؛ يشعر أنه كان يصلي صلاته المعهودة ؛ أي : غير الركعتين اللتين كان يصليهما بعد الوتر ، وهذا غير معروف في الأحاديث الصحيحة . والله أعلم .

٥٨٥٦ - (مَنْ قَرَأَ في لَيْلَةٍ : ﴿ فَمَنْ كانَ يرجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عملاً صَالحاً ولا يُشْرِكْ بعبادَةِ ربِّهِ أحداً ﴾ ؛ كانَ له نورٌ مِنْ (عدن أبين) إلى مكةَ حَشْوُهُ الملائكةُ) .

منكر . أخرجه البزار في « مسنده » (٤ / ٢٥ / ٣١٠٨ - الكشف) من طريق النضر بن شميل : ثنا أبو قرة عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب

مرفوعاً . وقال :

« لا نعلمه مرفوعاً إلا عن عمر بهذا الإسناد » .

قلت : وهو منكر ضعيف ؛ أبو قرة ـ وهو الأسدي الصيداوي ـ ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« مجهول ، تفرد عنه النضر بن شميل » . وكذا في « التقريب » ، وقال في « التهذيب » :

« وأخرج ابن خزيمة حديثه في « صحيحه » وقال : لا أعرفه بعدالة ولا وجرح » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٢٦) .

٥٨٥٧ ـ (مَنْ صَلَّى عَلَيَّ في يَوْمِ جُمُعَةِ وليلَةِ جُمُعَةٍ مئةً مِنَ الصلاةِ ؛ قَضَى اللهُ له مئةَ حاجَةٍ : سبعينَ مِنْ حَوَائجِ الآخِرَةِ ، وثلاثينَ مِنَ حَوائجِ الدنيا ، ووكَّلَ اللهُ عز وجل بذلكَ ملكاً يُدْخِلُه على قَبْري كما يُدْخلُ عليكُم الهدايا ؛ إنَّ عِلْمِي بعدَ مَوْتِي كَعِلْمِي في حَيَاتي) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢ / ٦٨٤ / ١٦٤٧) ، والديلمي في « مسند الفردوس » ـ كما في « الجامع الكبير » ـ من طريق **إبراهيم ابن محمد بن إسحاق البصري** قال : حدثتنا **حكامة بنت عثمان بن دينار** [عن أبيها **عثمان بن دينار**] عن أخيه مالك بن دينار عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد باطل لا أصل له ؛ فقد قال العقيلي في ترجمة عثمان بن

دينار هذا من « ضعفائه » (٣ / ٢٠٠) :

« تروي عنه حكامة ابنته أحاديث بواطيل ليس لها أصل » .

ثم ساق له حديثاً قال عقبه :

« أحاديث حكامة تشبه حديث القصاص ؛ ليس لها أصول » .

وتقدم الحديث المشار إليه برقم (٥٨٢٦) ، وأن الذهبي قال فيه :

« خبر كذب » .

وأقره الحافظ كما تقدم .

وإبراهيم بن محمد بن إسحاق البصري ؛ لم أجد له ترجمة . وقد خالفه محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ ؛ فقال : حدثتنا حكامة بنت عثمان بن دينار به ؛ إلا أنه لم يذكر الجملة الأخيرة منه :

« إن علمي بعد موتي . . . » إلخ ، وقال مكانها :

« . . . يخبرني من صلى عليَّ باسمِهِ ونَسَبِهِ إلى عشيرته ، فأُثْبِتُهُ عندي في صحيفة بيضاء » .

أخرجه البيهقي في رسالته « حياة الأنبياء » (ص ١٠) .

والصائغ هذا ؛ صدوق ؛ كما في « التقريب » ، فروايته أرجح ؛ لكن فوقه ما عرفت من الآفة ، فالحديث غير صحيح بروايتيه .

(تنبيه هام) : لقد تكشفت لي وأنا أتابع البحث في هذا الحديث أوهام وقعت

لبعض العلماء ، فلا بد من ذكرها إتماماً للفائدة :

١ ـ لقد ألان القول في إسناده الحافظ السخاوي في « القول البديع » (ص ١١٨) ؛ فاقتصر على تضعيف إسناده ، وهو شر من ذلك كما رأيت ، أقول هذا وأنا أعلم أن مطلق التضعيف لا ينافي الضعف الشديد بل الموضوع ؛ لأنهما من أقسام الضعيف كما هو معلوم من علم المصطلح ، ولكني لا أحب هذا الإطلاق ؛ لما فيه من الإيهام بخلاف واقع إسناده عند من لا يعلم ، ومِن استغلال أهل الأهواء والبدع إياه .

٢ ـ وأسوأ منه ما فعله السيوطي في « مختصر القول البديع » (ص ٩) ؛ فإنه لم يذكر فيه تضعيف السخاوي لإسناده ، فأوهم سلامته منه ! وكذلك سكت عنه في رسالته : « إنباء الأذكياء بحياة الأنبياء » (٢ / ٣٢٨ ـ الحاوي للفتاوي) !

٣ ـ جزم الشيخ عبد الله الغماري به في بعض رسائله ، وإيهامه قُرَّاءَهُ صحتَهُ حين استدل به على أن حياته ﷺ في قبره كحياته في الدنيا قبل وفاته . فقال في « مصباح الزجاجة » (ص ٣٨) :

« الثاني : الأحاديث التي تدل على عرض أعمال أمته عليه ، وأن علمه بعد انتقاله كعلمه في الدنيا . وهي مبسوطة في محلها من كتب الحديث والفضائل النبوية . وانظر كتابنا (نهاية الآمال في صحة حديث عرض الأعمال) » !

فأقول :

أولاً : حديث عرض الأعمال ؛ ضعيف لا يصح ؛ كما كنت بينت ذلك في المجلد الثاني من هذه « السلسلة » (رقم ٩٧٥) ، وزدته بياناً في رسالتي التي أوشكت على الانتهاء منها : « غاية الآمال في بيان ضعف حديث عرض

الأعمال ، والرد على الغماري في تصحيحه إياه بصحيح المقال » .

ثانياً : لم يتعرض لحديث الترجمة بذكر في « نهايته » ! **فذلك من أوهامه أو** تدليسه ، وإنما ذكره في كتابه : « الرد المحكم المتين » (ص ٢٤٦) ساكتاً عن بيان حال إسناده ؛ تمويهاً على قرائه ، وكتماناً للعلم ، واتباعاً لهواه !

ثالثاً وأخيراً : كلامه يوهم أن جملة العلم وردت في أحاديث ! وليس كذلك ؛ فإنها لم ترد إلا في هذا الحديث الباطل ، ولكن أهل الأهواء والبدع يتعلقون ولو بخيوط القمر ! والله المستعان .

٥٨٥٨ - (كانَ إذا صَلَّى في الحِجْرِ ؛ قَامَ عمرُ بنُ الخطاب علَى رَأْسِهِ بالسَّيْفِ حتَّى يُصَلِّيَ) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « العلل » (٢ / ٢٣٢) من طريق **علان بن المغيرة** : ثنا **نعيم بن حماد** : ثنا حرمي بن عمارة عن شعبة عن **محمد بن إبراهيم الهاشمي** عن إدريس الأودي عن **أبيه** عن عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ أبو إدريس الأودي - واسمه يزيد بن عبد الرحمن - ؛ مجهول ، يقول الحافظ فيه :

« مقبول » .

ومحمد بن إبراهيم الهاشمي ؛ لا يعرف ؛ كما قال الذهبي تبعاً لأبي حاتم .

ونعيم بن حماد ؛ ضعيف مع إمامته في السنة ؛ لكنه قد توبع كما يأتي .

وعلان بن المغيرة ؛ لم نجد له ترجمة فيما عندنا من المصادر ، وقد خولف ؛ فقد

أخرجه الدارقطني والخطيب في « موضح الأوهام » (١ / ١٠ - ١١) من طريقين عن نعيم بن حماد به مرسلاً ؛ لم يذكر عمر بن الخطاب . قال الدارقطني :

« وهو أشبه بالصواب » .

قلت : ويؤيده متابعة أبي زيد عمر بن شبة في « تاريخ المدينة » (١ / ٣٠٠) قال : حدثنا حرمي بن عمارة به مرسلاً .

فالحديث ضعيف مرسلاً وموصولاً .

٥٨٥٩ - (لبثَ عيسى ابنُ مريمَ في قَوْمِهِ أربعينَ سَنَةً) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ٢ / ١٤٥) من طريق نوح بن قيس : نا **الوليد** عن ابن امرأة زيد بن أرقم عن زيد بن أرقم عن النبي ﷺ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة ابن امرأة زيد بن أرقم .

والوليد : هو ابن صالح ، وفي ترجمته أورده البخاري ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وكذلك ترجمه ابن أبي حاتم ، فهو مجهول ، وإن وثقه ابن حبان (٥ / ٤٩١ و ٧ / ٥٥١) .

وقد وجدت له شاهداً ؛ ولكنه مرسل :

أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٥٩٣) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٤ / ٨٨) : حدثنا **الحسين بن الأسود** : نا عمرو بن محمد العَنْقَزي : نا ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة قال : **قالت فاطمة**

بنت النبي ﷺ : قال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الهيثمي (٨ / ٢٠٦) :

« رواه أبو يعلى عن الحسين بن علي بن الأسود ؛ ضعفه الأزدي ، ووثقه ابن حبان ، ويحيى بن جعدة ؛ لم يدرك فاطمة » .

قلت : هذه هي العلة : الانقطاع ؛ فإن ابن الأسود قد توبع : عند ابن عساكر من رواية محمد بن عمار المكي : حدثنا سفيان به .

لكن محمد بن عمار المكي إن لم يكن محمد بن عمار بن حفص بن عمر بن سعد القرظ المدني الثقة ؛ فلم أعرفه . وقد رواه ابن عساكر من طريق الأعمش عن إبراهيم قال : . . . فذكره موقوفاً على إبراهيم - وهو ابن يزيد النخعي - .

ولعله أصح ؛ فقد صح أن هذه المدة يمكثها عيسى عليه السلام بعد نزوله إلى الأرض :

فروى الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٣٤ / ٥٥٩٥ - بترقيمي) ، وابن عساكر (١٤ / ١٠٥) من طريقين عن عقبة بن مكرم : حدثنا يونس بن بكير : حدثنا هشام بن عروة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال :

« ينزل عيسى ابن مريم ، فيمكث في الناس أربعين سنة » .

وهذا إسناد جيد ، وله إسناد آخر صحيح في أثناء حديثٍ لأبي هريرة في صفة عيسى عليه السلام ونزوله ، وقتله الدجال . رواه أبو داود وغيره ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢١٨٢) .

وله شاهد من حديث عائشة نحوه . أخرجه ابن عساكر (١٤ / ٩٤ - ٩٥) .

٥٨٦٠ - (صَدَقْتَ ؛ فَوَاللهِ ! ما فَهِمْتُ منهَا إلا الذي فَهِمْتَ) .

لا أعرف له أصلاً بهذا التمام . وقد أورده هكذا بعض الكاتبين المعاصرين في رسالة له دون عزوٍ كما هي عادته ! وإنما وجدته بلفظ :

« صدقت » . فقط ؛ ومع ذلك فإنه لا يصح إسناده ؛ لأنه من رواية **هارون بن عنترة عن أبيه قال** :

لما نزلت : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾ ، وذلك يوم الحج الأكبر ؛ بكى عمر ، فقال له النبي ﷺ : ما يبكيك ؟ قال : أبكاني أنا كنا في زيادة من ديننا ، فأما إذ كمل ؛ فإنه لم يكمل شيء إلا نقص . فقال :

« صدقت » .

أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (٦ / ٥٢) من طريقين عن هارون به .

ورجاله ثقات ؛ غير هارون بن عنترة ؛ فوثقه الجمهور ، وقال الحافظ :

« لا بأس به » .

وأبوه عنترة ؛ قال الحافظ :

« ثقة من الثانية ، وهم من زعم أن له صحبة » .

قلت : فعلة الحديث الإرسال ، وفيه نكارة ؛ لتفرده بهذا السياق دون سائر الأحاديث الصحيحة ، وبعضها في « الصحيحين » ، وأنكر ما فيه قوله : « وذلك يوم الحج الأكبر » ؛ فإن يوم الحج الأكبر هو يوم النحر ؛ كما جاء في حديث ابن عمر رضي الله عنه ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٧٠٠) ، وله شواهد

مـذكـورة هناك . والآية المذكـورة إنما نزلت يوم عـرفـة ؛ كـمـا في « الصـحـيـحين » وغيرهما ، وكأنه لما تقدم من التحقيق أشار القرطبي في « جامعه » (٦ / ٦١) إلى ضعف الحديث .

ومن ذلك ؛ تعلم خطأ الشيخ الصابوني في إيراده لهذا الحديث في « مختصر ابن كثير » وقد زعم في مقدمته أنه لا يذكر فيه إلا الأحاديث الصحيحة ! وأنى له ذلك ! فإن فاقد الشيء لا يعطيه ! وقد قدمنا له من هذا النوع أمثلة كثيرة ، هداه الله ، وعرّفه بحقيقة ما عنده من العلم !

٥٨٦١ - (اقْرَأُوا علَى مَوْتَاكُمْ ﴿ يس ﴾) .

ضـعـيف . رواه أبو داود (٣١٢١) ، وابن مـاجـه (١٤٤٨) ، والحـاكم (١ / ٥٦٥) ، وأحمد (٥ / ٢٧) ، وعبد الغني المقدسي في « السنن » (٩٩ / ١ - ٢ ، ١٠٥ / ١) عن سليمان التيمي عن **أبي عثمان - وليس بالنهدي -** عن أبيه عن معقل بن يسار مرفوعاً . وقال المقدسي :

« وهو حديث حسن غريب » .

قلت : كلا ؛ فإن أبا عثمان هذا مجهول ؛ كما قال ابن المديني ، وكذا أبوه ؛ فإنه لا يعرف . ثم إن في إسناده اضطراباً ، كـمـا كنت بينتـه في « الإرواء » (٦٨٨) ، فأنى للحديث الحسن ؟!

ورواه أحمد (٥ / ٢٦) مطولاً من رواية معتمر عن أبيه عن رجل عن أبيه عن معقل بن يسار مرفوعاً بلفظ :

« البقرة سنام القرآن وذروته ، ونزل مع كل آية منها ثمانون مَلَكاً ، واستخرجت

﴿ الله لا إله إلا هو الحي القيوم ﴾ من تحت العرش ، فَوُصِلَتْ بها ـ أو فوصلت بسورة البقرة ـ ، و ﴿ يس ﴾ قلب القرآن ، لا يقرؤها رجل يريد الله تبارك وتعالى والدار الآخرة إلا غُفِرَ له ، واقرأوها على موتاكم » .

ومن هذا الوجه أخرجه النسائي في « عمل اليوم والليلة » (١٠٧٥) مختصراً .

(تنبيه) : وأما قول الدكتور فاروق حمادة في تعليقه على « عمل اليوم والليلة » :

« وفي فضل ﴿ يس ﴾ أحاديث لا تخلو من صحيح » !

فهو مردود عليه ، وليس هو من أهل الاستقراء والاستقصاء في هذا العلم ، فلا يقبل قوله إلا بالحجة والدليل ، ولا سيما وهناك قول الإمام الدارقطني :

« ولا يصح في الباب شيء » .

كما كنت نقلته في المصدر السابق ، فاقتضى التنبيه .

٥٨٦٢ ـ (أَقِرُّوا الطَّيْرَ على مَكِناتِهَا) .

ضعيف(*) . أخرجه أحمد (٦ / ٣٨١) ، والحميدي (٣٤٧) قالا : ثنا سفيان : ثنا عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه عن سباع بن ثابت : سمعت أم كرز الكعبية تحدث عن النبي ﷺ ، قالت : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره .

وأخرجه أبو داود (٢٨٣٥) ، والرامهرمزي (ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩) ، وابن حبان

(*) صَحَّح الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ هذا الحديثَ في «صحيح الجامع» (١١٧٧) ، و«صحيح سنن أبي داود» ، و«الإرواء» (٣٩١/٤) . والتخريج هنا متأخر عن تخريجه هناك ـ كما يظهر من خلال خط الشيخ ـ ، أضف إلى هذا : أن كلامه هنا فيه زيادة بيان وتحقيق ؛ مما يرجِّح أن التضعيف هو الصواب . (الناشر) .

في « صحيحه » (٦٠٩٣ ـ الإحسان) من طرق أخرى ، والحاكم (٤ / ٢٣٧) ـ من طريق الحميدي ـ عن سفيان به . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » . وفي « التلخيص » :

(د ، س) ! فلم يصنع شيئاً ؛ فقد قال في ترجمة سباع بن ثابت هذا :

« لا يكاد يعرف ، تفرد به عبيد الله بن أبي يزيد المكي . وله علة ؛ فرواه ابن عيينة عن عبيد الله عن أبيه عن سباع عنها ، فقيل : وهم ابن عيينة . وقال ابن جريج : عن عبيد الله عن سباع عن محمد بن ثابت عنها في شطر من الحديث في العقيقة ، صححه الترمذي . وقال حماد بن زيد : عن عبيد الله عن سباع عنها . والصحيح عن ابن جريج ، بحذف محمد بن ثابت » .

وحديث العقيقة مخرج في « الإرواء » (٤ / ٣٩١) .

وبالجملة ؛ فالحديث فيه علتان : الاضطراب ، والجهالة .

أما الاضطراب فكما تقدم عن الذهبي ، وخلاصته : أنه من رواية عبيد الله بن أبي يزيد ، فمنهم من يرويه عنه عن سباع عن أم كرز ، ومنهم من يدخل بين عبيد الله وسباع أبا يزيد والد عبيد الله ، ومنهم من يدخل بين سباع وأم كرز محمد ابن ثابت ـ وهو ابن سباع ـ .

فإن كان المحفوظ الأول ؛ فالعلة جهالة سباع ، وإن كان المحفوظ الثاني ؛ كان فيه علة ثانية ، وهي جهالة أبي يزيد ؛ فإنه لم يوثقه غير ابن حبان (٧ / ٦٥٧) . وإن كان المحفوظ الوجه الأخير ، كان فيه علة ثالثة ، وهي جهالة محمد بن ثابت هذا ؛ فإنه لم يرو عنه غير ابنته جبرة ؛ وإلا سباع بن ثابت إن كان محفوظاً . وبرواية ابنته

عنه ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٣٦٩) ، وقد أشار الذهبي إلى ضعف توثيقه إياه في « الكاشف » ، وأما الحافظ ؛ فقال في « التقريب » : « صدوق » . وفيه نظر عندي . والله أعلم .

٥٨٦٣ - (إذا فَسَدتْ صَلاةُ الإمَامِ ؛ فسَدَتْ صَلاةُ مَنْ خَلْفَهُ) .

موضوع . أخرجه ابن شاهين في « الناسخ والمنسوخ » (٢٧ / ٢) من طريق **محمد بن خلف بن رجاء** قال : نا **أبي** قال : نا **الحسن بن صالح** عن أبي معاوية عن الأعمش عن أبي صالح مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع على الإسناد الصحيح ، المتهم به عندي الحسن بن صالح ، وهو أبو سعيد العدوي الكذاب ، قد يأتي منسوباً هكذا : (ابن صالح) ، وهو الحسن بن علي بن زكريا بن صالح بن عاصم بن زفر ؛ نسب لجد أبيه كما يستفاد من « اللسان » ، وقد وضع على أبي الربيع الزهراني ومحمد بن عبد الأعلى الصنعاني وغيرهما من الثقات بعض الأحاديث ذكرها ابن حبان في ترجمته من « الضعفاء والمتروكين » ، ثم قال في آخرها (١ / ٢٤١) :

« حدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات ما يزيد على ألف حديث سوى المقلوبات » .

قلت : ومحمد بن خلف وأبوه ؛ لم أجد لهما ترجمة .

والحديث ؛ لم يقف على إسناده ابن الجوزي ، فقال في « التحقيق » (١٥٠ - ١٥١) :

« لا يعرف » .

وأقول : والسنة الصحيحة تشهد ببطلان هذا الحديث ؛ كمثل قوله ﷺ في الأئمة :

« يُصَلّون بكم ، فإن أصابوا ؛ فلكم ولهم ، وإن أخطأوا ؛ فلكم وعليهم » . وقوله :

« الإمام ضامن . . . » . وكذلك قصة عمر رضي الله عنه حين تبين له أنه صلى بالناس صلاة الفجر وهو جنب ، أعاد هو صلاته ولم يأمر الناس بالإعادة .

٥٨٦٤ - (إمَامُ القَومِ وافِدُهُم إلى اللهِ ، فَقَدِّمُوا أفضَلَكُم) .

موضوع . أخرجه الحارث في « مسنده » (١٧ / ١ - ٢ - زوائده) : حدثنا داود بن المحبر : ثنا عنبسة بن عبد الرحمن عن علاق بن أبي مسلم عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ علاق هذا ؛ مجهول .

واللذان دونه ؛ متهمان بالكذب .

٥٨٦٥ - (إنَّ أَحْمَقَ الحُمْقِ وأضَلَّ الضَّلالَةِ قومٌ رغبُوا عما جاءَ بهِ نَبيُّهم إلى نبيٍّ غير نبيِّهم ، وإلى أُمَّةٍ غيرِ أُمَّتِهِم . ثم أنزلَ اللهُ عز وجل : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِم أنا أنزلْنا عليكَ الكتابَ يُتْلَى عليهم ﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه الإسماعيلي في « المعجم » (١٢٨ / ١) ، والخطيب في « الموضح » (٢ / ٢٥٢ - ٢٥٣) من طريق **إبراهيم بن يزيد** عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة عن أبي هريرة قال :

كان ناس من أصحاب النبي ﷺ يكتبون من التوارة ، فذكروا له ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته إبراهيم هذا - وهو الخوزي المكي - ؛ وهو متروك الحديث .

٥٨٦٦ - (إنَّ اللهَ إذا جَعَلَ لقَومٍ عمَاداً ؛ أعانَهُم بالنَّصْرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن قانع في « المعجم » من طريق **سيف بن عمر** : نا عمر بن عبد الله عن سعد بن مطير عن أبيه عن صفوان بن صفوان بن أسيد قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سيف بن عمر ؛ هو التميمي صاحب كتاب « الردة » ، وهو متروك .

ومن بينه وبين صفوان الصحابي ؛ لم أعرفهم ، والظاهر أن فيه تحريفاً :

أولاً : عمر بن عبد الله . لعله مقلوب ؛ فقد ذكر في « **تهذيب التهذيب** » (عبد الله بن عمر العمري) في شيوخ سيف بن عمر .

ثانياً وثالثاً : (سعد بن مطير عن أبيه) ؛ لم أعرفهما ، ووقع في « **الإصابة** » - وقد ساق الحديث من رواية ابن قانع - : (**شعيب بن مطير**) . ولم أجدهما أيضاً . لكن في « الجرح والتعديل » : « **شعيث** بن مطير . روى عن أبيه . روى عنه معدي بن سليمان صاحب الطعام . سألت أبي عنه فقال : شعيث ومطير أعرابيان كانا يكونان في بعض قرى المدينة » .

قلت : فالظاهر أنه هذا ، وأبوه مطير ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٥٣) .

٥٨٦٧ - (إنَّ الله إذا قَضَى على عَبْدٍ قَضَاءً ؛ لم يكُنْ لِقَضَائه مَرَدٌّ) .

ضعيف . أخرجه ابن قانع في « معجم الصحابة » من طريق عمار بن هارون بإسناده المتقدم في « الضعيفة » (الحديث ٤٥٧٥) ، مع بيان أنه ضعيف ؛ فيه اثنان لا يعرفان .

٥٨٦٨ - (أَمَا إنَّ اللهَ ورسُولَهُ غنيّانِ عَنها (يعني : المُشَاوَرَةَ) ؛ ولكنْ جَعَلَهَا اللهُ رحمَةً لأُمتي ، فَمَنْ شَاورَ منهم ؛ لم يعدمْ رُشْداً ، ومَنْ تَرَكَ المشُورَةَ منهم ؛ لم يعدمْ غياً) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢٣٨ / ١) عن عباد بن كثير الرملي عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال : لما نزلت هذه الآية : ﴿ وشاورهم في الأمر . . . ﴾ الآية ؛ قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« حديث غير محفوظ ، وعباد هذا ؛ خير من عباد البصري » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » . وأورده الذهبي في « الضعفاء والمتروكين » بقول النسائي :

« ليس بثقة » .

قلت : فتحسين السيوطي لإسناده في « الدر المنثور » (٢ / ٩٠) هو من تساهله الذي عرف به .

٥٨٦٩ - (أَمَا لَوْ كُنتَ تَصيدُ بالعَقيقِ ؛ لَشَيَّعْتُكَ[(١)] إذا ذَهَبْتَ ، وتَلَقَّيْتُكَ إذا جِئْتَ ؛ فإنِّي أُحِبُّ العَقِيقَ) .

منكر جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ٦ / ٦٢٢٢) من طريق محمد بن طلحة التيمي : حدثني **موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث ابن خالد التيمي** عن أبيه[(٢)] عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن سلمة بن الأكوع قال :

كنت أرمي الوحش أصيدها ، وأهدي لحومها إلى رسول الله ﷺ ، ففقدني رسول الله ﷺ ، فقال :

« سلمة ! أين تكون ؟ » .

فقلت : نبعد على الصيد يا رسول الله ! فإنما نصيد بصدور[(٣)] قناة ، من نحو بيت ، فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ موسى بن محمد التيمي ؛ متفق على تضعيفه ؛ بل قال البخاري :

« منكر الحديث » ؛ كما في « العقيلي » (٤ / ١٦٩) . وفي رواية ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٣٤٣) عنه :

---

(١) الأصل : « لسبقتك » ، وكذا في « المجمع » (٤ / ١٤) ، والتصحيح من « الترغيب » .

(٢) في الأصل زيادة : « عن أبي إبراهيم بن محمد بن الحارث بن خالد التميمي عن أبيه » ! وهي خطأ من الناسخ أو الطابع ؛ فحذفتها .

(٣) في « المجمع » : « بصدر » . والله أعلم .

« عنده مناكير » .

وكذا في « تاريخ البخاري الكبير » (٤ / ١ / ٢٩٥) . وقال الدارقطني : « متروك » .

واعتمده الذهبي في « المغني » ؛ فلم يذكر غيره .

وأما الحافظ ؛ فاعتمد في « التقريب » قول البخاري في العقيلي ، وهو بمعنى « متروك » ؛ أي : شديد الضعف .

إذا عرفت هذا ؛ فأستغرب جداً قول الحافظ المنذري في « الترغيب » (٢ / ٢٤٦ ـ ٢٤٧) :

« رواه الطبراني في « الكبير » بإسناد حسن » .

وتبعه الهيثمي !

وقلدهما المعلقون الثلاثة على « الترغيب » في طبعتهم الجديدة المنمقة ! (٢ / ١٩٤ / ١٨١٩) !

٥٨٧٠ ـ (إنَّ لكُلِّ شَيء قَلْباً ، وإنَّ قَلْبَ القُرآن ﴿ يس ﴾ ، ومَنْ قرأَ ﴿ يس ﴾ وهو يريدُ بها الله عز وجل ؛ غَفَرَ الله له ، وأُعْطِيَ مِنَ الأجْرِ كأنما قَرَأَ القرآنَ اثنتي عَشْرةَ مرةً ، وأيما مُسلم قُرئ عندَهُ إذا نزلَ به مَلَكُ الموْتِ سورةَ ﴿ يس ﴾ ؛ نزلَ بكلِّ حَرف مِنْ سُورة ﴿ يس ﴾ عشرةُ أملاك يقُومونَ بين يدَيه صُفوفاً ويَستغفرونَ له ، ويشهدون غُسْلَه ، ويُشيِّعونَ جنازَتَهُ ، ويُصلُّونَ عليه ، ويَشهدونَ دَفْنَهُ . وأيما مسلمٍ قرأَ ﴿ يس ﴾ وهو في سَكَراتِ

الموتِ ؛ لم يَقبضْ ملَكُ الموتِ رُوحَهُ حتى يجيئَهُ رِضْوَانُ خَازنُ الجنةِ بشَرْبَةٍ من شَرابِ الجنةِ فيَشربُها وهو على فِرَاشه ، يقبضُ ملَكُ الموتِ رُوحَه وهو ريّان ، ويمكثُ في قَبْرِهِ وهو ريّان ، ويبعثُ يومَ القيامةِ وهو ريّان ، ويُحَاسَبُ وهو ريّان ، ولا يحتاجُ إلى حَوضٍ من حِياضِ الأنبياءِ حتى يدخلَ الجنةَ وهو ريّان) .

موضوع . رواه القضاعي (٨٧ / ١ - ٢) من طريق زكريا بن يحيى قال : نا شبابة قال : نا **مَخْلَد** بن عبد الواحد عن علي بن زيد بن جدعان وعطاء بن أبي ميمونة عن زر بن حبيش عن أبي بن كعب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ المتهم به مخلد هذا ؛ قال ابن حبان :

« منكر الحديث جداً » . ثم ساق له بهذا السند حديثاً أشار إليه بقوله :

« بذاك الخبر الطويل الباطل في فضل السور ، فما أدري من وضعه إن لم يكن مخلد افتراه ؟! » .

والحديث ؛ جزمَ بوضعه الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على البيضاوي (٢٢٦ / ١) . وقول الخفاجي في حاشيته (٧ / ٢٥٦) :

« رواه الترمذي عن أنس رضي الله عنه ، وفيه : « كُتبتْ له قراءةُ القرآن عشر مرات » » .

يوهم أن الترمذي رواه بتمامه ! وليس الأمر كذلك ، وإنما رواه مختصراً جداً كما رواه القضاعي في رواية ، وقد تقدمت برقم (١٦٩) .

٥٨٧١ - (إنَّ خِيَارَ أَئمَّةِ قُريشٍ خِيارُ أئمَّةِ النَّاسِ) .

ضعيف . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٢٨ / ٧٥١٧) ، ومن طريقه الحافظ العراقي في « محجة القُرَب إلى محبة العرب » (١٩ / ٢) : ثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي : حدثني أبي : ثنا إسماعيل بن عياش عن ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن الحارث بن الحارث وكثير ابن مرة وعمرو ابن الأسود عن و (كذا الأصل) أبي أمامة مرفوعاً . وقال العراقي :

« حديث حسن ، ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين صحيحة عند الجمهور » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٩٥) - وقد ذكره عن الحارث بن الحارث ، وكثير بن مرة وعمرو بن الأسود وأبي أمامة - :

« رواه الطبراني وإسناده حسن » .

قلت : كان يكون حسناً لو أن شريح بن عبيد سمع من أبي أمامة . وذلك مما لم يثبت ؛ فقد ذكر ابن أبي حاتم في « المراسيل » (ص ٦٠) عن أبيه :

« لم يدرك أبا أمامة ولا المقدام ولا الحارث بن الحارث » .

وكثير بن مرة وعمرو بن الأسود ؛ من التابعين ، وعلى ذلك ؛ فرواية شريح بن عبيد [من طريقهما] مرسلة ؛ لأنهما لم يدركا النبي ﷺ ، وروايته عن الحارث ابن الحارث وأبي أمامة منقطعة ؛ لأنه لم يدركهما .

٥٨٧٢ - (إنَّ للمُنَافقِينَ عَلامَاتٍ يُعْرَفُونَ بها : تحيَّتُهم لَعنةٌ ، وطَعَامَهم نهبةٌ ، وغَنِيمَتُهم غلولٌ ، ولايَقْرَبُونَ المساجدَ إلا هجراً ، ولا يأتونَ الصلاةَ إلا دُبراً ، مُسْتكبرينَ ، لا يَأْلَفُونَ ولا يُؤْلَفُونَ ، خُشُبٌ بالليلِ ، صخبٌ بالنهارِ) .

ضعيف الإسناد . أخرجه أحمد (٢ / ٢٩٣) ، والبزار (١ / ٦١ / ٨٥) عن عبد الملك بن قدامة الجمحي عن إسحاق بن بكر بن أبي الفرات عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف ؛ لضعف عبد الملك بن قدامة الجمحي من قبل حفظه .

وشيخه إسحاق بن بكر بن أبي الفرات ؛ لم أجد له ترجمة ، ولم يورده الحافظ في « تعجيل المنفعة » مع أنه على شرطه ! والظاهر أنه لا يعرف ، وقد أشار إلى ذلك البزار بقوله عقب الحديث :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، وإسحاق بن بكر ؛ لا نعلم حدث عنه إلا عبد الملك » .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٠٧) ، وقال :

« رواه أحمد والبزار ، وفيه عبد الملك بن قدامة الجمحي ؛ وثقه يحيى بن معين وغيره ، وضعفه الدارقطني وغيره » .

ومن طريقه أخرجه ابن بشران أيضاً في « الأمالي » (ق ٦ / ١) .

٥٨٧٣ ـ (إنَّ لهذا القُرآنِ شِرَّةً ، ثم إنَّ للناسِ عنه فَتْرَةً ، فَمَنْ كانتْ فَتْرَتُهُ إلى القَصْدِ ؛ فَنِعِمّا هو ، ومَنْ كانتْ فَتْرَتُهُ إلى الإعْرَاضِ ؛ فأولئكُم بورٌ) .

ضعيف . رواه أبو يعلى في « مسنده » (٦٥٥٧) ، والخطابي في « الغريب » (٢ / ٣٧) عن **أبي معشر** عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو معشر ـ واسمه نجيح ـ ؛ ضعيف ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ١٦٨) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه أبو معشر ؛ وهو ضعيف يعتبر حديثه » .

قلت : وروايته لهذا الحديث بهذا اللفظ مما يدل على ضعفه ؛ فقد ثبت عن أبي هريرة وغيره بلفظ آخر ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٨٥٠) .

٥٨٧٤ ـ (إنَّ مَثَلَ العلمَاءِ في الأرضِ كَمَثَلِ النُّجُومِ يُهتدَى بها في ظُلماتِ البَرِّ والبحْرِ ، فإذا انْطَمَسَتِ النجومُ ؛ أوشكَ أنْ تَضِلَّ الهُدَاةُ) .

ضعيف . رواه أحمد في « المسند » (٣ / ١٥٧) ، والرامهرمزي في « الأمثال » (٦٩ / ١ ـ ٢) من طريق رشدين بن سعد عن **عبد الله بن الوليد** عن **أبي حفص** حدثه : أنه سمع أنس بن مالك فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ من أجل رشدين بن سعد ؛ فإنه أحد الضعفاء ؛ كما قال الحافظ .

وعبد الله بن الوليد ؛ قال إبراهيم الناجي في « عجالة الإملاء » (٦ / ١) :

« لا أعرفه » .

وأبو حفص ؛ قال المنذري في « الترغيب » (١ / ٥٩) :

« لم أعرفه » . قال الناجي :

« قلت : قد سماه ابن الجوزي عمر بن مهاجر النصري ، روى عن أنس : أنه رآه صلى متربعاً . روى عنه سفيان الثوري والحسن بن صالح . انتهى » .

قلت : وأبو حفص هذا ؛ ذكره ابن أبي حاتم في « الكنى » من « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٣٦١) ولم يسمه ، ويحتمل أن يكون هو عمر بن عبد الله ابن أبي طلحة ؛ كما نبه عليه الحافظ في « التعجيل » ، فإن كان هو ؛ فهو ثقة ، فعلَّة الحديث ممن دونه .

٥٨٧٥ - (إنَّ مِنْ هَوَانِ الدنيا على اللهِ أَنَّ يَحْيَى بنَ زكريَّا قَتَلَتْهُ امرأةٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٧ / ٣٢٧ / ١٠٤٧٤) ، وابن عساكر (١٨ / ٥١ / ١) عن الحسن بن قتيبة : نا أبو بكر الهذلي عن الحسن عن أُبي بن كعب قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أبو بكر الهذلي - اختلف في اسمه - أو الحسن بن قتيبة ، والأول من رجال ابن ماجه ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« أخباري ، متروك الحديث » .

والآخر من رجال « الميزان » ، وقال :

« هو هالك . قال الدارقطني : متروك الحديث . وقال أبو حاتم : ضعيف . وقال الأزدي : واهي الحديث . وقال العقيلي : كثير الوهم » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

٥٨٧٦ - (إنَّ مِنَ السُّنَّةِ في الصَّلاةِ وَضْعَ الأَكُفِّ على الأَكُفِّ تحتَ السُّرَّةِ) .

ضعيف . رواه الضياء في « المختارة » (١ / ٢٦٠) عن **عبد الرحمن بن إسحاق عن زياد بن زيد السوائي عن أبي جحيفة عن علي قال** : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علل :

الأولى : زياد بن زيد السوائي ؛ فإنه مجهول .

والثانية : عبد الرحمن بن إسحاق - وهو الواسطي - ؛ ضعيف اتفاقاً ؛ كما قال النووي .

والثالثة : اضطراب الواسطي في إسناده ، وقد بينتُ ذلك في « ضعيف أبي داود » (١٢٩) ، وإنما تكلمت عليه هنا لكيلا يغتر أحد بإخراج الضياء له في « المختارة » ؛ فإن ذلك من تساهله الذي تبيَّن لي من طول ممارستي لكتابه ، وتخريج أحاديثه ، حتى كاد يصير عندي قريباً من الحاكم في التساهل وتصحيح الأحاديث الضعيفة ؛ بل هو في ذلك كابن حبان ؛ فإنه يغلب عليهما تصحيح أحاديث المجهولين !!

٥٨٧٧ - (إنَّ مِنَ السُّنَّةِ في الصَّلاةِ المكتُوبةِ إذا نَهَضَ الرجُلُ في الركعَتينِ الأوْلَيينِ أنْ لا يعتَمِدَ على الأرضِ إلا أنْ يكونَ شيخاً كبيراً لا يَستطيع) .

ضعيف . رواه الضياء في « المختارة » (١ / ٢٦٠) عن عبد الرحمن بن إسحاق عن زياد بن زيد عن أبي جحيفة عن علي رضي الله عنه قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه ثلاث علل كما تقدم بيانه في الذي قبله ، منها ضعف عبد الرحمن بن إسحاق - وهو الواسطي - ؛ قال ابن عدي في « الكامل » (٤ / ١٦١٤) وقد أخرج له أحاديث هذا أحدها :

« وله غير ما ذكرت ، وبعض ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه ، وتكلم السلف فيه ، وفيمن كان خيراً منه » .

٥٨٧٨ - (إنَّ هذَا لا يَصْلُحُ . يعني : شَرْطَ المرأةِ لزوجها أنْ لا تتزوجَ بعده) .

ضعيف . رواه الطبراني في « الصغير » (ص ٢٣٨) و « الكبير » (٢ / ٢٩ / ١١٨٦ و ٢٥ / ١٠٢ / ٢٦٧) : حدثنا يحيى بن عثمان : ثنا نعيم بن حماد : ثنا عبد الله بن إدريس عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن أم مبشر الأنصارية :

أن النبي ﷺ خطب أم مبشر بنت البراء بن معرور فقالت : إني اشترطت لزوجي أن لا أتزوج بعده ؛ فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن الأعمش إلا عبد الله بن إدريس ، تفرد به نعيم » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لكثرة خطئه ، وأما قول الهيثمي (٤ / ٢٥٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الصغير » ، ورجاله رجال (الصحيح) » .

ففيه تساهل كبير ؛ لأن يحيى بن عثمان ـ وهو السهمي المصري ـ ؛ لم يروَ له في أحد « الصحيحين » مطلقاً ، ونعيم بن حماد ؛ إنما أخرج له البخاري مقروناً ؛ كما قال المنذري في « خاتمة الترغيب » ، ثم هو ضعيف من قبل حفظه ؛ كما يشير إلى ذلك الحافظ بقوله في « التقريب » :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

٥٨٧٩ ـ (إنهُ سَتُفْتَحُ مِصْرُ بعدِي ، فانْتَجِعُوا خَيْرَهَا ، ولا تتخِذُوها داراً ؛ فإنَّهُ يُسَاقُ إليها أقلُّ الناسِ أعماراً) .

ضعيف جداً . رواه ابن منده في « المعرفة » (١٤ / ٢) عن **مطهر بن الهيثم الكتاني** قال : نا موسى بن علي بن رباح عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال :

« حديث غريب ، تفرد به مطهر » .

قلت : قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك » .

٥٨٨٠ ـ (إني دَعَوتُ للعرَبِ فقُلتُ : اللهمَّ ! مَنْ لَقِيَكَ مُعترِفاً بكَ ؛ فاغْفِرْ له أيامَ حياتِهِ ، وهي دعوةُ إبراهيمَ وإسماعيلَ عليهما السلام ، وإنَّ لِواءَ الحَمْدِ يومَ القيامةِ بيدي ، وإنَّ أقربَ الخَلْقِ مِنْ لِوائي يومئذٍ العربُ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » ، ومن طريقه الحافظ العراقي في « محجة القرب إلى محبة العرب » (٩ / ٢) : ثنا محمد بن

الحسن بن البُسْتَنْبَان وعبد الله بن الحسن المصيصي قالا : ثنا الحسن بن بشر : ثنا **مروان بن معاوية عن** ثابت بن عمارة عن غنيم بن قيس عن أبي **موسى مرفوعاً** . قال العراقي :

« ورويناه في « مسند البزار » قال : أبنا رزق الله بن موسى قال : ثنا الحسن بن بشر بن سلم ؛ فذكره مختصراً بلفظ :

« اللهم ! من لقيك منهم مصدقاً مؤمناً ؛ فاغفر له » . ولم يذكر ما بعده . وقال : « لا نعلم رواه عن ثابت إلا مروان ، ولا عنه إلا الحسن بن بشر » . انتهى .

والحسن بن بشر البجلي ؛ روى عنه البخاري في « صحيحه » ، قال أبو حاتم الرازي : « صدوق » . وذكره ابن حبان في « الثقات » . ومروان بن معاوية الفزاري ؛ احتج به الشيخان . وثابت بن عمارة الحنفي ؛ لا بأس به ؛ قاله أحمد والنسائي . وقال ابن معين : « ثقة » . وغنيم بن قيس ؛ احتج به مسلم ، ووثقه ابن سعد والنسائي وابن حبان ، فالحديث ـ إذاً ـ إسناده جيد » .

قلت : له علة خفيّة ؛ فإن مروان بن معاوية ـ وإن احتج به الشيخان ؛ فإنه ـ كان يدلس أسماء الشيوخ ؛ كما في « التقريب » ، وبيانه في « التهذيب » :

قال الدوري : سألت يحيى بن معين عن حديث مروان بن معاوية عن علي ابن أبي الوليد ؟ قال : هذا علي بن غراب ! والله ! ما رأيت أحيل للتدليس منه .

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين : كان مروان يغيِّر الأسماء ؛ يعمِّي على الناس ، كان يحدثنا عن الحكم بن أبي خالد ، وإنما هو حكم بن ظهير !

وقال الآجري عن أبي داود : كان يقلب الأسماء .

قلت : فهو علة الحديث .

على أن ثابت بن عمارة - إن سلم من تدليس مروان لاسمه - قال فيه الذهبي في « الكاشف » :

« صدوق » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق فيه لين » .

وفي متن الحديث عندي نكارة ، ورواية البزار (٢٨٣٣ - كشف الأستار) سالمة منها . والله أعلم .

ثم رأيت الحافظ قال في « مختصر زوائد البزار » (٢ / ٣٨٤) :

« قلت : هذا إسناد حسن » .

٥٨٨١ - (أَوَّلُ بُقْعَةٍ وُضِعَتْ في الأرض مَوْضِعَ البيت ، ثم مُدَّتْ منها الأرضُ ، وإنَّ أولَ جَبَلٍ وَضَعَهُ اللهُ على وَجْهِ الأرضِ أبو قُبَيْسٍ ، ثم مُدَّتْ منه الجبالُ) .

ضعيف . رواه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ١١) ، وابن عساكر (١٠ / ٣١ / ١) عن سليمان بن عبد الرحمن : نا **عبد الرحمن بن علي بن عجلان القرشي** - دمشقي ثقة - : نا عبد الملك بن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : عبد الرحمن هذا ؛ قد وثق في هذا السند كما ترى ، ولم أجده في غيره ، وفي « الميزان » للذهبي :

« فيه جهالة ، وحديثه غير محفوظ » . ثم ساق هذا الحديث . ثم قال :

« وله خبر باطل من ترجمة تاريخ بغداد » .

قلت : والحديث ؛ ساقه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٣٤١ / ٩٤٠) من الوجه المذكور . وليس فيه التوثيق المذكور فيه ، وقال في راويه عبد الرحمن بن علي ابن عجلان :

« مجهول بنقل الحديث ، حديثه غير محفوظ ؛ إلا عن عطاء من قوله ، وهذا أولى » .

والخبر الباطل الذي أشار إليه الذهبي لم أقف عليه ، ولا دندن حوله الحافظ العسقلاني في « اللسان » .

٥٨٨٢ - (ألا أُخْبِرُكُم عَنِ الأَجْوَدِ الأجْودِ ؟ اللهُ الأجودُ الأجودُ ، وأنا أجودُ وَلَدِ آدمَ ، وأجودُهُم مِنْ بَعْدِي رَجُلٌ عُلِّم عِلْماً فنشَرَ عِلْمَهُ ، يُبعثُ يومَ القيامةِ أُمَّةً وحدَهُ ، ورجُلٌ جادَ بنفْسِهِ في سبيلِ اللهِ حتى يُقْتَلَ) .

موضوع . عزاه السيوطي في « الجامع » لأبي يعلى عن أنس ، وقال شارحه المناوي :

« قال المنذري : ضعيف . وقال الهيثمي وغيره : فيه سويد بن عبد العزيز ؛ وهو متروك الحديث » .

قلت : تعصيب الجناية بسويد هذا يوهم أنه ليس في الإسناد من يستحق

الحمل عليه غيره ! وليس كذلك ؛ فقد أخرج الحديث الضياء المقدسي في الجزء الثالث من « الأحاديث والحكايات » (٣٩ / ٢) عن **سويد بن عبد العزيز** قال : ثنا **نوح بن ذكوان** عن أخيه **أيوب بن ذكوان** : ثنا الحسن عن أنس مرفوعاً .

ثم وقفت عليه في « مسند أبي يعلى » (٥ / ١٧٦ / ٢٧٩٠) ، وفي « الكامل » لابن عدي (١ / ٣٥٠) من طريقه : حدثنا **محمد بن إبراهيم الشامي العباداني** : حدثنا سويد بن عبد العزيز به .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً مسلسل بالضعفاء :

١ ـ **أيوب بن ذكوان** ؛ ضعيف جداً ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وكذا في « الضعفاء » لابن حبان ، قال (١ / ١٦٧ ـ ١٦٨) :

« روى عنه أخوه نوح بن ذكوان ؛ منكر الحديث ، يروي عن الحسن وغيره المناكير ، لا أعلم له راوياً غير أخيه ، فلا أدري التخليط في حديثه منه أو من أخيه ، وهو الذي يروي عن الحسن عن أنس . . . » .

ثم ساق له حديثين ـ هذا أحدهما ، والآخر يأتي بعده ـ ، وقال :

« وهذان منكران باطلان ، لا أصل لهما » .

٢ ـ **نوح بن ذكوان** ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

٣ ـ **سويد بن عبد العزيز** ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« واهٍ جداً » .

٤ ـ محمد بن إبراهيم الشامي ؛ قال الحافظ :

« منكر الحديث » .

قلت : لكن قد تابعه محمد بن هاشم البعلبكي : عند ابن حبان ؛ فبرئت ذمته ، وتعصبت العلة فيمن فوقه .

ومن طريق ابن حبان أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٣٠) وذكر إبطال ابن حبان إياه المذكور آنفاً ، وأقره ، وهو حري بذلك . وأما السيوطي فقال عقبه في « اللآلي » (١ / ٢٠٧) :

« أخرجه أبو يعلى » ! فلم يصنع شيئاً ! ثم سود به « جامعه » !!

٥٨٨٣ ـ (يقولُ اللهُ تباركَ وتَعالى : إنِّي لأَسْتَحيي مِنْ عبدي وأَمَتِي يَشيبانِ في الإسْلام ؛ فَتشِيبُ لِحْيَةُ عبدِي ورأسُ أَمَتي في الإسْلامِ ، [ثم] أُعَذِّبُهُمَا في النارِ بعدَ ذلك) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٢٧٦٤) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٦٨) ، وابن عدي في « الكامل » (١ / ٣٤٩ ـ ٣٥٠) من طريق **سويد بن عبد العزيز** عن نوح بن ذكوان عن أخيه **أيوب بن ذكوان** عن الحسن عن أنس مرفوعا . وقال ابن حبان ـ كما تقدم في الذي قبله ـ :

« منكر باطل ، لا أصل له » .

قلت : وهو مسلسل بثلاثة ضعفاء على نسق واحد ، آخرهم أشدهم ضعفاً ،

وهو سُويد كما تقدم آنفاً . وقال ابن عدي :

« وأيوب بن ذكوان ؛ عامة ما يرويه لا يتابع عليه » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٥٩) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه نوح بن ذكوان وغيره من الضعفاء » .

ولم يتفرد به ؛ فقد رواه يحيى بن خِذام قال : حدثنا **محمد بن عبد الله بن زياد أبو سلمة الأنصاري** قال : ثنا **مالك** بن دينار عن أنس به نحوه .

أخرجه ابن حبان أيضاً (٢ / ٢٦٧) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٣٨٧ - ٣٨٨) وقال :

« لم يروه عن مالك إلا أبو سلمة الأنصاري ، تفرد به عنه يحيى بن خذام » .

قلت : يحيى هذا ؛ ذكره ابن حبان في الثقات (٩ / ٢٦٦) ؛ لكن وقع فيه (ابن حزام) بالحاء المهملة والزاي ! وهو تصحيف ؛ كما حققته في « تيسير الانتفاع » ، وهو صدوق ؛ كما قال الذهبي في « الميزان » ، وقول الحافظ :

« مقبول » ؛ مرفوض غير مقبول ؛ فقد روى عنه جماعة من الثقات والحفاظ منهم ابن خزيمة ، والعلة من شيخه أبي سلمة ، وفي ترجمته ساق الحديث ابن حبان ، وقال :

« منكر الحديث جداً ، يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم » .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٧٧ - ١٧٨) من طريق ابن حبان من الوجهين عن أنس . ونقل كلامه المتقدم وأقره .

وأما السيوطي في « اللآلي » ؛ فقد قعقع هنا (١ / ١٣٣ ـ ١٣٧) بكلام لا طائل تحته ، فجمع فيه ما هب ودب من الطرق ، حشرها حشراً دون أن يتكلم عليها ببيان حالها ! وهي كما قال المعلمي في تعليقه على « الفوائد المجموعة » (ص ٤٨٠) :

« كلها هباء » . ثم بيَّن ـ جزاه الله خيراً ـ عللها واحدة بعد أخرى ، ثم قال :

« ويكفي في هذا الباب قول الله تبارك وتعالى : ﴿ والله لا يستحي من الحق ﴾ » .

٥٨٨٤ ـ (إنَّ شُهَداءَ البَحْرِ أفضلُ عندَ اللهِ مِنْ شُهَداءِ البَرِّ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٦٤ / ٥٤٨٦ / ١) من طريق **محمد بن سعد** : ثنا أبي ثنا عمي **الحسين عن يونس بن نفيع عن سعد** ابن جنادة : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يونس بن نفيع ؛ لا وجود له في شيء من كتب الرجال ، ولا نعرف له ذكراً إلا في هذا الإسناد ، وهو مسلسل بالضعفاء ؛ كما تقدم بيانه في الحديث (٥٨٢٠) ، وقد أخرجه الطبراني أيضاً بهذا الإسناد .

وقد روى بهذا الإسناد أحاديث أخرى منها الحديث التالي :

٥٨٨٥ ـ (إنَّ اللهَ زوَّجَنِي في الجَنةِ مريمَ بنتَ عِمْرانَ ، وامرأةَ فِرْعونَ ، وأُختَ مُوسى) .

ضعيف . في إسناده مجهول وضعفاء ؛ كما تقدم بيانه آنفاً .

وأما الهيثمي ؛ فقال في كل من الحديثين (٥ / ٢٩٦ و ٩ / ٢١٨) :

« وفيه من لم أعرفهم » !

وقد روي الحديث بإسناد آخر عن أبي أمامة مرفوعاً نحوه ؛ لكنه أشد ضعفاً من هذا ؛ فيه كذاب ، وغيره . وتقدم تخريجه برقم (٨١٢) .

ثم روى الطبراني بإسناده المتقدم حديثاً آخر ، وهو :

٥٨٨٦ - (مَنْ فارقَ الجماعةَ ؛ فهو في النارِ على وَجْهِه ؛ لأنَّ اللهَ عز وجل يقولُ : ﴿ أمَّنْ يُجِيبُ المضطرَّ إذا دَعَاهُ ويَكْشِفُ السُّوءَ ويَجْعَلُكُم خُلَفَاءَ الأرضِ ﴾ ؛ فالخلافةُ من الله ، فإنْ كانَ خيراً ؛ فهو يذهبُ بهِ ، وإن كانَ شراً ؛ فهو يُؤْخَذُ به ، عليكَ أنتَ بالطاعَةِ فيما أَمَرَكَ اللهُ تعالى بهِ) .

منكر . أخرجه الطبراني بإسناده المشار إليه آنفاً ، وفيه مجهول لا يعرف وضعفاء كما تقدم ، وقصر الهيثمي كما فعل في اللذين قبله ؛ فقال فيه (٥ / ٢٢١) :

« وفيه جماعة لم أعرفهم » .

وكلهم معروفون ؛ ولكن بالضعف ؛ إلا تابعي الحديث يونس بن نفيع ؛ فهو الذي لا يعرف .

٥٨٨٧ - (والذي نَفْسِي بيدِه ! لو أنَّ مَوْلُوداً وُلِدَ في فقْهِ أربعينَ سَنَةً مِنْ أهلِ الدِّين يعملُ بطاعةِ الله كلِّها ، ويَجْتَنبُ المعاصِيَ كلَّها إلى أنْ يُرَدَّ إلى أَرْذَلِ العُمُرِ . أو يُرَدَّ إلى أنْ لا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شيئاً ؛ لم يَبْلُغْ أحدُكم هذه الليلةَ . قاله يومَ بدرٍ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٤ / ٣٣٨ / ٤٤٣٥) في

ترجمة جعفر بن مقلاص ، من رواية يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن **أبي بكر الديري** عن **جعفر بن مقلاص** عن رافع بن خديج : أن **رسول الله ﷺ قال يوم** بدر : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ جعفر هذا ؛ لم أجد له ترجمة فيما عندي من المراجع ، وقال الهيثمي في « المجمع » (٦ / ١٠٦) بعد أن عزاه للطبراني :

« وفيه جعفر بن مقلاص ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله **ثقات** » .

وأقول : أبو بكر الديري ؛ لم أعرفه أيضاً ، وأخشى أن يكون نسبة (الديري) محرفاً من (الداهري) ؛ فإن كان كذلك فأبو بكر الداهري - وهو عبد الله بن حكيم - ليس بثقة ولا مأمون ؛ كما في كنى « الميزان » و « اللسان » .

وعليه ؛ يكون الإسناد ضعيفاً جداً .

ثم عطف الطبراني على هذا الحديث التالي ، فقال :

٥٨٨٨ - (إنَّ للمَلائكَةِ الذينَ شَهِدُوا بَدْراً لَفَضْلاً على مَنْ تَخَلَّفَ مِنهُم) .

منكر . وإسناده إسناد الذي قبله ، وهو ضعيف ؛ فيه ذاك المجهول ، إن لم يكن أبو بكر الديري هو أبا بكر الداهري ؛ فإنه إن يكن هو يكون الإسناد حينئذٍ ضعيفاً جداً ؛ لما تقدم من سوء حاله .

وقد استنكرت منه قوله : « من تخلف منهم » ؛ لأمرين :

الأمر الأول : أنه قد صح الحديث دون هذه اللفظة ، من طريق عباية بن رفاعة

عن جده رافع ابن خديج قال :

« جاءَ جبريلُ أو ملكٌ إلى النبيِّ ﷺ ، فقال : ما تَعُدُّونَ مَنْ شَهِدَ بدراً فيكُم ؟ قالوا : خِيارنا . قال : كذلك هم عندنا خيار الملائكة » .

أخرجه ابن ماجه (١٦٠) ، وابن حبان في « صحيحه » (٧١٨٠ ـ الإحسان) ، وأحمد (٣ / ٤٦٥) من طريق سفيان عن يحيى بن سعيد عن عَبَاية به .

وخالفه جرير ، فقال : عن يحيى بن سعيد عن معاذ بن رفاعة بن رافع الزرقي عن أبيه ـ وكان أبوه من أهل بدر ـ قال : . . . فذكره .

أخرجه البخاري (٣٩٩٢) ، والبيهقي في « الدلائل » (٣ / ١٥١ ـ ١٥٢) ، وعلقه ابن حبان وقال :

« وسفيان أحفظ من جرير بن عبد الحميد وأتقن وأفقه ، كان إذا حفظ الشيء لا يبالي بمن خالفه » .

قلت : لكن تابع جريراً حمادُ بنُ زيد عن يحيى عن معاذ به .

أخرجه البخاري (٣٩٩٣) ، والبيهقي وقال :

« وكذلك رواه يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد موصولاً » .

وقد استظهر الحافظ في « الفتح » (٧ / ٣١٢) أن رواية حماد بن زيد موصولة ، فراجعه . وحينئذٍ لا مجال لترجيح رواية سفيان على رواية الثلاثة : جرير وحماد ويحيى بن أيوب ، فالجمع أولى ، فيقال : يحيى بن سعيد له فيه شيخان : عباية بن رفاعة ومعاذ بن رفاعة . والله أعلم .

والأمر الآخر : أن التخلف هو التأخر ؛ في اللغة ، فأخشى أن يوهم ذلك ما ينافي عصمة الملائكة . والله أعلم .

(تنبيه) : وقع في متن الحديث في « الجامع الصغير » و « الجامع الكبير » (٧٠٣٨) زيادة : « في السماء » بعد لفظ : « بدراً » ؛ خلافاً لما في « المعجم الكبير » و « مجمع الزوائد » ، فاقتضى التنبيه .

٥٨٨٩ - (حُبُّ أبي بَكْرٍ وعُمَرَ إيمانٌ ، وبُغْضُهُمَا نِفَاقٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٣ / ٩٤٣) من طريق **محمد بن عبد الرحمن الحماني - أخو عبد الحميد** - قال : حدثنا **أبو إسحاق الحُمَيسي** عن **مالك** بن دينار عن أنس مرفوعاً به .

أورده في ترجمة أبي إسحاق هذا ، واسمه خازم - بالخاء المعجمة ، ووقع في « فيض القدير » بالمهملة - ابن الحسين ، وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

« ليس بشيء » . ثم ساق له أحاديث - هذا أحدها - ، ثم قال :

« وله غير ما ذكرت ، وعامتها لا يتابعه أحد عليه ، وهي شبه الغرائب » .

وهو مترجم في « التهذيب » مضعفاً من جمع من الأئمة ، وفاته قول ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٨٨) :

« منكر الحديث على قلة روايته ، كثير الوهم فيما يرويه ، لم يكن يعلم الحديث ولا صناعته ، وليس ممن يحتج به إذا وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد بأوابد وطامات » .

قلت : ومحمد بن عبد الرحمن الحماني ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد ذكره السمعاني في هذه النسبة (الحماني) بروايته هذه عن أبي إسحاق الحميسي ، ولم يزد ؛ فكأنه مجهول لا يعرف . والله أعلم .

٥٨٩٠ - (الحَرِيصُ : الذي يَطْلُبُ المَكْسَبَةَ مِنْ غَيرِ حِلِّها) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٨٠٦) والطبراني في « معجمه » (٢٢ / ٧٨ / ١٩٣) من طريق أبي الأشعث أحمد بن المقدام العجلي : نا **عبيد بن القاسم** : نا **العلاء بن ثعلبة** عن أبي المليح الهذلي عن واثلة ابن الأسقع قال :

تراءيت للنبي ﷺ بمسجد الخيف ، فقال لي أصحابه : إليك يا واثلة ! - أي : تنح عن وجه النبي ﷺ - فقال النبي ﷺ :

« دعوه ؛ فإنما جاء يسأل » . قال : فدنوت ، فقلت : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ! لَتُفْتِنَا عن أمرٍ نأخذه عنك من بعدك . قال :

« لِتُفْتِكَ نَفْسُك » . قال : قلت : وكيف لي بذلك ؟ قال :

« دع ما يريبك إلى ما لا يريبك ، وإن أفتاك المفتون » . قلت : وكيف لي بعلم ذلك ؟ قال :

« تضع يدك على فؤادك ؛ فإن القلب يسكن للحلال ، ولا يسكن للحرام ، وإن الورع المسلم يدع الصغير مخافة أن يقع في الكبير » . قلت : بأبي أنت وأمي ما العصبية ؟ قال :

« الذي يعين قومه على الظلم » . قلت : فمن الحريص ؟ قال . . . فذكر

الحديث . قلت : فمن الورع ؟ قال :

« الذي يقف عند الشبهة » . قلت : فمن المؤمن ؟ قال :

« من أمنه الناس على أموالهم ودمائهم » . قلت : فمن المسلم ؟ قال :

« من سلم المسلمون من لسانه ويده » . قلت : فأي الجهاد أفضل ؟ قال :

« كلمة حق عند إمام جائر » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبيد بن القاسم - وهو الأسدي الكوفي - ؛ قال العقيلي (٣ / ١١٦) :

« كان كذاباً » .

وكذا قال ابن معين ؛ كما في « التهذيب » . وفي « التقريب » :

« كذبه ابن معين ، واتهمه أبو داود بالوضع » .

وقد روي الحديث من طريق أخرى بلفظ :

« والحريص على الدنيا : الذي يطلبها من غير حل » .

أخرجه الطبراني - أيضاً - برقم (١٩٧) من طريق بقية بن الوليد : حدثني إسماعيل بن عبد الله الكندي عن طاوس عن واثلة قال : . . . فذكره .

وفيه بعض الفقرات المتقدمة في الطريق الأولى .

وهذا إسناد ضعيف ؛ إسماعيل هذا ؛ لا يعرف إلا برواية بقية عنه ، فهو من شيوخ بقية المجهولين . فقول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٩٤) :

« رواه الطبراني ، وفيه إسماعيل بن عبد الله الكندي ؛ وهو ضعيف » !

غير دقيق ؛ لأن أحداً لم يضعفه فيما علمت ، وغاية ما قال فيه الذهبي :

« وعنه بقية بخبر عجيب منكر » .

وهذا ليس نصاً في التضعيف ؛ لاحتمال أن تكون العلة من غيره ، ويؤيده أن الخبر المشار إليه هو من روايته عن أبان عن أنس ، وأبان ؛ متروك . فانظر - إن شئت - ترجمة إسماعيل في « اللسان » .

وقال الهيثمي في الطريق الأولى :

« رواه أبو يعلى والطبراني ، وفيه عبيد بن القاسم ، وهو متروك » .

قلت : وفيه علة أخرى ، وهي شيخه العلاء بن ثعلبة ؛ فإنه لا يعرف إلا في هذه الرواية ، وقد قال فيه ابن أبي حاتم (٣ / ٣٥٣) عن أبيه :

« مجهول » .

وكذا في « الميزان » و« اللسان » ، وبه أعله الحافظ ابن حجر ؛ لكنه تحرف عليه اسم (عبيد بن القاسم) إلى (عبثر بن القاسم) ، وذلك فيما نقله الأخ الفاضل حمدي السلفي ، فقال في تعليقه على الطريق الأولى :

« ورواه أبو يعلى (٣٥٢ / ١) ، والحافظ في المجلس (٣١) من « الأمالي » وقال :

« حديث حسن غريب ، ورجاله رجال الصحيح إلا العلاء بن ثعلبة فقال أبو حاتم الرازي : إنه مجهول . وإنما حسنته ؛ لأن لجميع ما تضمنه المتن شواهد مُفَرَّقة » .

قلت : وقد أعله في « المجمع » بعبثر بن القاسم وقال : هو متروك ، وتحرف عبثر إلى عبيد في « المجمع » والأصل أيضاً » .

وأقول ـ وبالله التوفيق ـ : فيه أمور :

أولاً : مدار الحديث في المصدرين السابقين : « مسند أبي يعلى » و « معجم الطبراني » على أحمد بن المقدام العجلي عن عبيد بن القاسم كما سبق ، والتحريف على عكس ما ذكر الأخ السلفي ؛ فإن الصواب أنه عبيد بن القاسم ؛ كما وقع في الأصل الذي أشار إليه ، ويعني به : « المعجم » ، وهو الموافق لما في نسختنا من « مسند أبي يعلى » ، ويبعد عادة أن يتفق مثل هذا التحريف المزعوم فيهما .

ثانياً : لم يرد في ترجمة (عبثر) أنه روى عن ثعلبة وعنه أحمد بن المقدام ؛ وإنما جاء ذلك في ترجمة عبيد بن القاسم ؛ كما في « تهذيب الحافظ » ! وقد روى له ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٧٥) حديثين ، وابن عدي (٥ / ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨) آخرين من رواية أحمد بن المقدام عنه .

ثالثاً : قوله : « وقد أعله في « المجمع » بعبثر . . وقال : هو متروك . . . » ؛ خطأ فاحش ، لا يجوز نسبته إلى الهيثمي ؛ لأنه ـ أعني : (عبثر) ـ ثقة من رجال الشيخين ، فكيف يقال : إنه قال فيه : متروك ؟! فكان على الأخ أن يقول : وقد أعله بعبيد بن القاسم . . دفعاً للإيهام ، ثم يذكر أنه تحرف اسمه على « المجمع » وأن الصواب فيه (عبثر) ، وقد علمت أن الصواب خلاف ذلك ، وأنه لا تحريف في « المجمع » ولا في « المعجم » ولا في « المسند » ، والظاهر أن التحريف وقع أولاً عند الحافظ ، ثم تبعه السلفي تعظيماً له ، فحمله ذلك على تخطئة الأصل و« المجمع » !! ولا أدري الذي وقع في نسخته من « مسند أبي يعلى » !

رابعاً : تعليل الحافظ تحسينه للحديث مع الاعتراف بضعفه لشواهده ؛ فيه نظر عندي بالنسبة لبعض فقراته ، وبخاصة حديث الترجمة ؛ فإني لا أعرف له شاهداً إلا الطريق الأخرى ، ولا يصحُّ تقويتها بالطريق الأولى ؛ لشدة ضعفها . والله أعلم .

٥٨٩١ - (الحَسَنُ والحُسَينُ شَنْفَا العَرْشِ ، وليسَا بِمُعَلَّقَيْنِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ٢١ / ١ / ٣٣١) : حدثنا **أحمد بن رشدين** قال : حدثني **حميد بن علي البجلي** قال : نا **ابن لهيعة** عن أبي عشانة عن عقبة بن عامر الجهني مرفوعاً به . وقال :

« لم يروه عن ابن لهيعة إلا حميد بن علي » .

قلت : وكلاهما ضعيف ، والأول من رجال « التهذيب » ؛ مشهور بضعف حفظه .

وأما حميد بن علي البجلي ؛ ففي « الميزان » و« اللسان » :

« حميد بن علي الكوفي . عن ابن لهيعة . قال ابن معين : ليس حديثه بشيء » .

قلت : فالظاهر أنه هذا البجلي ، وأنه ليس هو حميد الأعرج الكوفي القاص الملائي ، وهو حميد بن عطاء . ويقال : ابن علي . ويقال : ابن عبد الله . ويقال : ابن عبيد . فإن هذا أعلى طبقة من الأول ، وهو متروك ، مترجم في « التهذيب » .

وأحمد بن رشدين : هو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين أبو جعفر المصري ؛ قال ابن عدي :

« كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء » .

كذا في « الميزان » ، وذكر له من أباطيله الحديث التالي ، وذكرهما ابن الجوزي في « الموضوعات » كما يأتي :

٥٨٩٢ - (إذا اسْتَـقَـرَّ أَهْلُ الجنَّةِ في الجنة ، قـالت الجنةُ : يا ربِّ ! وَعَـدْتَني أنْ تُزَيِّنَني بِرُكْنَيْنِ مِنْ أَرْكَـانِكَ . قـال : أَوَلَمْ أُزَيِّنْكِ بالحَسَنِ والحُسَيْنِ ؟! [فماسَتِ الجنةُ ميساً كما تميسُ العروسُ]) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » بإسناد الذي قبله ، وأخرجه الخطيب في « التاريخ » (٢ / ٢٣٨) ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٤٠٥) من طريق الطبراني وغيره ، والزيادة له . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح من كل الوجوه » .

وذكره الذهبي من أباطيل ابن رشدين ؛ كما تقدم آنفاً ، وأقره الحافظ في « اللسان » .

وأما الهيثمي ؛ فأعله بغيره ، فقال (٩ / ١٨٤) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه حميد بن علي ، وهو ضعيف » !

٥٨٩٣ - (دَعُوا الحَسْنَاءَ العَاقِرَ ، وتَزَوَّجُوا السَّوْدَاءَ الوَلُودَ ؛ فإنِّي أُكَاثِرُ بكُمُ الأُمَمَ يومَ القيامةِ ، حتى السَّقط يظلُّ مُحْبَنْطِئاً ؛ أي : متغضباً ، فيقالُ له : ادْخُلِ الجنةَ . فيقول : حتى يَدْخُلَ أبواي . فيقالُ : ادخُلْ أنتَ وأبواكَ) .

ضعيف . أخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٦ / ١٦٠ / ١٠٣٤٣) عن

هشام بن حسان عن محمد بن سيرين **قال** : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ ولكنه مرسل ، وقد روي **موصولاً** من حديث ابن مسعود ، وفي إسناده متهم بالوضع ، وتقدم تخريجه برقم (١٤١٣) ، ومن حديث معاوية بن حيدة بلفظ :

« سوداء ولود خير من حسناء لا تَلِدُ ؛ إني مكاثر بكم . . . » الحديث .

وإسناده ضعيف ، وتقدم تخريجه برقم (٣٧١١) ، ونبهت هناك على أن لحديث (السقط) شاهداً بنحوه ، ولذلك ؛ ذكرته في كتابي الجديد : « مختصر صحيح ابن ماجه » .

وله شاهد آخر من حديث سهل بن حنيف مرفوعاً بلفظ :

« تزوجوا ؛ فإني مكاثر بكم الأمم ، وإن السقط لَيُرى محبنطئاً بباب الجنة ، فيقال له : ادخل . فيقول : حتى يدخل أبواي » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٥١ / ١ - ٢ / ٥٨٧٦) من طريق **إسحاق بن إبراهيم العقيلي** : نا **عبد العظيم بن حبيب** قال : نا **موسى بن عبيدة** عن محمد بن كعب القرظي عن سهل بن حنيف . . . وقال - وساق قبله حديثاً آخر يأتي ذكره عقب هذا - :

« لا يروى هذان الحديثان عن سهل إلا بهذا الإسناد ، تفرد بهما عبد العظيم ابن حبيب » .

قلت : **قال الدارقطني** :

« ليس بثقة » ؛ كما في « الميزان » للذهبي ، وقال :

« ومن بلاياه . . . » ؛ ثم ساق له حديثاً آخر فيه :

« . . . ومن مات يشهد أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ؛ شهيد » !

وموسى بن عبيدة ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » ، وبه أعله الهيثمي (٤ / ٢٥٣) ، وهو تقصير ظاهر !

وشيء آخر : وهو أنه لم يسقه بتمامه ، وإنما الطرف الأول منه الخاص بالتزوج . وكذلك وقع له في « مجمع البحرين » !!

وأما الحديث الذي قبل هذا في « المعجم » ؛ فلفظه :

٥٨٩٤ - (مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنكُمْ فَرطٌ لمْ يدخُلِ الجنةَ إلا تصْرِيداً . فقالَ رجُلٌ : يا رسولَ الله ! ما لِكُلِّنَا فرطٌ ؟ قال : أوليسَ مِنْ فرطِ أحدِكُم أنْ يفقِدَ أخاهُ المسلِمَ ؟!)(*) .

إسناده ضعيف جداً كالذي قبله . وقد ذكرت له ثمة عِلَّتين ، وأن الهيثمي قصر في إعلاله إياه بعلة واحدة ، وكذلك صنع في هذا أيضاً ، فقال (٣ / ١٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه موسى بن عُبيدة ، وهو ضعيف » .

ثم تذكرت أن له علة ثالثة ، وهي : جهالة إسحاق بن إبراهيم العقيلي ؛ فإني لم أجد له ذكراً فيما عندي من المراجع .

٥٨٩٤/م - (تَزَوَّجُوا ولا تُطَلِّقوا ؛ فإنَّ الطلاقَ يَهْتَزُّ منهُ العَرْشُ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٥ / ١٧٦٤) ، والخطيب في

(*) قُدِّر للشيخ الألباني - رحمه الله - أن خرَّج هذا الحديث مرة أخرى فيما يأتي برقم (٦٠٠٠) . (الناشر) .

« التاريخ » (١٢ / ١٩١) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ٣٠ - الغرائب) من طريق **عمرو بن جميع** عن **جويبر عن** الضحاك عن النزال عن علي عن النبي ﷺ **أنه قال** : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن جميع أو شيخه جويبر ؛ فإنهما متروكان ، وفي ترجمة الأول أورده ابن عدي ، وروى عن ابن معين أنه قال :

« كان كذاباً خبيثاً » .

وقال في آخر الترجمة :

« وعامة رواياته مناكير ، وكان يتهم بوضعها » . وقال الخطيب :

« كان يروي المناكير عن المشاهير ، والموضوعات عن الأثبات » .

٥٨٩٥ - (رَحِمَ اللهُ قَيْساً ، رحِمَ الله قَيساً ! قيل : يا رسولَ الله ! تَرَحَّم على قيس ؟ قال : نعم ؛ إنهُ كان على دِينِ أبي إسماعيلَ بنِ إبراهيمَ خليل الله ، يا قيسُ ! حي يمناً ، يا يمنُ ! حي قيساً ، إنَّ قيساً فرسانُ الله في الأرضِ ، والذي نفسي بيده ! ليَأْتيَنَّ على الناسِ زَمانٌ ليسَ لهذا الدِّينِ ناصِرٌ غير قَيسٍ ، إنَّ لله عز وجل فُرْسَاناً مِنْ أهلِ السماءِ مُسَوَّمِينَ ، وفُرساناً من أهلِ الأرضِ مُعَلَّمين ، فَفُرْسَانُ الله من أهلِ الأرضِ قيسٌ ، إنما قيسٌ بيضَة تَفَلَّقَتْ عنا أهل البيتِ ، إنَّ قيساً ضِراء اللهِ في الأرضِ . يعني : أسد الله) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٨ / ٢٦٥ / ٦٦٣) وفي « المعجم الأوسط » (٢ / ٢٠٦ / ٢ / ٨١٨١) من طريق قتيبة بن سعيد : ثنا **عبد المؤمن**

ابن عبد الله أبو الحسن : ثنا عبد الله بن خالد العبسي عن **عبد الرحمن بن مقرن المزني** عن غالب بن أبجر قال :

ذكرت قيساً عند رسول الله ﷺ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : عبد الرحمن بن مقرن المزني ؛ لم أجد له ترجمة .

والأخرى : عبد المؤمن بن عبد الله أبو الحسن - وهو الكوفي - ؛ قال ابن أبي حاتم : « وهو ابن عبد الله بن خالد العبسي . . . سألت أبي عنه ؟ فقال :

« مجهول » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ٤١٧) .

وأما قول الهيثمي (١٠ / ٤٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

قلت : فهو من أوهامه ! وكنت أود أن أقول : من تساهله ، لو أن ذاك الذي لم أجد له ترجمة كان ممن وثقه ابن حبان ؛ فإن الهيثمي كثير الاعتماد على توثيقه ؛ لكن حتى هو لم يذكره في « ثقاته » !

والحديث ؛ روى منه البخاري في « التاريخ » (٤ / ٩٨) من الوجه المذكور الجملة الأخيرة منه :

« إن قيساً ضراء الله . . . » .

وعزاه السيوطي بتمامه في « الجامع الكبير » (١٤٣٥٠) لابن منده أيضاً وابن عساكر . وذكر منه في « الجامع الصغير » - وكذا النبهاني في « الفتح الكبير » - الطرف الأول ، ووقع فيه : (قساً) مكان : (قيساً) ! وهو تصحيف ، وانطلى أمره على المناوي فشرح الحديث على أنه قس بن ساعدة ، وساق فيه حديث ابن عباس :

« أيكم يعرف القس بن ساعدة . . . » ! ولا يصح ، ولعله يتيسر لي تخريجه فيما يأتي . (انظر الحديث ٥٩٠٦) .

٥٨٩٦ - (إنَّ داودَ سَأَلَ ربَّه فقالَ : يا ربِّ ! إنه يُقَالُ : ربُّ إبراهيمَ وإسحاقَ ويعقوبَ ، فاجْعَلْني رابِعَهُمْ حتى يقالَ : وربُّ داودَ . فقالَ : يا داودُ ! إنكَ لَمْ تبلُغْ ذلك ؛ إنَّ إبراهيمَ لم يَعْدِلْ بي شيئاً قطُّ ، ألا ترى إليه إذ يقُولُ : [﴿ أَفَرَأَيْتُمْ ما كُنتم تعبُدونَ أنتم وآباؤكُم الأَقْدَمُونَ فإنَّهُمْ عَدُوٌّ لي إلا ربَّ العالمينَ ﴾] . يا داودُ ! وأما إسحاقُ ؛ فإنه جَادَ بنَفْسه لي في الذَّبح . وأما يعقوبُ ؛ فإني ابْتَلَيْتُهُ ثمانينَ سَنَةً ، فلم يُسِئ بِيَ الظَّنَّ ساعةً قط ؛ فلنْ تبلُغَ ذلكَ يا داودُ) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٩٣ - ٩٤) من طريق **عبد المؤمن العبسي** عن الأعمش عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال :

« حديثه غير محفوظ » . يعني : هذا . وقال أبو حاتم :

« مجهول » .

وشذَّ ابن حبان ، فذكره في « الثقات » ! كما تقدم في الحديث الذي قبله .

ثم وجدت له طريقاً أخرى : عند الدولابي (١ / ١٩٠) عن **أبي سعيد التميمي** ـ وهو **الحسن بن دينار** ـ عن علي بن زيد عن الحسن عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطلب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً لا يساوي فلساً ؛ آفته **الحسن بن دينار** هذا ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٣٠) :

« **يحدث بالموضوعات عن الأثبات ، ويخالف الثقات في الروايات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها** ، تركه ابن المبارك ووكيع ، **وأما أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ؛ فكانا يُكَذِّبانه** » .

قلت : ومن نكارة هذا الحديث : أن فيه أن الذبيح إسحاق ! **وقد روي في هذا أحاديث أخرى كلها ضعيفة** ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ؛ **كما سبق بيانه في** :

« الذبيح إسحاق » رقم (٣٣٢) .

وذكرت هناك أن الصواب عند المحققين : أن الذبيح إنما هو إسماعيل عليه السلام . فراجعه .

٥٨٩٧ ـ (سَوُّوا القُبُورَ على وَجْهِ الأَرْضِ إذا دَفَنْتُمْ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٣١٤ / ٨١٢) من طريق عبد الحميد بن جعفر : أخبرني **أبو إبراهيم السبائي** عن أبي علي الهمداني عن فضالة بن عبيد مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير أبي إبراهيم السبائي ؛ فذكره

البخاري في « كنى التاريخ » (٤ / ٩) وابن أبي حاتم بهذه الرواية ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأبو علي الهمداني ؛ اسمه عَريب بن حميد .

وقد رواه **ابن لهيعة** قال : ثنا يزيد بن أبي حبيب : أن أبا علي الهمداني أخبره : أنه رأى فضالة أمر بقبور المسلمين فسوِّيت بأرض الروم ، وقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« سوّوا قبوركم بالأرض » .

وابن لهيعة سيئ الحفظ .

ورواه الطبراني (٨١٠) من هذا الوجه ولم يقل : « بالأرض » ، وهو الأرجح عندي . لموافقته لروايتين أخريين عند الطبراني عن يزيد ابن أبي حبيب عن ثمامة ابن شفي عن فضالة به نحوه .

وكذلك رواه مسلم وغيره عن ثمامة به .

وهو مخرج في « أحكام الجنائز » (ص ٢٠٨) .

٥٨٩٨ - (إنهُ سيكُونُ رجُلٌ من بني أُميةَ بـ (مِصْرَ) [أخنس] يلي سُلطاناً ، ثم يُغْلَبُ على سُلْطانِهِ أو يُنْزَعُ منه ، ثم يَفِرُّ إلى الروم ، فيأتي بالروم إلى (وفي رواية : فيأتي بهم الإسكندريَّةَ ، فيُقَاتل) أهلَ الإسلامِ [بها] ، فتلكَ أوَّلُ الملاحِمِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢١٢ / ٢ / ٨٢٨٧) من

طريق ابن لهيعة عن كعب بن علقمة قال : سمعت أبا النجم : أنه سمع أبا ذر رضي الله عنه يقول أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن أبي ذر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ابن لهيعة » .

قلت : وهو ضعيف ، وأبو النجم ؛ لم أعرفه ، وكذا قال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٣١٨) . ويبدو أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد ؛ كما يشعر به كلام ابن يونس الآتي .

وللحديث علة ثالثة : وهي الاختلاف في إسناده ؛ فقد رواه الوليد بن مسلم : نا ابن لهيعة عن كعب بن علقمة : حدثني حسان بن كريب قال : سمعت أبا ذر به . فأسقط (أبا النجم) وأنزل مكانه (حسان) .

أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ / ٣٩٢ ـ المصورة) من طريق محمد بن هارون الروياني .

ثم أخرجه من طريق أخرى عن الوليد به ؛ إلا أنه أدخل (حسان) بين كعب وأبي النجم ، ثم قال :

« قال أبو سعيد بن يونس : (أبو النجم) يروي عن أبي ذر الغفاري ، والحديث معلول » . قال المناوي عقبه :

« إلى هنا كلام ابن عساكر ، وأقره عليه الذهبي ، فَرَمْزُ المصنِّف لحُسْنِهِ مع قطع مخرجه بأنه معلول غيرُ مقبول » .

وأقول : لعل الرمز المشار إليه لم يصدر من السيوطي ؛ فإنه غير موجود في كثير من نسخ « الجامع الصغير » ، ومنها النسخة المطبوع عليها شرح المناوي ، ويؤيد ذلك

أنه - أعني : السيوطي - قد نقل هو نفسه في « الجامع الكبير » (١٤٨٤٦) **إعلال** ابن عساكر إياه وأقره .

وراجع مقدمة كتابي « صحيح الجامع الصغير » أو « ضعيفه » ؛ لتعلم أنه لا قيمة لرموز السيوطي في « الجامع » من وجوه ، منها : شك المناوي نفسه فيها فالعجب منه كيف يعتمد بعد ذلك على رموزه ثم ينتقد رمزه !!

(**تنبيه**) : الزيادات والرواية استفدتها من (ابن عساكر) ، وقد عزا الحديث إليه وإلى الروياني فقط في « الجامعين » ؛ ففاته « المعجم الأوسط » .

٥٨٩٩ - (سَيِّدُ السِّلْعَةِ أحَقُّ أنْ يُسْتَامَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود في « المراسيل » (١٦٦) ، ومن طريقه البيهقي (٦ / ٣٥ - ٣٦) معلقاً ، وابن أبي شيبة في « المصنف » (٧ / ١٤) من طريق ابن المبارك عن عبد الله بن عمرو بن علقمة عن ابن أبي حسين قال : **قال** رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله كلهم ثقات ؛ لكنه معضل ؛ ابن أبي حسين : هو عمر بن سعيد الكوفي المكي ؛ وهو ثقة من رجال الشيخين ؛ لكنه ليس له رواية عن الصحابة ، وإنما عن التابعين ، ولذلك ؛ أورده ابن حبان فيهم (٧ / ١٦٦) ؛ فهو معضل كما ذكرنا .

(**تنبيه**) : وقع في « الجامع الصغير » و« الكبير » (١٤٧٩٣) : (أبي حسين) فسقط من قلم السيوطي لفظ : (ابن) ، ومشى عليه شارحه المناوي ، ففسره بقوله :

« العُكلي بضم المهملة : زيد بن الحباب (الأصل : الحبابة !) . وفي نسخة :

(أبي حصين) ـ بفتح أوله ـ ابن أحمد بن عبد الله بن يونس : اسمه عبد الله ، يروي عنه أبو داود » !

وكلاهما خطأ هنا ، وبخاصة الثاني منهما .

٥٩٠٠ ـ (السَّكِينَةُ في أَهْلِ الشَّاءِ والبَقَرِ) .

منكر بذكر (البقر) . أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ١١٤ / ١٣٣١ ـ كشف الأستار) من طريق أبي عامر : ثنا كثير بن زيد عن الوليد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « والسكينة . . . » .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات على ضعف في كثير بن زيد ، وهو الأسلمي المدني ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٦٦) :

« رواه البزار ، وفيه كثير بن زيد ، وثقه أحمد وجماعة ، وفيه ضعف » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

لكن شيخه الوليد إن كان ابن رباح ؛ فالإسناد متصل ، وإن كان ابن كثير ؛ فهو منقطع ، والله أعلم .

قلت : وأنا أرى أن ذكر البقر في هذا الحديث منكر ، تفرد به ابن زيد هذا إسناداً ومتناً ، وكأن الهيثمي رحمه الله أشار إلى ذلك في « الكشف » بقوله عقب الحديث :

« قلت : أخرجته لذكر (البقر) » .

وقد ذكره بزيادة الواو في أوله : « والسكينة . . . » . كأنه يشير إلى أنه قطعة من حديث في « مسند البزار » ، [و] الحديث ليس على شرطه ؛ بخلاف هذه الزيادة : (والبقر) ؛ فإنها لم ترد في « الصحيحين » ولا في بقية الستة ، حتى ولا في « مسند أحمد » وقد استوعب فيه كثيراً من طرقه (٢ / ٣١٩ ، ٣٧٢ ، ٣٨٠ ، ٤٠٧ ـ ٤٠٨ ، ٤١٨ ، ٤٥٧ ، ٤٨٠ ، ٥٠٦) من طرق أخرى عن أبي هريرة دون الزيادة ، وأكثرها في « صحيح البخاري » (٣٣٠١ ، ٣٤٩٩ ، ٤٣٨٨) ، و« صحيح مسلم » (١ / ٥١ ـ ٥٣) ، و« صحيح أبي عوانة » (١ / ٥٩ ـ ٦٠) بألفاظ متقاربة .

وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري .

أخرجه أحمد (٣ / ٤٢ ، ٩٦) من طريق حجاج بن أرطاة عن عطية بن سعد عنه .

ومما سبق تعلم أن رمز السيوطي للحديث بالحسن في بعض نسخ « الجامع الصغير » مما لا قيمة له ، ولعله تبع فيه ما نقله في « الجامع الكبير » (١٠٩٣٩) عن الحافظ ابن حجر أنه حسّن إسناده ، فإذا صح هذا عن الحافظ ؛ فيكون ذلك منه وقوفاً عند ظاهر السند ، دون التأمل بما وقع فيه من المخالفة ، وإلا ؛ فما هو الحديث المنكر ـ أو على الأقل الشاذ ـ إن لم يكن هذا؟!

٥٩٠١ ـ (شَفَاعَتِي لأَهْلِ الذُّنُوبِ مِنْ أُمَّتِي . قالَ أبو الدرداء : وإنْ زَنَى وإنْ سَرقَ ؟ فقال : نعم ، وإنْ زنى وإن سرقَ على رَغْمِ أَنْفِ أبي الدرداء) .

موضوع بهذا السياق . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (١ / ٤١٦) من

طريق **إبراهيم بن حبان** بن طلحة قال : نبأنا شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته إبراهيم هذا ، وهو إبراهيم بن البراء بن النضر ابن أنس بن مالك ، اختلفوا في نَسَبِهِ ؛ تعمية لحاله ؛ كما أوضحه الخطيب في « موضحه » ، وقال في خاتمة ترجمته منه (١ / ٤٠١) :

« وإنما كثر الاختلاف في نسب هذا الرجل لأجل ضعفه ، ووهاء رواياته ، وحدّث أحاديث منكرة عن مالك وشعبة والحمادَيْن ، فغيَّر نَسَبَهُ من سمع منه ؛ تدليساً للرواية عنه » . وقال العقيلي (١ / ٤٥) :

« يحدث عن الثقات بالأباطيل » . وقال ابن عدي (١ / ٢٥٤) :

« أحاديثه كلها مناكير موضوعة ، ومن اعتبر حديثه ؛ عَلِمَ أنه ضعيف جداً ، وهو متروك الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١١٧) :

« يحدث عن الثقات بالأشياء الموضوعات » .

قلت : هذا هو علة الحديث ، ولم يتنبه لها المناوي في « شرح الجامع الصغير » ؛ فأخذ يضعف الحديث ببعض من دونه ! وقلدته في ذلك اللجنة القائمة على تحقيق « الجامع الكبير » (١٤٩٣٥) ، فنقلت كلامه ، وأقرته كما هي عادتها !!

(تنبيه) : الشطر الأول قد صح في عدة روايات بلفظ :

« شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي » . وهو مخرج في « ظلال الجنة » (٨٣٠ - ٨٣٢) .

وجملة : « وإن زنى وإن سرق » ؛ هي من تمام حديث أبي ذر في « الصحيحين » ،

وفي رواية لابن حبان (أبي الدرداء) ؛ عن النبي ﷺ قال :

« أتاني جبريل ، فَبَشَّرني أنَّ مَنْ مات مِنْ أُمتك لا يشرك بالله شيئاً ؛ دخل الجنة . فقال : وإن زنى . . . » الحديث ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٨٢٦) .

قلت : فالظاهر أن إبراهيم هذا لَفّق من هذين الحديثين الصحيحين حديثه هذا الذي لا أصل له ، وافتراه على شعبة بسنده المذكور ، وهو لا علم له به !

٥٩٠٢ - (الشُّهَدَاءُ عندَ اللهِ على مَنَابِرَ مِنْ ياقُوت في ظِلِّ عَرْشِ الله ، يومَ لا ظِلَّ إلا ظلُّه ، على كَثِيبٍ مِنْ مِسْكٍ ، فيقولُ لهم الرَّبُّ : أَلَمْ أفِ لكم وأَصْدُقْكم ؟ فيقولون : بلى ؛ ورَبِّنَا !) .

ضعيف جداً . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١ / ١٠٢ - ١٠٣) : حدثنا **المقدام بن داود** قال : حدثنا أسد بن موسى قال : حدثنا **إسماعيل بن عياش** عن **إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة** عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً به .

ذكره في ترجمة إسحاق هذا ، وروى عن أحمد أنه قال :

« لا تحل الرواية عنه » . وفي « التقريب » للحافظ :

« متروك » .

قلت : وإسماعيل بن عياش ؛ قال الذهبي :

« منكر الحديث في الحجازيين » .

قلت : وإسحاق ؛ حجازي مدني .

والمقدام بن داود ؛ متكلَّم فيه .

٥٩٠٣ ـ (ضَعِي يَدَكِ اليُمْنى على فُؤادِكِ وقُولي : باسم الله ، اللهمَّ ! دَاوني بِدَوَائكَ ، واشْفِني بشِفَائكَ ، وأَغْنِني بفَضْلِكَ عمَّن سِوَاكَ ، واحْذُرْ عَنِّي أَذَاكَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٥ / ٣٩ / ٧٢) : حدثنا محمد بن حيان المازني : ثنا المنتجع بن مصعب المازني : حدثتني ربيعة بنت يزيد : حدثتني مية عن ميمونة بنت [أبي] عسيب مولاة رسول الله ﷺ :

أن امرأة من حريش أتت رسول الله ﷺ على بعير ، فنادَتْ : يا عائشة ! أعينيني بدعوة من رسول الله ﷺ تسكنيني أو تطمنيني ، وأنه قال لها : . . . (فذكره) قالت ربيعة : فدعوت به ، فوجدته جيداً . قال المنتجع : وأرى أن ربيعة قالت في هذا الحديث : إن المرأة كانت غيرى .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ من دون ميمونة ؛ لم أجد لهم ترجمة ، وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ١٨٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

وعزاه الحافظ في « الإصابة » لأبي نعيم ، وسكت عنه ! وبعض الأسماء فيه يختلف عما هنا . والله أعلم .

(الحريش) ـ وكذا في « الإصابة » ـ : وهي قرية من أعمال الموصل . ووقع في « المجمع » : (الجرش) . ولعله الصواب : وهي من أرض البلقاء في طريق الذاهب من عمان إلى دمشق .

٥٩٠٤ - (اطْوُوا ثِيابَكُم ؛ تَرْجِعْ إليها أَرْوَاحُهَا ؛ فإنَّ الشيطانَ إذا وجَدَ الثوبَ مَطْوِياً ؛ لم يَلْبَسْهُ ، وإذا وجَدَهُ منشُوراً ؛ لَبِسَهُ) (*) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٤٩ / ١ - ٢ / ٥٨٨٧) من طريق عبد الملك بن الوليد البجلي قال : ثنا يحيى بن كهمس عن عمر بن موسى عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به . وقال :

« لم يروه عن أبي الزبير إلا عمر بن موسى بن وجيه ، ولا يروى إلا بهذا الإسناد » .

قلت : عمر بن موسى هذا ؛ من الوضاعين المعروفين بالوضع ، ولذا ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٣٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عمر بن موسى بن وجيه ، وهو وضاع » .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن عساكر عن جابر نحوه . وقال في « الجامع الكبير » (١١٠٣٩) :

« وفيه ياسين بن معاذ الزيات ؛ متروك ؛ قال (حب) : يروي الموضوعات » .

ورواه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ١٩٦ / ١١٤١) مختصراً جداً بإسناده من طريق أخرى عن عمر بن موسى بلفظ :

« طيُّ الثوبِ راحَتُهُ » .

وكذلك رواه الديلمي في « مسند الفردوس » ؛ كما في « الجامع » ، وهو في « الفردوس » برقم (٣٩٥٧) ، ثم قال ابن الجوزي :

(*) قُدِّر للشيخ الألباني - رحمه الله - تخريج هذا الحديث مرة أخرى فيما سبق برقم (٢٨٠١) . (الناشر) .

« حديث لا يصح ؛ عمر بن موسى - هو الوجيهي - قال يحيى : ليس بثقة . وقال النسائي والدارقطني : متروك . وقال ابن عدي : هو في عداد من يضع الحديث » .

قلت : فالعجب من ابن الجوزي إذ لم يورده في « الموضوعات » ، وهذا من تناقضه ! فتارة يورد الحديث في « العلل » ، وحقه أن يورده في « الموضوعات » كهذا ، وتارة يورد فيها ما حقه أن يورده في « العلل » !

وأما السيوطي ؛ فقد سود كتابه « الجامع الصغير » بالروايتين : المطولة والمختصرة ؛ مع علمه أن في الرواية الأولى ذاك الوضاع !

٥٩٠٥ - (الضَّحِكُ ضَحِكَان : ضَحِكٌ يحِبُّه اللهُ ، وضَحِكٌ يَمْقُتُ اللهُ عليه ، فأما الضَّحِكُ الذي يحبُّه الله ؛ فالرَّجُلُ يَكْشُرُ في وَجْهِ أخيهِ حِدَاثَةَ عَهْدِه به ، وشَوْقاً إلى رؤيتِهِ . وأما الضَّحِكُ الذي يمقُتُ اللهُ به عليه ؛ فالرجُلُ يتكلَّم بكلمةِ الجفَاءِ ، أو الباطل ؛ لِيَضْحَكَ أو يُضْحِكَ ، فَيَهْوِي بها في جَهَنَّمَ سبعينَ خريفاً) .

ضعيف جداً . أخرجه هناد في « الزهد » (٢ / ٥٥٢ / ١١٤٣) : حدثنا المحاربي عن عباد بن كثير عمن حدثه عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عباد بن كثير هذا - وهو الثقفي البصري - ؛ متروك ؛ كما في « التقريب » .

وشيخه ؛ مجهول العين لم يُسَمَّ .

والحسن ؛ هو البصري ، فالحديث مع ضعف إسناده الشديد مرسل ، وبخاصة أنه من مراسيل الحسن البصري ، وهي كالريح ؛ كما يقول العلماء .

٥٩٠٦ - (أَفيكُمْ أَحَدٌ يَعرِفُ القُس بنَ ساعِدَةَ الإيادِيّ ؟ قالوا : نعم ؛ كُلّنا نعْرِفُهُ . قال : ما فَعَلَ ؟ قالوا : هلك . قال : ما أَنساهُ بسُوقِ عكَاظ ، في الشهرِ الحرَام ، على جَمَلٍ أحمرَ ، يخطبُ الناسَ وهو يقولُ : أيها الناسُ ! اجتَمِعُوا ، واسْمَعُوا ، وعُوا ، كلّ مَنْ عاشَ ماتَ ، وكل مَنْ مَات فاتَ ، وكلّ ما هو آت آت ، إنّ في السماءِ لَخَبَراً ، وإن في الأرض لعِبَراً ، مهادٌ موضوعٌ ، وسقفٌ مرفوعٌ ، ونجومٌ تمورُ ، وبحارٌ لا تَغورُ ، أَقْسَمَ قُس حقاً ! لئنْ كانَ في الأرْضِ رضاً ؛ ليكُوننّ سخطٌ ، وإنّ لله ديناً هو أحبّ إليه منْ دينكُمُ الذي أنتم عليه ، ما لي أرى الناسَ يَذْهبونَ فلا يَرجِعُونَ ؟ أَرَضُوا بالمقامِ فَأَقامُوا ، أم نَزلُوا فناموا ؟ ثم أنشأَ يقول :

فـي الـذاهـبـينَ الأوَّلـينَ	**من القُـرون لَنَا بصـائـرْ**
لما رأيتُ مـوارداً لِلْمـ	**ـوت ليس لهـا مَـصـادِرْ**
ورأيت قـومـي نحـوهـا	**يَسعى الأكابر والأصاغرْ**
لا يـرجـع المـاضـي إليـك	**ولا من البَاقـين غـابـرْ**
أيقنـتُ أنـي لا مـحـالةَ	**حيثُ صارَ القومُ صائِرْ) .**

موضوع . أخرجه البزار (٣ / ٢٨٦ / ٢٧٥٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ١٢٥٦١) ، وابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢١٥٥) ، وعنه البيهقي في « دلائل النبوة » (٢ / ١٠٤) من طريق **محمد بن الحجاج اللخمي عن مجالد**

عن الشعبي عن ابن عباس قال :

قَدِمَ وفدُ عبد القيس على رسول الله ﷺ فقال : . . . فذكره . والسياق للبزار ، وقال :

« لا يروى إلا من هذا الوجه ، ومحمد بن الحجاج حدث بأحاديث لم يتابع عليها » . وكذا قال البيهقي ؛ إلا أنه قال في ابن الحجاج :

« متروك » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٤١٩) :

« رواه الطبراني والبزار ، وفيه محمد بن الحجاج اللخمي ، وهو كذاب » .

ومجالد بن سعيد ـ وهو الهمداني ـ ؛ ليس بالقوي ، وما نسبه الدكتور القلعجي في تعليقه على « الدلائل » للميزان : أنه شيعي كذاب ، فهو كذب محض على « الميزان » ! ولعله من جهله بهذا العلم ، وليس بسوء قصد ؛ فإن الذهبي برأه من الكذب حين ساق له حديثاً من رواية عبد الله بن جرير بسنده عنه ، فقال الذهبي :

« قلت : هذا كذب صريح ، وما كان ينبغي أن يذكر هذا الحديث في ترجمة مجالد ، فالآفة من ابن جرير » .

هذا ؛ وللحديث طريق آخر : يرويه القاسم بن عبد الله بن مهدي : حدثنا أبو عبيد الله سعيد بن عبد الرحمن المخزومي قال : حدثنا سفيان بن عيينة عن أبي حمزة الثمالي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به نحوه .

أخرجه البيهقي (٢ / ١٠٢) .

قلت : وإسناده واهٍ بمرة ؛ آفته القاسم هذا ؛ اتهمه الذهبي بحديثين باطلين . وأبو حمزة الثمالي ـ واسمه ثابت بن أبي صفية ـ ؛ ضعيف رافضي .

وأخرجه البيهقي (٢ / ١٠١) من طريق سعيد بن هبيرة قال : حدثنا معتمر ابن سليمان عن أبيه عن أنس بن مالك به مختصراً نحوه .

وآفة هذا سعيد بن هبيرة ؛ قال ابن حبان (٢ / ٣٢٧) :

« يحدث بالموضوعات عن الثقات ، كأنه كان يضعها أو توضع له فيجيب فيها » .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١١٣ ـ ١١٤) من الطريق الأولى ، ومن حديث أبي هريرة نحوه . ثم قال :

« وهذا الحديث من جميع جهاته باطل ، قال أبو الفتح الأزدي الحافظ : هو حديث موضوع لا أصل له » .

ثم بيَّن عللها . وقال الحافظ في ترجمة (قس) من « الإصابة » :

« وقد أفرد بعض الرواة طرق حديث قس ، وفيه شعره وخطبته ، وهو في (المطولات) للطبراني وغيرها ، وطرقه كلها ضعيفة » .

قلت : وقد خرجها السيوطي في « اللآلي » (١ / ١٨٣ ـ ١٩٣) ، وقد بيَّن عللها كلها إلا الأخيرة منها وهي أطولها وفيها زيادات كثيرة ؛ فقد سكت عنها ، وكأنه لظلمة إسنادها ، وجهالة بعض رواتها ، ونكارة متنها . ويد الصنع والتكلف ظاهرة عليها . والله أعلم .

٥٩٠٧ - (الضِّرَارُ في الوَصِيَّةِ مِنَ الكَبائِرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبري في « التفسير » (٨ / ٦٦ / ٨٧٨٨) ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » ؛ كما في « ابن كثير » (١ / ٤٦١) ، والعقيلي في « الضعفاء » (٣ / ١٨٩) ، والبيهقي في « السنن » (٦ / ٢٧١) من طريق عمر ابن المغيرة المصيصي عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

أورده العقيلي في ترجمة عمر هذا ، وقال :

« لا يتابع على رفعه ، رواه الناس عن داود موقوفاً ، لا نعلمه رفعه غير عمر » .

قلت : قال فيه البخاري :

« منكر الحديث ، مجهول » . وقال الحافظ في « التهذيب » (١ / ٢٣١) :

« ضعيف جداً ، فالحمل فيه عليه ، وقد رواه الثوري وغيره عن داود موقوفاً » .

قلت : وقد اتفقت أقوال الحفاظ على أن الصواب فيه موقوف على ابن عباس .

والموقوف : أخرجه النسائي في « الكبرى » (٦ / ٣٢٠ / ١١٠٩٢) من طريق علي بن مسهر ، والبيهقي أيضاً من طريق هشيم ؛ كلاهما عن داود بن أبي هند به . وزاد النسائي :

« ثم تلا : ﴿ تلك حدود الله فلا تعتدوها . . . ﴾ . وقال البيهقي :

« هذا هو الصحيح موقوف » .

قلت : وتطاول الجهلةُ الثلاثةُ المعلقون على طبعتهم المبرقشة لـ « الترغيب والترهيب » للمنذري ، فضعفوا بجهل بالغ الموقوف أيضاً ، تعليقاً على الحديث

- وقد وقع في « الترغيب » (٤ / ١٦٦ / ٦) مرفوعاً معزواً للنسائي - ! فقال الجهلة في تعليقهم عليه (٤ / ٢٢٤) :

« موقوف ضعيف ، رواه النسائي (١١٠٩٢) في « السنن الكبرى » موقوفاً ، وفي إسناده علي بن مسهر : له غرائب بعدما أَضرَّ ، وداود بن أبي هند : كان يهم بأَخَرَة » !!

كذا قالوا - عاملهم الله بما يستحقون على تطفلهم على هذا العلم - ! فإنهم قد أضرُّوا كثيراً في تعليقهم على هذا الكتاب بسبب جهلهم وقَفْوِهِم ما لا علم لهم به . وهذا هو الدليل أمامنا - من مئات الأدلة - ؛ فإنهم مع مخالفتهم لتصحيح الأئمة لهذا الموقوف تشبثوا بما لا مطعن فيه في جرح المذكورين ! فإن كون الراوي له غرائب ، أو يهم وبأخرة ، فإن ذلك لا يستلزم رد حديثه إذا كان ثقة كما هو الشأن هنا ؛ فإن داود من رجال مسلم ، وعلي بن مسهر من رجال الشيخين .

ثم إنهم لم يؤدوا الأمانة العلمية ؛ فما ذكروه فيهما نقلوه عن الحافظ في « التقريب » ، وهو قد وثقهما ؛ فقال في الأول : « ثقة ، كان . . . » ، وفي الآخر : « ثقة له . . . » ، فهل كان هذا الكتمان عن قصد ، أم عن جهل ؟! أحلاهما مر .

ثم إن هذا قد تابعه هشيم : عند البيهقي ؛ كما تقدم ، فهل كتموه أيضاً ؟ ذلك مما لا أظن ؛ لأنهم لا يُحْسِنُون البحث !!

٥٩٠٨ - (عَفْوُ الملُوكِ أبقى للمُلْكِ) .

ضعيف . أخرجه الرافعي في « تاريخ قزوين » (٤ / ١٠١) من طريق السيد أبي علي عبيد الله بن محمد بن عبد الله بن علي بن الحسن بن الحسين بن

جعفر بن عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه بروايته عن آبائه واحداً عن واحد قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : من دون جعفر بن عبد الله ؛ لم أعرفهم . أورده الرافعي في ترجمة **المظفر بن المطرف بن أحمد الخليلي أبي محمد** ، وقال فيه :

« كان تفقه في مبدأ أمره ، ورقت حاله في شيخوخته على كثرة العيال ، وكف بصره سنين في آخر عمره » .

٥٩٠٩ - (لما مَاتَ النبيُّ ﷺ ؛ [زُرِّرَ عليهِ قَمِيصُهُ الذي كُفِّنَ فيهِ]) .

منكر . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (١ / ١٩٢) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٤ / ٢٥٩) من طريق **أحمد بن عبيد** عن الأصمعي عن ابن عون عن محمد عن أبي هريرة به . قال محمد : فأنا زَرَرْتُ على أبي هريرة . قال ابن عون : فأنا زررت على محمد . قال الأصمعي : فذكرت ذلك لحماد بن زيد ، فقال : أنا زررت على ابن عون .

قلت : والسياق لابن عدي ؛ لكن سقط منه الجملة التي بين المعكوفتين . فاستدركتها من « التاريخ » وترجمة الأصمعي من « الميزان » .

وهذا إسناد ضعيف ، ومتن منكر .

أما الضعف ؛ فمن أحمد بن عبيد - وهو ابن ناصح النحوي - ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« صويلح » . وقال الحافظ :

« ليِّن الحديث » . وقال الخطيب :

« تفرد برواية هذا الحديث مرفوعاً ، ولا يصح . وقال أبو أحمد الحافظ النيسابوري : « لا يتابع في جل حديثه » ، ورواه غيره عن الأصمعي به موقوفاً . لم يذكر فيه أبا هريرة ولا النبي ﷺ ، وهو الصحيح » .

وأما النكارة ؛ فقال الذهبي في ترجمة الأصمعي :

« وهذا حديث منكر ؛ قد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام كُفِّنَ في ثلاثةِ أثوابٍ ليس فيها قميص . فأحمد بن عبيد ؛ ليس بعمدة » .

ونقله الحافظ في « التهذيب » وأقره .

وتكفينه ﷺ في ثلاثة أثواب ؛ هو من حديث عائشة في « الصحيحين » وغيرهما ، وهو مخرج في « أحكام الجنائز » (ص ٦٣) . فلم يكن هناك قُمْصَانٌ ولا أزرارٌ !

وأما حديث جابر بن سمرة قال :

« كُفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض وإزار ولفافة ، وكُفِّن عمر في ثوبين » .

فرواه البزار (١ / ٣٨٤ / ٨١١ ـ كشف الأستار) من طريق أبي عبد الله عن سماك بن حرب عنه . وقال :

« لا نعلم أحداً رواه هكذا إلا جابر بن سمرة ، وناصح ؛ ضعيف » .

قلت ؛ وناصح : هو ابن عبد الله أبو عبد الله المُحَلِّمي ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » .

(تنبيه) : كذا وقع الحديث في « الكشف » و« مجمع الزوائد » (٣ / ٢٣) : « و إزار » . فإذا صح هذا ؛ فلا نكارة في حديثه . والله أعلم .

٥٩١٠ - (لَسَفْرَةٌ في سَبيلِ اللهِ خَيْرٌ مِنْ خَمْسِينَ حَجَّةً) .

ضعيف . أخرجه الرافعي في « أخبار قزوين » (٤ / ٢٠٨) في ترجمة يحيى ابن حامد بن علي بن نصر ، قال :

« روى عن أبي خليفة بـ (قزوين) ، حدث عنه أبو الحسن الصيقلي في « الأربعين » من جمعه ، فقال : ثنا **يحيى بن حامد** هذا - بـ (قزوين) - : ثنا [أبو] خليفة الفضل بن حباب الجمحي : ثنا طالوت بن عباد : ثنا **عباس بن طلحة** : ثنا أبو معن صاحب الإسكندرية قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف .

أولاً : أبو معن صاحب الإسكندرية ؛ اسمه عبد الواحد بن أبي موسى ، قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢٤) :

« سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : ثقة فاضل ، روى عنه ابن المبارك » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ١٢٤) برواية أسامة بن زيد عنه .

ثانياً : عباس بن طلحة ؛ هو القرشي ؛ كأنه لا يعرف إلا بهذه الرواية ؛ فقد ذكره ابن أبي حاتم (٣ / ٢١٥) بروايته هذه عن أبي معن ، وقال :

« روى عنه مسلم بن إبراهيم . قال مسلم : وكان من خيار المسلمين » .

ثالثاً : طالوت بن عباد ؛ هو الصيرفي الضبعي ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٤٩٥) :

« سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : « صدوق » . روى عنه أبي » .

رابعاً : أبو خليفة : الفضل بن حباب الجمحي ؛ حافظ إمام ثقة . ترجمه الذهبي في « التذكرة » .

خامساً : يحيى بن حامد هذا ؛ يبدو أنه مجهول ؛ فلم أجد له ترجمة ، أو ذكراً في شيء من المصادر التي عندي ؛ والقزويني لم يحكِ فيه شيئاً كما ترى . لكنه لم يتفرد بهذ الإسناد :

فقد ذكر الحافظ في ترجمة أبي معن هذا من « الإصابة » أنه تابعي أرسل حديثاً ، ذكره المستغفري في « الصحابة » ، وتبعه أبو موسى ؛ من طريق **سعيد بن العلاء** : حدثني **الحسين بن إدريس** شيخ طالوت بن عباد : حدثنا العباس بن طلحة القرشي : حدثنا أبو معن صاحب الإسكندرية قال : **قال** رسول الله ﷺ : . . . فذكر حديثاً آخر ، لفظه :

« أعمالُ البرِّ كلها ، مع الجهاد في سبيل الله ؛ كَبَصْقَةٍ في بحر جرار » . قال : وبهذا الإسناد :

« كل نعيم مسؤول عنه إلا النعيم في سبيل الله » . قال المستغفري :

« مع براءتي من عهدة إسناده . . . » .

وهذا الرجل اسمه عبد الواحد بن أبي موسى ، ذكره ابن يونس في « تاريخ مصر » ، وقال : إنه أدرك عمر بن عبد العزيز ، روى عنه الليث بن سعد وغيره ، وذكر أبو أحمد الحاكم في « الكنى » أنه روى عن عبد الله بن عمر . انتهى ما في « الإصابة » .

(تنبيه) : تحرف (أبو معن) على السيوطي في « جامعيه » إلى (أبو مضاء) ! فلم يعرفه المناوي ولا مقلدوه المعلقون على « الجامع الكبير » (١٧٠٧٩) فقال :

« لم أر في « الصحابة من يكنى بـ (أبي مضاء) ؛ فليحرر » .

فأقول : قد عرفت أنه (أبو معن) ، وأنه تابعي ، ولذلك ؛ أورده الحافظ في (القسم الرابع) من الصحابة .

ثم إنني أظن أن قوله فيه : « . . (الحسين بن إدريس شيخ طالوت) » ؛ فيه شيء من السقط ، وأن الحسين هذا مختلف فيه . وسعيد بن العلاء الراوي عنه ؛ لم أعرفه . والله أعلم .

والخلاصة : أن علة حديث الترجمة الإرسال أولاً ، وجهالة يحيى بن حامد ثانياً . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٩١١ - (في كتَابِ اللهِ عز وجل ثماني آيات للْعَينِ ، لا يقرَأُهَا عبدٌ في دَارٍ فَيُصِيبهم ذلكَ اليوم عَينُ إنسٍ أو جِنٍّ : فاتحَةُ الكتابِ سَبْعُ آياتٍ ، وآيَةُ الكرسيِّ آيَةٌ) .

منكر . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ٨٣ / ١) من طريق

إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم المستملي : حدثنا علي بن طاهر : حدثنا أحمد بن محمد بن مخلد : حدثنا أحمد بن محمد الهاشمي عن محمد بن صالح الكبتي (!) عن جعفر بن محمد البصري عن زياد الأعلم عن الحسن عن عمران رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مَنْ دون زياد الأعلم ؛ لم أعرفهم ، وفي « تاريخ بغداد » (٥ / ١٠٥) :

« أحمد بن محمد بن مخلد التوزي . . روى عنه ابنه عبيد الله ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . فلعله هذا .

والحسن البصري ؛ مدلس ، وقد عنعنه .

(تنبيه) : لقد أخل السيوطي بإيراده الحديث مختصراً في موضعين من « الجامع الصغير » لم يلتزم فيهما لفظه ، مع عزوه إياه فيهما للديلمي ! وقد أورده في « الجامع الكبير » بتمامه (١٥٩١٥) .

٥٩١٢ - (الفَضْلُ في أنْ تَصِلَ مَنْ قَطَعَكَ ، وتُعْطِيَ مَنْ حَرَمَكَ ، وتَعفُوَ عَمَّنْ ظَلَمَكَ) .

ضعيف . أخرجه وكيع في « الزهد » (٣ / ٧١٨ / ٤١٠) ، وعنه هناد في « زهده » (٢ / ٤٩٣ / ١٠١٥) : حدثنا ابن أبي ليلى عن عطاء بن أبي رباح قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل ضعيف الإسناد ؛ ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى ، وهو ضعيف ؛ لسوء حفظه مع جلالته في الفقه .

ولم أجد له شاهداً مرفوعاً بلفظ : « الفضل » ، وقد ذكر له محقق « الزهد » الفاضل ستة شواهد ليس فيها اللفظ المذكور ! ويغني عنه حديث عقبة الصحيح :

« . . . صِلْ مَنْ قطعكَ ، وأَعْطِ مَنْ حرمكَ ، واعفُ عمن ظلمك » .

وهو مخرج في « الصحيحة » برقم (٨٩١) . وروي بزيادة في أوله عن عقبة ، وعلي وغيرهما ، وهو مخرج في المجلد الرابع عشر برقم (٦٦٦٠) .

٥٩١٣ - (قال يَحْيَى بنُ زكَرِيَّا لعيسَى ابنِ مريَم : أنتَ روحُ اللهِ وكَلِمَتُهُ ، وأنتَ خيرٌ منِّي . [فقال عيسَى : بَلْ أنتَ خيرٌ منِّي] ، سلَّم اللهُ عليك ، وسلَّمتُ على نَفْسِي) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٨ / ٨٣ - المصورة) من طريق الحسين بن إدريس : أنا محمد بن عبد الله بن عمار : نا وهب بن جرير : حدثني أبي قال : سمعت الحسن قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأنه من مرسل الحسن - وهو البصري - ؛ ومراسيله عند العلماء كالريح ؛ كما تقدم مراراً ، ورجاله ثقات ؛ غير الحسين بن إدريس - وهو الأنصاري الهروي - ؛ وثقه الدارقطني وغيره ، وتكلم فيه ابن أبي حاتم ، فانظر « اللسان » .

ثم رواه ابن عساكر من طريق عبد الرزاق : أنا معمر عن قتادة عن الحسن : أن يحيى قال : . . . فذكره مقطوعاً موقوفاً على الحسن ، وهو الأشبه .

٥٩١٤ - (كُلُّ طعَام لا يُذْكَرُ اسمُ اللهِ عليه فإنَّما هُوَ داءٌ ؛ ولا بَرَكَةَ فيه ، وكَفارةُ ذلكَ : إنْ كانت المائدةُ موضُوعةً أن تُسَمِّيَ وتعيدَ يدَكَ ، وإنْ كانتْ قد رُفِعَتْ أنْ تسمِّيَ اللهَ وتَلْعَقَ أصَابِعَكَ) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٧ / ٢٢٢) من طريق **منصور بن عمار** : نا **ابن لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة ابن عامر عن النبي ﷺ به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة ضعيف ؛ لسوء حفظه .

ومنصور بن عمار ؛ قال ابن عدي (٦ / ٢٣٨٩) :

« منكر الحديث » .

ثم ساق له أحاديث تدل على أنه واهٍ في الحديث ؛ كما قال الذهبي في « الميزان » .

ومن نكارة هذا الحديث : أنه ذكر الداء فيه والتفصيل الصريح بين ما إذا كانت المائدة مرفوعة ، وما إذا كانت موضوعة ؛ فقد جاءت أحاديث عدة في الأمر بالتسمية لمن نسيها على الطعام أن يقول :

« بسم الله أوله وآخره » . وليس فيها التفصيل المذكور .

روى بعضها النسائي في « عمل اليوم والليلة » (٢٨١ ، ٢٨٢) ، وابن حبان في « صحيحه » وغيرهما ، وهي مخرجة في « الصحيحة » (١٩٨) ، و« الإرواء » (١٩٦٥) .

٥٩١٥ - (كُلَّمَا طالَ عُمُرُ المسلمِ كانَ له خَيرٌ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٥٧ / ١٠٤) من طريق النهاس بن قَهم عن شداد أبي عمار قال : قال عوف بن مالك : يا طاعون ! خذني إليك ! فقالوا : أما سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره ؟ قال : بلى .

وأخرجه أحمد (٦ / ٢٢) من هذا الوجه بلفظ :

« ما عُمِّرَ المسلمُ كان خيراً له » . وزاد بعد قوله : « بلى » :

« ولكني أخاف ستاً : إمارة السفهاء ، وبيع الحكم ، وكثرة الشرط ، وقطيعة الرحم ، ونشواً ينشأون يتخذون القرآن مزامير ، وسفك الدم » .

وله بعدها من طريق أخرى عن النهاس به بلفظ :

« إن المؤمن لا يزيده طول العمر إلا خيراً . . . » . الحديث .

قلت : ومداره - كما ترى - على النهاس بن قهم ؛ وهو ضعيف اتفاقاً ، وقال الدارقطني :

« مضطرب الحديث ، تركه يحيى القطان » .

قلت : وروايته لهذا الحديث على هذه الألفاظ الثلاثة تدل على ضعفه واضطرابه في روايته ، وكأنه كان يدندن حول :

« خيرُ الناسِ مَنْ طالَ عمُرُه وحسُنَ عملُه » .

رواه الترمذي وابن حبان وغيرهما من حديث عبد الله بن بُسر . وهو مخرج في « الصحيحة » (١٨٣٦) .

ثم إن في الحديث علة أخرى ، وهي الانقطاع بين شداد وعوف ؛ فإنه لم يسمع منه ؛ كما قال صالح جزرة ، على ما في « جامع التحصيل » (٢٣٦ / ٢٧٩) وغيره . وقوله في الإسناد : « قال : قال عوف » مشعر بذلك .

وقوله : « ولكني أخاف ستاً . . . » إلخ . قد جاء مرفوعاً من طريق زاذان عن عابس الغفاري . وأحد أسانيده صحيح ؛ كما بينته في « الصحيحة » (٩٧٩) .

(تنبيه) : ثم اكتشفت أن الحديث سبق تخريجه برقم (٥٦٥٢) ؛ لكن وقع في كل من الموضعين بعض الفوائد التي لا توجد في الموضع الآخر ، فرأيت تركهما على حالهما .

٥٩١٦ - (كلُّ نَفْسٍ تُحْشَرُ على هَواهَا ، فَمَنْ هَوِيَ الكُفْرَ ؛ فهوَ معَ الكَفَرَةِ ، ولا يَنْفَعُهُ عمَلُهُ شيئاً) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٧٢ / ٢ / ٩١٤٠) : حدثنا **المقدام** : ثنا عبد الله بن يوسف : ثنا ابن **لهيعة** عن خالد بن أبي عمران عن **أبي عياش** قال : سمعت جابر بن عبد الله قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ أبو عياش ؛ لا يعرف اسمه ولا حاله ، ولم يوثقه أحد حتى ولا ابن حبان ! وقال الحافظ :

« مقبول » .

وابن لهيعة ؛ ضعيف ؛ لسوء حفظه .

والمقدام - وهو ابن داود الرعيني ، أبو عمرو المصري الفقيه - ؛ قال النسائي :

« ليس بثقة » . وتكلم فيه غيره .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في ثلاثة مواطن من رواية « **الأوسط** » :

ففي الموضع الأول (١ / ١١٣) أعله بضعف ابن لهيعة .

وفي الموضع الثاني (١٠ / ٢٧٥) قال :

« وفي إسناده ضعفاء ؛ وقد وثقوا » .

وأقره المناوي !

وفي الموضع الثالث (١٠ / ٣٣٢) بيَّض له ، فلم يتكلم عليه بشيء ! وقلده المعلق على « الجامع الكبير » (١٦٧٠٦) !

٥٩١٧ - (كَمْ مِنْ ذي طِمْرَين لا يُؤْبَهُ لَهُ ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ ؛ لأَبَرَّهُ ، منهُم عمَّارُ بنُ ياسِر) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٤٨ / ١ / ٥٨١٦) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٢ / ٦٣١) من طريق **عيسى بن قرطاس** قال : حدثني عمرو بن صُليع قال : سمعت عائشة تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لا يروى عن عائشة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عيسى بن قرطاس » .

قلت : قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وقد كذبه الساجي » . وبه أعله الهيثمي فقال (٩ / ٢٩٤) :

« متروك » .

وأما قول المناوي :

« قال الهيثمي : وسنده ضعيف ؛ لكنه ينجبر بتعدده ؛ فقد رواه الرافعي في « أماليه » أيضاً » !

فأقول : فيه أمور :

أولاً : إن ما عزاه للهيثمي من التضعيف فيه قصور واضح في التعبير ! وحقه أن يقول : ضعيف جداً . لأن هذا هو وصف حديث المتروك .

ثانياً : أوهم أن قوله : « لكنه ينجبر . . . » إلخ ؛ من تمام كلام الهيثمي ! وليس كذلك ، فكان عليه الفصل والبيان .

ثالثاً : أن كون الرافعي رواه أيضاً لا يعتبر جابراً عند أهل العلم إلا إذا كان بإسناد آخر يصلح للجبر ، وهذا ما لم يبينه !

رابعاً وأخيراً : لو كان يصلح جابراً ؛ فلا يصلح هنا ؛ لشدة ضعف المجبور كما عرفت آنفاً .

وقد نقل المعلق على « الجامع الكبير » (١٦٨٠) كلام المناوي هذا دون عزوه إليه ! ثم أقروه !

٥٩١٨ - (الكَمْأَةُ مِنَ المنِّ ، والمنُّ مِنَ الجنَّةِ ، ومَاؤُها شِفَاءٌ لِلعَيْنِ) .

منكر بزيادة (والمن من الجنة) . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٤٦ / ١ -

٢) من طريق عبد الحميد بن الحسن عن أبي بسر عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : أبو بسر هذا ؛ لم أعرفه .

وعبد الحميد بن الحسن : هو الهلالي ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٤٢) :

« كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد » .

قلت : فكيف به إذا خالف ؟! فقد أخرجه ابن ماجه (٣٤٥٣) ، وأحمد (٣ / ٤٨) من طريق أسباط بن محمد : ثنا الأعمش عن جعفر بن إياس عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد وجابر مرفوعاً به ؛ دون زيادة : « المَن » .

وتابعه شعبة عن جعفر به .

أخرجه النسائي في « الكبرى » (الوليمة) ؛ كما في « التحفة » .

ثم أخرجه ابن ماجه من طريق أخرى عن الأعمش عن جعفر بن إياس عن أبي نضرة عن أبي سعيد وحده به . والأول أصح .

ثم أخرجه الترمذي (٢٠٦٩) وحسنه ، وابن ماجه (٣٤٥٥) ، وأحمد (٢ / ٣٠١ ، ٣٠٥ ، ٣٢٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٤٢١ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠ ، ٥١١) من طرق أخرى عن شهر عن أبي هريرة .

ومما يؤكد نكارة هذه الزيادة وصحة رواية شهر - على اضطرابه في إسناده - : أن سعيد بن زيد رضي الله عنه روى الحديث عن النبي ﷺ دونها .

أخرجه البخاري (٤٤٧٨ ، ٤٦٣٩ ، ٥٧٠٨) ، ومسلم (٦ / ١٢٤) ، والترمذي (٢٠٦٨) ، وابن أبي شيبة (٨ / ٨٨ / ٣٧٤٥) ، وأحمد (١ / ١٨٧ ، ١٨٨) . وقال الترمذي :

« حسن صحيح » .

ورواه ابن ماجه (٣٤٥٤) - وهو رواية لمسلم - من طريقٍ عن عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد بلفظ :

« الكمأة من المن الذي أنزل الله تبارك وتعالى على بني إسرائيل ، وماؤها شفاء للعين » .

وخالف **عطاء بن السائب** في إسناده ومتنه ؛ فقال : عن عمرو بن حريث قال : ثني أبي عن رسول الله ﷺ قال :

« الكمأة من السلوى ، وماؤها شفاء للعين » .

أخرجه أحمد (١ / ١٨٧) .

قلت : وهذا من تخاليط ابن السائب ؛ فإنه كان اختلط .

(**تنبيه**) : وقع حديث أبي سعيد وجابر في بعض نسخ « الجامع الصغير » حتى التي عليها شرح المناوي ، و« الجامع الكبير » (١١٥٢٦) ، و« الفتح الكبير » - وبالتالي في « صحيح الجامع » (٤٤٨٩) - معزواً لـ (ق) ؛ أي : « الصحيحين » ! وهو خطأ فاحش ، والظاهر أنه مقحم من بعض النساخ الجهلة ؛ ففي « الجامع الكبير » : « حم ، ق ، هـ ، ابن منيع ، ض عن شهر عن أبي سعيد وجابر » .

فقوله : « عن شهر » من الصواب المشعر بأن عزوه لـ (ق) خطأ عند أهل العلم .

وأما في « شرح المناوي » نفسه ؛ فوقع على الصواب « حم ، ن ، هـ » . ولم يتنبه لذلك المعلقون على « الجامع الكبير » ؛ فمشوا الخطأ الذي وقع فيه !

ثم رأيت الحديث في « مصنف ابن أبي شيبة » (٨ / ٨٨ / ٣٧٤٦) ، وعنه أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ٥٠١ / ١٣٤٨) ، وعنه ابن حبان (٣٤٠ / ١٤٠٢ - موارد) : حدثنا عبيد الله بن موسى : حدثنا شيبان عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبي سعيد الخدري قال :

خرج علينا رسول الله ﷺ وفي يده أكمؤ ، فقال :

« هؤلاء من المن ، وماؤها شفاء للعين » .

قلت : وهذا إسناد صحيح .

وهو شاهد آخر على نكارة تلك الزيادة في حديث الترجمة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٩١٩ - (عَلَيْكُمْ بالكَمْأَةِ الرّطبةِ ؛ فإنَّها مِنَ المنِّ ، وماؤُها شِفاءٌ للعينِ) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٤٦ / ٢) من طريق دفاع بن دغفل السدوسي عن عبد الحميد بن صيفي بن صهيب عن أبيه عن جده صهيب الخير مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الحميد بن صيفي ؛ لين الحديث .

ودفاع بن دغفل ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

قلت : وقوله : « الرطبة » ؛ منكر ؛ لعدم وروده في كل طرق الحديث المذكورة في الذي قبله .

٥٩٢٠ - (كانَ أحبّ الشّرابِ إليهِ اللبن) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ١٢٧ / ١) من طريق **عون بن عمارة** : ثنا **حفص بن جميع** عن **ياسين الزيات** عن **عطاء** عن **ابن عباس** قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته ياسين الزيات ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال النسائي وابن الجنيد :

« متروك » . وقال ابن حبان :

« يروي الموضوعات » .

وحفص بن جميع ؛ ضعيف . ومثله : عون بن عمارة .

٥٩٢١ - (الدُّهْنُ يذهبُ بالبُؤْسِ ، والكِسْوةُ تُظْهِرُ الغِنَى ، والإحسانُ إلى الخادمِ مما يَكْبِتُ اللهُ به العدُوَّ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٤٠ / ٢) من طريق **أبي عبد الرحمن القرشي** : ثنا **عبد الرحمن بن مسهر** : ثنا **طلحة بن يحيى بن طلحة** عن **أبيه** عن **جده** قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبد الرحمن بن مسهر - وهو أخو علي ابن مسهر - ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٩١) :

« قال ابن معين : ليس بشيء . قال أبي : متروك الحديث ، لا يكتب حديثه . وقال أبو زرعة : يضرب على حديثه » . وفي « الميزان » :

« تركه النسائي . وقال البخاري : فيه نظر » .

وذكر له قصة تدل على أنه كان خفيف العقل ، فراجعه إن شئت .

وأما الراوي عنه أبو عبد الرحمن القرشي ؛ فلم أعرفه .

وقد روي من حديث قيس الكندي مرفوعاً به .

أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٣٦٩ / ٢٩٦٥) : حدثنا **محمد بن تميم المَعْني** : ثنا **سليمان بن عبيد الله المعني** عن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد ، ولا روي هذا الصحابي إلا هنا » .

قلت : يشير - والله أعلم - إلى أن جد محمد بن الأشعث - واسمه قيس بن معدي كرب الكندي - لم يذكر أنه صحابي إلا في هذه الرواية ، وهي واهية كما يأتي ، وكأنه لذلك لم يذكره المؤلفون في الصحابة فيما علمت ، وإنما أشار الحافظ إليه في ترجمة محمد بن الأشعث إشارة سريعة إلى أنه غير قيس الكندي والد الأشعث أبي محمد ، ولا دليل على ذلك . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٣٢) :

« رواه البزار ، وفيه سليمان بن عبيد الله أبو أيوب الرقي ، وهو ضعيف » .

كذا قال ! وأراه من أوهامه ؛ فإن الرقي هذا متأخر الطبقة ، لا يمكنه أن يدرك

محمد بن الأشعث ، وهو تابعي كبير أدرك أبا بكر الصديق . وقد أشار الحافظ إلى هذا بقوله في محمد :

« من الثانية » ، وقوله في الرقي :

« من العاشرة » ؛ فشتان ما بينهما . ولذلك ؛ فإني أرى أن سليمان ؛ هذا إنما هو سليمان بن عبيد الله بن أبي سليمان أبو عمر الكندي ؛ قال في « الجرح » (٢ / ١ / ١٢٧ / ٥٥٠) :

« روى عن كميل بن زياد ، وعنه مروان بن معاوية » .

وكذا في « تاريخ البخاري » و« ثقات ابن حبان » (٦ / ٣٩٠) ذكره في (الطبقة الثالثة) ، وهم الذين رووا عن التابعين ، ومما يؤيد ما ذكرت : أن شيخه محمد بن الأشعث كندي أيضاً .

ثم هو مجهول وإن وثقه ابن حبان . فهو علة الحديث إن سلم من الراوي عنه محمد بن تميم المعني ؛ فإني أرى أنه الذي ذكره ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٣٠٦) :

« محمد بن تميم بن سليمان السعدي الفاريابي : يضع الحديث . . . » .

وكذا قال غيره ، فانظر « اللسان » .

وروي من حديث عائشة أيضاً ، ولا يصح ؛ لأنه من رواية **عبد السلام بن عبد القدوس** عن هشام بن عروة عن أبيه عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

« اللباس يظهر الغنى ، والدهن . . . » الحديث . وقال :

« لم يروه عن هشام إلا عبد السلام بن عبد القدوس » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ كما قال الهيثمي .

٥٩٢٢ - (كانَ إذا رَضِيَ شَيْئاً سَكَتَ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في « المعرفة » (١ / ٢٨٧ / ١) عن عمر ابن قيس عن سعد بن سعيد - أخي يحيى بن سعيد - عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب . قال : سمعت سهيل بن سعد أخا سهل يقول :

دخلت المسجد والنبي ﷺ في الصلاة ، فصلَّيت ، فلما انصرف النبي ﷺ رآني أركع ركعتين ، فقال :

« ما هاتان الركعتان ؟ » .

قلت : يا رسول الله ! [جئت] وقد أقيمت الصلاة ، فأحببت أن أدرك معك الصلاة ثم أصلي ، فسكت . وكان . . . الحديث .

وقال :

« هذا وهم ، والصحيح : ما رواه سفيان بن عيينة وابن نمير عن سعد بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن قيس بن عمرو - جد سعد بن سعيد - قال :

أبصرني رسول الله ﷺ وأنا أصلي ركعتين بعد الصبح . . . فذكره نحوه » .

قلت : وكذلك رواه غير ابن عيينة وابن نمير ، وأعله الترمذي بالانقطاع بين محمد بن إبراهيم وقيس بن عمرو ؛ لكن يتقوى بمجيئه من طرق أخرى كما شرحته في « صحيح أبي داود » (١١٥١) ، وهي متفقة على أن صاحب القصة

هو قيس بن عمرو رضي الله عنه ، وليس سهيل بن سعد كما قال عمر بن قيس ، ولذلك ؛ حكم أبو نعيم بوهمه ، وأما قول الحافظ عقبه في « الإصابة » :

« قلت : إن كان حفظه ؛ فلا مانع من التعدد » .

وأقول : مثل هذا يحسن أن يقال فيمن الأصل في حديثه أن يحتج به ، وليس الأمر كذلك هنا ؛ فإن راويه عمر بن قيس - وهو أبو جعفر المكي المعروف بـ (سندل) - متروك ؛ كما قال الحافظ نفسه في « التقريب » .

وإذا عرفت ذلك ؛ فحديث الترجمة قد تفرد هو به دون سائر الطرق المشار إليها ، فهو منكر جداً .

(تنبيه) : وقع في « أسد الغابة » و« الإصابة » : (عمرو بن قيس) ؛ وهو خطأ مطبعي ، صوابه : (عمر بن قيس) كما تقدم .

٥٩٢٣ - (كانَ إذا رمدَتْ عَيْنُ امرأَةٍ مِنْ نِسَائه لَمْ يَأْتِهَا حَتَّى تَبْرَأَ عَيْنُهَا) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٤٩ / ١) عن **إسحاق بن محمد بن مروان** : ثنا أبي : ثنا **حصين بن مخارق** عن الأعمش عن أبي صالح عن أم سلمة قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته حصين بن مخارق ، كنيته أبو جنادة ؛ قال ابن حبان في « المجروحين » (٣ / ١٥٥) :

« روى عن الأعمش ما ليس من حديثه ، لا يجوز الرواية عنه » . وقال الدارقطني :

« يضع الحديث » .

وإسحاق بن محمد بن مروان ؛ لم أجد له ترجمة .

وأما أبوه محمد بن مروان ؛ فأظنه السدي الأصغر ، وهو معروف بالوضع ، وقد تقدم له أحاديث .

وكنت قديماً حكمت على الحديث بالوضع من حيث معناه ، مع تفرد أبي نعيم به . والآن قد وافق ذلك النقد الحديثي العلمي لمبناه ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

٥٩٢٤ ـ (كانَ إذا ظَهرَ في الصَّيفِ استَحَبَّ أن يَظْهَرَ ليلةَ الجمُعةِ وإذا دَخَلَ البيتَ في الشتاءِ استحَبَّ أنْ يدخُلَ ليلةَ الجمعةِ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٢٨ / ١) من طريق إبراهيم بن المنذر : ثنا مصعب بن عثمان الزهري : ثنا عامر بن صالح عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عامر بن صالح هذا : هو الزبيري المدني ؛ قال في « التقريب » :

« متروك الحديث ، أفرط فيه ابن معين فكذبه » .

ومصعب بن عثمان الزهري ؛ لم أقف له على ترجمة فيما لدي من المراجع ، وقد ذكره المزي في الرواة عن عامر بن صالح من « تهذيبه » .

ثم أخرجه أبو نعيم من طريق عثمان بن عبد الرحمن الحراني : ثنا عمر بن

موسى عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« **كان يخرج إذا دخل الصيف ليلة الجمعة ، وإذا دخل الشتاء دخل ليلة الجمعة** » .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمر بن موسى - وهو الوجيهي - ؛ كذاب يضع الحديث ، كما تقدم مراراً ، ومن طريقه أخرجه الطبراني في « **الأوسط** » ؛ كما في « **المجمع** » (٨ / ٩٩) ، وقال فيه :

« وهو وضاع » .

وقد روي من طريق أخرى عن ابن عباس بزيادة في متنه ، وقد سبق تخريجه (٢٣٨١) .

٥٩٢٥ - (رَأَيتُهُ ﷺ إذا قَامَ اتَّكَأَ علَى إِحْدَى يَدَيْهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ٣٩ / ٩٥) من طريق **أحمد بن يحيى الصوفي** : ثنا علي بن قادم : ثنا سفيان عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد غريب ، رجاله ثقات ؛ غير أحمد بن يحيى الصوفي هذا ؛ فلم أجد له ترجمة ، وليس هو أحمد بن يحيى المعروف بـ (ابن الجلاء) ، والمترجم في « تاريخ بغداد » (٥ / ٢١٣ - ٢١٥) ، و « تاريخ دمشق » (٢ / ٢٧٣ - ٢٧٨) ؛ فإنه أحد مشايخ الصوفية الكبار ، وليس يذكر له رواية ، مات سنة (٣٠٦) ؛ فلم يدرك علي بن قادم ؛ فإنه توفي سنة (٢١٣) أو قبلها .

ومن شطحات هذا الصوفي أنه لما سئل عن الذين يدخلون البادية بلا زاد ولا

عدة ، ويزعمون أنهم متوكلون ، فيموتون ؟ قال :

« هذا فعل رجال الحق ، فإن ماتوا ؛ فالدية على القاتل » !!

قلت : والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية الطبراني بلفظ :

« كان إذا قام . . . » . وكأنه ذكره بالمعنى ؛ فإن لفظه كما أوردته أعلاه ، ولم يورده الهيثمي في « مجمعه » إطلاقاً ، ولذلك ؛ بيّض له أخونا حمدي السلفي فلم يعلق عليه بشيء !

ثم إن الطبراني ساقه في جملة أحاديث من رواية عاصم ، تتعلق في كيفية الصلاة ، فكأنه أشار بذلك إلى أن القيام المذكور إنما هو من صفة الصلاة ، فإن كان كذلك ؛ فهو مخالف لحديث مالك بن الحويرث رضي الله عنه عند البخاري وغيره ؛ فإن فيه :

أنه ﷺ كان ينهض معتمداً على يديه . وليس « إحدى يديه » .

وكنت ـ وأنا في المدينة النبوية ـ أرى أحد المشايخ الأفاضل عندي ينهض في صلاته على إحدى يديه ، فأتساءل في نفسي : ترى هل هذا منه على وجه التعبد أم العادة ؟ حتى رأيت هذا الحديث ، فقلت : لعل هذا هو عمدته في ذلك . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٩٢٦ ـ (كانَ إذَا نَزَلَ عليهِ الوَحْيُ صُدِعَ ؛ فَيُغَلِّفُ رأْسَهُ بالحنَّاءِ) .

ضعيف . أخرجه البزار (٣ / ٣٩١ / ٣٠٢٨) ، والطبراني في « الأوسط »

(٢ / ٤٤ / ١ / ٥٧٥٩) ، وأبو نعيم في « الطب » (ق ٤٤ / ١ - ٢) من طريق **الأحوص بن حكيم عن أبي عون عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .**

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ الأحوص ، وقال الذهبي في « الكاشف » :

« ضُعِّف » .

وأبو عون : هو ابن أبي عبد الله الأنصاري ؛ وهو ثقة ؛ كما قال الذهبي على ما رجحته في « تيسير الانتفاع » ؛ خلافاً للحافظ ، ولم يعرفه الهيثمي ، كما خفي عليه أنه عند الطبراني ؛ فقال في « المجمع » (٥ / ٩٥) :

« رواه البزار ، وفيه الأحوص بن حكيم ، وقد وثق ، وفيه ضعف كثير ، وأبو عون ؛ لم أعرفه » .

٥٩٢٧ - (كانَ حَسَنَ السَّبَلَةِ . وكانتِ العربُ تُسمِّي اللحيةَ : السَّبَلَةَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ١٤ / ١٩) من طريق قيس بن حفص الدارمي : ثنا **سليمان بن الحارث** : ثنا **جهضم بن الضحاك** قال :

مررت بـ (الرجيع) ، فرأيت به شيخاً ، قالوا : هذا العداء بن خالد بن هوذة ، فقال :

رأيت رسول الله ﷺ ، فقلت : صفه لي . قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ ابن الضحاك وابن الحارث ؛ لم أجد من ذكرهما ، وإليهما أشار الهيثمي بقوله (٨ / ٢٨١) :

« رواه الطبراني . وفيه من لم أعرفهم » .

(تنبيه) : وقع في الأصل (بـ النرجيج) . والمثبت من « المجمع » ، ولعله الصواب ، و (الرجيع) : ماء لهذيل قرب الهدأة بين مكة والطائف ، وواد قرب خيبر . كما في « معجم البلدان » .

٥٩٢٨ - (كانَ رُبَّمَا أَخَذَتْهُ الشَّقِيقَةُ ، فَيَمْكُثُ اليومَ واليومينِ لا يَخْرُجُ) .

منكر . أخرجه أبو نعيم في « الطب » معلقاً فقال (ق ٤٤ / ١) : وروى محمد بن عبد الله بن نمير : ثنا يونس بن بكير : ثنا المسيب بن دارم قال : حدثني عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته - مع كونه معلقاً - ابن دارم هذا ؛ فإنه مجهول الحال ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« لا أعلم روى عنه غير أبي خلدة » .

قلت : وهذه الرواية ترده ، فلعلها لم تثبت عنده ، وقال الذهبي في « الميزان » :

« مجهول » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٥ / ٤٣٧) على قاعدته في توثيق المجهولين ، من رواية أبي خلدة فقط عنه .

والحديث ؛ من الأحاديث الكثيرة التي في « زاد المعاد » التي يكتفي بذكرها دون أن يخرِّجها ويبين مرتبتها ، وتارة يخرِّجها ويسكت عن مرتبتها ، كهذا ؛ فإنه عزاه لأبي نعيم ، وتابعه على ذلك الشيخان الأرنؤوطيان ، فلم يعلقا عليه بشيء كما هو شأنهما في أكثر أحاديث الكتاب .

٥٩٢٩ - (كانَ يَبْدَأُ بالشَّرَابِ إذا كانَ صَائماً ، وكان لا يَعُبُّ ، يَشربُ مرتينِ أو ثلاثاً) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ٣٣٢ / ٧٦٦ ، ٧٦٧) بإسنادين له عن **المعلى الأسدي** عن معاوية بن قرة عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ المعلى : هو ابن عُرفان الأسدي ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان (٢ / ١٦) :

« كان ممن يروي عن عمه أبي وائل ما لم يحدث به عمه ، وعن الأثبات » . يعني : المنكرات .

قلت : وتقدمت روايته عن عمه عن ابن مسعود بلفظ آخر ، فانظره برقم (٤٢٠٣) .

وخفيت هذه العلة القادحة على الهيثمي ؛ فأعله في موضعين من كتابه بمن دون المعلى الأسدي ؛ بل ووثقه ! فقال (٣ / ١٥٥) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني ؛ وفيه

كلام » . ثم قال (٥ / ٨٠) :

« رواه الطبراني ؛ بإسنادين ، وشيخه في أحدهما أبو معاوية الضرير ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » . وأقره المناوي في « فيضه » !

قلت : المعلى ؛ لم يوثقه أحد ؛ بل هو ضعيف جداً .

وأبو معاوية الضرير ؛ ليس في كل من الإسنادين ، وإنما في أحدهما أبو عمر الضرير ، واسمه محمد بن عثمان بن سعيد الكوفي ، روى له الطبراني في « المعجم الأوسط » عشرة أحاديث (٢ / ٥٨ / ١ - ٩٩ / ١ / ٥٩٨٣ - ٥٩٩٣) ، ومن الحديث الأخير يمكن تصحيح اسم شيخ أبي عمر هذا في الإسناد الثاني ؛ فإنه وقع فيه : (أبو يونس) والصواب : (أحمد بن يونس) .

وأما أبو معاوية الضرير ؛ فهو سبق قلم من الهيثمي فيما أظن ، واسمه محمد ابن خازم (بمعجمتين) ، وهو أعلى من هذه الطبقة ؛ فإنه من شيوخ الإمام أحمد !

(تنبيه) : وقع في « تيسير المناوي » : « (طب عن أم حكيم) بإسناد ضعيف » ! وإنما هو : « عن أم سلمة » كما رأيت .

٥٩٣٠ - (كانَ يتيَمَّمُ بالصَّعِيدِ ، فلَمْ أَرَهُ يمسحُ يدَيْهِ ووَجْهَهُ إلا مَرَّةً واحِدَةً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٦٨ / ١٢٦) من طريق **محمد بن سعيد** عن عبادة بن نسي عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ بن جبل قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن سعيد ، وهو المصلوب ، وهو كذاب يضع الحديث ، كما تقدم مراراً .

ويغني عن هذا الحديث من الناحية الفقهية قوله ﷺ :

« التيمم ضربة للوجه والكفين » .

أخرجه أبو داود وغيره ، ومعناه في « الصحيحين » وغيرهما ، وهو مخرَّجٌ في « الإرواء » (١٦١) .

٥٩٣١ - (كانَتْ لهُ كُلَّ ليلَةٍ مِنْ سعدِ بنِ عُبَادة صَحْفَةٌ ، فكانَ يخطِبُ النساءَ ويقولُ : لكِ كذا وكذا ؛ وجفنةُ سعدٍ تدورُ معيَ إليكِ كلما دُرْتُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ١٤٨ / ٥٧٠١) من طريق عبد المهيمن بن عباس بن سهل عن أبيه عن جده قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته عبد المهيمن هذا ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٢٨٢) - وتبعه في « التقريب» - :

« ضعيف » .

٥٩٣٢ - (كانَ يُصلِّي علَى الرَّجُلِ يَراهُ يخْدُمُ أصحَابَهُ) .

ضعيف . أخرجه وكيع في « الزهد » (٣ / ٨٠١ / ٤٩٠) ، وعنه هناد في « زهده » (٢ / ٤٠٧ / ٧٨٨) : حدثنا موسى بن عُلي بن رباح اللخمي عن أبيه قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال مسلم ؛ لكنْ عُلي ـ بضم أوله ـ تابعي ، فهو مرسل .

٥٩٣٣ ـ (كانَ يُحِبُّ أنْ ينظُرَ إلى الخُضْرَةِ ، وإلى الماءِ الجاري) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٢ / ٧٤١) ، وأبو نعيم في « الطب » (ق ٢٧ / ٢) من طريقين عن **الحسن بن عمرو** ـ بالبصرة ـ : ثنا **القاسم بن مطيب** عن منصور بن صفية عن أبي معبد عن ابن عباس مرفوعاً به . وقال ابن عدي :

« والحسن بن عمرو هذا له غرائب ، وأحاديثه حسان ، وأرجو أنه لا بأس به ، ورضيه ابن معين » . وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ١٧١) .

قلت : لكن كذبه ابن المديني والبخاري ، وقال أبو حاتم وأبو أحمد :

« متروك الحديث » . ثم قال ابن عدي :

« والقاسم بن مطيب ؛ عزيز الحديث » .

قلت : قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٢١٣) :

« يخطئ عمن يروي على قلة روايته ، فاستحق الترك لما كثر ذلك عنه » .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الصغير » من رواية ابن السني وأبي نعيم عن ابن عباس بلفظ :

« كان يعجبه النظر . . . » إلخ ، فالظاهر أنه لفظ ابن السني ، وبهذا اللفظ أورده

الغزالي في « الإحياء » ، ولما خرجه العراقي (٤ / ٢٩٨) ذكره بلفظ الترجمة ، وقال :

« رواه أبو نعيم ، وإسناده ضعيف » !

كذا قال ، وأقره المناوي في « الفيض » ، وقلّده في « التيسير » !!

٥٩٣٤ - (كانَ يُعَبِّرُ على الأسْمَاءِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (٣ / ١٠ / ٢١١٧) من طريق عبد الحميد (الأصل : عبد الرحمن) **ابن الربيع** : ثنا **عبد الله بن يحيى بن زيد** عن عكرمة بن عمار عن إسحاق عن أنس مرفوعاً .

قال البزار : « يعني : الرؤيا » . وقال :

« لم يروه غير أنس ، ولا نعلمه عن إسحاق إلا من هذا الوجه » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لجهالة عبد الحميد ، وشيخه عبد الله ، وقد ذكرهما العقيلي في « الضعفاء » وساق لهما حديثاً آخر عن عكرمة بسند آخر له ، وقال (٣ / ٤٨) :

« مجهولان ، والحديث غير محفوظ » . ولم يعرفهما الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٧ / ١٨٣) :

« رواه البزار ، وفيه من لم أعرفه » . وأقره المناوي في « التيسير » . وقال :

« فقول المؤلف : « حسن » ؛ فيه نظر » .

وكذلك أقره الشيخ الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » !

٥٩٣٥ - (كانَ يَكْرَهُ التثاؤبَ في الصَّلاةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٥٥) من طريق حسان بن إبراهيم عن عبد الكريم عن العلاء بن الحارث عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : مكحول - وهو الشامي ، وهو ثقة ؛ لكن - رمي بالتدليس .

الثانية : العلاء بن الحارث ؛ ثقة ، وكان اختلط .

الثالثة : عبد الكريم - وهو ابن أبي المخارق ؛ كما في ترجمة حسان من « تهذيب الكمال » - ؛ وهو ضعيف ، وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٢ / ٨٦) ، وكذا شيخه العراقي في « شرح الترمذي » كما نقله المناوي ، ولذلك ؛ قال في « التيسير » :

« إسناده ضعيف ؛ خلافاً للمؤلف » .

٥٩٣٦ - (لَسْتُ أخافُ على أُمَّتي جُوعاً يقْتُلُهُمْ ، ولا عدُواً يَجْتَاحُهُم ، ولكنِّي أخافُ على أُمتي أئمةً مُضِلِّينَ ؛ إنْ أطاعُوهم ؛ فَتَنُوهُم ، وإن عَصَوْهُم ، قَتَلُوهُم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٧٦ / ٧٦٥٣) من طريق أبي المغيرة : ثنا عبد الله بن رجاء الشيباني قال : سمعت شيخاً يكنى أبا

عبد الله : مريح ؛ يحدث : أنه سمع أبا أمامة يحدث : أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته الشيباني هذا ، لم يرو عنه غير أبي المغيرة هذا وإسحاق بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق الضعيف ، فهو مجهول الحال إن لم يكن مجهول العين ، وهو ظاهر ما نقله في « الميزان » عن أبي حاتم أنه مجهول . ولم أره في « الجرح » .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الصغير » دون « الكبير » من رواية الطبراني عن أبي أمامة بهذا اللفظ ، وأورده الهيثمي (٥ / ٢٣٩) ؛ ولكن وقع في طرفه الأول تحريف كأنه اختلط بحديث آخر ، وقال :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه » .

وكأنه يشير إلى الشيباني .

وأما شيخه أبو عبد الله ؛ فهو مريح بن مشرف ، روى عنه جمع من الثقات ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٤٦٤) .

٥٩٣٧ - (لعَلَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ بعْدِي مَدَائنَ عِظَاماً ، وتَتَّخِذُونَ في أسْوَاقِهَا مجَالِسَ ، فإذا كانَ ذلك ؛ فرُدُّوا السَّلامَ ، وغُضُّوا أبصَارَكُم ، واهْدُوا الأعمَى ، وأَعِينُوا المظلومَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ١٣٨ / ٣٦٧) من طريقين عن وحشي بن حرب بن وحشي عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ حرب بن وحشي ؛ مجهول ؛ ما روى عنه غير ابنه وحشي ؛ كما في « الميزان » ، وأما الحافظ ؛ فقال في « التقريب » :

« مقبول » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٤ / ١٧٣) ! فتساهل .

وأما ابنه وحشي ؛ فقد روى عنه جمع من الثقات ، وقال العجلي :

« لا بأس به » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٧ / ٥٦٤) فأصاب . فالعلة من أبيه حرب ابن وحشي ، وقد قال ابن عبد البر عنه في ترجمة أبيه وحشي رضي الله عنه :

« وهو الذي يحدث عنه ولده (حرب) ، وهو إسناد ضعيف لا يحتج به ، وقد جاء بذلك الإسناد أحاديث منكرة ، لم ترو بغير ذلك الإسناد » .

فقول الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٦٢) بعد عزوه للطبراني :

« ورجاله كلهم ثقات ، وفي بعضهم ضعف » !

والضعف الذي يشير إليه إنما هو في حرب بن وحشي ؛ فالتعبير لا يخلو من ضعف ؛ لأن الرجل مجهول كما تقدم ، ولا أعرف له مضعفاً .

٥٩٣٨ - (يا وَحْشِيُّ ! اخْرُجْ ؛ فقَاتِلْ ؛ في سَبيلِ اللهِ كما قَاتَلْتَ لِتَصُدَّ عَنْ سبيلِ اللهِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٢ / ١٣٩ / ٣٧٠) من طريق

صدقة بن خالد عن وحشي بن حرب عن أبيه عن جده قال :

أتيت رسول الله ﷺ فقال لي :

« وحشي ؟ » فقلت : نعم . قال :

« أقتلت حمزة ؟ » قلت : نعم ؛ والحمد لله الذي أكرمه بيدي ، ولم يُهِنِّي بيديه . فقالت له قريش : أتحبه وهو قاتل حمزة ؟! فقلت : يا رسول الله ! فاستغفر لي ! فتفل في الأرض ثلاثة ، ودفع في صدري ثلاثة ، وقال : . . . فذكره .

ورواه هو (٣٦٩) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٧ / ٧٣٨) من طريق ابن أبي هريرة الحمصي : حدثنا وحشي بن حرب به مختصراً ، وفيه التفل في وجهه وقوله : « لا تريني وجهك » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة حرب بن وحشي ؛ كما تقدم بيانه في الذي قبله ، فقول الهيثمي في « المجمع » (٦ / ١٢١) بعد أن عزاه للطبراني :

« وإسناده حسن » ؛ غير حسن .

وفي المتن نكارة ظاهرة : وهي التفل في وجه وحشي ثلاثاً ، وقد جاءت قصة قتله لحمزة رضي الله عنه من طريق أخرى عنه دون التفل ، ودون حديث الترجمة ، وبلفظ :

« فهل تستطيع أن تغيِّب وجهك عني » .

أخرجه البخاري (٤٠٧٢) ، وأحمد (٣ / ٥٠٠) ، والطيالسي أيضاً (١٣١٤) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٧ / ٧٣٧ - ٤٧٠) ولفظهما :

« يا وحشي ! غَيِّبْ عني وجهَك » .

٥٩٣٩ - (لكُلِّ بابٍ مِنْ أبوابِ البِرِّ بابٌ مِنْ أبوابِ الجنةِ ، وإنَّ بابَ الصَّوْمِ يُدْعَى الريَّان) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٢٣٧ / ٥٩٧٠ / ٢) من طريق **يحيى الحماني** : ثنا وكيع عن سفيان عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير يحيى - وهو ابن عبد الحميد الحماني - فمن رجال مسلم ؛ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث ؛ كما في « التقريب » ، وقال الذهبي في « الضعفاء » :

« حافظ ، منكر الحديث . وقد وثقه ابن معين وغيره . وقال أحمد : كان يكذب جهاراً . وقال النسائي : ضعيف » .

قلت : ومن مناكيره الشطر الأول من هذا الحديث ؛ فقد رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣ / ٥) : حدثنا وكيع به ؛ دون الشطر الأول .

وكذلك أخرجه هو والبخاري (١٨٩٦ ، ٣٢٥٧) ، ومسلم (٣ / ١٥٨) ، والترمذي (٧٦٥) ، وابن خزيمة (١٩٠٢) ، وأحمد (٥ / ٣٣٣) ، والطبراني (٥٧٥٤ ، ٥٧٦٤ ، ٥٧٩٥ ، ٥٨١٩ ، ٥٨٢٦) وغيرهم من طرق عن أبي حازم به مختصراً ومطولاً ؛ دون الشطر الأول .

لكن قد صح من حديث أبي هريرة أجزاء أو أمثلة من هذه الكلية التي تفرد بها الحماني ، وذلك بلفظ :

« فمن كان من أهل الصلاة ؛ دعي من باب الصلاة ، و . . . » . ثم ذكر مثله في الجهاد ، والصدقة ، والصيام . وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٨٧٨) .

٥٩٤٠ - (لِلْحُرَّةِ يَوْمَانِ ، ولِلأَمَةِ يَومٌ) .

موضوع . ذكره السيوطي في « الجامع الصغير » و« الكبير » من رواية ابن منده عن الأسود بن عويم الساعدي . وقال في « الكبير » :

« وسنده واهٍ » .

قلت : وعلقه أبو نعيم في « معرفة الصحابة » في ترجمة الأسود ، فقال (١ / ٦٨ / ١) :

« روى حديثه علي بن قرين عن حبيب بن عامر بن مسلم السدوسي عن الأسود بن عويم قال :

سألت رسول الله ﷺ عن الجمع بين الحرة والأمة ؟ فقال : . . . فذكره .

قال الحافظ في « الإصابة » :

« وعلي بن قرين ؛ قد كذبه ابن معين » .

قلت : وكذبه أيضاً موسى بن هارون وغيره . وقال العقيلي وابن قانع :

« كان يضع الحديث » .

انظر « اللسان » و« ضعفاء العقيلي » و« تاريخ الخطيب » .

ومن عجائب المناوي قوله في « التيسير » :

« وإسناده ضعيف ؛ لكن اعتضد » !

كذا قال ، ولا أعلم له ما يعضده ، فإن كان ؛ فما هو ؟ ثم إنه واهٍ جداً ، فلا يؤثر ولا يقويه العاضد !! وقد كنت اعتمدته في تضعيفه لما وضعت « ضعيف الجامع الصغير وزيادته » ، والآن وقد وقفت على إسناده وعلمت آفته ؛ فقد رجعت عنه .

ثم إن حبيب بن عامر بن مسلم ؛ لم أعرفه ، ووقع في « أسد الغابة » : (حبيب ابن حبيب بن عامر بن مسلم السدوسي) ، وفي « الإصابة » : (حبيب السدوسي) . فالله أعلم .

٥٩٤١ - (لَنْ يزالَ العَبْدُ في فُسْحَةٍ مِنْ دِينِه ما لَمْ يَشربِ الخَمْرَ ؛ فإذا شَرِبَهَا ؛ خَرَقَ اللهُ عنه سِتْرَهُ ، وكانَ الشيطانُ وليَّهُ وسَمْعَهُ وبصَرَهُ ورِجْلَهُ ، يسوقُه إلى كلِّ شرٍّ ، ويَصْرِفُهُ عن كُلِّ خيرٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٩ / ١٤ / ٢١) من طريق قتادة بن الفضل الرهاوي عن أبيه عن عم أبيه **هشام بن قتادة عن قتادة بن** عائش (!) الجرشي قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ هشام بن قتادة ؛ لا يعرف إلا برواية الفضل هذا عنه ؛ كما يؤخذ من « التاريخ » و« الجرح » ، ومع ذلك ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٥٠٣ و ٧ / ٥٦٩) على قاعدته في توثيق المجهولين !

ومثله : الراوي عنه الفضل : وهو ابن قتادة الرهاوي ؛ لا يعرف أيضاً إلا برواية قتادة هذا ؛ عنه كما يؤخذ من المصادر الثلاثة التي ذكرت آنفاً ، وهو في « أتباع التابعين » من « الثقات » (٧ / ٣١٧) .

وأما قتادة بن الفضل الرهاوي ؛ فهو مترجم في « التهذيب » وغيره برواية جمع عنه ، وقال في « التقريب » :

« مقبول » .

وأما صحابي الحديث ؛ فهو قتادة بن عباس - بموحدة ثم مهملة ، أو مثناة تحتية ثم معجمة ؛ أي : (عياش) ؛ كما في « الإصابة » - . ووقع في « الطبراني » : (ابن عائش) ! والظاهر أنه خطأ مطبعي .

ثم إن الظاهر أن صحبته لا تعرف إلا من هذا الحديث ، وقد أثبتها له البخاري وأبو حاتم وابن حبان ، وشك فيها ابن السكن ؛ فقال :

« يقال : له صحبة ، مخرج حديثه عن ولده ، وليس يروى إلا من هذا الوجه » .

٥٩٤٢ - (لَو طُرِحَ فِرَاشٌ مِنْ أعلاها ؛ لَهَوى إلى قَرارِهَا مِئةَ خَريفٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٨٩ / ٧٩٤٦) من طريق **إسماعيل بن عمرو البجلي** : ثنا إسرائيل عن **جعفر بن الزبير** عن القاسم عن أبي أمامة قال :

سئل رسول الله ﷺ عن الفُرُشِ المرفُوعة ؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً أو موضوع ؛ آفته جعفر بن الزبير ؛ وهو متروك ؛ بل كذبه بعضهم . فقول الهيثمي في « المجمع » (٧ / ١٢٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه جعفر بن الزبير الحنفي ، وهو ضعيف » !

تقصير ظاهر ! كيف لا وهو نفسه يقول في تخريج غير ما حديث واحد له : « كذاب » . كما يتبين للدارس لكتابه ، وتجد أمثلة من ذلك فيما علقه الأخ الفاضل حمدي السلفي على أحاديثه على « المعجم الكبير » (٨ / ٢٨٧ - ٢٩٦) ، وقد تقدمت له أحاديث تدل على حاله كالحديث (٣٤٥) و (٦٠٧) .

ثم إن إسماعيل بن عمرو البجلي ضعيف ، وهو مترجم في « اللسان » ، فيمكن أن يكون هو الآفة .

فقد رواه وكيع عن جعفر بن الزبير به ؛ إلا أنه أوقفه ولم يرفعه إلى النبي ﷺ .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (١٣ / ١٤٠) ، وهناد في « الزهد » (١ / ٨٠ / ٧٩) .

وهذا أولى . والله أعلم .

ثم رأيت المنذري قال في « الترغيب » (٤ / ٢٦٢) :

« وهو أشبه بالصواب » .

قلت : وهو ضعيف جداً مرفوعاً وموقوفاً . فتنبه .

٥٩٤٣ - (يا عَائشةُ ! لوْ كانَ الحيَاءُ رجُلاً ؛ لكَانَ رجُلاً صَالحاً ، ولَوْ كانَ البَذَاءُ رجُلاً ؛ لكانَ رجُلَ سُوءٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « مكارم الأخلاق » (١٩ / ٨٩) ، والطبراني في « المعجم الصغير » (ص ١٤٠ - هندية) و« الأوسط » (١ / ٢٩٠ /

١ / ٤٨٥٤) ، والخطيب (٢ / ٣٥٥) بالشطر الأول ؛ من طريق يحيى بن بكير : ثنا **عبد الله بن لهيعة** عن أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن يحيى ابن النضر عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« تفرد به ابن لهيعة » .

قلت : وهو ليِّن ؛ كما قال الهيثمي (٨ / ٢٧) ؛ وقد عزاه لـ « المعجمين » ؛ ولكن لم يذكر منه الشطر الثاني ! ولم يتنبه لذلك المعلق على « المعجم الصغير » (٢ / ٤ / ٦٧٤) ! وأعجب منه أن السيوطي لم يذكر من الحديث في « الجامع الصغير » إلا هذا الشطر ، وبلفظ :

« لو كان العُجب . . . » ؛ مكان : « البذاء » !

وعزاه لـ : « صغير الطبراني » في نسخة المناوي وغيرها ، وضعَّف إسناده ، وفي نسخة « الفتح الكبير » للنبهاني عزاه لـ : « كبير الطبراني » ! وهو خطأ ؛ فإنه لا أصل له في « المعجم الكبير » له .

وعزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لأبي نعيم عن عائشة بلفظ حديث الترجمة .

وإن من أخطاء المناوي الفاحشة : أنه أعل « الصغير » بقوله :

« وفيه عبد الرحمن بن معاوية ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال : قال مالك : ليس بثقة . وابن معين وغيره : لا يحتج به » .

قلت : وهذا المضعف كنيته أبو الحويرث المدني ، ولا وجود له في إسناد

الحديث ، وإنما فيه شيخ الطبراني قال : « حدثنا عبد الرحمن بن معاوية التيمي المصري : ثنا يحيى بن بكير . . . » إلخ ، وهذا متأخر الطبقة عن أبي الحويرث ؛ كما هو ظاهر لكل ناظر ، وإنما علة الحديث ابن لهيعة كما تقدم . والله أعلم .

ثم إن هذا الشطر الثاني من الحديث قد أخرجه ابن أبي الدنيا في « الصمت » (١٨١ / ٣٣١) من طريق أخرى عن ابن لهيعة به ؛ إلا أنه قال :

« الفحش » ؛ مكان : « البذاء » . وله طريق آخر خرجته في « الصحيحة » (٥٣٧) .

وقد روي عن عائشة بإسناد آخر في أثناء حديث فيه طول ، تقدم تخريجه برقم (٣٨٨٩) .

ثم رواه ابن أبي الدنيا (٦٥٧) بإسناد آخر عنها ولفظ آخر ، فقال : حدثنا أبو سعيد المديني : حدثنا العلاء بن [عبد] الجبار : حدثني نافع بن عمر عن ابن أبي مليكة عن عائشة مرفوعاً :

« لو كان الفحش خُلُقاً ؛ لكان شَرَّ خَلْقِ الله » .

ورجاله ثقات ؛ غير أبي سعيد المديني ؛ فلم أعرفه ، وأظنه الآفة ، كما أظن أن لفظ : (الفحش) تحرف على السيوطي إلى : (العجب) . والله أعلم .

(فائدة) : (البذاء) : فُحْشُ الكلام ، وقلة الحياء . كما في « الترغيب » للأصبهاني (ق ١١١ / ٢) .

ثم وجدت له طريقاً آخر : فقال الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ٢٢٢ / ٣٣٣) قال : حدثنا أحمد بن رشدين قال : حدثنا أحمد بن صالح قال : حدثنا

عبد الله بن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث عن أيوب بن موسى عن ابن أبي مليكة عن عائشة به نحوه .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أحمد بن صالح - وهو المصري - ؛ فمن شيوخ البخاري ، وإلا أحمد بن رشدين ؛ فهو ضعيف ، اتهمه بعضهم ؛ لكن يبدو من تعقيب الطبراني أنه لم يتفرد به ؛ فقد قال :

« لم يروه عن أيوب بن موسى إلا عمرو بن الحارث ، تفرد به ابن وهب » .

فإن كان ابن رشدين قد توبع من ثقة ؛ فالسند صحيح ، وهذا ما أستبعده ، والله أعلم .

لكن جملة الفحش لها طريق آخر عن ابن أبي مليكة بسند حسن ؛ كما بينت في « الصحيحة » (٥٣٧) .

٥٩٤٤ - (لَيْسَ على المرأَةِ حُرُمٌ إلا في وَجْهِهَا) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٣٧٠ / ١٣٣٧٥) و« المعجم الأوسط » (٢ / ٧٨ / ١ / ٦٢٥٨) : حدثنا **محمد بن زكريا الغلابي** : ثنا عبد الله بن رجاء : ثنا **أيوب بن محمد أبو الجمل** عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

« لم يرفع هذا الحديث إلا أيوب أبو الجمل ، تفرد به عبد الله بن رجاء » .

قلت : وهو صدوق يهم قليلاً ؛ كما في « التقريب » .

لكن الراوي عنه الغلابي متهم بالكذب ؛ لكنه قد توبع ، فالعلة من أبي الجمل .

فقد أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (١ / ١١٦) ، وابن عدي في « الكامل » (١ / ٣٤٩) ، ومن طريقه البيهقي (٥ / ٤٧) ، والخطيب في « التاريخ » (٧ / ٩) من طريقين عن عبد الله بن رجاء به . وذكر الخطيب عن الدارقطني أنه قال :

« لم يرفعه غير أبي الجمل وكان ضعيفاً ، وغيره يرويه موقوفاً » . وقال البيهقي :

« وأيوب بن محمد أبو الجمل ؛ ضعيف عند أهل العلم بالحديث ؛ فقد ضعفه يحيى بن معين وغيره ، وقد روي الحديث من وجه آخر مجهول عن عبيد الله بن عمر مرفوعاً ، والمحفوظ موقوف » .

ثم رواه هو من طريق هشام بن حسان عن عبيد الله به موقوفاً على ابن عمر . وقال عقبه :

« هكذا رواه الدراوردي وغيره موقوفاً على ابن عمر » .

قلت : وهو يلتقي مع ما صح عن ابن عمر موقوفاً ومرفوعاً بلفظ :

« لا تنتقب المرأة المحرمة ، ولا تلبس القفازين » .

رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٠١٢) .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢١٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و« الأوسط » ، وفيه أيوب بن محمد اليمامي ، وهو ضعيف » .

(تنبيه) : قوله : « حُرُم » ؛ كذا في كل المصادر المتقدمة ، ومنها « ضعفاء العقيلي » ؛ لكن المعلق عليه الدكتور القلعجي صححه بزعمه إلى « إحرام » !

معتمداً في ذلك - كما قال - على « الميزان » ! وكذلك وقع في « الجامعين » ! والظاهر أنه رواية بالمعنى ، أو غفلة عنه ؛ ففي « النهاية » :

« و(الحُرُم) ؛ بضم الحاء وسكون الراء : الإحرام بالحج . وبالكسر : الرجل المحرم . يقال : أنت حل ، وأنت حِرم . والإحرام : مصدر أحرم الرجل يحرم إحراماً إذا أهل بالحج أو العمرة وباشر أسبابهما وشروطهما ؛ من خلع المخيط واجتناب الأشياء التي منعه الشرع منها ؛ كالطيب والنكاح والصيد وغير ذلك » .

والحديث من طريق هشام بن حسان الموقوف عند البيهقي ؛ هو عنده من طريق علي بن عمر الحافظ : ثنا الحسين بن إسماعيل : ثنا أبو الأشعث : ثنا حماد بن زيد عن هشام بن حسان .

وعلي بن عمر الحافظ ؛ هو الإمام الدارقطني ، وقد أخرجه في « سننه » (٢٦٠) بهذا الإسناد ؛ لكن وقع فيه مرفوعاً هكذا : أن النبي ﷺ قال : . . . فذكره !

فالظاهر أن رفعه فيه خطأ مطبعي .

والخلاصة : أن الحديث صحيح موقوفاً . وقد قال ابن الهمام في « فتح القدير » (٢ / ٤٠٥) :

« ولا شك في ثبوته موقوفاً » .

قلت : ويشهد له قول عائشة رضي الله عنها :

« المحرمة تلبس من الثياب ما شاءت ؛ إلا ثوباً مسه ورس أو زعفران ، ولا تتبرقع ، ولا تتلثم ، وتسدل الثوب على وجهها إن شاءت » .

أخرجه البيهقي في « سننه » (٥ / ٤٧) بسند صحيح عنها .

قلت : وهذا القول منها يدل على أمرين اثنين :

الأول : أنه لا يجوز للمحرمة أن تتبرقع وأن تتلثم . وهذا يوافق حديث ابن عمر المار آنفاً :

« لا تنتقب المرأة المحرمة . . . » .

فما يفعله كثير من المحرمات السعوديات في الحج والعمرة من الانتقاب أو التلثم خلاف الشرع . ولعل ذلك بسبب تشديد علماء تلك البلاد على النساء في إيجابهم عليهن أن يسترن وجوههن ، وتحريمهم عليهن أن يراهن الرجال .

والآخر : أنه لا يجب على المحرمة أن تسدل الثوب على وجهها ؛ لقولها : « إن شاءت » . وهذه فائدة هامة من أم المؤمنين ، على أولئك العلماء أن يتمسكوا بها ، وأن يبثوها بين طلبة العلم ؛ لأن أكثرهم عنها غافلون ، ولمدلولها مخالفون .

وأيضاً : فهي تدل على أن ما روي عنها أنها كانت تسدل هي ومن كان معها من المحرمات على وجوههن ؛ أن ذلك كان منهن عملاً بالأفضل والأستر والأحشم . وهو الذي كنا ذهبنا إليه في كتاب « حجاب المرأة المسلمة » في فصل خاص عقدته فيه ، فلم يعجب ذلك كثيراً من العلماء السعوديين وغيرهم ، فحملوا علينا حملات شعواء حتى نَسَبَنَا بعضُهم إلى أنني من الدعاة إلى السفور ! ولم يصدهم عن ذلك تلك الشروط القاسية التي وضعتها لحجاب المرأة المسلمة ، والتي لا يقوم بها كثير من النساء حتى من زوجات بعض الشيوخ الكبار ! هدانا الله وإياهم سواء الصراط .

وأنا الآن في صدد تهيئة رد عليهم ، وبيان غلوهم في الدِّين في هذه المسألة في

مقدمة الطبعة الجديدة للكتاب المذكور : « الحجاب » . يسرها الله لي ، وتقبلها مني ، ونفع بها إخواني المسلمين(*) .

٥٩٤٥ - (لِيَقُمِ الأَعْرَابُ خَلْفَ المهاجِرِينَ والأنصَارِ ؛ لِيَقْتَدُوا بِهِم في الصَّلاةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ /٢٥٨ / ٦٨٨٧) من طريقين عن سعيد بن بشير عن قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة الحسن - وهو البصري - ، وضعف سعيد بن بشير ، وقد رواه مرة بلفظ :

« كان يعجبه أن يَلِيَهُ المهاجرون والأنصارُ في الصلاة ؛ ليأخذوا عنه » .

أخرجه الطبراني (٦٨٨٢) .

ثم أخرجه هو (٧٠٨٥) ، والبزار (٥٠٦) من طريق جعفر بن سعد بن سمرة : ثنا خبيب بن سليمان عن أبيه سليمان بن سمرة عن سمرة بن جندب به . وقال البزار :

« لا نعلمه مرفوعاً إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال الهيثمي (٢ / ٩٤) ، وفيه جهالة وضعف تقدم بيانه في غير ما حديث .

(*) طُبع الكتاب في حياة الشيخ - رحمه الله - بعنوان : « جلباب المرأة المسلمة . . . » ، ثم طبع الرد المشار إليه في كتاب خاص بعد وفاته بعنوان : « الردُّ المفحم على من خالف العلماء وتشدد . . . » . (الناشر) .

٥٩٤٦ - (ما اخْتَلَفَتْ أُمَّةٌ بعدَ نَبِيِّهَا إلا ظَهَرَ أهلُ باطِلِهَا على أَهلِ حَقِّهَا) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١٩٠ / ٢ / ٧٩١٢) من طريق إسحاق بن الضيف : نا منصور بن أبي زائدة : نا أبو بكر بن عياش عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« تفرد به منصور بن أبي زائدة » .

قلت : كذا وقع في « الأصل : « ابن أبي زائدة » ! والصواب : « ابن أبي نويرة » ؛ كما في « مجمع البحرين » (١ / ١٤ / ١) ، و« تهذيب الكمال » (٢ / ٤٣٧) وغيره من كتب الرجال . وقد أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٧٩) من روايته عن أبي بكر بن عياش ، وكذا ابن حبان في « الثقات » (٩ / ١٧٢) وقال :

« مستقيم الحديث » .

وهل هو منصور بن يعقوب بن أبي نويرة الذي ترجمه ابن عدي (٦ / ٢٣٨٨) بروايته عن شريك وأسامة بن زيد بن أسلم وساق له حديثين ، وقال :

« وله غير ما ذكرت ، ويقع في حديثه أشياء غير محفوظة » .

ورواهما عنه إبراهيم بن بشير الكسائي .

ولخص كلامَ ابن عدي الذهبيُّ في « المغني » ؛ فقال فيه :

« منكر الحديث » . والله أعلم .

فإن النفس تميل إلى أنه ثقة ؛ كما قال ابن حبان ؛ لرواية جمع عنه ؛ فإن الحديثين اللذين ذكرهما له ـ إن كان هو ابن أبي نويرة ـ أحدهما معروف من رواية غيره ، وهو :

« ما أسكر كثيره ؛ فقليله حرام » .

وهو مخرج في « غاية المرام » (٥٨) و« الإرواء » .

والآخر : غير محفوظ حقاً ؛ ولكن ذلك مما لا يسقط حديثه ؛ لأنه خطأ منه ، ومن ذا الذي لا يخطئ ؟!

وعلة الحديث : موسى بن عبيدة ؛ فإنه ضعيف ، وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (١ / ١٥٧) .

وإسحاق بن الضيف ؛ صدوق يخطئ .

٥٩٤٧ ـ (ما أصَابَ المؤمِنَ مما يَكْرَهُ ؛ فهوَ مُصِيبةٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٤٠ / ٧٨٢٤) من طريق عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال :

انقطع قبال رسول الله ﷺ فاسترجع ، فقالوا : أمصيبة يا رسول الله ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف علي بن يزيد ـ وهو الألهاني ـ ، وعبيد الله ابن زحر ؛ بل قال فيه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٦٢) :

« منكر الحديث جداً ، يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات . . . » .

وله طريق أخرى لا يتقوى بها ؛ لشدة وهائها ، يرويها **أبو نعيم النخعي** : ثنا **العلاء بن كثير** عن مكحول عن أبي أمامة قال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ ، فانقطع شسع النبي ﷺ ، فقال :

« إنا لله وإنا إليه راجعون » . فقال له رجل : هذا الشسع ! فقال رسول الله ﷺ :

« إنها مصيبة » .

أخرجه الطبراني أيضاً (٧٦٠٠) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ العلاء بن كثير ؛ قال ابن حجر في « التقريب » :

« متروك ، رماه ابن حبان بالوضع » . وبه أعله الهيثمي (٢ / ٣٣١) .

وأبو نعيم النخعي : هو عبد الرحمن بن هانئ ، سبط إبراهيم النخعي ؛ قال الحافظ :

« صدوق له أغلاط . أفرط ابن معين فكذبه . وقال البخاري : هو في الأصل صدوق » .

٥٩٤٨ - (ما رَفَعَ قومٌ أَكُفَّهُم إلى الله تعالى يَسألونَهُ شيئاً إلا كانَ حَقاً على اللهِ أَنْ يضَعَ في أيديهمُ الذي سَأَلُوا) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٣١٢ / ٦١٤٢) : حدثنا **يعقوب بن مجاهد البصري** : ثنا المنذر بن الوليد الجارودي : ثنا أبي : ثنا **شداد أبو طلحة الراسبي** عن **الجريري** عن أبي عثمان عن سلمان رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال (الصحيح) ؛ كما قال في « المجمع » (١٠ / ١٦٩) ، ولم يستثن كما هي عادته في شيوخ الطبراني ، وهم دون طبقة شيوخ أصحاب (الصحيح) ؛ كما هو معلوم عند العارفين بهذا العلم .

ويعقوب بن مجاهد هذا ؛ لم أجد له ترجمة فيما وقفت عليه من المصادر ، وهو من غير المشهورين من شيوخ الطبراني ؛ فإنه لم يرو عنه في « المعجم الأوسط » إلا ستة أحاديث (٩٦٣٨ - ٩٦٤٣) ، فيمكن أن تكون علة هذا الحديث منه ، ويمكن أن تكون ممن فوقه ، والاحتمال يدور بين اثنين :

أحدهما : شداد أبو طلحة - وهو ابن سعيد البصري - ؛ فإنه مع كونه من رجال مسلم قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطىء » .

والآخر : الجُريري - واسمه سعيد بن إياس ، وهو من رجال الشيخين - ؛ قال الحافظ :

« ثقة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين » .

قلت : فلعله حدَّث به في اختلاطه فخالف في لفظ الحديث ؛ فقد رواه ثلاثة من الثقات عن أبي عثمان بلفظ :

« إن ربكم حيي كريم ، يستحي من عبده إذا رفع يديه إليه أن يردهما صفراً » .

حسنه الترمذي ، وصححه ابن حبان والحاكم والذهبي وغيرهم ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٣٣٧) .

٥٩٤٩ - (ما طُلِبَ الدَّوَاءُ بشَيءٍ أفضَلَ مِنْ شَرْبَةِ عَسَلٍ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الطب » (ق ٣٢ / ١) من طريق إبراهيم ابن حكيم : ثنا سعيد بن سلام : ثنا عمر بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سعيد بن سلام - وهو العطار - ؛ قال أحمد :

« كذاب » . وقال البخاري :

« يُذْكَر بوضع الحديث » . وروى ابن عدي (٣ / ١٢٣٩) عن محمد بن عبد الله ابن نمير أنه قال فيه :

« كذاب ، كذاب » .

وشيخه عمر بن محمد ؛ قريب منه ، وهو عمر بن صهبان بن محمد ؛ قال البخاري :

« منكر الحديث » .

وكذا قال أبو حاتم ، وقال هو والدارقطني :

« متروك الحديث » .

والراوي عنه إبراهيم بن حكيم : هو إبراهيم بن فهد بن حكيم ؛ قال ابن عدي (١ / ٢٦٨) :

« سائر أحاديثه مناكير ، وهو مظلم الأمر ، كان ابن صاعد إذا حدثنا عنه ينسبه إلى جده ؛ لضعفه » . وقال البردعي ؛ كما في « اللسان » :

« ما رأيت أكذب منه » !

٥٩٥٠ ـ (مَا مِنِ امْرِىءٍ يُحْيِي أَرضاً ، فَيَشْرَبُ منه كَبِدٌ حَرّى ، أو يُصيبُ منه عافية ؛ إلا كتبَ اللهُ له بهِ أجراً) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٣ / ٣٩٧ / ٩٤٩) من طريق **موسى بن يعقوب** : حدثتني **عمتي قريبة بنت عبد الله** : أن أباها قالت له أم سلمة : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة قريبة بنت عبد الله ؛ كما يشير إلى ذلك قول الذهبي في « الميزان » .

« تفرد عنها ابن أخيها موسى بن يعقوب » .

وموسى هذا : هو الزَّمْعي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ » .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ١٥٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » . وفيه موسى بن يعقوب الزمعي ؛ وثقه ابن معين وابن حبان ، وضعفه ابن المديني ، وتفرد عن قريبة : شيخته » .

قلت : كذا وقع فيه معزواً لـ « أوسط الطبراني » فقط ! وقد أورده في « مجمع البحرين » (١ / ٩٦ / ٢) من طريق شيخ الطبراني عمرو بن أبي الطاهر بن السرح بسند « الكبير » نفسه عن موسى بن يعقوب به ، وقال :

« تفرد به موسى » .

وقد ساق الطبراني لشيخه هذا في « الأوسط » (١ / ٣٠٣ / ١ ـ ٢) أحاديث أربعة (٥٠٣٥ ـ ٥٠٣٨) ليس منها هذا الحديث ؛ لكن الورقة التي تلي المشار إليها من « الأوسط » غير موجودة في نسختي المصورة ، فالظاهر أن الحديث فيها ، ثم رأيت الهيثمي عزا حديثاً آخر عن هذا الشيخ ، ولم أره في المصورة أيضاً ، وسيأتي برقم (٥٩٨٥) .

٥٩٥١ ـ (ما مِن امْرَأَةٍ تَخْرجُ في شُهْرَةٍ من الطِّيبِ ، فَينظرُ الرجالُ إليها ؛ إلا لَمْ تَزلْ في سخطِ اللهِ حتى تَرجعَ إلى بَيْتِهَا) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٥ / ٣٨ / ٧١) من طريق موسى بن عبيدة عن أيوب بن خالد عن ميمونة بنت سعد عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف موسى بن عبيدة ، وأيوب بن خالد ـ وهو المدني ـ ؛ فيه لين ؛ كما في « التقريب » .

٥٩٥٣ ـ (فُضِّلْتُ على الأنبيَاءِ بِخَمْسٍ . . . ونصرت بالرعب شهراً أمامي وشهراً خلفي . . .) .

منكر بذكر (الشهرين) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧ / ١٨٣ / ٦٦٧٤) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن يزيد بن خصيفة : أنه أخبره عن السائب بن يزيد به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ ابن أبي فروة هذا ؛ متروك ، وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٢٥٩) ، وسكت عنه الحافظ في « الفتح » (٦ / ١٢٨) فما

أحسن ! كما سكت عن حديث آخر ، فقال :

« ووقع في الطبراني من حديث أبي أمامة : شهراً أو شهرين » !

قلت : وهذا إنما هو من حديث ابن عباس : عند الطبراني .

ثم هو منكر أيضاً ؛ فإنه في « المعجم الكبير » (١١ / ٦١ / ١١٠٤٧) من طريق **عبد الله بن حماد بن نمير** : ثنا حصين بن نمير : ثنا **ابن أبي ليلى** عن الحكم عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« أعطيت خمساً لم يعطهن نبي قبلي . . . » الحديث ، وفيه :

« ونُصِرْتُ بالرعب ، حتى إن العدو ليخافني من مسيرة شهر أو شهرين . . . » .

وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن حماد هذا ؛ لم أعرفه .

وابن أبي ليلى : هو محمد بن عبد الرحمن ؛ وهو سيئ الحفظ . والظاهر أن قوله : « شهراً أو شهرين » ؛ هو من سوء حفظه .

وإن مما يؤكد ذلك : أن الإمام أحمد أخرجه (١ / ٣٠١) من طريق أخرى عن ابن عباس بلفظ : « شهر » . ولم يشك . وقال الهيثمي (٨ / ٢٥٨) :

« ورجال أحمد رجال (الصحيح) ؛ غير يزيد بن أبي زياد ، وهو حسن الحديث » .

وكذلك أخرجه الطبراني (١١٠٨٥) من طريق أخرى ، وإن كان إسناده واهياً .

ومثل ما تقدم في النكارة : حديث يحيى بن عبد الله بن سالم بن عبد الله بن

عمر بن الخطاب عن خازم بن خزيمة البصري عن مجاهد عن أبي هريرة به مثل حديث الترجمة .

أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٢ / ٢٦ - ٢٧) ، والعسكري في « تصحيفات المحدثين » (٢ / ٥٤٧ - ٥٤٨) ؛ ذكراه في ترجمة خازم هذا . وقال العسكري :

« قليل الحديث » . وقال العقيلي :

« يخالف في حديثه » . وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » (٨ / ٢٣٢) ، وقال :

« روى عنه البخاريون ، ربما أخطأ » .

ولم يُسَمِّ أحداً روى عنه ، وكذا البخاري وابن أبي حاتم ، لم يذكرا راوياً عنه مطلقاً ، فسيتفاد من هذه الرواية أنه روى عنه يحيى بن عبد الله العمري . وهو مدني ثقة .

وتابعه عند العقيلي : عبدُ الجبار بنُ عمر الأيلي . وهو ضعيف . وليس بخارياً كما هو ظاهر من نسبته . ولم يذكر في « الميزان » غيره راوياً عنه ، فهو العلة - : أعني خازماً - ؛ فإن الحديث متواتر عن أبي هريرة :

رواه مسلم (٢ / ٦٤) وحده من خمسة طرق عنه بلفظ : « . . . شهر . . . » .

ثم هو متواتر كذلك عن جمع آخر من الصحابة ؛ منهم جابر : عند الشيخين ، وأبو ذر وابن عمر : عند أحمد . وأحاديثهم مخرجة في « الإرواء » (١ / ٣١٥ - ٣١٧) .

وفي الباب عن جمع آخر ، فانظر - إن شئت - « مجمع الزوائد » (٨ / ٢٥٨ - ٢٥٩ ، ٢٦٩) .

واعلم أن الدافع على تخريج هذه الزيادة المنكرة - بل الباطلة - : « . . . أمامي ، وشهراً خلفي » : أن الحديث معروف الصحة غاية بدونها ، ولكني لما رأيت بعضهم أوهم صحتها كتبتُ هذا التحقيق :

أولهم : الحافظ ابن حجر ؛ بسكوته عليها كما تقدم .

ثانيهم : المعلق على « تصحيفات المحدثين » ؛ فإنه لما خرج حديث الترجمة المنكر ؛ ذكر أن أصله في « الصحيح » : في البخاري عن جابر ، وعن أبي هريرة ، قال : « وفيه : ونصرت بالرعب . . . » ! فأوهم أنه في « الصحيح » بالزيادة المنكرة التي أشار إليها بالنقط « . . . » ؛ لأن هذا هو الذي يتبادر لكل قارئ لا يعرف التفصيل المتقدم !

وثالثهم : صاحبنا السلفي ؛ فإنه نقل في تخريج حديث ابن أبي ليلى المتقدم وفيه : « . . . مسيرة شهر أو شهرين . . . » تخريج الحافظ الهيثمي الذي فيه ميله إلى تحسين حديث يزيد بن أبي زياد ، وليس فيه زيادة : « أو شهرين » ؛ كما تقدم بيانه ، فكان من الواجب أن يبين ذلك ؛ حتى لا يُدْخِلَ في الحديث الصحيح ما ليس منه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومن ذاك القبيل : تعقيب أخينا الفاضل حمدي السلفي عقب نقله إعلال الهيثمي للحديث بابن أبي فروة بقوله :

« قلت : وله شواهد » !

وإن مما يؤكد نكارة حديث الترجمة - بل بطلانه - : أنه في رواية للبيهقي وغيره من حديث أبي أمامة المشار إليه آنفاً بلفظ :

« . . . مسيرة شهر يسير بين يدي » .

وإسناده صحيح . وهو مخرج في « الإرواء « (١ / ٣١٦) .

٥٩٥٤ - (مَنْ حَكَمَ بينَ اثنينِ تحاكَمَا إليه وارتْضَيَا بهِ ، فَلَمْ يَقُلْ بينهما بالحقِّ ؛ فعَلَيْهِ لَعنةُ اللهِ) .

منكر . أخرجه العسكري في « التصحيفات » (٢ / ٦٧٣) **عن يعلى بن الأشدق** عن عبد الله بن جراد قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بمرة ؛ آفته يعلى هذا ؛ قال العسكري :

« تكلموا فيه » .

قلت : اتهمه ابن حبان ؛ فقال (٣ / ١٤١) :

« يروي عن عبد الله بن جراد ، فلما كبِر ؛ اجتمع عليه من لا دين له ، فدفعوا إليه شبيهاً بمئتي حديث عن عبد الله بن جراد وأعطوه إياها ، فجعل يحدث بها وهو لا يدري » . وقال ابن عدي (٧ / ٢٧٤٢) :

« روى عن عمه عبد الله بن جراد أحاديث كثيرة مناكير ، وهو وعمه غير معروفين » .

٥٩٥٥ ـ (كانَ موسى عليه السلام يَدْعُو ويؤمِّن هارونُ عليه السلام ، وما أُعْطِيَهُما غيري وغيرهما) .

ضعيف . أخرجه العسكري في « التصحيفات » (١ / ٥٧١) من طريق **زَربي أبي يحيى** قال : سمعت أنس بن مالك رضي الله عنه يقول : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زربي هذا ؛ قال الذهبي في « **الكاشف** » :

« واهٍ » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« **ضعيف** » .

٥٩٥٦ ـ (مَنْ صلَّى في مَسْجِدِ قُبَاء يومَ الاثنينِ والخَميسِ ؛ انقلَبَ بأَجْرِ عُمرةٍ) .

موضوع بذكر (اليومين) . أخرجه العسكري في « **التصحيفات** » (٢ / ٧٢٣) من طريق **الواقدي** عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابن غنمة الجهني عن ظهير بن رافع قال : حدثني حارثة عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الواقدي ؛ فإنه كذاب ، وروايته لهذا الحديث بزيادة اليومين يؤكد كذبه ؛ فإن الحديث صحيح دونها ، من حديث أسيد بن ظهير ـ وحَسَّنه الترمذي ـ ، وسهل بن حنيف ـ وصححه الحاكم والذهبي ـ ، وابن عمر ـ وصححه ابن حبان (١٠١٨) ـ ، وهي مخرجة في « الترغيب » (٢ / ١٣٨ ـ ١٣٩) .

وله عن ابن عمر طريق أخرى ضعيفة : عند العقيلي (١ / ٩٨) ، ضعفه من أجلها الدكتور القلعجي في (فهرس الأحاديث الضعيفة) الذي وضعه في آخر « ضعفاء العقيلي » (٤ / ٥٥٧) ، وهو حاطب ليل في هذا العلم !! فكم من حديث صحيح أورده في هذا الفهرس ، وعلى العكس فكم من حديث ضعيف أورده في (فهرس الأحاديث الصحيحة) مما لا يقول به عالم !! والله المستعان .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » لابن سعد عن ظهير بن رافع . وغالب الظن أن فيه الواقدي أيضاً ، ولم أره في فهرس « طبقات ابن سعد » المطبوع منه ، ولا في القسم الذي طبع أخيراً كتتمة لبعض المفقود منه ، وليس فيه من الحديث المسند إلا النزر القليل جداً ، حتى لقد ألقي في النفس : لعله مختصر من الأصل ، فليحقق .

٥٩٥٧ - (إذا تُوُفِّيَتِ المرأةُ ، فأرادُوا أن يغسلُوها ؛ فَلْيَبْدَأُوا ببَطْنِهَا ، فَلْيُمْسَحَ بطنُها مَسحاً رقيقاً إن لَمْ تكُنْ حُبْلى ، فإنْ كانتْ حُبلى ؛ فلا تحركنَّها ، فإنْ أردتِ غسْلَها فابدئي بسفلَتِها ، فأَلْقِي على عَوْرتها ثوباً ستيراً ، ثم خُذِي كُرْسُفاً فاغسلِيهَا ، فأَحْسِنِي غسلَها ، ثم أَدْخِلي يدكِ منْ تحتِ الثوبِ ، فامْسَحِيها بكُرسفٍ ثلاثَ مراتٍ ، فأَحْسني مَسْحَها قبلَ أنْ توضئيها ، ثم وضِّئيها بماءٍ فيه سِدرٌ ، ولْتُفْرِغِ الماءَ امرأةٌ وهي قائمةٌ لا تلي شيئاً غيره حتى تنقي بالسِّدْرِ وأنت تغسلِينَ ، ولْيَلِ غسلَها أَوْلى النسَاءِ بها ، وإلا ؛ فامرأةٌ وَرِعةٌ ، فإنْ كانتْ صغيرةً أو ضعيفةً ؛ فلْتَلِها امرأةٌ وَرِعَةٌ مسلمةٌ ، فإذا فرغَتْ من غسلِ سِفلتِهَا غسلاً نقياً بماءٍ وسدرٍ ؛ فلْتوضِّئْهَا وضُوءَ الصلاة ؛ فهذا بيانُ وضُوئها ، ثم اغسِليها بعدَ ذلكَ ثلاثَ مراتٍ

بماءٍ وسِدْرٍ ، فابدَئي برَأْسِهَا قبلَ كلِّ شيءٍ فأنقي غَسْلَه من السِّدْرِ بالماءِ ، ولا تُسَرِّحِي رأسَهَا بمشط ، فإنْ حدَثَ بها حدَثٌ بعد الغَسْلاتِ الثلاثِ ؛ فاجْعليها خمساً ، فإنْ حدَثَ في الخامسة ؛ فاجْعَليها سبعاً ، وكل ذلك فليكُن وتراً بماءٍ وسدرٍ ، فإن كان في الخامسة أو الثالثة ؛ فاجْعَلي فيه شيئاً منْ كافُور وشيئاً من سدْرٍ ، ثم اجْعَلي ذلك في جَرٍّ جديدٍ ، ثم أَقْعديها فأَفْرِغي عليها وابدَئي برَأْسِهَا حتى تبلُغِي رِجْلَيْهَا ، فإذا فرغْتِ منها ؛ فأَلْقِي عليها ثوباً نظيفاً ، ثم أَدْخِلي يدَكِ من وراءِ الثوبِ فانزعِيه عنها ، ثم احشِي سِفْلَتَهَا كُرْسفاً واحشِي كُرسُفَهَا من طِيبِها ، ثم خُذِي سبيةً طويلةً مغسولةً فارْبِطِيها على عَجُزِها كما تُربطُ على النطاقِ ، ثم اعقُدِيها بينَ فَخذَيْها وضُمِّي فَخِذَيها ، ثم أَلْقِي طَرفَ السبيةِ عن عجزها إلى قريبٍ منْ رُكْبَتَيْهَا ، فهذا شأنُ سفلَتِها ، ثم طَيِّبِيها وكَفِّنيها واطْوِي شعرَهَا ثلاثةَ أقرن : قصةً وقرنين ، ولا تُشَبِّهيها بالرجالِ ، وليَكُنْ كَفَنُهَا في خَمْسَةِ أثوابٍ : أحدها الإزارُ تلفي به فَخذَيْهَا ، ولا تَنْقُضِي من شَعْرِها شيئاً بنَوْرَةٍ ولا غيرها ، وما يسقُطُ من شَعْرِهَا ؛ فاغْسِليه ، ثم اغرِزِيه في شَعْرِ رَأْسِها ، وطيبي شَعْرَ رَأْسِهَا ، فأَحْسِنِي تَطْيِيبَهُ ولا تَغْسِلِيهَا بماءٍ مُسَخَّنٍ واخمِرِيها وما تُكَفِّنيها به بسَبعِ نبذاتٍ إنْ شِئْتِ ، واجْعَلي كلَّ شيءٍ منها وتراً ، وإن بدا لك أن تخمديهَا في نَعْشِهَا فاجْعَليه وتراً . هذا شأنُ كَفَنِها ورأسِهَا ، وإنْ كانتْ محدُورةً أو مَخْصُوفةً أو أشباه ذلك ؛ فخُذِي خِرقةً واحدةً واغْمسِيهَا في الماءِ واجْعَلِي تَتَبَّعِي كلَّ شيءٍ منها ، ولا تُحَرِّكِيهَا ؛ فإنِّي أَخشى أَنْ يتَنَفَّس منها شَيءٌ لا يُستَطاعُ رَدُّهُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٥ / ١٢٤) من طريق جنيد

ابن أبي وهرة ، وليث ؛ كلاهما عن عبد الملك بن أبي بشير عن حفصة بنت سيرين عن أم سليم أم أنس قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من الطريقين ؛ ففي الأولى جنيد ـ وهو ابن العلاء ـ ؛ مختلف فيه ؛ فقال البخاري في « التاريخ » (٢ / ١ / ٢٣٦) في ترجمته :

« قال أبو أسامة : كان صاحبي أوثق مني » . وقال ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٥٢٨) عن أبيه :

« صالح الحديث » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٦ / ١٥٠) . ثم أورده في « الضعفاء » (١ / ٢١١) ، وقال :

« كان يدلس عن محمد بن أبي قيس المصلوب ، ويروي ما سمع منه عن شيوخه ، فاستحق مجانبة حديثه على الأحوال كلها ؛ لأن ابن أبي القيس كان يضع الحديث » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« له حديث في غسل الميت طويل منكر » .

قلت : يعني : هذا . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وقال :

« قال الأزدي : لين الحديث » .

قلت : وفي الطريق الأخرى ليث ـ وهو ابن أبي سُليم الحمصي ـ ؛ وهو ضعيف مختلط ، ولا أستبعد أن يكون جنيد بن العلاء تلقاه عنه ثم دَلَّسَهُ ، فيرجع الحديث إلى طريق واحدة .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٣ / ٢٢) :

« رواه الطبراني في « الكبير » بإسنادين ، في أحدهما ليث بن أبي سليم ؛ وهو مدلس ، ولكنه ثقة ، وفي الآخر جنيد ؛ وقد وثق ، وفيه بعض كلام » .

وأقول : لا أعلم أحداً رمى ليثاً بالتدليس ، وإنما بالاختلاط . وكذلك لا أعلم مَن أطلق فيه التوثيق . فراجع أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه في « التهذيب » .

٥٩٥٨ - (أَفَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا ؟! أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِه ؟!) .

منكر . أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي في « الكبرى » (٢ / ٢٢٤ - ٢٢٥ - المصورة) وأحمد وغيرهم ؛ كأبي يعلى في « مسنده » (٦٩٢٢) ، ومن طريقه ابن حبان (١٩٦٨) ومن طريقٍ غيره أيضاً (١٤٥٧) ، والطبراني في « الكبير » (٢٣ / ٣٠٢ / ٦٧٨ و ٤٠٠ / ٩٥٦) ، وابن سعد في « الطبقات » (٨ / ١٧٥ - ١٧٦) كلهم من طريق **نبهان** عن أم سلمة قالت :

كنت : أنا وميمونة عند النبي ﷺ ، فجاء ابن أم مكتوم يستأذن - وذلك بعد أن ضُرِبَ الحجاب - فقال :

« قوما » . فقلنا : إنه مكفوف لا يبصرنا . فقال : . . . فذكره . وقال النسائي :

« ما نعلم أحداً روى عن نبهان غير الزهري » . وأقره المزي في « التهذيب » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة نبهان هذا ، كما كنت بينته في « الإرواء » (١٧٦٩ ، ١٨٠٦) بزيادة في تخريج الحديث في الموضع الثاني ، وإنما أعدت تخريجه هنا لأمرين .

الأول : أن بعض ذوي الأهواء والمتشددين في موضوع وجه المرأة وكفيها ، القائلين بأن ذلك منها عورة احتجوا بهذا الحديث ؛ مغترين بتصحيح من صححه ؛ كالترمذي وغيره من المتقدمين ، وكالحافظ العسقلاني من المتأخرين ! **فأقول** :

كانت حُجَّتي - ولا تزال - في تضعيف هذا الحديث جهالةَ نبهان هذا ؛ كما صرح بها ابن حزم ، وأقره الذهبي في « الضعفاء » .

ثم رأيت فائدة هامة في كتاب « شرح منتهى الإرادات » للشيخ منصور بن يونس البهوتي ، فأحببت أن أسجلها هنا ؛ لعزتها : قال رحمه الله تعالى (٣ / ٦) بعد أن ذكر الحديث برواية أبي داود :

« وقال أحمد : نبهان روى حديثين عجيبين : هذا الحديث . والآخر :

« إذا كان لإحداكن مكاتَب ؛ فلتحتجب منه » . كأنه أشار إلى ضعف حديثه ؛ إذ لم يرو إلا هذين الحديثين **المخالفين للأصول** . وقال ابن عبد البر : نبهان مجهول ، لا يعرف إلا برواية الزهري عنه هذا الحديث[1] ، وحديث فاطمة صحيح ؛ فالحجة به لازمة . . . » .

قلت : وهذه الفائدة قد ذكرها الشيخ البهوتي في كتابه الآخر : « منار السبيل » (٢ / ١٤٠) الذي خرجت أحاديثه في كتابي « إرواء الغليل » ، وقد فاتني ذكرها في التخريج ؛ لأن الذي نسخ الأحاديث منه لم يذكرها مع الحديث . ولكل أجل كتاب .

فإن قيل : كيف قال ابن عبد البر : « لا يعرف إلا برواية الزهري عنه » ؛ وقد ذكر الحافظ له راوياً آخر عنه ، وهو محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة ؟

---

(١) قلت : قد أشار ابن عبد البر إلى هذا الحديث في كتابه العظيم « التمهيد » وقال (١٦ / ٢٣٦) : « لم يروه إلا نبهان مولى أم سلمة ، وليس بمعروف بحمل العلم ، ولا يعرف إلا بهذا الحديث وحديث آخر » .

قلت : نعم ؛ هو تابع في ذلك لابن أبي حاتم ؛ خلافاً للبخاري في « التاريخ » (٤ / ٢ / ١٣٥) ؛ فإنه لم يذكر غير الزهري ، وتبعه ابن حبان في « ثقاته » (٥ / ٥٨٦) ، وهذا هو الصواب . وذلك ؛ لأن حديث المكاتب الذي أشار أحمد إلى إنكاره بتعجبه منه ومن حديث الترجمة على نبهان مولى أم سلمة مدار طريقه على الزهري عنه .

ومنها : طريق سفيان الثوري عند أبي داود والبيهقي وغيرهما .

لكن خالف **قبيصة بن عقبة** فقال : عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن عن مكاتب مولى أم سلمة يقال له : نبهان . . . فذكر الحديث .

أخرجه الطبراني (٢٣ / ٣٠٢ / ٦٧٧) . فأسقط **الزهري وجعل محله محمداً هذا** . قال البيهقي (١٠ / ٣٢٧) :

« وذكر محمد بن يحيى الذهلي أن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة روى عن الزهري قال : كان لأم سلمة مكاتب يقال له : نبهان . ورواه محمد بن يوسف عن سفيان عنه . فعاد الحديث إلى رواية الزهري » .

قلت : ومما لا شك فيه أن ما رواه الجماعة مع محمد بن يوسف هذا ـ وهو الفريابي ـ أولى بالقبول من رواية قبيصة ، وبخاصة أنه قد تكلم في روايته عن سفيان ؛ فقال ابن معين :

« قبيصة ؛ ثقة في كل شيء إلا في سفيان ؛ فإنه سمع منه وهو صغير » .

وقال أحمد نحوه . انظر « التهذيب » . ولذلك ؛ قال البيهقي :

« وحديث نبهان قد ذكر فيه معمر سماع الزهري من نبهان ؛ إلا أن الشيخين

لم يخرجا حديثه في « الصحيح » ، وكأنه لم يثبت عدالته عندهما ؛ إذ لم يخرج من حد الجهالة برواية عدل عنه ، وقد روى غير الزهري عنه إن كان محفوظاً . . . » .

ثم ذكر رواية قبيصة ، وقد عرفناك شذوذها . وذكر عن الشافعي أنه قال :

« لم أر مَنْ رَضِيتُ مِنْ أهل العلم يثبت هذا الحديث » .

إذا عرفت ما تقدم يتبين لك خطأ قول الذهبي في ترجمة نبهان هذا من « الكاشف » : « ثقة » ! ولعل الأصل : « وُثِّق » ؛ كما هي عادته فيمن تفرد بتوثيقه ابن حبان ، ولم يكن روى عنه جمع من « الثقات » ، ثم انحرف ذلك على الناسخ أو الطابع إلى : « ثقة » ؛ لأنه مخالف لإيراده إياه في « الضعفاء » وإقراره لتجهيل ابن حزم إياه . وقد وافقه على ذلك ابن عبد البر ، وسبقهما البيهقي كما تقدم ، وتبعهم الحافظ في « التقريب » ؛ فقال فيه :

« مقبول » ؛ أي : إذا توبع ، وإلا ؛ فهو ليِّن الحديث ؛ كما نص عليه في مقدمة « التقريب » . وقال في « التلخيص » (٣ / ١٤٨) :

« وثِّق » ؛ أي : لا يوثق به .

إذا تبين لك ما ذكرنا من التحقيق ؛ فلا يهمنك تصحيح من صحح الحديث ؛ فإنه إما لتساهل عرف به كالترمذي وابن حبان ، وإما لشبهة تعلق بها ؛ كقول الحافظ في « الفتح » (٩ / ٣٣٧) :

« وإسناده قوي ، وأكثر ما علل به انفراد الزهري بالرواية عن نبهان ، وليست بعلة قادحة ؛ فإن من يعرفه الزهري ويصفه بأنه مكاتب أم سلمة ، ولم يجرحه أحد ؛ لا ترد روايته » !

كذا قال ! وليس يخفى على البصير أن وصف الزهري لنبهان بما ذكر ليس له علاقة بالتوثيق بوجه من الوجوه مطلقاً ، وهل هو إلا كما لو قال : « عبد فلان » أو « أخو فلان » ؛ بل و« ابن فلان » ونحو ذلك من الأوصاف التي لا تسمن ولا تغني من جوع في التعديل والتوثيق ! وكل من له معرفة بهذا العلم وتتبع لتراجم الرواة يجد أمثلة كثيرة من هذا النوع ؛ مثل أبي الأحوص مولى بني كعب ، وأبي عثمان ابن سنة الخزاعي الكعبي ؛ فقد روى عنهما الزهري ، ومع ذلك لم يوثقهما الحافظ ؛ بل قال فيهما كما قال في نبهان :

« مقبول » ؛ أي : غير مقبول إلا إذا توبع ! هذا هو مراده كما تقدم .

وما أحسن ما قال ابن القطان في أبي الأحوص هذا في « الوهم والإيهام » (٢ / ١٨٣ / ٢) :

« لا يعرف له حال ، ولا قضى له بالثقة قول الزهري : سمعت أبا الأحوص يحدث في مجلس سعيد بن المسيب » . وأقره الذهبي في « الميزان » .

قلت : وفي قول ابن القطان رد مباشر على تقوية الحافظ لحديث نبهان بكلامه السابق ، وإن كان ابن القطان متقدماً عليه في الزمن ، ولكنه حافظ ماهر نقاد ، فإذا كان الزهري إذا حدَّث عن أبي الأحوص وقد سمعه يحدث في مجلس ابن المسيب ؛ لا يلزم منه أن أبا الأحوص ثقة ؛ فمن باب أولى أنه لا يلزم من وصف الزهري لنبهان بأنه مكاتب أم سلمة أنه ثقة ، كما هو ظاهر لا يخفى على أهل النهى .

ومما سبق ؛ تعلم خطأ تجويد إسناد الحديث من المعلق على « مسند أبي يعلى » ، ثم في تعليقه على « موارد الظمآن » (٦ / ٢٥٨ - ٢٦١) وكأنه كان متأثراً بتقوية

الحافظ لإسناده غير مفكر فيما تقتضيه الصناعة الحديثية ، وكذلك فعل جمهور ممن ذهب إلى القول بأن وجه المرأة عورة ؛ كالشيخ التويجري وغيره من المقلدين حديثاً وفقهاً ! ولعلهم ظنوا لما رأوا تصحيح من صححه ممن سبقت الإشارة إليه أنه لا خلاف في ذلك ، وذلك لضيق عطنهم ، وعدم درايتهم بأقوال المضعفين ، وعلى رأسهم الإمام أحمد ثم البيهقي وابن عبد البر ! ولعل بعضهم عرف ذلك ثم تجاهله لغاية في نفسه ، ومنهم ـ مع الأسف ـ الشيخ عبد القادر السندي في « رسالة الحجاب » (ص ٤٩ / الطبعة الخامسة) ؛ فقد صرح بأن إسناده صحيح ، ونقل كلام الحافظ في تقوية إسناده ، وكلامه في « تهذيب التهذيب » ، وكذا كلام المزي في « تهذيبه » ، وليس فيها أكثر مما سبق بيانه : أنه روى عن نبهان محمد بن عبد الرحمن أيضاً ، وأنه وثقه ابن حبان ، وعزا إلى المزي ـ بناء على ذكره هذا الحديث وحديث المكاتب في ترجمة نبهان وتصحيح الترمذي لهما ـ أنه ثقة يحتج بحديثه ! وفيه تحميل لصنيع المزي ما لا يريده ؛ فإن كتابه خاص بذكر ما قيل في المترجم من توثيق أو تجريح ، وليس أنه يذكر فيه ما يتبناه هو لنفسه ، ألا ترى أن الحافظ كما حكى توثيق ابن حبان في « التهذيب » لم يتبنه في « التقريب » فلم يوثقه فيه ؛ بل لينه كما تقدم بيانه ، والسبب هو ما ذكرته !

هذا ؛ وإنما نسبت المذكور إلى تجاهل علة الحديث لأمرين اثنين ذكرت آنفاً أحدهما . والآخر : أنه عزا الحديث للبيهقي بالجزء والصفحة (٧ / ٩١ ـ ٩٢) ، وهناك لا بد أنه رأى تعقب ابن التركماني للبيهقي بقوله :

« قلت : في سنده نبهان ، سكت عنه البيهقي هنا ، وقال في (أبواب المكاتب) : « صاحبا (الصحيح) لم يخرجا عنه ، وكأنه لم يثبت عدالته عندهما . . . » إلى آخر كلامه المتقدم منا ، وإذ الأمر كذلك ؛ فلا بد أنه رجع إلى الأبواب المشار إليها ،

ووقف على من ينبهه إن كان غافلاً على كون نبهان لم يصح أنه روى عنه غير الزهري ، وأنه لذلك مجهول عند البيهقي ، فكان عليه أن يبينه ولا يكتمه ، وأن يجيب عنه إن كان لديه جواب !

وقد وقفت له على تدليس آخر أرجو أن لا يكون بقصد منه ، وهو أنه لما نقل عن المزي الحديثين اللذين أحدهما هذا والآخر حديث المكاتب ؛ قال - عن المزي طبعاً - :

« وأخرجه النسائي من وجوه أخرى . انتهى كلام الإمام المزي » .

وكل من قرأ هذا التخريج لا يفهم منه إلا أن له طرقاً أخرى عن غير نبهان يتقوى بها ! والواقع يشهد أنه ليس كذلك ، ولا هو قصد النسائي ولا المزي ؛ فإن تمام كلام النسائي عنده :

« وأخرجه النسائي من وجوه أُخر عن الزهري » .

فإذن ؛ هذه الوجوه مدارها على الزهري عن نبهان ، فلا تعطي للحديث قوة ؛ خلافاً لما رمى إليه بحذفه زيادة « عن الزهري » !

وكنت أود أن يكون حذفه إياها إنما وقع منه سهواً ، ولكني رأيته قد أعادها مرة أخرى في الصفحة ذاتها ! والله المستعان .

ثم إنني لا أستبعد منه - وهذا بعض ما فعل - أو من غيره من المقلدين أن يكونوا قد وقفوا على قول الحافظ في مكان آخر من « الفتح » (١ / ٥٥٠) عقب الحديث :

« **وهو حديث مختلف في صحته** » .

فإن فيه تنبيهاً وحافزاً على معرفة أسباب الخلاف ، ثم اختيار ما هو أقرب إلى الصواب ، وهذا ما أنا في صدده بإعانة الله تعالى وتوفيقه .

هذا هو الأمر الأول .

والآخر : أن الحديث مع ضعف إسناده ؛ منكر في متنه ؛ لمخالفته حديث فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس رضي الله عنهما في قصة طلاقها من زوجها ، وفيه :

أن النبي ﷺ أمرها أن تنتقل إلى أم شريك ، ثم أرسل إليها : إن أم شريك يأتيها المهاجرون الأولون ، فانطلقي إلى ابن أم مكتوم الأعمى ؛ فإنك إذا وضعت خمارك لم يرك ، فانطلقت إليه . . . الحديث .

رواه مسلم (٤ / ١٩٦) وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (١٨٠٤) .

فهو مخالف لحديث نبهان من وجهين :

الأول : إذنه ﷺ لفاطمة بأن تقضي عدتها عند ابن أم مكتوم . وفي حديث نبهان أنه قال لأم سلمة وميمونة حين دخل ابن أم مكتوم : « قوما » !

والآخر : أن إذنه ﷺ لها يستلزم جواز نظرها إلى ابن أم مكتوم ، وفي حديث نبهان : « ألستما تبصرانه ؟ ! » .

ولذلك ؛ قال في « شرح منتهى الإرادات » (٣ / ٦) :

« ويباح لامرأة نظر من رجل إلى غير عورة ؛ لقوله ﷺ لفاطمة بنت قيس . . . (فذكر الحديث) . وقالت عائشة :

« كان رسول الله ﷺ يسترني بردائه وأنا أنظر إلى الحبشة يلعبون في المسجد » . متفق عليه .

ولأنهن لو منعن النظر ؛ لوجب على الرجال الحجاب كما وجب على النساء ؛ لئلا ينظرن إليهم » .

ثم ذكر حديث نبهان وتضعيف أحمد وابن عبد البر إياه ـ كما تقدم ـ ونقله عنه ، ثم قال :

« وحديث فاطمة صحيح ، فالحجة به لازمة . ثم يحتمل أن حديث نبهان خاص بأزواج النبي ﷺ ، بذلك قال أحمد وأبو داود » .

قلت : وهذا الجمع إنما يصار إليه لو صح الحديث ، وإذ لا ؛ فلا .

(تنبيه) : لقد أورد الحديثَ مُخْتَصِرًا « تفسير ابن كثير » : الحلبيان ؛ زاعميْن أنه حديث صحيح ! وكم لهما من مثل هذا التصحيح الذي لا يشهد له علم الحديث ولا فقهه ، وإن كان لهما هنا عذر وإنما هو التقليد ، ومعلوم أنه لا يقلد إلا جاهل ! ولكن لا يسعه إلا ذلك !

ومثلهما ذاك الحائر المتفقه المسمى محمد أديب كلكل في كتابه : « فقه النظر في الإسلام » ! فقد زاد عليهما أنه قال عقب الحديث (ص ١٣٢) :

« وهذه القصة تؤيدها رواية أخرى في « الموطأ » للإمام مالك رضي الله عنه وهي :

أن رجلاً أعمى دخل على عائشة رضي الله عنها ، فاحتجبت منه . فقيل لها : لماذا تحتجبين منه وهو لا ينظر إليك ؟ قالت : لكني أنظر إليه » !

قلت : وهذا كذب على « موطأ الإمام مالك » رحمه الله ؛ فإنه ليس فيه يقيناً ؛ فقد قلبته ـ للتأكد ـ صفحة صفحة ، ودققت فيه حديثاً حديثاً وأثراً أثراً ، فلم أجد له أثراً ! بل ولا أظن أن له أصلاً في شيء من دواوين السنة التي تروي الأحاديث والآثار بالأسانيد ، ويمكن أن يكون المؤلف نقلها من بعض كتب المتأخرين التي تروي من الروايات ما لا سنام لها ولا خطام ! والله المستعان .

ثم رأيت هذا الأثر قد ذكره ابن القطان في « النظر في أحكام النظر » (ق ٦٣ / ٢) فقال :

« وروي عن مالك : واحتجبت عائشة رضي الله عنها من أعمى . . . » إلخ .

فهذا يعني أنه ليس في « الموطأ » كما هو ظاهره ، ونحوه قول الحافظ في « التلخيص » عقب ما نقلته عنه آنفاً من التوثيق :

« وعند مالك . . . » . ولعل قوله : « وعند » محرف من : « وعن » . والله أعلم .

٥٩٥٩ ـ (كُنتُ رِدْفَ رسولِ الله ﷺ وأعرابيٌّ معهُ ابنةٌ له حَسْنَاء ، فَجعلَ يعرِضُهَا لرسولِ الله ﷺ رجَاءَ أن يتزوَّجَهَا . قال (الفضلُ بن عباس) : فجعلتُ أَلْتَفِتُ إليها ، وجعلَ رسولُ الله ﷺ يأخذُ برأسي فَيَلْوِيهِ) .

منكر بزيادة (العرض) . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (١٢ / ٩٧) : حدثنا أبو بكر عبد الله بن محمد (وهو ابن أبي شيبة) : حدثنا قبيصة بن عقبة عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ له عدة علل :

الأولى : اختلاط أبي إسحاق - وهو عمرو بن عبد الله السبيعي - ، وقد وصفه بذلك جمع من الحفاظ ؛ منهم ابن الصلاح وابن كثير والعسقلاني في « التقريب » وغيرهم .

الثانية : عنعنة أبي إسحاق ؛ فإنه مدلس ؛ ذكره الحافظ في الطبقة الثالثة من رسالته في المدلسين ؛ أي : فيمن لا يحتج به إلا إذا صرح بالتحديث ، وهنا قد عنعن .

الثالثة : ضَعْفٌ في يونسَ بنِ أبي إسحاق ؛ فإنه وإن كان من رجال مسلم فقد اختلفوا كما ترى أقوالهم فيه في « التهذيب » و« الميزان » للذهبي ؛ بل وأورده في « الضعفاء » أيضاً ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم قليلاً » .

قلت : فهو وسط يحتج بحديثه إذا لم يخالف ، وقد خالف كما سأبينه . ومما قيل فيه :

قال الأثرم : سمعت أحمد يضعف حديث يونس عن أبيه ، وقال :

« حديث إسرائيل أحب إليَّ منه » . وقال أبو طالب عن أحمد :

« في حديثه زيادة على حديث الناس » .

قلت : يقولون : إنه سمع في الكتب ؛ فهي أتم[1] . قال :

---

(١) هذه الجملة غير مفهومة في « تهذيب الحافظ » ، فصححتها من « تاريخ الفسوي » (١٧٣/٢) .

« إسـرائيل قـد سـمع وكـتـب ، فلم يكن فـيـه زيادة مـثل يونس » . **وقـال فـيـه يحيى :**

« كانت فيه غفلة شديدة » .

ووثقه آخرون ، والعدل ما تقدم عن الحافظ بالشرط الذي ذكرته ، وهو مـفـقـود هنا كما يأتي .

الرابعـة : المخـالفـة : فـقـد رواه ابنه إسـرائيل عن أبي إسـحـاق به ؛ دون جـمـلة العرض ، ولفظه :

« كنت رديف النبي ﷺ حين أفـاض من المزدَلِفـة ، وأعـرابي يسـايره ، وردفـه ابنة له حسناء ، قال الفضل : فجعلت أنظر إليها ، فتناول رسول الله ﷺ بوجهي يصرفني عنها » .

أخرجه أحمد (١ / ٢١٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٨٨ / ٧٣٩) من طرق عن إسرائيل به .

قلت : وهذا أصح من رواية يونس بن أبي إسـحـاق ؛ لما علمت من ترجـيـح الإمام أحمد لرواية إسرائيل على رواية أبيه يونس ، وللغفلة الشديدة التي كـانت في الأب ، وزيادته في حـديثـه على حـديث الناس ، وهذا كله يجـعـل قـولـه في الحديث :

« فجعل يعرضها لرسول الله ﷺ رجاء أن يتزوجها » ؛ زيادة شاذة إن لم نقل : منكرة ، ولعله لذلك لما ساق الطبراني حديث يونس هذا عقب حديث إسرائيل (رقم ٧٤٠) ساق الطرف الأول منه إلى قوله : « وأعرابي معه » فقط وقال : « فذكر

الحديث » . فأحال بتمامه على رواية إسرائيل التي قبله ، إما لأنها لم تقع في روايته هذه الزيادة ، فتكون رواية الأب على هذا مطابقة لرواية الابن ، أو أنه لم يسق الحديث بتمامه ؛ إشارة منه إلى شذوذ الزيادة . يحتمل هذا وهذا ، والله أعلم .

ومما يؤيد شذوذها أن هذه القصة جاءت في « الصحيحين » وغيرهما من طريق سليمان بن يسار عن ابن عباس به أتم منه دون الزيادة . وهي مخرجة في « جلباب المرأة المسلمة » (ص ٦١ - ٦٣) ، وهو حديث الخثعمية .

وتابعه الحكم بن عتيبة عن ابن عباس به نحوه دونها .

أخرجه أحمد (١ / ٢١١) بسند صحيح عنه ؛ فإن الحكم من المرتبة الثانية من المدلسين عند الحافظ .

وتابعه : عطاء بن أبي رباح عنه .

أخرجه أحمد أيضاً (١ / ٢١٣) . وإسناده جيد .

وتابعه : مجاهد عن ابن عباس .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٦٩ / ٦٧٧) بسند جيد .

قلت : فاتفاق هؤلاء الثقات على عدم ذكر تلك الزيادة في هذه القصة - خلافاً ليونس بن أبي إسحاق ، مع ما فيه من الضعف الذي سبق بيانه ، ومخالفة ابنه إياه فيها - مما لا يدع أدنى شك في نكارتها وعدم ثبوتها .

ولذلك ؛ فقد وهم الحافظ في قوله في « الفتح » (٤ / ٦٨) :

« رواه أبو يعلى بإسناد قوي » !

وهذا منه غريب جداً ؛ فإنه إن كان جرى على ظاهر الإسناد وتساهل في عدم الاعتداد بما ذكره هو من اختلاط أبي إسحاق وتدليسه ، فكيف خفي عليه هذه المخالفة ، وهو الحافظ الذي لا يبارى ؟!

واعلم أن لفظة « قوي » في إسناد ما ، لا يعني بالضرورة أنه صحيح ؛ بل قد يعني هذا ، وقد يعني أنه حسن ، فهو يساوي قولهم : « يحتج به » ؛ الشامل للصحيح والحسن ، هذا الذي نفهمه من تصرفات العلماء في كتب التخريج ، وقد ذكر ذلك بعض المؤلفين في علم المصطلح .

وإذا عرفت هذا ؛ فقد زاد خطأً على الحافظ من صرح بصحة هذا الإسناد من المتأخرين ؛ مثل المعلق على « مسند أبي يعلى » ؛ فقال :

« إسناده صحيح » !

ومن الغريب أنه عقب عليه بقوله :

« وأخرجه أحمد (١ / ٢١٣) من طريق . . . إسرائيل . . . » ! غير متنبه لكون هذه الطريق من الموانع عن التصحيح المذكور كما سبق بيانه . وأقل ما في هذا التخريج أنه يوهم أن في رواية إسرائيل تلك الزيادة المنكرة !

وإن أعجب من هذا ما صنعه الشيخ عبد القادر السندي مؤلف « رسالة الحجاب » ؛ فقد عقد فيها فصلاً في حديث الخثعمية الذي رواه الشيخان كما سبقت الإشارة إليه ؛ ليثبت صحة هذه الزيادة في حديث الترجمة في بحث طويل من صفحة (٢٨ - ٤٣) ، وأكثره مما لا فائدة فيه ، مع استطرادات كثيرة فيها لكنة أعجمية ظاهرة ، لا يكاد القارئ يفهم مراده من عبارته أحياناً ، وفيه كثير من الأخطاء والمغالطات التي لا مجال هنا لبيانها ؛ لكن لا بد من التعرض لرد ما أخطأ

فيه مما له علاقة بهذا الحديث ، ويمكن حصر ذلك في أمور :

أولاً : أوهم أن لتلك الزيادة أسانيد (ص ٢٩) ! والواقع خلافه .

ثانياً : صرح (ص٤٢) بأن إسناده صحيح على شرط الشيخين ! وكان قبل ذلك قد ذكر (ص ٣٢) أن راويها يونس بن أبي إسحاق لم يرو له البخاري في « صحيحه » ، وهذا هو الصواب .

ثالثاً : قال في يونس هذا (ص ٣٢) :

« وقد قبل الناس انفراده قديماً وحديثاً . . . » ! فتجاهل بهذا تضعيفَ أحمد ويحيى إياه كما تقدم . أم أن هذين الإمامين ليسوا عنده من « الناس » ؟!

رابعاً : قال (ص ٣٣) بعد أن نقل عن الحافظ ابن حجر وصفه لأبي إسحاق السبيعي بالاختلاط :

« رواية يونس لم تكن في حالة الاختلاط » .

قلت : هذا النفي مما لم يسبق إليه ، ولا له دليل عليه ، فما كان كذلك ضرب به عرض الحائط ، فمن كان كذلك من الرواة فحكمه عند المحدثين حكم من عرف أنه روى بعد الاختلاط كما بينه ابن الصلاح في آخر مقدمته .

خامساً : وأما قوله في تأييد ما نفاه :

« وأكبر دليل على ذلك ما قاله الحافظ . . قال إسرائيل : « كنت أحفظ حديث أبي إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن » . قلت : هذا هو ابن يونس بن أبي إسحاق يحفظ حديث جده ، فكيف بأبيه ؟ » .

قلت : هذا هراء ما بعده هراء ! فإن كون الابن حافظاً لا يلزم منه أن يكون أبوه كذلك حافظاً ، وهذا أمر بدهي جداً ؛ وبخاصة عند من عنده معرفة بتراجم الرواة ، فهذا الإمام علي بن المديني مثلاً ، من كبار الحفاظ المشهورين ، وأما أبوه عبد الله ؛ فهو على النقيض من ذلك : ضعيف الحفظ مشهور بذلك . فلا أدري كيف يخفى مثل هذا على الشيخ السندي وهو المدرس في الجامعة الإسلامية ؟!

ثم نقول : هب أن الأب كان يحفظ حديث أبي إسحاق كالابن ، وأن الجد أبا إسحاق كان يحفظ أيضاً حديثه كما يحفظ السورة من القرآن . فما فائدة ذلك؟! وأين الدليل في كل ذلك أن الجد لم يكن قد اختلط ؟!

ويؤكد هذا قول الإمام أحمد في إسرائيل :

« فيه لين ، سمع من أبي إسحاق بأخرة » . ذكره الحافظ في « التهذيب » .

فثبت أنه لا تلازم بين حفظ الحفيد ونفي اختلاط الجد عند كل من يعقل !

سادساً : وأعجب من كل ما سبق : قوله عقب ما ذكرته آنفاً :

« ولم أقف على اختلاط أبي إسحاق السبيعي مع أنه ذكره ابن الكيال في كتابه « الكواكب النيرات » (ص ٣٤ - ٣٥٦) » .

قلت : وكذلك ذكره ابن الصلاح والحافظ كما تقدم ، وغيرهم كثير .

فكيف يصح هذا النفي مع العزو إلى « الكواكب » وهو فيمن اختلط ؟! فلعله أُتِيَ من العجمة .

سابعاً : سوّد صفحتين من رسالته في بيان خطأ الحافظ ابن حجر في إيراده لأبي إسحاق السبيعي في المرتبة الثالثة من المدلسين - كما تقدم - ! وشبهته في

ذلك : أن الحافظ يعقوب الفسوي قال بعد أن ذكره في جملة من المدلسين (٢ / ٦٣٣ ـ تاريخه) :

« والتدليس من قديم » . فقال السندي :

« ومن هذا نعرف أن تدليس أبي إسحاق لم يكن ضاراً » !

قلت : هذا فهمه الذي لا يغبط عليه ! ولو سلمنا له به فذلك مما لا يصحِّح قوله فيما بعد :

« وهو لم يكن بحال من الأحوال من الطبقة الثالثة ، وإنما في الأولى » .

قلت : وذلك ؛ لأن مثل هذه المخالفة من مثل هذا المتأخر زمناً وعلماً مما لا سبيل إليه إلا بالرجوع إلى أهل الاختصاص الحفاظ ؛ الذين بوسعهم الاطلاع على تدليسات الراوي ثم إيداعه في المنزلة التي يستحقها بالنظر إلى تدليسه قلة و كثرة ، لذلك ؛ أقول للشيخ السندي : (ليس هذا عشك فادرجي) .

نعم ؛ للمتمكن في هذا العلم أن يرجح قولاً على قول للمتقدمين ، وأما أن يعارضهم برأي من عنده وليس بالرجوع إلى قواعدهم ، فهذا مما لا يجوز أن يقع فيه طالب العلم كما صنع هذا السندي .

وإذا كانت الجرأة اللاأدبية حملته على تخطئة الحافظ ابن حجر بغير حجة ، فماذا يقول في الحافظ صلاح الدين العلائي الذي قال في كتابه القيم : « جامع التحصيل في أحكام المراسيل » (ص ٣٠٠) وقد ذكر أبا إسحاق هذا :

« مكثر من التدليس » !

وقد ذكر هو والحافظ الفسوي من قبل بعض الروايات التي دلس فيها باعترافه !

ولذلك ؛ جرى الحفاظ أثناء تخريجهم للأحاديث على إعلال بعضها بتدليس أبي إسحاق واختلاطه ، فانظر على سبيل المثال إعلال الحافظ البوصيري لحديث ابن ماجه (رقم ١٢٣٥) .

ثامناً وأخيراً : إن مما يدل على أن هذا الرجل لا معرفة له بهذا العلم : تعليله لصحة إسناد هذا الحديث وأنه لا علة فيه ولا شذوذ - بزعمه ! - فقال (ص ٣٦) :

« قال . . الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ٢٧٧) : رواه أبو يعلى ورجاله رجال الصحيح » !

قلت : لقد علم كل من له معرفة بهذا العلم الشريف أن مثل هذا القول لا ينفي أي علة في الإسناد كالانقطاع والتدليس ونحوهما ؛ فضلاً عن مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ؛ كما نبهت على ذلك مراراً !

ثم رأيت الحديث قد أورده الحافظ في « المطالب العالية » (٢ / ١٧) معزواً لأبي بكر بن أبي شيبة . يعني : في « مسنده » ، وسكت عنه ، ولم يقوه كما فعل في « الفتح » حين عزاه لأبي يعلى ، وهو إنما رواه من طريق ابن أبي شيبة كما عرفت ، وكأن الشيخ الأعظمي قلده في تعليقه على « المطالب » ؛ فقال :

« إسناده لا بأس به ، وسكت عليه البوصيري » .

وأقول : ليتك سكت مثله ! إذن ؛ لسترت هواك أو جهلك بهذا العلم الشريف ؛ فإنك لا تحسن إلا التقليد - الذي قد طبعت به - أو التخريج الذي يحسنه المبتدؤون بهذا العلم ؛ كما يدل على ذلك تعليقاتك الكثيرة على بعض كتب السنة ؛ كهذا الكتاب : « المطالب » ، ومثله : « كشف الأستار » و« مصنف عبد الرزاق » و« مسند الحميدي » .

وأغرب من كل ما تقدم : سكوت الحافظ ابن القطان عن هذا الحديث في كتابه « النظر » (ق ٥٦ / ١ ـ ٢) ؛ مع أنه معروف بدقة نظره ، وبعده عن الهوى والتقليد ! فسبحان من لا يسهو ولا ينسى .

٥٩٦٠ ـ (يا ابنَ أخِي ! إنَّ هَذا يومٌ ؛ مَنْ مَلَكَ فِيهِ سَمْعَهُ وبَصَرَهُ ولسَانَهُ ؛ غُفِرَ لَه) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « صحيحه » (٤ / ٢٦١ / ٢٨٣٢ ـ ٢٨٣٤) ـ وتبرأ من عهدة راويه كما يأتي ـ ، وأحمد (١ / ٣٢٩ ، ٣٥٦) ، وأبو يعلى (٤ / ٣٣٠ / ٢٤٤١) ، وابن أبي الدنيا في « الصمت » (٢٩٤ / ٦٦٤) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ٢٨٨ / ٧٤١) ، والبيهقي في « الشعب » (٢ / ١ / ٦٩ / ١) (٣ / ٤٦١ ـ ٤٦٢) ، وأبو القاسم الأصبهاني في « الترغيب والترهيب » (١ / ١٨٥ / ٣٧٦) من طريق سُكين بن عبد العزيز قال : حدثني أبي قال : سمعت ابن عباس قال :

كان فلان (وفي رواية : الفضل بن عباس) رديف رسول الله ﷺ يوم عرفة ، قال : فجعل الفتى يلاحظ النساء وينظر إليهن . قال : وجعل رسول الله ﷺ يصرف وجهه بيده من خلفه مراراً . قال : وجعل الفتى يلاحظ إليهن . قال : فقال له رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال ابن خزيمة :

« سكين بن عبد العزيز البصري ؛ أنا بريء من عهدته وعهدة أبيه » .

قلت : وأما سكين ؛ فقد جاوز القنطرة بتوثيق من وثقه من الأئمة ؛ مثل وكيع وابن معين وابن نمير وغيرهم ، ولا يضره أنه لم يعرفه ابن خزيمة ، وتضعيف من ضعفه وهم قلة . ولذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، يروي عن ضعفاء » .

وأما أبوه عبد العزيز بن قيس العبدي ؛ فهو مختلف عن ابنه ؛ فإنه لم يوثقه غير ابن حبان والعجلي . وتساهلهما معروف . وقول المعلق على « مسند أبي يعلى » :

« روى عنه جماعة » ؛ كان يمكن أن يعطيه قوة لو كانوا من الثقات ، وليس فيهم منهم غير ابنه ، وآخران أحدهما مجهول ، والآخر لا يعرف ؛ كما بينته في « تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان » ، فالإسناد ضعيف .

وقد ترتب من وراء ذاك التساهل : أن صحح إسناد الحديث الحافظ المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٢٩) ، وتبعه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على « المسند » (٥ / ١٧) ، وقلدهما المعلق على « مسند أبي يعلى » !! والله المستعان ، وهو ولي التوفيق .

وأما قول الهيثمي في « المجمع » (٣ / ٢٥١) بعد ما عزاه لأحمد وأبي يعلى والطبراني :

« ورجال أحمد ثقات » .

فهو مع كونه لا يعني تصحيحه ، فإن تخصيصه رجال أحمد بالتوثيق تقصير ؛ فإن رجال أبي يعلى كذلك ، مع ملاحظة تساهل الهيثمي المعروف في اعتداده بتوثيق ابن حبان !

وللمنذري خطأ آخر غير تصريحه بصحة إسناده : ألا وهو عزوه إياه لابن خزيمة في « صحيحه » ؛ دون أن يبيِّن تبرأه من راويه ؛ كما تقدم مني نقله عنه ، فأوهم أن الحديث صحيح عند ابن خزيمة ! وليس كذلك ، وكثيراً ما يقع مثل هذا العزو المطلق

إلى « صحيح ابن خزيمة » ويكون هو قد تبرأ من عهدته ببيان علته كما فعل في هذا الحديث .

هذا ؛ وفي رواية لأحمد (١ / ٣٥٦) من الوجه المذكور عن ابن عباس بلفظ :

إن النبي ﷺ رأى الفضل بن عباس يلاحظ امرأة عشية عرفة ، فقال النبي ﷺ هكذا بيده على عين الغلام . قال : . . . فذكره مختصراً بلفظ :

« إن هذا يوم ؛ مَنْ حفظ فيه بصره ولسانه ؛ غفر له » . ولفظ ابن أبي الدنيا :

« . . . من ملك سمعه إلا من حق ، وبصره إلا من حق ، ولسانه إلا من حق ؛ غفر له » . وهو رواية للبيهقي ، وعزاه إليه المنذري ، وتبعه السيوطي بلفظ :

« مَنْ حفظ لسانه وسمعه وبصره يوم عرفة ؛ غفر له من عرفة إلى عرفة » .

ولم أره عنده في الموضع الذي تقدمت الإشارة إليه ، فلعله عنده في موضع آخر من « شعب الإيمان » ، والله أعلم .

ثم رأيته فيه (٣ / ٣٥٨ / ٣٧٦٨) من طريق المعتمر بن سليمان عن أبيه عن رجل من عبد قيس عن الفضل بن عباس مرفوعاً .

٥٩٦١ - (إنَّ الملائكةَ لَتُصافِحُ رُكَّابَ الحجَّاجِ ، وتَعْتَنِقُ المُشَاةَ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١ / ٧٤) من طريق أبي الحسن أحمد بن إسحاق السقطي (الأصل : الضبي) وأبي علي حامد بن محمد الرفاء قالا : ثنا محمد بن يونس : أنا **موسى بن هارون بن أبي الجراح بن خالد بن عثمة** : نا **يحيى بن محمد المديني** : نا صفوان بن سُليم عن عروة بن

الزبير عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« وهذا إسناد فيه ضعف » !

كذا قال ! وفيه تساهل ظاهر ، وكأنه كان لا يرى محمد بن يونس - وهو القرشي الكُديمي - أنه متهم بالوضع ؛ تبعاً لمن كان حسن الظن به ؛ فقد قال الدارقطني :

« كان يتهم بوضع الحديث ، ما أحسن القول فيه إلا من لم يخبر حاله » . وقال ابن حبان :

« كان يضع الحديث ، لعله قد وضع على الثقات أكثر من ألف حديث » .

وشيخه موسى بن هارون بن أبي الجراح ؛ لم أعرفه .

ويحيى بن محمد المديني ؛ إن كان الشجري ؛ فضعيف ، وإن كان المحاربي ؛ فصدوق يخطئ كثيراً ، كما في « التقريب » .

والحديث ؛ مما سوَّد به السيوطي « الجامع الصغير » ، وقد تعقبه المناوي في « فيض القدير » بقوله بعد أن نقل عبارة البيهقي في تضعيف إسناده :

« هذه عبارته ، فحَذْفه لذلك من كلامه من سوء التصرف ، وسبب ضعفه أن فيه محمد بن يونس ، فإن كان الجمال ؛ فهو يسرق الحديث كما قال ابن عدي ، وإن كان المحاربي ؛ فمتروك الحديث كما قال الأزدي ، وإن كان القرشي ؛ فوضاع كذاب كما قال ابن حبان » .

وأقول : هو القرشي الكديمي يقيناً ؛ فإنهم ذكروه في شيوخ اللذين رويا هذا الحديث عنه : السقطي والرفا ، وهما مترجمان في « تاريخ بغداد » .

ولهذا التردد ؛ لم يزد في « التيسير » على حكاية تضعيف البيهقي لإسناده !

(تنبيه) : هكذا وقع في « الفيض » : (المحاربي) ! وهو خطأ مطبعي صوابه : (الحارثي) ؛ كما في « الميزان » و« اللسان » .

٥٩٦٢ - (إذا خَطَبَ إليكُم كُفؤٌ ؛ فلا تَرُدُّوهُ ، فَنَعُوذُ باللهِ مِنْ بَوَارِ البنَاتِ) .

موضوع . أخرجه المسمى بـ (**الربيع بن حبيب الأزدي البصري**) في الكتاب المنسوب إليه تحت اسم : « الجامع الصحيح » من كتب الإباضية (ص ١٣٨ / ٥١٣) :

أبو عبيدة عن جابر قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا مع إرساله لا يصح ؛ فيه علتان :

الأولى : أن الربيع هذا نكرة ؛ لا يعرف في شيء من كتب تراجم علمائنا ، حتى الإباضيون لم يستطيعوا أن يذكروا لنا شيئاً من تاريخ حياته ؛ سوى أنهم تكلفوا جداً في ذكر شيوخه ومن روى عنه اعتماداً منهم على مصادرهم الخاصة بهم والمتأخرة جداً عن عصر الربيع هذا ، ولم يعزوا ترجمته إلى كتاب من كتب التراجم والتاريخ المعروفة !

وأما قول الأستاذ عز الدين التنوخي رحمه الله في تقدمته للكتاب (ص د) أنه من ثقات التابعين ؛ فأظن أنه صدر منه مجاملة لشارحه الشيخ عبد الله بن حميد السالمي العُماني الإباضي ! وإلا ؛ فهذا التوثيق لم ينقله عن أحد من أهل العلم ، حتى ولا من أحد من الإباضيين صراحة ، وإن كان الشارح المذكور قد قال

في مقدمة شرحه ما يتضمن ذلك ، وهو قوله :

« أما بعد ، فإن الجامع الصحيح ، مسند الإمام الكامل والهمام الفاضل الشهير بين الأواخر والأوائل (!) الربيع بن حبيب . . . من أصَحِّ كتب الحديث سنداً وأعلاها مستنداً . . . لشهرة رجاله بالفقه الواسع ، والعلم النافع . . . والعدل والأمانة والضبط والصيانة » !!

وقال في التنبيه الأول المطبوع في أول الكتاب : « المسند الصحيح » (!) :

« هذا حكم المتصل من أخباره . وأما المنقطع بإرسال أو بلاغ فإنه في حكم الصحيح لتثبت راويه ، ولأنه قد ثبت وصله من طرق أخر (!) لها حكم الصحة . فجميع ما تضمنه الكتاب صحيح باتفاق أهل الدعوة (يعني : الإباضية) وهو أصح كتاب من بعد القرآن العزيز ، ويليه في الرتبة الصحاح من كتب الحديث » !!!

كذا قال ! وهو يدل على تعصُّبٍ بالغ وادعاء باطل ، لا يخفى بطلان كلامه في (المنقطع) على أحد عرف شيئاً من علم المصطلح .

وأما قوله : « ولأنه قد ثبت وصله من طرق أخر لها حكم الصحة » ؛ فكذب مزدوج مخالف للواقع ، كما سيأتيك من كلام الشارح نفسه ما يدل على ذلك .

وإن مما يبطل كلامه : أن أكثر أحاديث الكتاب هي من رواية الربيع عن شيخه أبي عبيدة - واسمه مسلم بن أبي كريمة التيمي - ؛ وهو مجهول لا يعرف عند علمائنا ؛ فقد أورده الذهبي في « الميزان » قائلاً :

« مسلم بن أبي كريمة عن علي مجهول » . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وزاد :

« وذكره ابن حبان في « الثقات » قال : إلا أني لا أعتمد عليه . يعني : لأجل

التشيُّع » !

كذا قال ! ولعله سبق قلم ، فالرجل خارجي إباضي كما ترى ، وروايته عن علي في هذا « المسند » (١٠٩ / ٤١٢) هكذا :

« أبو عبيدة ، قال : سئل علي بن أبي طالب : بأي شيء بعثك رسول الله ﷺ . . . » .

هكذا وقع فيه معلقاً : « أبو عبيدة » وهي كنية مسلم بن أبي كريمة ، وظاهره الانقطاع ، ويؤيده أنه في حديث آخر (١٣٩ / ٥١٨) أدخل بينه وبين علي جابراً ، وهو ابن زيد أبو الشعثاء الأزدي الثقة .

والخلاصة : أن أبا عبيدة هذا مع كونه لم تثبت تابعيته ، فهو مجهول العين كما تقدم عن الذهبي ، وسلفه في ذلك أبو حاتم الرازي في « الجرح والتعديل » . وهو العلة الثانية .

ويمكن استخراج علة ثالثة : وهي تفرد « مسند الربيع » هذا بالحديث دون كل كتبنا نحن أهل السنة ، حتى المختصة منها بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ! مع ما عرفت من جهالة الربيع ! وفي اعتقادي أن الإباضية ليس لهم - على الأقل - إسناد معروف يرويه ثقة حافظ في كتاب متداول عندهم - على الأقل - عن المؤلف ، فكيف يعتمد على مثله لو كانت أسانيد المؤلف فيه صحيحة ! وهيهات هيهات ؛ فأكثرها تدور على هذا المجهول (مسلم بن أبي كريمة) .

وإن مما يحسن ذكره بهذه المناسبة : أن الإباضية كما حاولوا توثيق المؤلف (الربيع ابن حبيب) بالكلام المزخرف ، كذلك حاولوا رفع طبقته والعلو بإسناده ، فمرة جعلوه تابعياً كما حاول ذلك شارحه السالمي في مقدمته ، وصرحوا بذلك حين

طبعوا تحت اسمه في « مسنده » :

« أحد أفراد النبغاء من آخر قرن البعثة » ! ثم عدلوا ذلك وصححوه فطبعوا تحت اسم من « شرحه » :

« من أئمة المائة الثانية للهجرة » !

ومع الأسف الشديد فقد شايعهم على ذلك الأستاذ عز الدين التنوخي ؛ فجعله من ثقات التابعين كما تقدم !

ولست أدري - والله ! - كيف يتجرأ هؤلاء على ما ذكرنا وهم يرون أن الربيع يروي في « المسند » (ص ٢١٦و ٢٢٨) عن سفيان بن عيينة وهو قد مات في آخر القرن الثاني سنة (١٩٨) ! ويروي (ص ٢٢٢) عن بشر المريسي المبتدع الضال المشهور بضلاله ، وقد مات في آخر الربع الأول من القرن الثالث سنة (٢١٨) ! ومثله : روايته (ص ٢١٢) : أخبرنا بشر عن إسماعيل ابن علية . . وإسماعيل ابن علية توفي أيضاً في آخرالقرن الثاني سنة (١٨٣) ! فيكون الراوي عنه من القرن الثالث ، سواء كان هو المريسي المذكور آنفاً أو غيره ، وقد وجدت في « الميزان » و« اللسان » :

« بشر بن إسماعيل بن علية . عن أبيه . قال أبو حاتم : مجهول » .

فكيف يعقل أن يروي من كان تابعياً - بل وتابع تابعي - أن يروي عمن مات في القرن الثالث ؛ إلا إذا كان طويل العمر على خلاف المعتاد ، وهذا ما لم يذكروه ولو تلويحاً ؛ بل إنهم لم يذكروا له تاريخاً لولادته ولا لوفاته ! وذلك مما يدل البصير على أن الرجل مغمور لا يعرف ، حتى إن العلامة الزركلي - وهو من أعلم من عرفنا في العصر الحاضر بتراجم الأعلام قديماً وحديثاً - لما ترجم للربيع هذا ، لم يذكر فيه

سوى كليمات أخذها من شرح السالمي المتقدم ذكره لا غير ! ووضع ثلاث نقاط مكان تاريخ ولادته ووفاته (. . . . . . .) ! إشارة منه إلى أنه غير معروف ، فكيف مع هذه الجهالة صفة وعيناً يقول السالمي في « مسنده » : « إنه أصح كتاب من بعد القرآن الكريم » ! ويجعله أصح من « الصحيحين » ؛ خلافاً لجماهير المسلمين ؛ مضاهاة منه للشيعة الذين يجعلون كتاب كُلَيْنِيهِمْ هو الأصح عندهم ؟!!

وكيف يصف السالمي مؤلفه الربيع بما تقدم من الأوصاف التي منها : « . . . الشهير بين الأواخر والأوائل » ، وهو مغمور ليس معروفاً لا عند الأوائل ولا الأواخر؟! أليس هذا كذباً وزوراً ، ومن الكبائر التي يكفر بها المسلم ويخلد في النار مع المشركين عندهم ؟!

وبهذه المناسبة أقول : من غرائب هذا الزمان وعجائبه أن يتجرأ أحد الإباضيين وهو الشيخ أحمد بن حمد الخليلي ويؤلف كتاباً سماه بغير اسمه : « الحق الدامغ » ! انتصر فيه لمذهبه في إنكارهم رؤية المؤمنين لربهم في الجنة ، وقولهم بخلق القرآن ، وبخلود أهل الكبائر في النار . وقد سلك فيه طريقة أسلافه من المعتزلة وغيرهم من أهل الأهواء في تأويل أدلة أهل السنة ، وجعلها ظنية الدلالة أو الثبوت ، فيقول مثلاً فيما كان من القرآن وأخرجه عن دلالته الظاهرة على الأقل : « والدليل إذا اعتراه الاحتمال سقط به الاستدلال » ! (ص ٥٠) وغيرها . وأما ما استدل به هو من الآيات فتأولها ؛ لتوافق مذهبه ؛ كمثل تأويله لقوله تعالى : ﴿ وجوهٌ يومئذٍ ناضرةٌ . إلى ربها ناظرةٌ ﴾ ؛ فإنه تأول قوله : ﴿ ناظرة ﴾ أي : منتظرة ! ومع ذلك فهي عندهم قطعية ! وفيما كان من السنة والحديث وتبين له أن التأويل غير ناجح فيه استعمل فيها معول الهدم ، وهو قوله (ص ٦٢) :

« ومهما يكن فإن هذه الأحاديث آحادية ، والآحادي لا تنهض به حجة في

الأمور الاعتقادية . . . » !

شنشنة نعرفها من أخزم ، يلهج بذلك أهل الأهواء والبدع في كل زمان ، وبخاصة زماننا هذا الذي كثرت فيها الفرق والطوائف !

(وكل يدعي وصلاً بليلى وليلى لا تقر لهم بذاكا) !

وإن عجبي من هؤلاء لا يكاد ينتهي ، يردون الاستدلال بالأحاديث الصحيحة بتلك الحجة الواهية ، ومن جهة أخرى هم يستدِلّون بالأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وما لا أصل له في السنة الصحيحة ؛ بل وبالآثار الموقوفة الواهية ، وكتاب الخليلي المذكور آنفاً مشحون بما لا يصح من المرفوع والموقوف ، ولم لا وهو يستقي من كتاب إمامه « المسند الصحيح » .

ولقد كان اسمه « المسند » ، فأضافوا هم من عند أنفسهم : « الصحيح » ؛ ليضلوا الناس ، وليضاهوا عندهم أهل السنة في كتابهم : « المسند الصحيح » للإمام البخاري ! وشتان ما بينهما ، ويكفي المنصف أن يعلم أن أكثر أحاديث صحيحهم تدور على مسلم بن أبي كريمة المجهول ، والأسانيد الأخرى - مع أن أكثرها مراسيل أو معاضيل ؛ فـ - فيها كثير ممن عرفوا بالضعف الشديد ؛ مثل أبان بن أبي عياش (ص ٢١٧ ، ٢١٨) ، وزيد بن عوف العامري البصري ، ومحمد بن يعلى (ص ٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٤٢) ، وجويبر (٢١٥ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦ ، ٢٤٢) ، وإسماعيل بن يحيى (ص ٢١٩) ، وعبد الغفار الواسطي (ص ٢١٩) أيضاً ، وأبو بكر الهذلي (ص ٢٢٠) ، وبشر المريسي كما تقدم ، والحسن بن دينار عن خصيب بن جحدر (ص ٢٢٢) ، والكلبي (ص ٢٢٣ ، ٢٣٦) . وبعضهم من الكذابين المعروفين كهذا الكلبي والثلاثة الذين قبله ! هذا ؛ فضلاً عما فيه من الضعفاء والمجاهيل مما لا يتَّسعُ

المجال لحصرهم ، ولا فائدة كبرى من ذكرهم ؛ فإن فيما ذكرنا من المتروكين والكذابين كفاية للتعريف بهذا « المسند » الذي كذبوا يقيناً في تسميتهم إياه بـ « المسند الصحيح » ! كما تجرأوا على ادعاء أن ما فيه من المرسل والمنقطع قد ثبت وصله من طرق أخر لها حكم الصحة ! لقد كذبوا ـ والله ! ـ فهذا الحديث الذي نحن في صدد الكلام حول مصدره ، قد قال فيه الشارح السالمي (٣ / ١٠ / ٤) :

« الحديث مرسل عند المصنف ، وهو مما تفرد به فيما يظهر » !

ويأتي قوله في الحديث التالي :

« الحديث أيضاً مرسل عند المصنف ، ولم أجده عند غيره » !

قلت : فهلا أثبتّ صدق قولك المتقدم في الوصل ، أو على الأقل عدالته بما يتناسب مع واقع تلك المعاضيل والمراسيل ؟!

واعلم أن الشطر الثاني من الحديث قد علقه الخطابي في « غريب الحديث » (١ / ٢٠٠) في مادة (بور) ؛ فقال :

« ومنه الحديث : نعوذ بالله من بوار الأيم » .

وهذا التعليق يشعر الواقف عليه والعارف بأسلوب الخطابي : أنه يسند الأحاديث التي فيها اللفظ الغريب الذي يريد بيانه وشرحه ، فتعليقه إياه دليل على أنه لا إسناد له . فتنبه .

وأما الشطر الأول منه ؛ فيغني عنه قوله ﷺ :

« إذا خطب إليكم مَنْ ترضون دينه وخُلُقه فزوجوه ؛ إلا تفعلوا ؛ تكن فتنة في الأرض وفساد عريض » .

أخرجه الترمذي وحسنه ، والحاكم وصححه ، وهو حسن لغيره ؛ كما بينته في « إرواء الغليل » (٦ / ٢٦٦ / ١٨٦٨) .

٥٩٦٣ - (الأَحْرَارُ مِنْ أَهلِ التوحيدِ كلُّهم أَكْفَاءُ إلا أربعةً : المولَى ، والحجَّامَ ، والنَّسَّاجَ ، والبَقَّالَ) .

موضوع . ذكره الربيع في « مسنده » (١٣٨ / ٥١٣) عقب الحديث السابق دون إسناد ، فقال : **وقال** ﷺ : . . . فذكره .

قلت : فهذا معضل ، ويحتمل أن يكون معطوفاً على الإسناد السابق ، وقد عرفت أنه لا قيمة له عندنا ، وعلى هذا الاحتمال جرى الشارح السالمي ؛ فقال كما تقدم :

« الحديث أيضاً مرسل عند المصنف ، ولم أجده عند غيره » .

قلت : هذا دليل منه على أن قوله في مقدمة شرحه : « إن ما في « المسند » من معضل أو مرسل قد صح وصله » ؛ ليس بصحيح على إطلاقه ؛ إذ إنه لو كان له أصل موصولاً ؛ لبادر إلى تخريجه ؛ دعماً لحديث إمامه أولاً ، وتصديقاً لقوله المشار إليه في المقدمة ثانياً . فهذا الحديث كالذي قبله من جهة أنه لا أصل له موصولاً ، وأنه لا يصح متنه ؛ لأنه لا إسناد له - حتى عند الإباضي - لننظر فيه ، حتى ولو كان له عنده بإسناده ؛ فلا قيمة له ؛ لأن راويه الربيع الإباضي مجهول كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله .

واعلم أن الأستاذ التنوخي - غفر الله لنا وله - قد علق على قول الشيخ السالمي المتقدم : « . . ولم أجده عند غيره » ؛ فقال :

« وفي « سنن البيهقي الكبرى » (٧ / ١٣٥) عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ :

« العرب للعرب أكفاء ، والموالي أكفاء للموالي إلا حائك أو حجام » .

قلت : وسكت عنه التنوخي ! وهو الذي لا يسعه غيره ؛ لأنه لا شأن له بهذا العلم ، وإنما هو كاتب أديب لغوي ؛ لكنه مع ذلك أساء في سكوته عنه ؛ لأن الذي عزاه إليه ـ وهو البيهقي ـ لم يسكت عنه ؛ بل قال عقبه :

« وهو ضعيف » .

مع أنه قد تساهل في هذا التعبير ؛ لأن فيه من قال أحمد فيه :

« أحاديثه كلها موضوعة » .

وهو مخرج مع غيره مما في معناه في « إرواء الغليل » (١٨٦٩) .

والحديث مع وضعه مخالف لحديث الترمذي المتقدم آنفاً :

« إذا أتاكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه . . . » الحديث ؛ بل ولظاهر قوله تعالى : ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ .

وللسنة العملية التي جرى عليها الصحابة في عهده ﷺ ؛ كما في البخاري وغيره :

أن أبا حذيفة أنكح سالماً ابنة أخيه الوليد بن عتبة وهو مولى لامرأة من الأنصار .

وهو مخرج في « الإرواء » (١٨٦٣) .

وصح أنه ﷺ أمر فاطمة بنت قيس أن تنكح أسامة ، فنكحها بأمره .

رواه مسلم ، وعزاه في « منار السبيل » للمتفق عليه ! وهو وهم كما نبهت عليه في « الإرواء » (١٨٠٤ ، ١٨٦٤) .

وقد خالف ذلك من اعتبر الكفاءة في النسب ، وهم الجمهور ؛ كما نقله الشوكاني (٦ / ١١٠) وغيره . وقال الشافعي :

« ليس نكاح غير الأكفاء حراماً فأرد به النكاح ، وإنما هو تقصير بالمرأة والأولياء ، فإذا رضوا ؛ صَحَّ ، ويكون حقاً لهم تركوه ، فلو رضوا إلا واحداً ؛ فله فَسْخُه . قال : ولم يثبت في اعتبار الكفاءة بالنَّسَبِ حديث » .

قلت : ومع أن قول الشافعي هذا أعدل من مذهب الجمهور ؛ فقد تعقبه الشيخ السالمي الإباضي في « شرحه على مسند الربيع » بقوله عقبه (٣ / ١٣) :

« قلت : بل ثبت ذلك عند المصنف ، وإن لم يسمعه الشافعي » !

فيقال له : أخطأت من وجهين :

الأول : أن قول الشافعي : « ولم يثبت . . . » ؛ لا يعني أنه لم يسمعه ، وإنما هو العكس تماماً : سمع به ولم يثبت عنده .

والآخر : كيف ترد تلك الأحاديث الصحيحة المؤيِّدة بالآية الكريمة : ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم ﴾ ؟!

وأخيراً : مَنْ هذا المصنِّف حتى تعارض بحديثه غيرِ المسندِ عِلْمَ الإمامِ الشافعي الذي ملأ الآفاق ؟! حتى ولو أسنده لم تقم به حجة ؛ لجهالته ، كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبله .

ثم رأيت الشوكاني قد مال في « السيل الجرار » (٢ / ٢٩١ - ٢٩٥) إلى ما أشرنا إليه من الحق في بحث طويل له ، ومن قبله الإمام الصنعاني في « سبل السلام » ؛ فليراجعها من شاء زيادة في التحقيق .

وأما أثر عمر الذي عزاه السالمي إليه من رواية الدارقطني بلفظ :

« لأمنعن تزوج ذوات الأنساب إلا من الأكْفَاءِ » ؛ فقال السالمي عنه :

« وهذا يدل على أنه رضي الله عنه كان يعتبر الكفاءة في النسب ؛ بخلاف ما تقدم عنه » .

يعني : أنه من الذين يعتبرون الكفاءة في الدِّين فقط .

فأقول : هذا هو الصواب ؛ لما تقدم من الأدلة ، وأما هذا الأثر ؛ فيقال للسالمي : أثبت العرش ثم انقش ! فإن إسناده لا يصح ؛ كما حققته في « الإرواء » (١٨٦٧) .

ثم إليك نموذجاً آخر من أحاديث الإباضيين الباطلة في « مسند ربيعهم » في إنكارهم لشفاعة النبي ﷺ :

٥٩٦٤ - (لَيْسَتِ الشفاعةُ لأَهْلِ الكَبائرِ مِنْ أُمَّتِي) .

باطل . ذكروه في « مسند الربيع بن حبيب » الذي سموه بـ « المسند الصحيح » ! ولا صلة له بالصحيح من الحديث إلا ما كان فيه مسروقاً من كتب أهل السنة ؛ فقد جاء فيه (٢٧٩ / ١٠٠٤) :

جابر بن زيد عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . وزاد :

يحلف جابر عند ذلك : ما لأهل الكبائر شفاعة ؛ لأن الله قد أوعد أهل الكبائر

النار في كتابه ، وإن جاء الحديث عن أنس بن مالك أن الشفاعة **لأهل الكبائر** ؛ فوالله ! ما عنى القتل والزنى والسحر وما أوعد عليه النار !

قلت : والكلام عليه من وجوه :

الأول : أن هذا الحديث النافي للشفاعة مفترى على جابر بن زيد رحمه الله تعالى ؛ فإنه ثقة إمام ، أحد الأعلام ، أثنى عليه ابن عباس وغيره من السلف ، وله ترجمة عطرة في « تذكرة الحفاظ » وغيره . فلا يعقل أن ينكر الشفاعة وأحاديثها مشهورة متواترة !

والربيع بن حبيب مع أنه غير معروف عندنا أهل السنة ؛ فإنه مع ذلك لم يذكر إسناده إليه ، فهو منقطع . وبينهما في غالب أحاديثه مسلم بن أبي كريمة ؛ وهو مجهول كما تقدم .

الثاني : أنه قد صح الحديث عن النبي ﷺ من رواية جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ؛ منهم أنس بن مالك ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عباس ، وأبو الدرداء ، وكعب بن عجرة ، وله عن أنس وحده طريقان ، صحح أحدهما الترمذي وابن حبان والحاكم والذهبي ، والآخر إسناده حسن . وهي مخرجة في « المشكاة » (٥٥٩٨ ـ ٥٥٩٩) ، و« ظلال الجنة » (٨٣٠ ـ ٨٣٢) ، و« الروض النضير » (٤٥ ، ٦٥) .

الثالث : لقد اعترف المؤلف بحديث أنس : أن الشفاعة **لأهل الكبائر** ، ولكنه نفى أن تكون لمن قتل أو زنى أو سحر ، أو أتى ما أوعد عليه بالنار . فهذا معناه أن الكبائر نوعان : هذا أحدهما ، والآخر ما ليس كذلك . وهذا التقسيم مما لا تقول به الإباضية فيما نعلم ، وهو الظاهر من كلام الشيخ الخليلي في كتابه الذي أسماه :

« الحق الدامغ » (ص ١٨٣ ـ ٢٢٦) . وكما تناقض هنا إمامه في الكبائر فجعلها قسمين ، أحدهما تشمل أهلها الشفاعة ؛ تناقض هو على النقيض من ذلك ؛ فإنه لما استدل لمذهبه في تكفير جميع مرتكبي الكبائر وأنهم خالدون في النار مع الكفار بقوله تعالى : ﴿ بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾ أورد على نفسه اعتراضين :

أحدهما : أن (السَّيِّئة) هنا هي الشرك ؛ كما روي عن طائفة من المفسرين ، وإذا كان هذا الوعيد للمشركين فهو لا يعم الموحدين .

فأجاب بقوله ما ملخصه :

« إن لفظ : (سيئة) نكرة مطلقة في سياق الشرط فهي تفيد العموم » .

فأقول : فإذا كانت عامة فهي تشمل الصغائر أيضاً التي تكفر بالحسنات كما قال تعالى : ﴿ إن الحسناتِ يُذْهِبْنَ السيئات ﴾ ، وأنتم لا تقولون بذلك ! فإذا خصصتموها بالكبائر سقط جوابكم ، وسلم اعتراض أهل السنة عليكم . والغريب أنه كرر هذا الجواب الساقط في أكثر من موضع ؛ كقوله (ص ٢٢٠) :

« وهذا الحكم يصدق على من أتى أي سيئة ، فإن السيئات جنس غير محصورة أفراده ، وما كان كذلك فحكمه يصدق على كل فرد من أفراده سلباً أو إيجاباً » .

يقول هذا ويكرره وهو لا يشعر أنه ضد مذهبه ؛ بل ومذاهب المسلمين جميعاً !! لأنه يستلزم أن الذي ينجو من الخلود إنما هو المعصوم عن كل سيئة صغرت أو كبرت ! وما يحمله على الوقوع في هذه المزالق أو المضايق إلا شغفه في الانتصار لمذهبه ، والرد على أهل السنة . والله المستعان .

٥٩٦٥ - (كانَ إذا سَمِعَ النِّدَاءَ كأَنهُ لا يَعْرِفُ أَحَداً مِنَ النَّاسِ) .

منكر . أخرجه أبو زرعة الدمشقي في « تاريخ دمشق » (١ / ٦٥٩ / ١٩٧٥) ، والدولابي في « الكنى » (١ / ٦٣) من طريق **عبد الله بن الزبرقان** قال : حدثني **أسامة بن أبي عطاء** :

أنه كان عند النعمان بن بشير إذ أقبل سويد بن غَفَلَة بن أمية ، فأرسل إليه فدعاه - والنعمان يومئذٍ أمير - ، فقال له : ألم يبلغني أنك صليت مع رسول الله ﷺ ؟ قال : أوَ مرة ؟! لا ؛ بل مراراً ، كان . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبد الله بن الزبرقان ؛ قال الذهبي :

« ضعفه الأزدي ، لا يعرف » . وأقره الحافظ في « اللسان » ، وقال :

« ولفظ الأزدي : ضعيف مجهول » .

وأسامة بن أبي عطاء ؛ كأنه مجهول أيضاً ؛ فقد أورده البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ٢٢) من رواية عبيدة عنه عن علي ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً كغالب عادته . وكذلك أورده ابن حبان في (أتباع التابعين) من « الثقات » (٦ / ٧٤) ، وذكر رجلاً بين عبيدة بن الأسود وعلي . وفرق ابن أبي حاتم بين أسامة الذي روى عن علي وعنه عبيدة بن مُعَتِّب ، وبين أسامة بن أبي عطاء ؛ فقال :

« هو أنطاكي روى عن . . . روى عنه عطاء بن مسلم وأبو رجاء وأبو الصباح مؤذن مسجد حزم » .

فالله أعلم ؛ هل هو واحد أم اثنان ؟

ثم وجدت للحديث شاهداً من حديث عائشة قالت :

« كان إذا كان عند عائشة كان في مهنة أهله ، فإذا نودي للصلاة ؛ كأنه لم يعرفهم » .

أخرجه محمد بن المظفر في « غرائب شعبة » (٥ / ٢) عن يحيى بن حماد : ثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة به .

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ لكن قد خالف يحيى بن حماد جماعةٌ من الثقات عن شعبة ؛ فقالوا :

« . . . فإذا حضرت الصلاة ؛ خرج إلى الصلاة » . وفي رواية :

« فإذا سمع الأذان ؛ خرج » .

أخرجه البخاري (٦٧٦ ، ٥٣٦٣ ، ٦٠٣٩) - والرواية الأخرى له - ، ومن طريقه البغوي في « شرح السنة » (١٣ / ٢٤٤ / ٣٦٧٨) ، والترمذي (٢٤٩١) - وصححاه - ، وأحمد (٦ / ٤٩ ، ١٢٦ ، ٢٠٦) .

قلت : فتكون رواية ابن المظفر شاذة ، هذا إن كان إسناده إلى يحيى بن حماد صحيحاً ؛ فإنه ليس في مسودتي ، وإلا ؛ فهو منكر .

٥٩٦٦ - (إنِّي أمَرْتُ ببُدْني التي بَعَثْتُ بها أن تُقَلَّدَ اليومَ ، وتُشْعَرَ على [مكان] كذا وكذا ، فَلَبِسْتُ قَمِيصِي ونسيتُ ، فلَمْ أكُنْ لأُخْرِجَ قَمِيصِي مِنْ رَأْسِي)(*) .

منكر . أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٣٧٠) من طريق حاتم

(*) كتب الشيخ ناصر - رحمه الله - فوق هذا المتن بخطه : « خرج برقم (٤٨٤٤) بأوسع مما هنا » . (الناشر) .

ابن إسماعيل عن عبد الرحمن بن عطاء بن أبي لبيبة عن عبد الملك بن جابر ، عن جابر بن عبد الله قال :

كنت عند النبي ﷺ جالساً في المسجد ، فقدّ قميصه من جيبه حتى أخرجه من رجليه ، فنظر القوم إلى النبي ﷺ فقال : . . . فذكره .

وأورده ابن عبد البر في « التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد » (١٧ / ٢٢٤) من رواية عبد الرزاق : أخبرنا داود بن قيس عن عبد الرحمن بن عطاء : أنه سمع ابني جابر يحدثان عن أبيهما جابر بن عبد الله قال : . . . فذكره مختصراً .

قلت : كذا وقع في « التمهيد » هنا : « ابني جابر يحدثان عن أبيهما » . وقد أشار إلى الحديث في مكان آخر منه (١٧ / ٢٢٦) ، فوقع فيه : « ابن جابر عن جابر » . وهذا مطابق لرواية الطحاوي ، ولم أره في « مصنف عبد الرزاق » المطبوع لنقابله به ، وفيه خرم كبير في كتاب « المناسك » منه و« الطهارة » وغيرهما ، فإن صح ذلك فيه ؛ فلعله من قبل داود بن قيس ، وهو الصنعاني ، وليس المديني ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٦ / ٢٨٨) . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

يعني : عند المتابعة ، ولم يتابع على « ابني جابر » من قبل حاتم بن إسماعيل ، وهو صدوق من رجال الشيخين .

وقد أشار الطحاوي إلى تضعيف الحديث ، وصرح الحافظ في « الفتح » (٣ / ٥٤٦) بضعف إسناده ، وأعله ابن عبد البر بعبد الرحمن بن عطاء هذا ، فقال :

« ليس عندهم بذاك ، وترك مالك الرواية عنه ؛ وهو جاره ، وحسبك هذا » .

قلت : وهو مختلف فيه ؛ كما تراه في « تهذيب التهذيب » ، وقال الذهبي في « الكاشف » :

« وثقه النسائي . وقال البخاري : فيه نظر » . ولخّص الحافظ أقوال الأئمة المختلفة فيه - كما هي عادته في « التقريب » - ؛ فقال :

« صدوق ، فيه لين » .

قلت : والحديث منكر ؛ لمخالفته حديث عائشة رضي الله عنها :

« كان رسول الله ﷺ يُهدي من المدينة ، فأَفْتِلُ قلائد هديه ، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم » . وفي طريق أخرى عنها :

« ثم أصبح فينا حلالاً يأتي ما يأتي الرجل من أهله » .

أخرجه الشيخان وأبو داود وغيرهم ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٥٤١ - ١٥٤٣) .

قال ابن عبد البر :

« لم يلتفت مالك ومن قال بقوله إلى حديث عبد الرحمن بن عطاء هذا ، وردوه بحديث عائشة ؛ لتواتر طرقه عنها وصحته ، وما يصحبه من جهة النظر إلى ثبوته من طريق الأثر » .

ثم ذكر من رواه من التابعين عن عائشة رضي الله عنها ، ثم روى بسنده الصحيح عن مسروق قال :

قلت لعائشة : إن رجالاً ههنا يبعثون بالهدي إلى البيت ، ويأمرون الذين يبعثونهم أن يعرِّفوهم اليوم الذي يقلدونها ، فلا يزالون مُحْرِمِينَ حتى يحل الناس !

فصفقت بيدها ، فسمعت ذلك من وراء الحجاب فقالت : سبحان الله ! لقد كنت أفتل . . . الحديث نحو ما تقدم .

وقد أخرجه البخاري (١٧٠٠) ، ومسلم (٤ / ٩٠) من طريق عمرة بنت عبد الرحمن : أن زياد [بن أبي سفيان] كتب إلى عائشة : أن عبد الله بن عباس قال : من أهدى هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج حتى ينحر الهدي ، وقد بعثت بهديي ، فاكتبي إليَّ بأمرك . قالت عمرة : قالت عائشة : ليس كما قال ابن عباس ؛ أنا فتلت . . . الحديث .

وما أحسن ما روى البيهقي (٥ / ٢٣٤) عن الزهري قال :

أول من كشف العمى عن الناس وبيَّن لهم السنة في ذلك عائشة زوج النبي ﷺ . . . ثم روى الحديث عن عروة وعمرة عنها ، وزاد في آخره :

« فلما بلغ الناس قول عائشة هذا ؛ أخذوا بقولها وتركوا فتوى ابن عباس » .

قال ابن عبد البر رحمه الله (١٧ / ٢٢١) :

« فيه من الفقه : أن أصحاب النبي ﷺ كانوا يختلفون في مسائل من الفقه ؛ فلا يعيب بعضهم بعضاً بأكثر من رد قوله ومخالفته إلى ما عنده من السنة في ذلك . وهكذا يجب على كل مسلم » .

٥٩٦٧ - (نعم ؛ (حُجِّي عَنْ أبيكِ) ، إنْ لَمْ تَزِدْهُ خَيْراً ؛ لَمْ تَزِدْهُ شَراً) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٢٤٥) : حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل : ثنا أبي : أنا عبد الرزاق : أنا سفيان الثوري عن

الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس :

أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! أحج عن أبي ؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ لكن المتن منكر ، أو على الأقل شاذ ؛ لمخالفته كل الطرق المروية عن ابن عباس رضي الله عنهما في السؤال المذكور ، ومع أنه وقع الخلاف فيها : أكان السائل رجلاً أم امرأة - والثاني هو الراجح الموافق لما في « الصحيحين » ، وهو مخرج في « الإرواء » (٩٩٢) ، و« جلباب المرأة المسلمة » ؛ أقول : ومع ذلك - فليس في شيء منها هذه الزيادة : « إن لم تزده خيراً ، لم تزده شراً » . فدل ذلك على نكارتها أو شذوذها .

فإن قيل : فممن العلة ؟

قلت : قد بينها الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في كتابه القيم « التمهيد » ؛ فقال (٩ / ١٢٩) بعد أن ذكره من طريق عبد الرزاق :

« أما هذا الحديث ؛ فقد حملوا فيه على عبد الرزاق ؛ لانفراده به عن الثوري من بين سائر أصحابه ، وقالوا : هذا حديث لا يوجد في الدنيا عند أحد بهذا الإسناد ؛ إلا في كتاب عبد الرزاق ، أو في كتاب من أخرجه من كتاب عبد الرزاق ، ولم يروه أحد عن الثوري غيره ، وقد خطأوه فيه ، وهو عندهم خطأ ، فقالوا :

هذا لفظ منكر ، لا يشبه ألفاظ النبي ﷺ : أن يأمر بما لا يدرى هل ينفع أم لا ينفع » .

ثم روى بإسناده عن عبيد بن محمد الكشوري أنه قال :

« لم يروه أحد غير عبد الرزاق عن الثوري ، ولم يروه عن الثوري لا كوفي ولا بصري ولا أحد » .

والحديث ؛ لم أره في « مصنف عبد الرزاق » المطبوع ، وفيه خرم كبير في بعض كتبه مثل « المناسك » و« الطهارة » . وليس في « مسند أحمد » ؛ فالظاهر أنه رواه في بعض كتبه الأخرى ، ولا هو في « مجمع الزوائد » مع أنه على شرطه ! فلعله لم يورده ؛ لأن الجملة الأولى منه في « الصحيحين » كما تقدم . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث قد عزاه الحافظ في « الفتح » (٤ / ٧٠) لعبد الرزاق ، ثم ضعفه بقوله :

« جزم الحفاظ بأنها رواية شاذة » .

٥٩٦٨ - (لا يَجْتَمِعُ ملأٌ فيَدْعُو بعضُهُم ، ويُؤَمِّنُ سَائرهُم ، إلا أجَابَهُمُ اللهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٤ / ٢٦ / ٣٥٣٦) : حدثنا بشر بن موسى : ثنا أبو عبد الرحمن المقرئ : ثنا ابن لهيعة : حدثني ابن هبيرة عن حبيب بن مسلمة الفهري - وكان مستجاباً - : أنه أُمِّرَ على جيش ، فدرب الدروب ، فلما لقي العدو ؛ قال للناس : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره . ثم إنه حمد الله وأثنى عليه فقال :

« اللهم ! احقن دماءنا ، واجعل أجورنا أجور الشهداء » . فبينما هم على ذلك إذ نزل (الهنباط) أمير العدو ، فدخل على حبيب سرادقه . وقال الطبراني :

« (الهنباط) بالرومية : صاحب الجيش » .

ومن طريق الطبراني رواه ابن عساكر في ترجمة حبيب من « تاريخ دمشق » (٤ / ١٨٨ ـ مصورة المدينة) ، والحاكم (٣ / ٣٤٧) ، ومن طريقه البيهقي في « دلائل النبوة » (٧ / ١١٣ ـ ١١٤) ، ومن طريقهما ابن عساكر أيضاً من طريق أخرى عن بشر بن موسى به .

سكت عنه الحاكم والذهبي ، وقال الهيثمي (١٠ / ١٧٠) بعدما عزاه للطبراني :

« ورجاله رجال (الصحيح) ؛ غير ابن لهيعة ، وهو حسن الحديث » .

قلت : بل هو ثقة في رواية العبادلة عنه ، ومنهم أبو عبد الرحمن المقرئ ، وهو عبد الله بن يزيد المصري ، وكذلك سائر رجاله كلهم ثقات من رجال « التهذيب » ؛ غير بشر بن موسى ؛ وهو ثقة ، وثقه الدارقطني والخطيب في « التاريخ » (٧ / ٨٦ ـ ٨٧) ، والذهبي في « سير أعلام النبلاء » (١٣ / ٣٥٢) .

وابن هبيرة : اسمه عبد الله ؛ أبو هبيرة ، وهو وإن كان ثقة فإنه لم يدرك حبيب ابن مسلمة ؛ فإنه ولد سنة (٤١) سنة الجماعة ، وبعدها بسنة مات ابن مسلمة ، فالإسناد منقطع ، فلعله لذلك سكت عنه الحاكم والذهبي ، والله أعلم .

وقد اختلفوا في صحبة حبيب بن مسلمة ؛ فمنهم من أثبتها ، ومنهم من نفاها . والأول هو الراجح ، وبه قال البخاري ؛ فقد صح سماعه منه ﷺ لحديث :

« كان ينفل الربع بعد الخمس . . . » . وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٢٤٥٥ ـ ٢٤٥٦) .

٥٩٦٩ - (نَهى أن يُحِدَّ الرَّجُلُ النظَرَ إلى الغُلامِ الأَمْرَدِ) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (٧ / ٢٥٥٧ - ٢٥٥٨) من طريق خطاب بن سيار الحراني : ثنا بقية عن الوازع عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : . . . فذكره مرفوعاً .

أورده في ترجمة الوازع هذا - وهو ابن نافع العقيلي الجزري - في جملة أحاديث ساقها له ، وقال :

« عامتها مناكير غير محفوظة » . وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

« ليس بثقة » . وعن أحمد :

« ليس حديثه بشيء » . وعن البخاري :

« منكر الحديث » . وعن النسائي :

« متروك الحديث » . وقال الحاكم وغيره :

« روى أحاديث موضوعة » .

قلت : وأرى أن هذا منها .

وبقية : هو ابن الوليد ؛ وهو مدلس ؛ ولكن لو أراد أن يدلس لأسقط الوازع هذا ! ولكن لقائل أن يقول : من المحتمل أنه لا يعرفه ، وحينئذٍ فيمكن أن يكون بينه وبينه راوٍ لا يرضاه فأسقطه . والله أعلم .

وخطاب بن سيار الحراني ؛ لم أجد له ترجمة . وفي الرواة خطاب بن القاسم الحراني الثقة ؛ لكن يبدو أنه ليس به ؛ لأنه أعلى طبقة منه ، روى عن عبد الكريم

الجزري والأعمش وزيد بن أسلم .

٥٩٧٠ - (النَّظْرَةُ الأُولى خَطَأٌ ، والثانيةُ عَمْدٌ ، والثالثةُ تُدَمِّرُ . نَظَرُ المؤمنِ إلى مَحَاسنِ المرأةِ سهمٌ مِن سِهام إبليسَ مَسْمُومٌ ، مَنْ تركَها مِنْ خَشيةِ الله ، ورجَا ما عندَهُ ؛ أثابَهُ اللهُ بذلكَ عِبادةً تبلُغُه لذَّتُها) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٦ / ١٠١) من طريق **أبي مهدي** عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو مهدي - واسمه سعيد بن سنان الحمصي - ؛ وهو متهم بالوضع ، وقد تقدمت له أحاديث (٢٩٤ ، ٥٥٥ ، ٦٠٤ ، ٦١٦ ، ٩٥٧ ، ١١١٥) .

٥٩٧١ - (ما مِنْ عَبْدٍ يكُفُّ بصَرَهُ عن مَحَاسنِ امْرَأةٍ ، ولو شَاءَ أنْ يَنْظرَ إليها نَظرَ ؛ إلا أدْخَلَ اللهُ تعالى قلْبَهُ عِبادةً يَجِدُ حَلاوَتَها) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في « الحلية » (٢ / ١٨٧) من طريق **عصمة بن محمد** قال : ثنا موسى - يعني : ابن عقبة - عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عصمة بن محمد ؛ قال يحيى بن معين :

« كذاب يضع الحديث » . وقال العقيلي :

« يحدث بالبواطيل عن الثقات » . وقال الدارقطني وغيره :

« متروك » .

كذا في « الميزان » ، وساق له من أباطيله أحاديث ؛ منها :

« اطلبوا الخير عند حِسَانِ الوجوه » !

٥٩٧٢ - (لَمَّا سُحِرَ ﷺ أتاهُ جبريل عليه السَّلامُ بخَاتمٍ ، فقالَ : لا يُصِيبُكَ شَيءٌ ما دامَ هذا في يَدِكَ) .

موضوع . أخرجه بحشل الواسطي في « تاريخ واسط » (ص ٦٠) ، وابن عدي في « الكامل » (٣ / ٨٨١) من طريق **بشر بن محمد بن أبان الواسطي** قال : ثنا **خالد بن محدوج أبو روح الواسطي** عن أنس بن مالك قال : . . . فذكره . وقال ابن عدي :

« هذا حديث لا أعرفه إلا بهذا الإسناد ، ولا أدري البلاء فيه من خالد أو بشر ابن محمد ، ولخالد غير ما ذكرت ، وليس بالكثير ، وعامة ما يرويه مناكير » .

قلت : هو ضعيف جداً ؛ كما قال أبو حاتم وابن عبد البر ، وقال البخاري :

« كان يزيد بن هارون يرميه بالكذب » . وقال النسائي :

« متروك » .

وبشر بن محمد ؛ لعله خير منه ؛ فقد قال الذهبي في ترجمته :

« صدوق إن شاء الله تعالى » .

مع أنه قال عنه في ترجمة شيخه خالد :

« أحد الواهين » .

٥٩٧٣ - (خَلَقَ اللهُ الأرضَ يومَ الأحَدِ والإثنين ، وخَلَقَ الجِبَالَ يومَ الثُّلاثاءِ ومَا فِيهِنَّ مِنْ منَافعَ ، وخَلَقَ يومَ الأربعَاء الشَّجَرَ والمدَائنَ والعُمْرَانَ والخَرَابَ ؛ فهذه أربعةٌ ، ثم قال : ﴿ أَئنَّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بالذي خَلَقَ الأرضَ في يَومينِ وتَجْعَلُونَ له أَنداداً ذلكَ ربُّ العَالَمينَ . وجَعَلَ فيها روَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وبَاركَ فيها وقَدَّرَ فيها أَقْوَاتَهَا في أَرْبَعَةِ أيَّام سَوَاءً للسَّائلينَ ﴾ لِمَنْ سَأَلَ ، وخَلَقَ يومَ الخَميس السَّمَاءَ ، وخَلَقَ يومَ الجُمُعَةِ النجُومَ والشمسَ والقمرَ والملائكَةَ إلى ثلاثِ سَاعات بَقِيَتْ منهُ ، فَخَلَقَ في أَوَّلِ سَاعةٍ من هذه الثلاثةِ الآجَالَ حينَ يموتُ مَنْ مَاتَ ، وفي الثانيةِ أَلْقَى الآفَةَ على كُلِّ شَيءٍ مما ينتَفعُ بهِ الناسُ ، وفي الثالثة : آدمَ ، وأسْكَنَهُ الجنةَ ، وأمرَ إبليسَ بالسُّجُودِ لهُ ، وأخرَجَهُ منها في آخر ساعة . قالَتِ اليهودُ : ثُمَّ ماذا يا محمد ؟ قال : ثم ﴿ اسْتَوى على العَرْشِ ﴾ . قالوا : قَدْ أَصَبْتَ لو أَتْمَمْتَ ؛ قالوا : ثم اسْتَرَاح . فَغَضِبَ النبيُّ ﷺ غَضَباً شَديداً ؛ فنزَلَ : ﴿ ولَقَدْ خَلَقْنَا السمَاوات والأَرْضَ وما بينهُمَا في سِتَّةِ أيامٍ وما مَسّنا مِنْ لُغُوبٍ . فَاصْبِرْ على ما يَقُولُونَ ﴾) .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري في « تفسيره » (٢٤ / ٦١) و« تاريخه » (١ / ٢٣) : حدثنا هناد بن السري قال : ثنا أبو بكر بن عياش عن **أبي سعيد البقال** عن عكرمة عن ابن عباس - قال هناد : قرأت سائر الحديث على أبي بكر - :

أن اليهود أتت النبي ﷺ ، فسألته عن خلق السماوات والأرض ؟ قال : . . . فذكره .

وأخرجه الحاكم (٢ / ٥٤٣) ، وعنه البيهقي في « الأسماء والصفات » (٣٥٧)

من طريق أخرى عن هناد بن السري به . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : أبو سعيد البقال ؛ قال ابن معين : لا يكتب حديثه » .

وتابعه : ابن عيينة عن أبي سعيد عن عكرمة به نحوه .

أخرجه الحاكم أيضاً (٢ / ٤٥٠) ، وقال :

« هذا حديث قد أرسله عبد الرزاق عن ابن عيينة عن أبي سعيد ؛ ولم يذكر فيه ابن عباس ، وكتبناه متصلاً من هذه الرواية » .

قلت : فهذه علة أخرى : وهي الإرسال . والموصول عند الحاكم من طريق **الحسن بن إسماعيل بن صبيح اليشكري** : حدثني أبي : ثنا ابن عيينة . . .

وإسماعيل هذا ؛ صدوق ؛ كما في « التقريب » ، فلعل العلة من ابنه الحسن ، وقد ذكره المزي في الرواة عن أبيه ، ولم أجد له ترجمة . والله سبحانه وتعالى أعلم .

والحديث ؛ أورده ابن كثير في « تفسيره » من رواية ابن جرير وحده ، وقال :

« هذا الحديث فيه غرابة » .

قلت : ومع ذلك ذكره الشيخ الصابوني في « مختصره » (٣ / ٢٥٨) الذي زعم في مقدمته أنه لا يورد فيه إلا الأحاديث الصحيحة !

ثم إنه سقط منه ـ تبعاً لأصله ! ـ قوله :

« فخَلَق في أولِ ساعةٍ من هذه الثلاثة : الآجالَ حين يموتُ من مات » .

كما سقط من أصله قوله :

« على أبي بكر » .

وتحرف فيه قوله :

« يا محمد ! » إلى : « يا خالد ! » .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الدر المنثور » (٥ / ٣٦٠) للنحاس أيضاً في « ناسخه » وأبي الشيخ في « العظمة » وابن مردويه .

ثم إن (أبو سعيد البقال) الذي في إسناد هذا الحديث ؛ كذا وقع فيه : (أبو سعيد) ، فأشكل ذلك على بعض إخواننا ؛ لأن المذكور في كتب التراجم أن كنية البقال : (أبو سعد) ، وليس : (أبو سعيد) . واسمه سعيد بن المرزبان . لكني وجدت في « تهذيب الكمال » (١١ / ٥٣ ، ٥٤) في موضعين منه وقع في أثناء ترجمته : (أبو سعيد) ، وكان يمكن أن يكون ذلك خطأً من الطابع أو الناسخ لولا أنه وقع كذلك في ترجمته من « الجرح والتعديل » ؛ كما نبه عليه معلِّقه اليماني رحمه الله (٢ / ١ / ٦٢) . فألقي في النفس أنه خلاف قديم ، أو أنه يكنى بالكنيتين معاً ، فهو (أبو سعد) و (أبو سعيد) . ولعل هذا هو السبب في اختلاف حافظين معروفين قديمين في الراوي لحديث آخر عن عكرمة عن ابن عباس ، هل هو أبو سعد أو (أبو سعيد) ، كما كنت بينت ذلك في أثناء تخريج الحديث المشار إليه ، وقد تقدم برقم (٧٨٣) .

وقد ذكرت لأبي سعد البقال هذا أحاديث أخرى سبقت برقم (٤٥٨ ، ١٣٤٤ ، ١٤٣٤ ، ١٨٨١) ، وجاء تحتها بعض ما قيل في تضعيفه ، ومختصر ذلك ما في « التقريب » أنه :

« ضعيف مدلس » .

ثم رأيت الحافظ قد أورد الحديث في « الفتح » (٨ / ٥٥٨) من رواية عبد الرزاق من طريق أبي سعيد به . وقال :

« وهو ضعيف ؛ لضعف أبي سعيد ، وهو البقال » .

ثم رأيت الحديث في « تاريخ الطبري » (١ / ٢٣) ؛ رواه عن هناد بن السري بإسناده المتقدم ؛ لكن وقع فيه : (أبو سعد البقال) على المشهور من كنيته . والله أعلم .

ثم إن الطبري أشار إلى الحديث (ص ٢٥) وصرح بصحته ! ولعل ذلك لأنه رواه (ص ٢٦) بإسناد آخر ، فقال : حدثنا ابن حميد قال : حدثني مهران عن أبي سنان عن أبي بكر قال :

جاء اليهود إلى النبي ﷺ فقالوا : يا محمد ! . . . الحديث بتمامه .

وكذلك رواه في « التفسير » (٢٦ / ١١١) .

فأقول : لكنه إسناد ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : الانقطاع بين أبي سنان وأبي بكر رضي الله عنه ؛ فإن أبا سنان ـ وهو الشيباني البرجمي ـ ؛ لم يدرك أبا بكر ؛ فهو من أتباع التابعين ، يروي عن طاوس وسعيد بن جبير وطبقتهما .

الثانية : أبو سنان هذا ؛ مع كونه من رجال مسلم ـ واسمه سعيد بن سنان ـ ؛ فقد تكلم فيه الإمام أحمد وغيره ، وقال الحافظ :

« صدوق ، له أوهام » .

الثالثة : مهران ـ وهو ابن أبي عمر العطار الرازي ـ ؛ قال الحافظ :

« له أوهام ، سيئ الحفظ » .

الرابعة : ابن حميد ـ واسمه محمد الرازي ـ ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« من بحور العلم ، وهو ضعيف » . وقال الحافظ :

« حافظ ضعيف ، وكان ابن معين حسن الرأي فيه » .

قلت : ولعل أصل الحديث من الإسرائيليات ، وهم بعض الرواة فرفعه إلى النبي ﷺ ؛ فقد روى الطبري أكثره عن عبد الله بن سلام موقوفاً عليه . والله أعلم .

٥٩٧٤ ـ (مَنِ اسْتَغْفَرَ للمُؤمنينَ والمؤمنَاتِ كُلَّ يوم سبعاً وعشرينَ مرةً ، أو خَمْساً وعشرينَ مرةً ـ أحَدَ العَدَدَيْنِ ـ ؛ كانَ مِنَ الذينَ يُسْتَجَابُ لهُم ، ويُرْزَقُ بهِمْ أهلُ الأرْضِ) .

منكر . قال في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢١٠) :

« رواه الطبراني . وفيه **عثمان بن أبي العاتكة** ، وقال فيه : « **حُدِّثْتُ** عن أم الدرداء » (يعني : عن أبي الدرداء) ، وعثمان هذا ؛ وثقه غير واحد ، وضعفه الجمهور ، وبقية رجاله المسمين ؛ ثقات » .

قلت : وقال الذهبي في ترجمة عثمان من « الميزان » :

« قال يحيى : ليس بشيء . ونسبه دُحيم إلى الصدق . وقال النسائي :

ضُعِّف . وقال أحمد : لا بأس به ؛ بليته من علي بن يزيد . قلت : يروي عن علي ابن يزيد كثيراً » . وقال الحافظ :

« صدوق ، ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني » .

وأقول : لا أستبعد أن يكون هو شيخه الذي حدثه بهذا الحديث المنكر الذي لم يسمه في الإسناد . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فعلة الحديث هو هذا الشيخ أولاً ، ثم ابن أبي عاتكة ثانياً . فإعلال الشوكاني في « تحفة الذاكرين » (ص ٥٠) إياه بابن أبي عاتكة تقصير ظاهر ؛ موهم أنه ليس فيه علة أخرى هو بها أحرى وأولى ! وهو في ذلك تابع للمناوي في « فيض القدير » !

وإنما نبهت على هذا التقصير خشية أن يظن من لا علم عنده ولا تحقيق لديه أن العلة فقط من عثمان ، ويظن من توثيق من وثقه أنه حسن الحديث ، فيحسِّنَ حديثه هذا ، فيقع في الخطأ .

ومن مناكير عثمان بن أبي العاتكة هذا : الحديث الآتي :

٥٩٧٥ - (إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يَجْلِسُ يومَ القِيَامَةِ على القَنْطَرَةِ الوُسْطَى بَينَ الجنةِ والنارِ . . . وذكَرَ حديثاً طويلاً) .

منكر . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٢٢١) ، وعنه ابن الجوزي (١ / ١٢٧) من طريق هشام بن عمار قال : حدثنا صدقة بن خالد قال : حدثنا **عثمان ابن أبي العاتكة أبو حفص** عن سليمان بن حبيب المحاربي (الأصل : المحارمي !) عنْ أبي أمامة مرفوعاً . أورده في : ترجمة عثمان هذا ، وقال :

« لا يتابع عليه » .

وأعله ابن الجوزي بقول ابن معين المتقدم في الحديث الذي قبله :

« ليس بشيء » .

وهذا لا يستلزم أن يورده في « الموضوعات » ، فالظاهر أنه لاحظ ما في متنه من النكارة ، وهي نسبة الجلوس إلى الله تعالى ، وبين الجنة والنار !! وهو مما لم يرد في شيء من الأحاديث الصحيحة . فمتنه حري بالوضع . وهذا مما لم يلاحظه السيوطي ، أو لاحظه ولم يعتد به ! وتبعه ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (١ / ١٤٦) ! فذكر له السيوطي في « اللآلي » (١ / ٣٣) شاهداً من رواية **يزيد بن ربيعة** : حدثنا أبو الأشعث الصنعاني : سمعت ثوبان يحدث عن رسول الله ﷺ قال :

« يُقْبِلُ الجبارُ عز وجل يوم القيامة ، فَيَثْنِي رِجْلَهُ على الجسر ، ويقول : وعزتي وجلالي ! لا يجاوِزُني اليوم ظالم . فينصف بعضهم من بعض حتى إنه لينصف الشاةَ الجلحاءَ من العضباءِ بنطحةٍ نطحتها » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢ / ٩٥ / ١٤٢١) .

قلت : سكت عنه السيوطي ! فما أحسن ؛ لأن يزيد بن ربيعة هذا ضعيف جداً ، وقد تقدمت له أحاديث برقم (٣١٠ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٧ ، ١٣٨٤ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢) ، منها هذا ، وهو بالرقم الذي قبل الأخير .

٥٩٧٦ - (مَنِ اسْتَغْفَرَ للمُؤْمنينَ ؛ رَدَّ اللهُ عليهِ من آدمَ فما دُونَهُ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٢١٩) ، والعقيلي في

« الضعفاء » (٢ / ١٨٢) من طريق إسحاق بن راهويه : أنا عمر بن عبيد الطنافسي عن شعيب بن كيسان عن أنس بن مالك مرفوعاً . أورداه في ترجمة شعيب هذا وقالا :

« لا يعرف له سماع من أنس ، ولا يتابع عليه » .

والحديث ؛ أورده العراقي في « المغني » (١ / ٣٢١) من رواية أبي الشيخ بن حيان في « الثواب » والمستغفري في « الدعوات » من حديث أنس :

« من استغفر للمؤمنين والمؤمنات ؛ رد الله عليه عن كل مؤمن مضى من أول الدهر ، أو هو كائن إلى يوم القيامة » .

قلت : وهذا يبين أن في حديث الترجمة اختصاراً مخلاً . ثم قال العراقي :

« وسنده ضعيف » .

والظاهر أنه عندهما من طريق كيسان هذا ، وفي ترجمته أورده الذهبي في « الميزان » بلفظ :

« من استغفر للمؤمنين والمؤمنات ؛ رد عليه من آدم فمن دونه من الإنس » . وقال :

« رواه إسحاق بن راهويه عن عمر ، والعجب أن البخاري روى هذا في « الضعفاء » عن أحمد بن عبد الله بن حكيم عن عمر ، وأحمد متهم » .

قلت : وشعيب بن كيسان ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٣٥١) عن أبيه :

« صالح الحديث » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » في (الطبقة الثانية) ؛ يعني التابعين . لكن ذكر البخاري - كما تقدم ، وتبعه أبو حاتم - أن روايته عن أنس مرسلة . فيكون علة الحديث الانقطاع . والله أعلم .

٥٩٧٧ - (إذَا قَالَ الإمَامُ : سَمِعَ اللهُ لمنْ حَمِدَهُ ؛ فَلْيَقُلْ مَنْ وَرَاءَهُ : سَمِعَ اللهُ لمنْ حَمِدَهُ ، [اللهمَّ ! ربَّنَا ولكَ الحَمْدُ] ») .

ضعيف . أخرجه الدارقطني في « سننه » (١ / ٣٣٩ - ٣٤٠ / ٥ ، ٦) : ثنا أبو طالب الحافظ أحمد بن نصر : نا أحمد بن عمير الدمشقي : ثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو : ثنا يحيى بن عمرو بن عمارة بن راشد أبو الخطاب قال : سمعت **عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان** يقول : حدثني عبد الله بن الفضل عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به ؛ دون الزيادة .

ثم قال : حدثنا أبو طالب الحافظ أيضاً : ثنا يزيد بن محمد بن عبد الصمد : ثنا يحيى بن عمرو بن عمارة : سمعت ابن ثابت بن ثوبان . . . فذكره بالزيادة فقط ؛ دون جملة التسميع . وقال الدارقطني عقبه :

« هذا هو المحفوظ بهذا الإسناد . والله أعلم » .

قلت : وهذا الاختلاف في لفظ الحديث إنما هو من عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ؛ فإن سائر رجال الإسناد ثقات ، أما هو فمختلف فيه ، وقد لخص أقوال العلماء فيه الحافظ ابن حجر ؛ فقال في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

وإنما رجح الدارقطني روايته الثانية بشيء خارج عن هذا الإسناد - فيما يغلب

على ظني - ، وهو : أن الحديث قد رواه الشيخان وغيرهما من طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً أتم منه بلفظ :

« إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، فإذا كبر ؛ فكبروا ، وإذا ركع ؛ فاركعوا ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ؛ فقولوا : ربنا لك الحمد . . . » الحديث .

وكذلك رواه ستة آخرون من الثقات عن أبي هريرة رضي الله عنه ؛ كما هو مخرج في « إرواء الغليل » (٢ / ١١٨ - ١٢٢) ، وكذلك رواه أبو عوانة في « صحيحه » (٢ / ١٢٠ - ١٢١) عن أبي هريرة .

ومن هذه الطرق المتواترة عنه رضي الله عنه ، يتبين أن ابن ثوبان لم يحفظ من الحديث إلا ما في حديث الترجمة فيها مع اضطرابه فيه ، فتارة يذكر التسميع ، وتارة يذكر التحميد ، وهذا الثاني هو الموافق للرواية المتواترة ، ولذلك ؛ قال الدارقطني - كما تقدم - :

« هذا هو المحفوظ بهذا الإسناد » .

يعني : إسناد الأعرج عن أبي هريرة لرواية أبي الزناد عنه . فما بالك وقد تابعه أولئك الثقات المشار إليهم آنفاً .

ونخرج من هذا التحقيق : أن حديث الترجمة من حيث إفادته أمر المؤتمين بالتسميع وراء الإمام غير معروف ، ومن حيث إفادته أمرهم بالتحميد هو المحفوظ .

فإن قيل : فهل يشرع للمقتدي أن يجمع بين التسميع والتحميد كما في حديث الترجمة مع ضعفه ؟

فأقول : نعم ؛ وذلك للأسباب التالية :

الأول : أنه قد صح عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة أيضاً أنه :

« كان يقول : (سمع الله لمن حمده) حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : (ربنا ولك الحمد) . . . » الحديث .

رواه الشيخان وأبو عوانة وغيرهم ؛ كما تراه مخرجاً في « الإرواء » (٢ / ٣٦) .

ولما كنا مأمورين أن نقتدي به ﷺ في كل العبادات ، ومنها الصلاة كما في الحديث المشهور :

« صلوا كما رأيتموني أصلي » . رواه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » أيضاً (١ / ٢٢٧ / ٢١٣) .

فعموم هذا الحديث يوجب علينا العمل بما في حديث أبي هريرة الذي قبله ، كما هو ظاهر . ويؤيده التالي :

الثاني : أنه ثبت العمل به من بعض السلف والأئمة ؛ فروى ابن أبي شيبة (١ / ٢٥٣) ، والدارقطني (١ / ٣٤٥ / ٥) ، ومن طريقه البيهقي (٢ / ٩٦) بالسند الصحيح عن محمد بن سيرين قال : . . . فذكر مثل حديث الترجمة بتمامه . وقد علقه الترمذي في « سننه » (٢ / ٥٦) عن ابن سيرين وغيره ، وقال :

« وبه يقول الشافعي وإسحاق » .

وروى عبد الرزاق (٢ / ١٦٧ / ٢٩١٥) ، ومن طريقه البيهقي بسند رجاله ثقات عن سعيد بن أبي سعيد : أنه سمع أبا هريرة وهو إمام الناس في الصلاة يقول : « سمع الله لمن حمده ، اللهم ! ربنا لك الحمد » . يرفع بذلك صوته وتابعه معاً .

ثم روى عبد الرزاق (٢٩١٩) عن عطاء نحوه .

ثم قال البيهقي :

« وروي عن أبي بردة بن أبي موسى أنه كان يقول خلف الإمام : « سمع الله لمن حمده » . وقال عطاء : يجمعهما أحب إليَّ ، وروي فيه حديثان ضعيفان قد خرجتهما في الخلاف » .

قلت : أظن أنه يعني هذا وحديث بريدة الآتي بعده .

وقد أشار الحافظ إلى ضعفهما في « الفتح » (٢ / ٢٨٤) ؛ فإنه قال بعد أن ذكر عن الشافعي مثل ما تقدم عن الترمذي :

« لكن لم يصح في ذلك شيء . ولم يثبت عن ابن المنذر أنه قال : إن الشافعي انفرد بذلك ؛ لأنه قد نقل في « الإشراف » عن عطاء وابن سيرين وغيرهما القول بالجمع بينهما للمأموم » .

الثالث : أننا إذا نظرنا إلى سنته ﷺ الفعلية في هذا الركن ، وهو الرفع من الركوع ، على ضوء حديث أبي هريرة المتقدم - وما في معناه - ؛ لوجدنا أن محل (التسميع) إنما هو في أثناء الاعتدال من الركوع ، وأن محل التحميد إذا استتَمَّ قائماً ، فإذا قيل : إنه لا يشرع للمؤتم أن يقول (التسميع) ؛ لزم منه مخالفتان اثنتان لا بد منهما :

الأولى : تعطيل أحد المحلَّيْنِ من وِرْدِهِ .

والأخرى : إحلال (التحميد) محل (التسميع) ! وهو مما يقع فيه جماهير المصلين ، كما هو مشاهد ؛ فإنهم يقولون : (ربنا ولك الحمد) في أثناء رفعهم من

الركوع ، ويبقى قيامهم بعده عطلاً عن ورده ! وهذا خلاف نظام الصلاة ؛ فإنه ليس فيها مكان شاغر من الذكر ، كالجلوس بين السجدتين فضلاً عن غيره . فيتأمل هذا ؛ فإنه مفيد إن شاء الله تعالى .

٥٩٧٨ ـ (إذا جَامَعَ أَحَدُكُم ؛ فَلْيَسْتَتِرْ ، ولا يَتَجَردا تَجَرُّدَ البَعِيرَيْنِ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٨ / ١٩٤) : أخبرنا **محمد ابن عمر** : حدثني الثوري عن عاصم الأحول عن أبي قلابة **عن النبي** ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل موضوع ؛ آفته محمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ ؛ وهو كذاب .

وقد روي بسند أحسن حالاً من هذا بلفظ :

« إذا أتى أحدكم أهله ؛ فَلْيستتر ، ولا يتجرد تجرد العِيرَيْن » .

أخرجه ابن ماجه . وقد تكلمت على إسناده في « الإرواء » (٢٠٠٩) ، و« آداب الزفاف » (ص ١٠٩ ـ طبعة المكتبة الإسلامية / عمان) . وقد سرقها أحدهم وحذف منها ما شاء له هواه ! ، وكان من قبل ينكر ذلك على غيره ! والله المستعان .

والحديث ؛ أورده الغزالي في « الإحياء » (٢ / ٥٠) بهذا اللفظ ؛ إلا أنه أظهر المفعول به فزاد : « أهله » . فقال العراقي في تخريجه ـ وأقره الزبيدي في « شرحه » (٥ / ٣٧٢) ـ :

« أخرجه ابن ماجه من حديث عتبة بن عبد بسند ضعيف » .

قلت : عزوه إلى ابن سعد أولى ؛ لأن لفظه أقرب إلى لفظ « الإحياء » من لفظ ابن ماجه كما ترى .

ولقد كان الباعث على تخريج هذا الحديث أنني رأيت أحد المتعالمين في هذا العصر قد نقل هذا الحديث من « الإحياء » في كتابه الذي أسماه « فقه النظر في الإسلام » (ص ١٠٨) ! ولا علم عنده ولا فقه ؛ سوى مجرد النقل ، مع كتم العلم الصحيح ! يَدُلُّكَ على هذا جزمه بنسبة هذا الحديث إلى الرسول ﷺ دون أي عزو لأحد ، أو بيان لحاله ، وهو يعلم تضعيف الحافظ العراقي لإسناده كما تقدم ! أفلا يصدق عليه قوله ﷺ :

« مَنْ حَدَّثَ عنِّي بحديثٍ يرى أنه كذبٌ ؛ فهو أحدُ الكذابِين » .

رواه مسلم .

ويأتي له حديث آخر نحوه بعد قليل برقم (٦٠٧٥) .

٥٩٧٨ /م - (يا بُريدَة ! إذا رَفَعْتَ رأسَكَ مِنَ الركُوعِ ؛ فَقُلْ : سَمِعَ اللهُ لمنْ حَمِدَهُ ، اللهمَّ ! ربَّنا ولكَ الحمدُ ، مِلْءَ السماواتِ وملءَ الأرضِ وملءَ ما شِئْتَ مِنْ شَيءٍ بَعْدُ) .

موضوع . أخرجه الدارقطني أيضاً (١ / ٣٣٩ / ٤) من طريق **سعيد بن عثمان الخزاز** : ثنا عمرو بن شمر عن جابر عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن شمر هذا ؛ فإنه متروك الحديث اتفاقاً ؛ بل قال الحاكم :

« كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره » .

واتهمه بالوضع أيضاً ابن حبان وأبو نعيم وغيرهما .

وجابر : هو ابن يزيد الجعفي ؛ وهو واهٍ ، وكذبه أبو حنيفة وغيره .

وسعيد بن عثمان الخزاز ؛ قال الحافظ الذهبي في « الميزان » :

« روى عن عمرو بن شمر في الجهر بالبسملة » . كذا قال ؛ ولم يزد ! وعقب عليه الحافظ في « اللسان » بقوله :

« قال ابن القطان : لا أعرفه » .

قلت : وحديث البسملة ؛ أخرجه الدارقطني أيضاً عنه (١ / ٣١٠) بهذا الإسناد ! وكذا الحديث التالي :

٥٩٧٩ - (يا بُريدَةُ ! إذا جَلَسْتَ في صَلاتِكَ ؛ فَلا تَتْرُكَنَّ التَّشهدَ والصَّلاةَ عليَّ ؛ فإنَّها زَكَاةُ الصَّلاةِ ، وسَلِّمْ على جَميعِ أنبياءِ اللهِ ورُسُلِه ، وسَلِّمْ على عبادِ اللهِ الصَّالحينَ) .

موضوع . أخرجه الدارقطني (١ / ٣٥٥ / ٣) بإسناد الحديث الذي قبله عن بريدة - وهو ابن الحصيب - مرفوعاً .

وقد بينت آنفاً أن فيه وضاعاً وواهياً ومجهولاً ، ظلمات بعضها فوق بعض ! ومع ذلك سكت عنه صاحب « التعليق المغني » وعن الذي قبله ! ولعل ذلك كان عن سهو منه ؛ فإنه قد أعل حديثه في البسملة المشار إليه آنفاً بعمرو بن شمر

وجابر .

(تنبيه) : ساق السيوطي في « الجامع الكبير » هذا الحديث والذي قبله سياقاً واحداً ، ودون قوله : « فإنها زكاة الصلاة . . . » إلخ . وقال :

« رواه الدارقطني - وضعفه - عن عبد الله بن بريدة » .

ولم أر هذا التضعيف في المكانين المشار إليهما . والله أعلم .

٥٩٨٠ - (لا تَقُولي هَذا يا عَائشَةُ ! فَإِنَّهَا قَدْ أَسْلَمَتْ ، وحَسُنَ إسْلامُهَا) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٨ / ١٢٦) : أخبرنا **محمد ابن عمر** : حدثني أسامة بن زيد بن أسلم عن أبيه عن عطاء بن يسار قال :

لما قدم رسول الله ﷺ من خيبر ومعه صفية ؛ أنزلها في بيت من بيوت حارثة ابن النعمان ، فسمع بها نساء الأنصار وبجمالها ، فجئن ينظرن إليها ، وجاءت عائشة منتقبة حتى دخلت عليها ، فعرفها ، فلما خرجت ؛خرج رسول الله ﷺ على أثرها ، فقال :

« كيف رأيتها يا عائشة ؟ » .

قالت : رأيت يهودية ! قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عمر - وهو الواقدي - ؛ كذاب ، كما تقدم مراراً .

وأسامة بن زيد بن أسلم - وهو العدوي مولاهم المدني - ؛ قال الحافظ :

« ضعيف من قبل حفظه » .

وعطاء بن يسار ؛ تابعي جليل ؛ فالحديث مرسل .

وقد روي موصولاً بإسناد خير من هذا ؛ أخصر منه ؛ **فقال مبارك بن فضالة : عن علي بن زيد** عن **أم محمد** عن عائشة قالت :

لما قدم رسول الله ﷺ المدينة وهو عروس بصفية بنت حيي ؛ جئن نساء الأنصار ، فأَخْبَرْنَ عنها . قالت : فتنكرتُ ، وتنقبتُ ؛ فذهبتُ ، فنظر رسول الله ﷺ إلى عيني ؛ فعرفني . قالت : فالتفتُّ ؛ فأسرعتُ المشيَ ؛ فأدركني ؛ فاحتضنني ، فقال :

« كيف رأيتِ ؟» .

قالت : قلت : أرسِلْ ، يهودية وسط يهوديات !

أخرجه ابن ماجه (١٩٨٠) . وضعفهُ البوصيري في « الزوائد » (٢ / ١١٨) بقوله :

« فيه علي بن زيد بن جدعان ؛ وهو ضعيف » .

قلت : وفيه علتان أخريان :

الأولى : أم محمد هذه ؛ لم يوثقها أحد ؛ حتى ولا ابن حبان ! وبيض لها الحافظ في « التقريب » ، فلم يقل فيها ولا مقبولة ! وذكرها الذهبي في « النسوة المجهولات » .

والأخرى : مبارك بن فضالة ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، يدلس ويسوي » .

وهذا الحديث مع حديث عائشة مما حشا به التويجري كتابه الذي سماه بـ « الصارم المشهور على أهل التبرج والسفور » (ص ١٨١ ـ الطبعة الأولى) مع السكوت عنها كما يفعل سائر المؤلفين الذين لا علم عندهم بالحديث الشريف ، وكأنهم ينطلقون من القاعدة الغربية الكافرة :

« الغاية تبرر الوسيلة » !

وإلا ؛ كيف يستجيزون أن ينسبوا إلى النبي ﷺ ما لا يعلمون صحته مع علمهم بقوله ﷺ :

« مَنْ حدَّث عني بحديث يرى أنه كذبٌ ؛ فهو أحدُ الكذابِين » .

رواه مسلم وغيره .

ومن ذلك : ما ذكره عقب الحديث بقوله :

« وأخرج ابن سعد أيضاً من طريق **عبد** الله **بن عمر العمري قال** :

« لما اجتلى رسول الله ﷺ صفية رأى عائشة رضي الله عنها منتقبة بين النساء ، فعرفها فأدركها فأخذ بثوبها فقال : كيف رأيت » .

قلت : وهذا إسناد واهٍ معضل ، إن كان عبد الله بن عمر العمري هو الراوي ؛ فإنه ضعيف من أتباع التابعين ، ولكن الذي في « ابن سعد » (٨ / ١٢٨) : « عمر ابن عبد الله قال » غير منسوب برواية عبد الرحمن بن أبي الرجال ، وهذا لم يذكروا له رواية عن عبد الله بن عمر العمري ، وإنما عن **عمر بن عبد الله مولى غفرة** ، وهو تابعي ضعيف ، فهو مرسل . فالظاهر أنه انقلب اسمه على بعض الرواة ،

فظنه من نقله التويجري عنه أنه العمري ، ولعله الحافظ في « الإصابة » ، فزاد هذه النسبة من عنده !

٥٩٨١ - (لا يَلِجَنَّ مِنْ هذا البَابِ مِنَ الرِّجَالِ أَحَدٌ . يعني : بابَ النساءِ في المسجْدِ النبويّ) .

منكر . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٨٢٩) ، ومن طريقه أبو نعيم في « حلية الأولياء » (١ / ٣١٣) : حدثنا **عبد الله بن نافع** عن أبيه عن ابن عمر : أن رسول الله ﷺ لما بنى المسجد جعل له باباً للنساء ، وقال : . . . فذكره .

قال نافع : فما رأيت ابن عمر داخلاً من ذلك الباب ولا خارجاً منه .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ عبد الله بن نافع : هو العدوي مولاهم المدني ، قال الذهبي في « الكاشف » و« الضعفاء » :

« ضعفوه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » .

قلت : وتركه النسائي والدارقطني . وقال البخاري في « التاريخ » (٣ / ١ / ٢١٤) وأبو أحمد الحاكم :

« منكر الحديث » .

قلت : وهذا الحديث من مناكيره عندي ؛ فقد خالفه أيوب في لفظه فقال : عن نافع به بلفظ :

« لو تركنا هذا الباب للنساء » .

قال نافع : فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات .

أخرجه أبو داود (٤٦٢ ، ٥٧١) . وأعله بالوقف ، والراجح عندي الرفع كما بينته في « صحيح أبي داود » (٤٨٣) .

ولفظ الموقوف عند البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ٦٠) من طريق محمد ابن عبد الرحمن : أن رجلاً حدثه - حسبته **محمد بن أبي حكيم** - سمع ابن عمر عن عمر قال :

« لا تدخلوا المسجد من باب النساء » .

قلت : وهذا إسناد موقوف ضعيف ؛ محمد بن أبي حكيم ؛ مجهول لم يرو عنه غير هذا الرجل الذي لم يسم . ومحمد بن عبد الرحمن ؛ هو ابن نوفل أبو الأسود الثقة . وابن أبي حكيم هذا ؛ ذكره ابن حبان في « الثقات » (٥ / ٣٦٦) ؛ لكن سقط منه الرجل الذي بينه وبين ابن نوفل ! وعلى كل حال فهو مجهول كما ذكرت ، حتى على افتراض أنه سمع منه ابن نوفل .

وأخرجه أبو داود (٤٦٣ ، ٤٦٤) من طريقين عن نافع : أن عمر بن الخطاب كان ينهى أن يدخل من باب النساء .

وهذا منقطع . ولذلك ؛ أوردته في « ضعيف سنن أبي داود » (٧٢ - ٧٣) .

والخلاصة : أن النهي الصريح عن الدخول من باب النساء رفعه عن النبي ﷺ لا يصح . والصحيح حضّه على ذلك بقوله : « لو تركناه للنساء » كما تقدم . والله أعلم .

والحديث مع الموقوف على عمر مما سود به الشيخ التويجري كتابه أيضاً (ص

١٣٣) دون أن يبين ضعفه !

٥٩٨٢ - (ما مِنْ عَبْدٍ ولا أَمَةٍ دعا الله تباركَ وتعالى ليلةَ عرفات بهذه الدَّعَواتِ - وهي عَشْرُ كلماتٍ ألفَ مرَّةٍ ؛ إلا لَمْ يسْألِ اللهَ شيئاً إلا أعطَاهُ إيَّاه ؛ إلا قطيعَةَ رَحِمٍ أو إِثْماً :

سُبْحانَ الذي في السَّماءِ عَرْشُه ، سُبْحانَ الذي في الأَرض مَوْطِئُه ، سُبْحانَ الذي في البَحْرِ سَبيلُه ، سُبحان الذي في السَّماء سُلطانُه ، سُبحانَ الذي في الجنةِ رحْمَتُه ، سُبْحانَ الذي في القُبُورِ قَضَاؤُه ، سُبحانَ الذي في الهَواءِ روحُه ، سُبحانَ الذي رَفَعَ السَّماءَ ، سُبحانَ الذي وضَعَ الأرضَ ، سُبحانَ الذي لا مَنْجَى ولا مَلْجَأَ منهُ إلا إليهِ) .

منكر . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ١ / ٦٥) ، ومن طريقه العقيلي في « الضعفاء » (٣ / ٤١٢) من طريق **عزرة بن قيس اليَحْمدي - صاحب الطعام** - قال : حدثتني **أم الفيض مولاة عبد الملك بن مروان** قالت : سمعت عبد الله بن مسعود يقول : . . . فذكره مرفوعاً . أورداه في ترجمة عزرة هذا ، وقالا :

« لا يتابع عليه » . وروى العقيلي عن يحيى أنه قال :

« عزرة . . أزدي بصري ضعيف » . وقال ابن عدي :

« لا يعرف إلا بهذا الحديث » !

كذا قال ! وله حديث آخر يأتي بعده .

وأم الفيض مولاة عبد الملك ؛ لم أعرفها .

٥٩٨٣ - (إذا بَلَغَ العبْدُ الأربعينَ ؛ خففَ اللهُ عنه حِسَابَهُ ، فإذا بلَغَ السِّتِّينَ ؛ رزَقَهُ اللهُ الإنابةَ إليه ، فإذا بلَغَ سبعينَ ؛ أَحَبَّهُ أهلُ السَّمَاءِ ، فإذا بلَغَ ثمانينَ سنةً ؛ ثَبَّتَ اللهُ حَسَنَاته ، ومَحَا عنه سَيِّئَاته ، فإذا بلغَ تسعينَ سنةً ؛ غَفَرَ اللهُ له ما تقدَّمَ من ذَنْبِهِ وما تأخَّرَ ، وشَفَّعَهُ في أهلِ بيتِهِ ، وكُتِبَ في أهلِ السَّماءِ : أَسيرُ اللهِ في أرْضِهِ) .

منكر . أخرجه أبو يعلى في « مسنده الكبير » ؛ كما في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٢٠٥) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٨٠) من طريق البغوي ؛ كلاهما عن عزرة بن قيس الأزدي قال : حدثنا أبو الحسن الكوفي عن عمرو بن أوس قال : قال محمد بن عمرو بن عثمان عن عثمان بن عفان عن النبي ﷺ . وقال ابن الجوزي :

« هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ؛ عزرة بن قيس ضعفه يحيى ، وأبو الحسن الكوفي مجهول » .

ومحمد بن عمرو نسب إلى جده ، وهو محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان ابن عفان ؛ وفيه ضعف ؛ كما يأتي في الحديث الذي بعده .

وأعله الهيثمي بالأزدي فقط ، فقال :

« وهو ضعيف » .

وقد تعقب السيوطي في « اللآلي » (١ / ١٣٩ - ١٤٦) ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع ، واستوعب الكلام على طرقه وشواهده الكثيرة ،

ونقل عن الحافظ ابن حجر أنه يتعذر الحكم من مجموعها على المتن بأنه موضوع ، وتبعه في ذلك الشوكاني في « الفوائد المجموعة » (ص ٤٨١ ـ ٤٨٣) ! وأبى ذلك محققه العلامة عبد الرحمن اليماني ، فقال :

« واعلم أن هذا الخبر يتضمن معذرة وفضيلة للمسنين ، وإن كانوا مفرطين أو مسرفين على أنفسهم ، فمن ثَمَّ أولع به الناس ، يحتاج إليه الرجل ليعتذر عن نفسه ، أو عمن يتقرب إليه ، فإما أن يقويه ، وإما أن يركب له إسناداً جديداً ، أو يلقنه من يقبل التلقين ، أو يدخله على غير ضابط من الصادقين ، أو يدلسه عن الكذابين ، أو على الأقل يرويه عنهم ، ساكتاً عن بيان حاله . . . » .

ثم أطال النفس جداً ، في تلخيص الكلام على تلك الطرق ، والكشف عن عللها ، وضعف رواتها ، فراجعه ؛ فإنه نفيس جداً (ص ٤٨٢ ـ ٤٨٦) .

ولذلك ؛ وجدت نفسي لا تطمئن لتصحيح هذا الحديث ، وإن كان معناه يوافق هوى النفس ؛ فقد بلغت الخامسة والسبعين ! أضف إلى ذلك أنه لا يلتقي مع قوله ﷺ :

« أعذر الله إلى امرئ أُخِّرَ أجلُه حتى بلغ ستينَ سنةً » .

رواه البخاري وغيره . وهو مخرج مع بعض شواهده في « الصحيحة » برقم (١٠٨٩) . قال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٢٤٠) :

« الإعذار : إزالة العذر . والمعنى : أنه لم يبق له اعتذار ، كأن يقول : لو مد لي في الأجل لفعلتُ ما أُمِرْتُ به . يقال : أعذر إليه ؛ إذا بلغه أقصى الغاية في العذر ومكنه منه . وإذا لم يكن له عذر في ترك الطاعة مع تمكنه منها بالعمر الذي حصل له ؛ فلا ينبغي له حينئذ إلا الاستغفار والطاعة ، والإقبال على الآخرة بالكلية » .

وإليك حديثاً آخر بمعنى الذي تقدم :

٥٩٨٤ - (مَا مِنْ مُعمَّرٍ يُعَمَّرُ في الإسْلام أربعينَ سنةً ؛ إلا صَرَفَ اللهُ عنهُ ثلاثةَ أنواعٍ من البَـلاءِ : الجنونَ ، والجُـذامَ ، والبَـرَصَ . فـإذا بلَغَ خمسينَ سنةً ؛ لَيَّنَ اللهُ عليه الحسَابَ . فإذا بلغَ ستينَ ؛ رزقَهُ اللهُ الإنابةَ إليهِ بما يُحِبُّ . فإذا بلَغَ سبعينَ سنةً ؛ أحبَّهُ اللهُ وأحبَّهُ أهلُ السَّمَاءِ . فإذا بلغَ الثمانينَ ؛ قَبِلَ اللهُ حسنَاته وتجاوزَ عن سَيِّئاتِه . فإذا بلَغَ تسعينَ ؛ غَفَرَ اللهُ لهُ ما تقدَّم من ذنبِه وما تأخرَ ، وسُمِّيَ أسِيرَ اللهِ في أرضِهِ ، وشَفعَ لأهلِ بَيتِهِ) .

منكر . أخرجه أحمد (٣ / ٢١٧ - ٢١٨) ، وعنه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٧٩) ، والبزار في « مسنده » (٤ / ٢٢٥ - كشف الأستار) ، وأبو يعلى (٧ / ٢٤١ / ٤٢٤٦ / ٤٢٤٧) من طريق **يوسف بن أبي ذرة الأنصاري** عن جعفر بن عمرو بن أمية الضمري عن أنس بن مالك مرفوعاً .

ومن هذا الوجه أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٣١ - ١٣٢) ، وقال :

« يوسف بن أبي ذرة ؛ منكر الحديث جداً ، ممن يروي المناكير التي لا أصول لها من حديث رسول الله ﷺ على قلة روايته ، لا يجوز الاحتجاج به بحال » . وقال ابن معين :

« يوسف ؛ ليس بشيء » .

ورواه **الفرج** - وهو ابن فضالة - واضطرب في إسناده ؛ فقال مرة : ثنا **محمد بن عامر** عن محمد بن عبيد الله عن عمرو بن جعفر عن أنس بن **مالك** قال :

« إذا بلغ الرجل المسلم أربعينَ سنةً ؛ آمَنَهُ اللهُ من أنواع البلايا . . . » . الحديث نحوه موقوفاً .

وقال مرة : حدثني **محمد بن عبد الله العامري** عن **محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان** عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ مثله .

أخرجهما أحمد (٢ / ٨٩) .

والفرج ؛ ضعيف ؛ كما في « التقريب » ، مع اضطرابه في إسناده ، وفي وقفه ورفعه .

ومحمد بن عامر أو ابن عبد الله العامري ؛ لم أعرفه ، ولكنه قد توبع :

فأخرجه البزار وأبو يعلى (٤٢٤٨) من طريق محمد بن موسى عن محمد بن عبد الله بن عمرو عن جعفر بن عمرو بن أمية عن أنس مرفوعاً به . وقال :

« لا نعلم أسند جعفر عن أنس إلا هذا الحديث » .

قلت : هو ثقة من رجال الشيخين ؛ لكن الراوي عنه **محمد بن عبد الله بن عمرو** ـ وهو ابن عثمان بن عفان الملقب بـ (الديباج) ـ ؛ ذكره الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« وثقه النسائي . وقال مرة : ليس بالقوي . وقال البخاري : لا يكاد يتابع في حديثه » .

قلت : فهو علة هذه الطريق الثانية عن جعفر بن عمرو ، وقد أسقطه من الإسناد في روايتين أخريين عند أبي يعلى (٤٢٤٩ ، ٤٢٥٠) ؛ فقال : عن **محمد ابن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان** عن أنس به .

فصار الإسناد بذلك منقطعاً !

وقد تابعه على ذكره في الإسناد : يوسف بن أبي ذرة ؛ كما في الرواية الأولى لأبي يعلى وغيره ؛ كالبزار ، وقال الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢٠٥) :

« رواه البزار بإسنادين ، ورجال أحدهما ثقات » !

وتعقبه الشيخ الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » ، فقال :

« قلت : في إسناد أحدهما يونس بن أبي ذرة ولم أعرفه ، وانظر هل الصواب يونس بن أبي فروة ؟» !

قلت : ومثل هذا التعقيب يدل على أن المعلق لا تحقيق عنده ألبتة ؛ بل هو لا يحسن شيئاً حتى النقل ، ففي الصفحة نفسها التي نقل منها قول الهيثمي ثم تعقبه ذكر الهيثمي أن في أحد أسانيد أبي يعلى يوسف بن أبي ذرة ! فإن كان لم يقع بصره على هذا فأين البحث والتحقيق المدعى ؟!

وللحديث طريق ثان عن أنس : يرويه عباد بن عباد المهلبي عن عبد الواحد ابن راشد عن أنس به مرفوعاً .

أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٣ / ٧٠ - ٧١) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ١٧٩) . وأعله بعباد بن عباد ؛ قال ابن حبان :

« غلب عليه التقشف ، وكان يحدث بالتوهم . . . » .

لكنهم قد خطأوه ؛ لأن هذا الذي ضعفه ابن حبان غير المُهلبي الذي روى هذا الحديث ؛ فإنه ثقة من رجال مسلم . ووثقه ابن حبان نفسه (٧ / ١٦١) ، وقد وقع

له مثل هذا الوهم في حديث آخر يأتي برقم (٦٧٨٥) . وإنما العلة من شيخه عبد الواحد بن راشد ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« ليس بعمدة » .

ثم ذكر له هذا الحديث .

وطريق ثالث : عند البزار (٣٥٨٨) . فيه **أبو قتادة الحراني** (الأصل : العذري !) - واسمه **عبد الله بن واقد** - ؛ قال في « التقريب » :

« متروك . وكان أحمد يثني عليه ، وقال : لعله كبر واختلط ، وكان يدلس » .

وشيخ البزار **عبد الله بن شبيب** ؛ واهٍ ؛ كما في « الميزان » .

وطريق رابع : عند أبي يعلى (٣٦٧٨) . وفيه **خالد الزيات** : حدثني **داود بن سليمان** . قال في « اللآلي » (١ / ١٤٤) :

« وهما مجهولان » .

ولم يحسن الكلام على هذه الطريق المعلق على « مسند أبي يعلى » .

وطريق خامس : يرويه **الوليد بن موسى الدمشقي** عن الأوزاعي عن يحيى ابن أبي كثير عن الحسن عن أنس مرفوعاً بالجملة الأولى منه .

أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٨٢) في ترجمة الوليد ، وقال :

« وهذا لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ » .

٥٩٨٥ - (لَوْ رَحِمَ اللهُ أحداً مِنْ قَومِ نُوح ؛ لَرَحِمَ أمَّ الصَّبِيِّ ، كانَ نوحٌ مكَثَ في قَومِه ألفَ سنةٍ إلا خَمسينَ عاماً ؛ يدْعُوهم ، حتى كانَ آخر زمَانه غرسَ شجرةً ؛ فعَظُمَتْ وذهبتْ كلَّ مَذْهَب ، ثم قَطَعَهَا ، ثم جعلَ يَعملُها سفينةً ، ويمرونَ فيَسْأَلُونَه ؟فيقولُ : أعملُها سفينةً . فَيسخَرُونَ منه ، ويقولونَ : تعملُ سفينةً في البرِّ ؟! وكيف تجري ؟! قال : سوف تعلَمونَ . فلما فَرَغَ منها فارَ التَّنُّورُ ؛ وكَثُرَ الماءُ في السِّكَكِ ، فَخَشِيَتْ أمُّ الصَّبِيِّ عليهِ ، وكانتْ تحبُّهُ حُباً شديداً ، فخَرَجَتْ إلى الجبَلِ حتى بَلَغَتْ ثُلُثَهُ (الأصل : ثُلْمَة) ، فلمَّا بلَغَها الماءُ ؛ خَرَجَتْ بهِ حتى اسْتَوَتْ على الجبَلِ ، فلمَّا بلغَ الماء رَقَبَتَهَا ؛ رفعَتْهُ بيدِهَا حتى ذَهَبَ بهِمَا الماءُ ، فلَوْ رَحِمَ اللهُ منهم أحداً ؛ لرَحِمَ أمَّ الصَّبِيِّ) .

منكر . أخرجه الحاكم (٢ / ٣٤٢) ، وكذا الطبراني في « الأوسط » ، وابن جرير في « التفسير » (١٢ / ٢١) ، وابن أبي حاتم ؛ كلهم من طريق **موسى بن يعقوب الزمعي** : حدثني فائد مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع أن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة أخبره : أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته : أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« تفرد به موسى بن يعقوب الزمعي » . قال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٢٠٠) :

« وثقه ابن معين وغيره ، وضعفه ابن المديني ، وبقية رجاله ثقات » . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » !ورده الذهبي بقوله :

« قلت : إسناده مظلم ، وموسى ليس بذاك » . وقال في ترجمته في « الكاشف » :

« فيه لين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيئ الحفظ » .

قلت : وإبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة ؛ ثقة ، أخرج له البخاري ، وذكره ابن حبان في « الثقات » (٦ / ٦) ، وقد روى عنه جماعة من الثقات ؛ كما في « تهذيب الكمال » (٢ / ١٣٣) . فالعجب من الحافظ كيف أقر ابن القطان على قوله : « لا يعرف حاله » ؛ بل وتبعه عليه حين قال في « تقريبه » :

« مقبول » !

وكذلك يتعجب من الذهبي ؛ لأنه بيض له في « الكاشف » !

وأشار الحافظ ابن كثير في « تفسيره » (٢ / ٤٤٧) إلى تضعيفه للحديث بقوله :

« وهذا حديث غريب » .

وجهل معنى هذا الاستغراب ـ أو تجاهله ـ الشيخ الصابوني حين أورد منه في « مختصره » (٢ / ٢٢١) الطرف الأول منه بزعم أنه صحيح !

وكذا استغربه في « تاريخه » (١ / ١١٤) ، وزاد :

« وقد روي عن كعب الأحبار ومجاهد وغير واحد شبيه لهذه القصة ، وأحرى بهذا الحديث أن يكون موقوفاً متلقى عن مثل كعب الأحبار » .

وأما قول الحافظ ابن كثير في الإسناد الذي ساقه في تفسير سورة نوح عليه السلام من رواية ابن أبي حاتم عن ابن وهب : أخبرني شبيب بن سعيد عن أبي

الجوزاء عن ابن عباس مرفوعاً به نحوه مختصراً مع اختلاف في بعض الألفاظ ، فقال ابن كثير ـ وقلده الصابوني ـ :

« هذا حديث غريب ، ورجاله ثقات » !

فأقول : فيه علة خفية ، وهي أن شبيباً هذا ، وإن كان ثقة من رجال البخاري ، فقد تكلم فيه إذا كانت روايته من طريق ابن وهب عنه ، كما كنت شرحت ذلك في كتابي « التوسل » (ص ٨٦ ـ ٨٧) ، واستشهدت على ذلك بكلام ابن عدي عليه في « الكامل » ، وبقول الحافظ في « التقريب » :

« لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه ، لا من رواية ابن وهب » .

على أن قول الحافظ هذا ليس على إطلاقه ؛ بل هو مقيد بأن يكون من روايته عن يونس بن يزيد ، ومن هذا الوجه روى له البخاري كما بينته هناك .

والخلاصة : أن كون رجال هذا الإسناد ثقاتاً ، لا يعني أن إسناده صحيح ؛ لما ذكرته آنفاً ؛ خلافاً لظن ذاك الجاهل حيث فهم منه أن ابن كثير صححه ، فأورده المشار إليه في « مختصره » الذي اشترط في مقدمته أن لا يذكر فيه إلا ما صح ! وأيم الله ! إن ذلك فوق طاقته ، وإنه لا يستطيع أن ينهض به ، كما يشهد بذلك هذا الحديث بروايته عن عائشة وابن عباس ، وغيره كثير وكثير . والله المستعان .

٥٩٨٦ ـ (كانَ يقُولُ إذا قَضَى صَلاتَهُ :

اللهمَّ ! بحقِّ السائلينَ عليكَ ؛ فإنَّ للسَّائلِ عليكَ حَقاً ، أيما عَبدٍ أو أمةٍ مِنْ أَهلِ البرِّ والبحرِ تَقَبَّلْتَ دعوتَهُم ، واسْتَجَبْتَ دُعَاءَهم : أَنْ تُشْرِكَنَا في صَالحِ ما يدعُونَكَ ، وأَنْ تُشْرِكَهُم في صَالحِ ما ندعُوك فيه ، وأنْ تعافِيَنَا

وإيّاهُم ، وأَنْ تَقْبَلَ منّا ومنهم ، وأَنْ تُجَاوِزَ عنا وعنهم ؛ فإنّنا آمَنا بما أنزلتَ واتَّبَعْنَا الرسُولَ ، فاكْتُبْنَا معَ الشَّاهِدِينَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ٩٠ / ١ ـ ٢) من طريق **عمرو بن عطية العوفي** عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ كان يقول : . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عمرو بن عطية هذا ؛ روى العقيلي في « الضعفاء » عن البخاري أنه قال :

« في حديثه نظر » .

وهذا كناية عن أنه شديد الضعف عنده . وفي « اللسان » أن هذا من قول العقيلي ، والصواب ما ذكرته آنفاً ، وفي « الميزان » :

« ضَعَّفه الدارقطني وغيره » .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « مسند أبي سعيد الخدري » من « الجامع الكبير » من رواية الديلمي ، وزاد في آخره :

« وكان يقول :

لا يتكلم بها أحد من خلق الله تعالى ؛ إلا أشركه الله تعالى في دعوة أهل بحرهم وأهل برهم ، وهو مكانه » . وقال عقبه :

« قال في « المغني » : عمرو بن عطية العوفي ؛ ضعفه الدارقطني » .

قلت : وهو من أولاد عطية العوفي ، وله ولدان آخران :

عبد الله بن عطية ، والحسن بن عطية ؛ وكلهم ضعفاء كما بينه الحافظ ابن رجب في « شرح علل الترمذي » (٢ / ٧٩١ - ٧٩٢) .

فكأنهم ورثوا الضعف من أبيهم !

والحديث ؛ ذكره السيوطي بالزيادة في « الدر المنثور » من رواية ابن مردويه . وعزاه إليه نقلاً عن « الدر » أخونا علي حسن الحلبي في « التعقيب على رسالة الأنصاري » حول حديث عطية المعروف : « اللهم ! إني أسألك بحق السائلين » (ص ٢٥) وقال عقبه :

« قلت : ويغلب على الظن أنه من طريق العوفي أيضاً ؛ إذ لم أقف على سنده » .

ولقد أصاب كما ترى ، زاده الله توفيقاً . وحديث أبيه سبق تخريجه في المجلد الأول برقم (٢٤) بلفظ مخالف لهذا من رواية فضيل بن مرزوق ، وقد شغب الأنصاري حولها وحاول تحسينها ، ثم نكص على عقبيه ، كما يتبين لمن وقف على هذا التعقيب ، وعلى ردي عليه في مقدمة الطبعة الجديدة للمجلد المذكور .

٥٩٨٧ - (قُلْ : اللهمَّ ! إني أَسأَلُكَ بمحمَّدٍ نبيِّكَ ، وإبراهيمَ خَليلِكَ ، ومُوسَى نَجِيِّكَ ، وعيسَى رُوحِكَ وكَلِمَتِكَ ، وبكتَابِ مُوسى ، وإنجيلِ عيسَى ، وزَبُورِ داودَ ، وفُرْقَانِ محمد ، وبكُلِّ وَحْيٍ أَوْحَيْتَهُ ، أو قَضَاءٍ قَضَيْتَهُ ، أو سَائلٍ أَعْطَيْتَهُ . . . . - الحديث ؛ وفيه : - أَنْ تَرْزُقَني القُرآنَ والعِلْمَ . . .) الحديث .

موضوع . أخرجه الديلمي (١ / ١٩٨) من طريق أبي الشيخ معلقاً عليه بسنده عن **عبد الملك بن هارون بن عنترة** عن أبيه :

أن أبا بكر أتى النبي ﷺ فقال : إني أتعلم القرآن فينفلت مني؟فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد الملك هذا ؛ قال ابن حبان (٢ / ١٣٣) :

« كان ممن يضع الحديث ، لا يحلُّ كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار » .وقال يحيى :

« كذاب » . وقال السعدي :

« دجال كذاب » .

٥٩٨٨ - (يَأْتِي علَى النَّاسِ زَمَانٌ يكونُ عامَّتُهم يقرأُونَ القرآنَ ، ويَجْتَهِدُونَ في العبادَةِ ، ويشْتَغلُونَ بأهلِ البِدَعِ ، يُشْرِكُونَ مِنْ حيثُ لا يعلمونَ ، يأخذونَ على قِرَاءَتِهم وعِلْمِهِم الرزقَ (الأصل : وعليهمُ الوِزْرُ) ، يَأْكُلُونَ الدنيا بالدِّينِ ، هُم أتباعُ الدَّجَّالِ الأَعْورِ . قلتُ : يا رسولَ الله ! كيفَ ذاكَ وعندَهَمُ القرآنُ ؟قال : يُحَرِّفُونَ تفسيرَ القرآنِ على ما يُريدونَ كما فَعَلَتِ اليهودُ ؛ حَرَّفُوا التوراةَ ، فَضَربَ اللهُ قلوبَ بعضِهِمْ على بعضٍ وَلَعَنَهُمْ على لسانِ داودَ وعيسى ابنِ مريمَ ؛ ذلك بما عَصَوْا وكانوا يعتدُونَ) .

موضوع . أخرجه الإسماعيلي في « معجم شيوخه » (ق ٨٠ / ٢ - ٨١ / ١) : قال حدثنا الحسن بن سهل بن سعيد بن مهران الأهوازي بـ (عسكر مكرم) أبو علي بخبر منكر : حدثنا أحمد بن منصور : ثنا عبد الوهاب بن عطاء : حدثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات مترجمون في « التهذيب » ؛ غير

الأهوازي هذا ؛ فأورده الحافظ في « اللسان » لهذا الحديث ، وذكر أنه خبر منكر ، وهو قول الإسماعيلي نفسه في الإسناد كما ترى ، وهو عندي موضوع ؛ لوائح الوضع عليه ظاهرة ، وإن كان معناه يصدق على كثير من ذوي الأهواء اليوم - كأسلافهم - ، ومنهم بعض المعروفين بأنهم من الدعاة إلى الإسلام !

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » للإسماعيلي والديلمي ، وقال :

« قال في « اللسان » : هذا خبر منكر » .

وأقره ، وقد عرفت أنه قول مخرجه الإسماعيلي نفسه .

٥٩٨٩ - (ما يُتَخَوَّفُ مِنَ العَمَلِ أشدُّ مِنَ العَمَلِ ؛ إنَّ الرَّجُلَ مِنْ أُمتي يعمَلُ في السِّرِّ ، فَتَكْتُبُ الحفَظَةُ في السِّرِّ ، فإذا حَدَّثَ به الناسَ يُنْسَخُ من السِّر إلى العَلانيةِ ، فإذا أُعْجِبَ به نُسِخَ من العلانيةِ إلى الرياءِ ؛ فَيبطُل ، فاتقوا الله ، ولا تُبْطِلُوا أعمالَكُم بالعُجْبِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في « التاريخ » (٦ / ٦٣ - ٦٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ١٥٤) من طريق **إسماعيل بن أبي زياد** عن **أبان ابن أبي عياش** عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ، وإنما يروى نحوه عن الثوري ، وأبان ؛ فنهاية في الضعف ، وإسماعيل ؛ قال الدارقطني : كذاب متروك . وقال ابن حبان : لا يحل ذكر إسماعيل إلا بالقدح » .

قلت : زاد ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٢٩) :

« شيخ دجال » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٣٣٣) - ثم ابن عراق (٢ / ٣٠٨) - بأن له شاهداً في « شعب البيهقي » عن أبي الدرداء نحوه .

قلت : ويأتي الكلام عليه في التالي .

والحديث ؛ أورده الغزالي في « الإحياء » (١ / ٢١٥) ببعض اختصار ، فقال العراقي في « تخريجه » :

« أخرجه الخطيب في « التاريخ » من حديث أنس بإسناد ضعيف » !

كذا قال ! ولا يخفى على أحد ما فيه من التساهل ؛ فإن إسناده أسوأ مما قال كما تبين من هذا التحقيق ؛ فقد اغتر به الشيخ إسماعيل الأنصاري فنقل تضعيفه إياه وأقره عليه في تعليقه على « الوابل الصيب » (ص ٣٢) مع أنه ساق إسناد الخطيب به . وهذا إن دل على شيء فهو أن الشيخ لا معرفة عنده بهذا العلم ، أو أنه لا يهتم بالتحقيق ، وذلك مما ينافي النصح المأمور به في غير حديث ، وجعله الدين كله في قوله ﷺ :

« الدين النصيحة . قالوا : لمن؟قال : لله ، ولكتابه ، ولرسوله ، ولأئمة المسلمين ، وعامتهم » .

أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٦) وغيره .

قال الحافظ ابن رجب في « شرح الأربعين » (ص ٥٧) :

« ومن أنواع النصح لله تعالى وكتابه ورسوله - وهو مما يختص به العلماء - رد الأهواء المضلة بالكتاب أو السنة على موردها ، وبيان دلالتهما على ما يخالف الأهواء كلها ، وكذلك رد الأقوال الضعيفة من زلات العلماء ، وبيان دلالة الكتاب

والسنة على ردها ، ومن ذلك بيان ما صح من حديث النبي ﷺ وما لم يصح ، ومنه تبيين حال راويه ؛ مَنْ تقبل روايته منهم ومن لا تقبل رواياته منهم ، وبيان غلط من غلط من ثقاتهم الذين تقبل رواياتهم » .

٥٩٩٠ ـ (الإبقَاءُ على العَمَلِ أشدُّ مِنَ العمَلِ ؛ إنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ العمَلَ فيُكْتَب عملٌ صَالحٌ معمُولٌ به في السِّرِّ ، يُضَعَّف أجرُه سبعينَ ضِعفاً ، فلا يزالُ به الشيطانُ حتى يَذْكُره للناسِ ويُعْلِنَه ، فتكْتَب لهُ علانيةً ، ويُمحا تضعيفُ أجرِه كلُّه ، ثم لا يزالُ به الشيطانُ حتى يَذْكُره للناسِ الثانيةَ ويحبَّ أنْ يُذْكَر ويُحْمَدَ عليه ، فَيُمْحَا العلانية ويكتب رياءً ، فاتقَى اللهَ امرؤٌ صَانَ دِينَهُ ، وإنَّ الرِّيَاءَ شِرْكٌ) .

منكر . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ٣١٦ / ١ ـ ٢ و ٣٢٤ / ١ ـ ٢) من طريق بقية عن سلام بن صدقة عن زيد بن أسلم عن الحسن عن أبي الدرداء مرفوعاً . وقال البيهقي :

« هذا من أفراد بقية عن شيوخه المجهولين » .

يشير إلى جهالة سلام بن صدقة ، ولم أجد له ترجمة فيما عندي من المصادر ، فلتستفد من هنا .

٥٩٩١ ـ (لا تُشرِكُوا باللهِ شَيئاً وإنْ قُطِّعْتُمْ أو حُرِّقْتُم أو قُتِّلْتُم .

ولا تَتركُوا الصلاةَ المكتوبةَ متعمِّدينَ ، فَمَنْ تركَهَا متعمِّداً ؛ فقدْ خرَجَ مِنَ المِلَّةِ .

ولا تَركَبُوا المعصِيَةَ ؛ فإنَّها مِنْ سخطِ اللهِ .

ولا تَشْربوا الخَمْرَ ؛ فإنها رَأْسُ الخطايا كلِّها .

ولا تَفِرُّوا مِنَ القَتْلِ والموتِ وإن كنتُم فيه .

ولا تَعصِينَّ والدَيْكَ ، وإنْ أَمَرَاكَ أنْ تخرُجَ مِنَ الدنيا كلِّها ؛ فاخْرُجْ .

ولا تَضَعْ عصاكَ عن أهلِكَ ؛ وأَنْصِفْهُم من نَفْسِك) .

منكر بهذا السياق . أخرجه البخاري في « التاريخ » (٢ / ٢ / ٧٥) ، وابن نصر في « الصلاة » (ق ٢٤٠ / ١) ، وابن عبد الحكم في « فتوح مصر » (٢٧١) ، وابن أبي حاتم في « تفسيره » (ق ١٢٢ / ١ ـ الجامعة) ، والطبراني في « المعجم الكبير » من طريق يزيد بن قوذر عن سلمة بن شريح عن عبادة بن الصامت قال :

أوصانا رسول الله ﷺ بسبع خصال ، قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة سلمة بن شريح ، ويزيد بن قوذر ؛ وقد ذكرهما ابن حبان في « الثقات » (٤ / ٣١٨ و ٧ / ٦٢٦) .

والأول مجهول العين ، وفي ترجمته أخرج البخاري الطرف الأول من الحديث ، وقال :

« لا يعرف إسناده » .

ولذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » ـ وأقره الحافظ في « اللسان » ـ :

« لا يعرف » .

وأما الآخر ؛ فهو مجهول الحال ؛ فقد قال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٨٤) :

« روى عنه عبد الله بن عياش بن عباس ، وسيار بن عبد الرحمن الصدفي » .
وقال ابن حبان :

« روى عنه المصريون » .

والحديث ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٤ / ٢١٦) .

« رواه الطبراني . وفيه سلمة بن شريح ؛ قال الذهبي : « لا يعرف » ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » !

كذا قال ! وهو وهم ظاهر ؛ فإن ابن قوذر ؛ ليس من رجال (الصحيح) ؛ بل ولا هو من رجال بقية الستَّة !

ومما سبق ؛ تعلم خطأ قول المنذري في « الترغيب » (١ / ١٩٤ - ١٩٥) :

« رواه الطبراني ومحمد بن نصر في « كتاب الصلاة » بإسنادين لا بأس بهما » !

وقوله : « بإسنادين » خطأ آخر ؛ فإنه لا يعرف إلا من هذا الوجه .

والمستنكر من الحديث جملتان :

إحداهما : الخصلة الثانية : « ولا تركبوا المعصية . . . » .

والأخرى : قوله في الخصلة الأولى : « فقد خرج من الملة » .

فقد جاء الحديث بطرق مختلفة عن جمع من الصحابة ، خرج أحاديثهم

العلامة الزبيدي في « شرح الإحياء » (٦ / ٣٩٢ ـ ٣٩٣) من رواية أُمِّ أيمن ، وأبي الدرداء ، وأميمة ، ومعاذ ، وأبي ريحانة ، وكلهم قالوا :

« فقد برئت ذمة الله منه » .

وليس عندهم الخصلة الثانية .

وقد كنت خرجته في « الإرواء » (٢١٢٦) عن معاذ وأبي الدرداء وأم أيمن ، ومكحول أيضاً مرسلاً .

واعلم أن الباعث على تخريج هذا الحديث هنا بهذا اللفظ المستنكر ، بعد أن كنت أخرجته في « الإرواء » باللفظ المحفوظ : إنما هو أن أحد الطلبة السعوديين ـ جزاه الله خيراً ـ أرسل إليَّ رسالة مصورة عن رسالة مطبوعة في حكم تارك الصلاة لأحد العلماء الأفاضل في تلك الديار ، فرأيته قد استدل به في أحاديث أخرى على أن تارك الصلاة كسلاً مع إيمانه بفرضيتها كافر كفراً مخرجاً من الملّة .

فقلت في نفسي : إن صح هذا الحديث فينبغي أن لا يتوقف العالم به عن تكفير تارك الصلاة ، ولم يكن في حفظي إلا اللفظ الصحيح منه : « فقد برئت ذمة الله منه » .

فاندفعت أراجع الحديث في مظانه في كتب السنة ، فكان من ذلك هذا المقال الذي يتبين منه لكل باحث أن الحديث لا يصح باللفظ المذكور ، وأنه لا يصح الاستشهاد به ـ بله الاستدلال ـ ؛ لنكارته ومخالفته للأحاديث الأخرى ، وبالتالي لا يجوز ذكره مع السكوت عن بيان حاله ؛ لما في ذلك من التغرير بعامة القراء .

ومنه ؛ تعلم أيضاً خطأ المعلِّقين الثلاثة على « الترغيب » الذين يرتجلون

التصحيح والتحسين ارتجالاً ، ولا ينظرون إلى أبعد من أرنبة أنفهم ! فقالوا في الحديث :

« حسن بشواهده » !

٥٩٩٢ - (فِتْنَةُ سليمَانَ عليه السَّلام : أنهُ كَانَ في قَومِهِ رجُلٌ كَعُمرَ ابنِ الخطابِ في أُمتي ، فلمَّا أنكَرَ حَالَ الجانِّ الذي كانَ مكانَهُ ؛ أرسَلَ إلى أفاضِلِ نسَائهِ فقال : هل تُنْكِرْنَ مِنْ صَاحِبِكُنَّ شيئاً ؟ قلن : نعم ؛ كانَ لا يأتينا حيّضاً ، وهذا يأتينا حيّضاً . فاشْتَمَلَ على سَيْفِهِ لِيَقْتُلَهُ ، فردَّ اللهُ على سليمانَ مُلْكَهُ ، فأقبلَ ، فوجَدَهُ في مكانِهِ ، فأخبرَه بما يُريد) .

باطل . أخرجه عبد بن حميد عن عبد الرحمن بن رافع رضي الله عنه قال :

بلغني أن رسول الله ﷺ حدث عن فتنة سليمان عليه السلام قال : إنه كان في قومه . . . الحديث . كذا في « الدر المنثور » (٥ / ٣١٢) .

فأقول : قوله : « رضي الله عنه » ؛ يوهم أن عبد الرحمن بن رافع صحابي ؛ لأن الترضي في اصطلاح العلماء خاص بالصحابة رضي الله عنهم ، وهذا ليس منهم ، فلعله من بعض الناسخين لـ « الدر » .

ثم إن عبد الرحمن هذا مع كونه ليس صحابياً فهو متكلَّم فيه ، وترجمته في « الميزان » و« التهذيب » ، وهو التنوخي ؛ قال البخاري في « التاريخ الكبير » (٣ / ١ / ٢٨٠) :

« حديثه مناكير » .

قلت : وهذا الحديث مع كونه من بلاغاته لم يسنده إلى أحد من أصحاب النبي ﷺ ، فهو منكر جداً ؛ لما فيه من تمثل الشيطان من الجن في صورة سليمان عليه السلام ، وإتيانه لنسائه وهن حيض !!

ومن الغريب أنه رويت في ذلك آثار كثيرة موقوفة في فتنة سليمان عليه وعلى أبيه السلام فسَّروا بها قوله تعالى : ﴿ ولقد فَتَنَّا سليمانَ وأَلْقَيْنَا على كُرْسِيِّه جَسَداً ثم أناب ﴾ ، فقيل : إن الجسد هو هذا الشيطان ، جلس على كرسي سليمان يحكم بين الناس أياماً وهم لا يشعرون أنه شيطان ، حتى رابهم منه شيء وكان أخذ خاتم سليمان من إحدى زوجاته ، وكان ملكه في خاتمه ، فلما وضعه في يده ؛ خضع له الإنس والجن ، فلما رابهم أمره ؛ سألوا نساءه عنه ؟ فأَجَبْنَ بما في الحديث أنه يأتيهن في حالة الحيض ، فثاروا عليه ، فهرب وسقط منه الخاتم في البحر ، فالتقمته سمكة ، فوقعت في يد سليمان الذي كان خرج إلى ساحل البحر ليعتاش ! فلما شق بطنها ؛ وجد الخاتم ، فوضعه في إصبعه ، فعاد إليه ملكه ! في قصة طويلة ، عزاها السيوطي للنسائي وابن جرير وابن أبي حاتم ، وقوى السيوطي إسنادها تبعاً لابن كثير وابن حجر في« تخريج الكشاف » (٤ / ١٤٢) ! لكن ابن كثير استدرك فقال :

« ولكن الظاهر أنه إنما تلقاه ابن عباس رضي الله عنهما - إن صح عنه - من أهل الكتاب ، وفيهم طائفة لا يعتقدون نبوة سليمان عليه الصلاة والسلام ، فالظاهر أنهم يكذبون عليه ، ولهذا كان في هذا السياق منكرات ، ومن أشدها ذكر النساء . وقد رويت هذه القصة مطولة عن جماعة من السلف ؛ كسعيد بن المسيب وزيد بن أسلم وجماعة آخرين ، وكلها متلقاة من قصص أهل الكتاب » .

وذكر نحوه في تاريخه « البداية » (٢ / ٢٦) .

فإن قيل : فما معنى الآية المتقدمة ؟

والجواب : ما قاله العلامة الآلوسي في « تفسيره » (٢٣ / ١٩٨) :

« أظهر ما قيل في فتنته عليه السلام أنه قال : « لأطُوفنَّ الليلةَ على سبعين امرأة تأتي كل واحدة بفارس يجاهد في سبيل الله . ولم يقل : إن شاء الله . فطاف عليهن ، فلم تحمل إلا امرأة ، وجاءت بشِقِّ رَجُلٍ » . رواه الشيخان عن أبي هريرة مرفوعاً . فالمراد بالجسد ذلك الشق الذي وُلِدَ له ، ومعنى إلقائه على كرسيه : وضع القابلة له عليه ؛ ليرَاهُ » .

وذكر نحوه ابن حيان الأندلسي في تفسيره « البحر المحيط » (٧ / ٣٩٧) .

ثم قال الآلوسي بعد أن ساق القصة من رواية ابن عباس :

« قال أبو حيان وغيره :

إن هذه المقالة من أوضاع اليهود والزنادقة ، ولا ينبغي لعاقل أن يعتقد صحة ما فيها ، وكيف يجوز تمثل الشيطان بصورة نبي حتى يلتبس أمره على الناس ، ويعتقدوا أن ذلك المتصور هو النبي ؟! ولو أمكن وجود هذا لم يوثق بإرسال نبي ، نسأل الله سلامة ديننا وعقولنا ، ومن أقبح ما فيها زعم تسلط الشيطان على نساء نبيه حتى وطئهن وهن حيّض ! الله أكبر ، هذا بهتان عظيم ، وخطب جسيم !!

وجاء عن ابن عباس برواية عبد الرزاق وابن المنذر ما هو ظاهر في أن ذلك من أخبار كعب ، ومعلوم أن كعباً يرويه عن كتب اليهود ، وهي لا يوثق بها ، على أن إشعار ما يأتي بأن تسخير الشياطين بعد الفتنة يأبى صحة هذه المقالة كما لا يخفى .

ثم إن أمر خاتم سليمان عليه السلام في غاية الشهرة بين الخواص والعوام، ويستبعد جداً أن يكون الله تعالى قد ربط ما أعطى نبيه عليه السلام من الملك بذلك الخاتم، وعندي أنه لو كان في ذلك الخاتم السر الذي يقولون؛ لذكره الله عز وجل في كتابه. والله تعالى أعلم بحقيقة الحال».

قلت: وقد روي في حديث مرفوع ما يوافق تفسير قوله: (جسداً) بأنه ولد سليمان عليه السلام؛ ولكنه حديث منكر، أو موضوع. اقتصر السيوطي على تضعيف إسناده في «الدر»، ووافق ابن الجوزي على وضعه في «اللآلي»، وهو الأقرب كما ستراه عقب هذا.

٥٩٩٣ - (وُلِدَ لسليمانَ بنِ داودَ وَلَدٌ، فقالَ للشياطينِ: أينَ نُواريهِ مِنَ الموت؟ فقالوا: نذهبُ به إلى المشْرِقِ!. فقال: يَصِلُ إليه الموتُ. قالوا: إلى المغربِ. قال: يَصِلُ إليه الموتُ. قالوا: إلى البِحَارِ. قال: يَصِلُ إليه. قالوا: نَضَعُهُ بين السَّمَاءِ والأرْضِ؟ [قال: نعم. قال: فصَعَدُوا به]. ونزلَ عليه ملكُ الموتِ فقالَ: ابنَ داودَ! أُمِرْتُ بقَبضِ نَسمةٍ طلَبْتُهَا في المشْرِقِ فلَمْ أُصِبْهَا، فطلَبتهُا في المغرب فلمْ أُصبهَا، وطلبتُها في البحَارِ، وطلبتُهَا في تخُومِ الأرضِ فلم أُصِبْهَا، فَبَيْنَا أنا أصْعَدُ إذْ أصَبْتُهَا فقبضْتُهَا. وجاءَ جَسدُه حتى وقعَ على كُرسيِّه، فهو قولُ الله عز وجل ﴿ ولَقد فتنا سليمانَ وألقينا على كُرْسِيِّهِ جسَداً ثم أنابَ ﴾).

منكر. أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢ / ٦٥ / ١ / ٦٠٩٨ - بترقيمي)، والعقيلي في «الضعفاء» (٤ / ٤٢٤) من طريق **كثير بن يحيى أبي مالك صاحب البصري** قال: ثنا أبي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي

هريرة مرفوعاً ـ والسياق للطبراني ـ . وقال :

« لم يروه عن محمد بن عمرو إلا يحيى بن كثير ، تفرد به ابنه » . وقال العقيلي ـ والزيادة له ـ :

« لا يتابع عليه يحيى بن كثير أبو النضر ، وهو منكر الحديث » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٣٠) :

« يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم » .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢١٨) من طريق العقيلي ، وقال :

« موضوع ، ولا يجوز أن ينسب إلى سليمان ـ وهو نبي كريم ـ أنه يفر من الموت ، ولا أنه يقر على أن كونه بين السماء والأرض يدفع الموت » .

ثم أعل إسناده بكلام ابن حبان المتقدم في يحيى بن كثير .

وأقره السيوطي في « اللآلي » (٢ / ٤١٤) ، ثم ابن عراق في « تنزيه الشريعة » (٢ / ٣٦٢) . فلا يلتفت إلى قول السيوطي في « الدر » (٥ / ٣١٦) بعد أن عزاه للطبراني وابن مردويه :

« . . . بسند ضعيف » !

فإنه وقف عند قول الحافظ في يحيى هذا في « التقريب » :

« ضعيف » .

وحاله أسوأ من ذلك لو رجع إلى ترجمته في « التهذيب » ، ولذلك ؛ لما أورده

الذهبي في « الضعفاء » قال :

« قال الدارقطني : متروك » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٧ / ٩٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » . وفيه يحيى بن كثير صاحب البصري ، وهو متروك ، وابنه كثير ضعيف أيضاً » .

٥٩٩٤ - (كانَ لا يَرى بأساً بقَضَاءِ رمضَانَ في عَشْرِ ذي الحِجَّةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٤٢ / ١ - ٢ / ٥٧٢٩) قال : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال : نا **إبراهيم بن إسحاق الصيني** قال : ثنا **قيس بن الربيع** عن الأسود بن قيس عن أبيه عن عمر مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به إبراهيم بن إسحاق » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الدارقطني .

وشيخه قيس بن الربيع ؛ ضعيف من قبل حفظه ، فالحمل فيه على الصيني أولى ، وفي ترجمته أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد » .

قلت : رواه مرة بلفظ :

« كان إذا فاته شيء من رمضان ؛ قضاه في عشر ذي الحجة » .

أخرجه الطبراني في « الصغير » : ثنا **محمد بن أحمد بن نصر أبو جعفر**

الترمذي الفقيه : ثنا إبراهيم بن إسحاق الصيني به .

وأبو جعفر الترمذي هذا ثقة ؛ لكنه كان اختلط في آخر عمره اختلاطاً عظيماً ، فلا أدري إذا كان حدث بهذا قبل الاختلاط أم بعده ؟ فإن كان حَفِظَهُ ؛ فهو من الصيني . والله أعلم .

٥٩٩٥ - (كانَ جَدْيٌ في بني إسْرائيلَ تُرْضِعُهُ أمُّهُ فترويه ، فانفلتَ يوماً فرضعَ غنماً كثيرةً ، فلم يروَ ، فأوحيَ إلى رجُلٍ منهم : إنَّ مَثَلَ هذا الجَدْيِ مثلُ قومٍ يأتونَ مِنْ بعدِكُم يُعطَى الرجلُ ما يكفي الأُمةَ أو القبيلةَ فلا يَشْبَعُ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (٤ / ٢٤٦ / ٣٦٤٢) ، والطبراني في « الأوسط » (٢ / ٤٣ / ١ / ٥٧٤٠) من طريق إسماعيل بن إبراهيم الترجماني قال : ثنا شعيب بن صفوان عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن عطاء إلا شعيب وأبو عوانة ، ولم يروه عن أبي عوانة إلا يحيى ابن حماد » .

قلت : يحيى هذا ؛ ثقة من رجال الشيخين ، وشعيب بن صفوان ؛ من رجال مسلم ؛ لكن فيه ضعف ، وقال الحافظ :

« مقبول » .

فيقويه متابعة أبي عوانة إياه - واسمه الوضاح - ، وهو ثقة أيضاً من رجال الشيخين ، فالعلة من عطاء بن السائب ، وبه أعله الهيثمي ؛ فقال في « مجمع

الزوائد » (١٠ / ٢٤٣) بعدما عزاه للمصدرين المتقدمين :

« ورجاله وثقوا ؛ إلا أن عطاء بن السائب اختلط قبل موته » .

قلت : وهو ثقة لولا اختلاطه ، ومثله من المختلطين له ثلاث حالات :

١ ـ أن يعرف أنه حدث بالحديث قبل الاختلاط .

٢ ـ أن يعرف أنه حدث به بعد الاختلاط .

٣ ـ أن لا يعرف عنه لا هذا ولا هذا .

ففي الحالة الأولى فقط يحتج به ؛ دون الحالتين الأخريين . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ومن المحتمل عندي أن أصل هذا الحديث من الإسرائيليات ، اختلط أمره على عطاء بن السائب ، فرفعه إلى النبي ﷺ ، وقد كان ابن عمرو يحدث كثيراً عن أهل الكتاب .

٥٩٩٦ ـ (مَنْ قُتِلَ يلتمِسُ به وجْهَ الله ؛ لم يُعَذِّبْهُ اللهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٣ / ٤٣ / ٢ / ٥٣٥١) قال : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال : نا **عبد الرحمن بن الفضل بن بلال الغنوي** قال : نا عبد الله **بن بكير الغنوي** عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن محمد بن سوقة إلا عبد الله بن بكير » .

قلت : وفيه ضعف ؛ قال في « الميزان » :

« قال أبو حاتم : كان من عتق الشيعة . وقال الساجي : من أهل الصدق ؛ وليس بقوي . وذكر له ابن عدي مناكير » . وقال في « ضعفائه » :

« حديثه منكر ، وقَبِلَهُ بعضُهم » .

وكأنه يشير إلى ابن حبان ؛ فقد ذكره في « الثقات » (٨ / ٣٣٥) . وبه أعله الهيثمي فقال (٥ / ٢٩٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » . وفيه عبد الله بن بكير الغنوي ؛ وهو ضعيف » .

قلت : وعبد الرحمن بن الفضل بن بلال الغنوي ؛ لم أعرفه . ورأيت في « ثقات ابن حبان » (٨ / ٣٨٢) :

« عبد الرحمن بن الفضل بن موفق . يروي عن أبي نعيم وأبيه . روى عنه الحضرمي وأهل العراق » .

فيحتمل احتمالاً كبيراً أن يكون هو هذا ، ويكون (موفق) هو (بلال) الذي في الإسناد ، تحرف على بعض الناسخين ، أو العكس ، ويحتمل أن أحدهما الجد الأعلى لعبد الرحمن بن الفضل . والله أعلم .

٥٩٩٧ - (كانَ إذا دَخَلَ العَشْرُ الأواخِرُ مِنْ رمضانَ ؛ طَوى فِراشَهُ ، [وشَدَّ مِئْزَرَهُ] ، واعتزَلَ النساءَ ، وجعَلَ عَشَاءَهُ سحُوراً) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٢ / ٤ / ٥٧٨٣) ، وابن عدي في « الكامل » (٢ / ٨٠٠) - والزيادة له - من طريق حفص

ابن واقد البصري عن هشام الدستوائي عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقالا :

« لم يروه عن هشام إلا حفص بن واقد » . وقال ابن عدي :

« وبعض متنه قد شورك فيه حفص ، وبعض المتن لا يرويه غيره ، ولم أر له أنكر من هذا الحديث واللذين قبله ، وليس له من الحديث إلا شيء يسير » . وأورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال :

« قال ابن عدي : له أحاديث منكرة » .

وبهذا أعله الهيثمي في « المجمع » (٣ / ١٧٤) .

قلت : وأصل الحديث صحيح ، وهو الذي أشار إليه ابن عدي ، وهو من حديث عائشة رضي الله عنها قالت :

« كان النبي ﷺ إذا دخلَ العشرُ ؛ شد مئزره ، وأحيا ليلَهُ ، وأيقظ أهله » .

أخرجه الشيخان ـ واللفظ للبخاري (رقم ٩٩١ / مختصره) ـ .

٥٩٩٨ ـ (في التَّمَاثيلِ ؛ رخَّصَ فيما كانَ يُوطَأُ ، وكَرِهَ ما كانَ منصُوباً) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٤٩ / ٢ / ٥٨٣٣) عن سليمان بن أرقم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة يرفع الحديث إلى النبي ﷺ . وقال :

« لم يروه عن محمد بن سيرين إلا سليمان بن أرقم » .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« واهي الحديث ، ضعفه أبو حاتم وغيره . وقال يحيى : لا شيء . وقال البخاري : تركوه » . وقال في « الكاشف » :

« متروك » . وتساهل الحافظ فقال في « التقريب » :

« ضعيف » .

وهو في ذلك تابع لشيخه الهيثمي ؛ فإنه به أعله في « المجمع » (٥ / ١٧٤) !

والشطر الثاني من الحديث صحيح ، يدل عليه حديث عائشة رضي الله عنها في هتكه ﷺ للقرام (الستر الرقيق) وقوله :

« أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة الذين يُضَاهُونَ بخَلْقِ الله » . متفق عليه ، وهو مخرج في « آداب الزفاف » .

وأما الشطر الأول منه ؛ فباطل عندي ؛ لحديث عائشة الآخر قالت :

وحَشَوْتُ وسادة للنبي ﷺ فيها تماثيل كأنها نمرقة ، فقام بين البابين ، وجعل يتغير وجهه ، فقلتُ : ما لنا يارسول الله ؟ قال : ما بال هذه الوسادة ؟ قالت : قلت : وسادة جعلتها لك ؛ لتضطجع عليها . قال : أما علِمْتِ أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة . . ؟! . . الحديث . رواه البخاري وغيره . وهو مخرج في المصدر السابق .

ويؤيده حديث جبريل وقوله للنبي ﷺ :

« إن في البيت ستراً في الحائط فيه تماثيل ، فاقطعوا رؤوسها ، فاجعلوها بسائط أو وسائد فأوطئوه ؛ فإنا لا ندخل بيتاً فيه تماثيل » .

وهو مخرج هناك أيضاً بنحوه ، وفي « الصحيحة » .

فهذان الحديثان صريحان في الدلالة على أنه لا فرق بين ما يمتهن وما لا يمتهن من الصور ، وأن كل ذلك يحرم صنعاً وقنية ، وهو ما ذهب إليه ابن العربي رحمه الله ؛ فقد ذكر الحافظ عنه في « الفتح » (١٠ / ٣٨٨) : أنه صحح أن الصورة التي لا ظل لها ، إذا بقيت على هيئتها حرمت ، سواء كانت مما يمتهن أم لا ، وإن قطع رأسها ، أو فرقت هيئتها جاز . قال الحافظ :

« وهذا المذهب منقول عن الزهري ، وقواه النووي ، وقد يشهد له حديث النمرقة (يعني : المتقدم) ، وسيأتي ما فيه » .

ثم تكلم على الحديث هناك (١٠ / ٣٨٩ - ٣٩٠) ، ثم جمع بينه وبين حديث هتك الستر المتقدم ، ومال إلى هذا المذهب ، وهو الحق الذي لا معارض له .

واعلم أخي المؤمن أن من الآثار السيئة لمخالفة هذا المذهب الصحيح أمرين ظاهرين :

الأول : انتشار استعمال الثياب المصورة وإلباسها للصغار والكبار ، وفي الجرائد والمجلات ، وبعضها دينية ، حتى دخلت هذه الصور المساجد بوسائل عديدة كالروزنامات التي تعلق على جدار المسجد ، وعليها صور الحجاج ! ومن أسوأ هذه الصور ما يرى على صدور وظهور قمصان بعض الشباب المصلين في المسجد ، وقد تكون الصورة دُبّاً أو فتاة خليعة ! ومن المصائب أن يصلي بعض المصلين وراء مثل هؤلاء الشباب فتكون الصورة قبلتهم !

والآخر : أن في استعمالها إعانة على تصويرها ، وذلك مما لا يجوز ؛ لأنه مخالف لقوله تعالى : ﴿ ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ﴾ ، وقد عرفت من

حديث عائشة الأول أن أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ، ففيه زجر بالغ عن اتخاذ الصور ، قال الحافظ :

« لأن الوعيد إذا حصل لصانعها ؛ فهو حاصل لمستعملها ؛ لأنها لا تصنع إلا لتستعمل ، فالصانع متسبب ، والمستعمل مباشر ، فيكون أولى بالوعيد » .

نسأل الله السلامة .

٥٩٩٩ - (في الجنَّةِ بيتٌ يقالُ له : بيتُ السَّخَاءِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في« المعجم الأوسط » (٢ / ٥١ / ٢ / ٥٨٧٢) عن جحدر بن عبد الله الرحبي قال : ثنا بقية بن الوليد عن الأوزاعي عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن الأوزاعي إلا بقية ، تفرد به جحدر بن عبد الله الرحبي » .

قلت : ولم نجد له ترجمة ، وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٣ / ١٢٨) . وكأنه ذهل عن عنعنة بقية ؛ فإنه كان مدلساً !

٦٠٠٠ - (مَنْ لَمْ يكُنْ له مِنكُمْ فَرطٌ لمْ يَدْخُلِ الجنَّةَ إلا تَصْرِيداً . فقالَ رجُلٌ : ما لِكُلِّنا فَرطٌ ؟ قال : أَوَلَيْسَ مِنْ فرطِ أَحدِكُمْ أَنْ يفقِدَ أَخاهُ المسْلِمَ ؟!)(*) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٥١ / ٢ / ٥٨٧٥) عن إسحاق بن إبراهيم العقيلي قال : ثنا عبد العظيم بن حبيب قال : ثنا موسى بن

(*) قدر للشيخ - رحمه الله - أن خرج هذا الحديث - فيما سبق - في هذا المجلد برقم (٥٨٩٤) . (الناشر) .

عبيدة عن محمد بن كعب القرظي عن سهل بن حنيف مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : موسى بن عبيدة ؛ وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » ، وبه أعله شيخه الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ١٢) .

الثانية : عبد العظيم بن حبيب ؛ ذكره الذهبي في « الميزان » بروايته عن الزبيدي ، وقال :

« قال الدارقطني : ليس بثقة » .

ثم ساق له الذهبي حديثاً قال : إنه من بلاياه !

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٤٢٤) ، وقال :

« ربما خالف » .

الثالثة : إسحاق بن إبراهيم العقيلي ؛ لم أعرفه .

والشطر الثاني من الحديث قد روي ما يخالفه بلفظ :

« من لم يكُنْ له فرط من أمتي ؛ فأنا فرط أمتي ؛ لن يصابوا بمثلي » .

وإسناده خير من هذا ، وقد حسنه الترمذي ، وفيه ضعف ، فانظر التعليق على « المشكاة » (١٧٣٥) و« الترغيب » (٣ / ٩٣) .

* * *

انتهى بفضل الله وكرمه المجلدُ الثاني عشر من

« سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة »

ويليه إن شاء الله تعالى المجلدُ الثالثُ عشر ، وأوله الحديث :

٦٠٠١ - (مَنْ مَاتَ لهُ وَلَدٌ ، ذَكَرٌ أو أُنثى . . .) .

و« سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،

أستغفرك وأتوب إليك » .